

أفجزل لستالك

إلى

موطأ مالك

الجزء الثاني عشر

تأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاظمي الحلبي المدني

المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ

استثنى وروى عنه

الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي

دار الفقه

دمشق



احمد رضا خان
موظف دارالحکومت

الْقَلْبَةُ الْأَوَّلَى
مُحَقَّقَةٌ وَمُنَقَّحَةٌ
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م
حَقُّوقُ الْقَلْبِ عَنْ مَوْطَأَةِ الْمُحَقِّقِ

SHYKH ABULHASAN NADWI CENTER
For Research & Islamic Studies
MUZAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA)
Tel: 0091 54622 70104
0091 54622 70317
Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفرپور - اعظم جوالہ پوری (الہند)۔

(١١) باب جز العبد الولاء إذا أعتق

(١١) جز العبد الولاء إذا أعتق

(جز) مذهب الجيم وتشايد الرأى مذهبنا، إلى ما قلنا، وهو العبد الولاء) محبوب على المنعوتية (إذا أعتق) يثابته المجهول، قال الموقن^(١)، إن الرجل إذا أعتق أخته، فتردبت عنها فأوثقها، فوثقها منه أحراره، وعبيده الولاء لمولى أنفسهم، بعضهم ويرثهم إذا مشوا، لكونه سبب الإنعام عليهم، يعتق أمهم، فصاروا لذلك أحراراً، فإن أعتق العبد سيته ثبت له عليه الولاء، وجز إثمه ولا أولاده من مولى لمهم، لأن الأب لما كان مملوكاً لم يكن يسلح ورثاً ولا ولياً في تكاثر، فكان ابنه مملوكاً لملاحة يتقطع نسبه عن ابنه، فثبت الولاء لمولى أمه، وانسب إليها، فإذا عتق العبد صلح الانسب إليه، وعاد ورثاً عاقلاً والداً، فمادت نسبه ابنه وإليه ثبوته بمنزلة ما لو استأنق ابنه من ولدته، وهذا قول جمهور الصحابة والمفسرين، تروى هذا عن عمر وعثمان وعلي والزبير وعبد الله بن زيد بن ثابت ومروان وابن العيص والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والشافعي، وفيه قول مالك والثوري والأوزاعي والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وإسحاق وأبو ثور، ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لا ينجز من موالي الأم، وفيه قول مالك بن أنس بن الحنفية وأبو حمري وميمون بن مهران وحسين بن عبد الرحمن وداود، لأن الولاء تحية كلحمة النسب، والنسب لا يزوق عمن ثبت له، فكذلك الولاء، وقد روي عن عثمان بن عامر، وعن زيد، أنكرهما ابن اللثام، وقال المشهور عن عثمان أنه قضى للزبير على رافع بن خديج

وقال، أن الاشياء إلى الآباء، فكذلك الولاء، ولعلنا لو كنا شريين كان ولنا ولقصدنا لمولى أبيه، فلما كان مملوكاً كان الولاء لمولى الأم ضرورية، وإذا

٢١/١٢٦٧ - حدثني مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن: أنَّ الزبير بن العوام اشترى عبداً فأعتقه. ولذبت العبد بنون من امرأة حرة. فلما أعتقه الزبير قال: هم موالي. وقال موالي أمهم: بل هم مواليت. فاحتضنوه إلى عثمان بن عفان. ففرض عثمان لغيرهم مولاتهم.

حق الأب دالت الضرورة، فمادت السبلة إليه، والولاء إلى مواله، انتهى. وما حكى من قصص عثمان للزبير سيأتي قريباً، انتهى.

٢١/١٢٦٧ - (سكت عن ربيعة) الرأي السائد (بين أبي عبد الرحمن) واسم قروخ، وسقط مر أكثر نسخ المصرية لفظ (أي) من غلط النسخ (أن الزبير بن العوام) الأسدي أحد العشرة (اشترى عبداً فأعتقه) وكان الذلت العبد بنون، جمع ابن (من امرأة حرة) كانت أمهم حرة معتقة تزوجت عبداً فأنزلها (لنساء أعتقه للزبير) بعد شرائه (قال) الزبير: هم (أي البنون صادوا) (موالي) بتسليم أبيه، للإضافة (وقال موالي أمهم: بل هم) أي البنون (مواليت) لأنهم كانوا مواليتا من قبل (فاحتضنوه إلى عثمان بن عفان) لأنه كان إذ ذاك أمير المؤمنين (ففرض عثمان) - رضي الله عنه - (للزبير مولاتهم) دون موالي أمهم، وهذا هو الذي تقدم في كلام الموفق من أمر الملك أن عثمان - رضي الله عنه - قضى للزبير.

وقال الموفق^(١): روي عن الزبير أنه لما قدم حبيب رأى فتية نساء، فأعجنه ظفرهم وجمالهم، فسأل عنهم فقيل له: موالي رابع بن خديج، وأمرهم مملوك لأن الحرة، فاشترى الزبير أبهم، فأعتقه، وقال لأولاده: اتسبوا بني. فإن ولاكم من، فقال رافع بن خديج: الولاء لي، فإنهم عتقوا بعثني أمهم، واحتكموا إلى عثمان، ففرض بالولاء للزبير، فاجتمعت الصحابة عليه،

وَالْأَمْسُ سَوَادٌ فِي الثَّقَيْنِ سَحَابَةُ الْعَرَبِ، انْتَهَى

وَبَعَثَهُ أَحْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١١) بِرِوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الزَّيْبِرَ وَرَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ اخْتَصِمُوا إِلَى عِثْمَانَ فِي مَوْلَاةٍ لِرَافِعٍ، الْحَدِيثُ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زَيْبَةُ بْنُ أَبِي عَدٍ الرَّحْمَنُ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ عَنْ عِثْمَانَ وَالزَّيْبِرِ مَرَّةً، ثُمَّ أَخْرَجَهُ بِسَنَدِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ الزَّيْبِرَ قَدِمَ خَيْبَرَ، فَرَأَى قَتِيلَةَ لِعِصَاءٍ، فَذَكَرَ حَدِيثَ الْعُرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ عِثْمَانَ، وَرَوَى عَنْ الزَّيْبِرِ عَنْ عِثْمَانَ مَنقُطَعاً بِخِلَافِهِ، فَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ الزَّيْبِرَ قَدِمَ خَيْبَرَ، فَرَأَى مَتْلَبَةَ أَحَبَّيْبَةَ خَالَاتِهِمْ، فَسَأَلَ عَنْهُمْ، فَقِيلَ: هُمُ مَرَالِي لَيْبِي حَارِثَةَ أُمِّهِمْ حُرَّةٌ مَوْلَاةٌ لِنَبِيِّ حَارِثَةَ، وَأَبُوهُمْ مَسْنُوكٌ، فَلُرْسِلَ إِلَى آبَائِهِمْ، فَاشْتَرَاهَا، فَأَعْتَقَهَا، فَاخْتَصِمَ هُوَ وَبَنُو حَارِثَةَ إِلَى عِثْمَانَ فِي الْوَلَاءِ، فَضَمَّ عِثْمَانُ بِالْوَلَاءِ لِنَبِيِّ حَارِثَةَ، وَقَالَ عِثْمَانُ: الْوَلَاءُ لَا يَحْرِمُ، كَذَا قَالَ، وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى عَنْ عِثْمَانَ أَصَحُّ بِشَوَاهِدِهَا وَمَوَاسِينِ الزُّهْرِيِّ وَرِيفَةِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْبَاهِجِيُّ^(١٢): قَامَتِ السَّنَةُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ وَلَدَ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْمُعْتَقَةِ لِمَوَالِي أُمِّهِ، مَا كَانَ أَبُوهُ عَبْدًا، فَإِذَا عَتَقَ جُرَّهَ إِلَى مَوَالِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً، فَلَوْلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَمُتَ أَبُوهُ، قَالَ أَبُو الْعَوَّازِ عَنْ مَالِكٍ: وَلَوْ كَانَ حَقُّ الْعَبْدِ لَبِلَ مَوْتُهُ بِسَاعَةٍ، مَرَدَ أُمُّهُ بِنَفْسِ الْحَقِّ بِشَرِّ الْوَلَاءِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمٍ، وَلَا رِضَا أَحَدٍ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَاءَ يَثْبِتُ بِنَفْسٍ وَجُودَ سَبَبِهِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ لَغَيْرِهِ مِنْ جِهَةِ إِلَهٍ، كَابْنِ الْمَلَامَةِ يَثْبِتُ وَلَوْلَاؤُهُ لِمَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، فَإِنْ أَقْرَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَبُوهُ انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَيْهِ فَوَرَّثَهُ، انْتَهَى.

(١١) إسنـ البيهقي (٣٠٧/١٠).

(١٢) المنقضي (٢٨٦/٦).

موالي أبيه، وقاد ميراثه لهم وعقله عليهم، ويخبر عنه أحمد.

قال مالك: وكذلك المرأة المملوكة من الأعرب، إذا اعترف زوجها، الذي لا عنها، بولدها، صار يمثل هذه المملوكة، (إلا أن ينسب ميراثه، بعد ميراث أمه وأخوته لأمه، لعامة المسلمين، ما لم يلحق بأبيه، وإنه ورث ولد المملوكة، أمه لآله، موالي أمه قبل أن يعترف به أبوه، لأنه لم يكن له نسب ولا عصية، فلما ثبت نسبه صار إلى عصيته.

موالي أبيه) نسخة السند وشبهه (وكان أبي صار ميراث لهم) أي موالي الأب (وعقله عليهم) قال صاحب السند: وبه قال أبو حنيفة والشافعي، قلت: وبه قال الكافة.

(ويجوز) نسخة المسجود (أبوه المملوك) أي الذلف، قال النجاشي: ^(١) يريد أنه إذا كانت أمه مولاة لقوم، ويظل نسبه من أبيه بالعدن، صار ولده حربي أمه، فلو اعترف به أبوه وذو لآله إلى مواليه، فحمل الثلثان كحال كوف الأب عبداً، وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما بقى على الأب من العتق، فيخبر به ولده أبيه إلى مواليه.

(قال مالك: وكذلك المرأة المملوكة، إذا تزوجها وكسرها (من العرب) أي الأحرار أماني) (إذا اعترف زوجها الذي لا عنها بولدها، صار الولد يمثل هذه المملوكة) أي سموة ولد المملوكة المملوكة سواء، فهي انحكم (إلا أن) هنا بيان لفرق بينهما في حكم، وهم أن (بقية ميراثه) أي ميراث ولد لحرمة (بعد ميراث أمه) (بعد ميراث إخوانه لأمه) لأنهم من ذوي المروءة، وليس في النسخ الهندية لفظ الأمه، لكنه من السراة تكون (لعامة المسلمين)، لأنه لا مولى لعربية (ما لم يلحق بأبيه)، فإن استلحقه تحقق به، (وإنما ورثا بينا المملوك من التوريت (ولد) مات (المملوكة المولودة) بالحر صلة (موالي أمه) معدن ورث قبل أن يعترف به أبوه، لأنه لم يكن له نسب ولا عصية، فلما ثبت نسبه) باعتبار أبيه (صار إلى عصيته) أي عاد إليهم.

قال مالك: الأمر المتخضع عليه جندنا في ولد العبد من امرأة حرة، وأبو العبد حرة، إن اتخذها الأب بغير ولاء، وولد أبيه الآخر من امرأة حرة، برئتهم ما قام أبوهم عبداً، وإن عتق آوهم رجع الولاء إلى مولاهم.

قل مكي^(١) يريد أن نسب الذين يرجع بالاعتراف إلى نسب الأب إلا أن ابن العربية إذا ورث ذوي العوض حقوقهم، وفضلت فصلة كانت لجماعة المسلمين، وولد المملوكة المولود يرث موالى أمه التياني، وذلك أن الولاء كالتمصيب يستولي به الميراث، فبقاء موالى الأب في ذلك العوض بمثابة بقاء عصبة الأب في العربي.

وقال ابن مزين: سأل عيسى عن تفسير قوله مالك في ولد المملوكة العربية وولد المملوكة المولود يرث أمه وعونه لأب حقوقهم، ويرث بقية ميراث موالى أمه، ولا يرث عصبة امرأة العربية بقية الميراث؟ فقال: عصبة المرأة العربية أخوان ولدها، وكذلك لو كان للمعراة إخوة فكانوا أخوالاً لا يرثون، ويكون بقية ميراث ولدها لموالىها، فإن لم يكن لها موالى، فلجماعة المسلمين، وأما موالى الأب، فإنهم يرثون بالولاء انتهى.

قلت: والمساكنة خلافة، لعدم اختلافهم في ذلك في باب ميراث ولد المملوكة من كتاب النكاح.

قل مالك: والأمر المتخضع عليه عندنا في ولد العبد الذي يكون (من امرأة حرة وأبو العبد حرة) بسنة حالية أي وأبو ذلك الأب العبد يعني في الولد حرة، والفقهاء إن العبد يعني (أب الأب) وفي نسخة (أب العبد) (بغير ولاء وولد أبيه الآخر) حقيقة لأن ما تشتر الحرس إذا كانوا (من امرأة حرة) برئتهم (أبهم) (أبهم عبداً) فإن عتق أبوهم رجع الولاء من الجد إليه. (والى مواليه) لعنق

عبثاً لا أن يعرض لأب، وبه تخاف تصادمي، وحريه أي ناله التكوين،
وعند جني ثلثه من الولاء له... شئ فمعو أحد علي... من
سبه الأمة، وإذا لم تكن ملوك، لا... حري أي لا يجوز لعنه، لعنه
الغريق اشقي، محسوبه الأب هي كسويه، محسوب ن سلطان الولاء هو
أي الأب

وقال أبو علي: أن لم يعد لأب، ولكن على أحد، فقال أحمد لا
يشر بولاء لمن هو من الأب وهذا من أبو حنيفة وصاحبه، علي حده لا
يشر به من شريح، النخعي، ومسن، وخل حديثه، وبني سبي-
والأخشي بن صالح، وبني الميزاب- وأبو ثور- وعمر بن -رد- ولا يشر في
أحد فرقه، قال أبو الألب بعد ملك حده من موالي أحد له، لأن أحد يفرم
مطاه لأب في المنصب، وحكام أسب، فكلت في جأ أولاده، ولا يشر
بن ك لأب من بعد أحد الولاء، وإن كان... وهو القوي تنبي
شاعني

وأما أن أحد يدين بغيره، ولا... عز أولاد، عليه، فلم يشر بولاء
كأج، وكونه يفرم عدم الأب لا يحد من بجر الولاء، به كالأج وعمر
يقول لأجر لا يفرق بين أحد القريب، بعد... أنه

ومر "أبو داود" "أما أحد، فمن بجر ولاد أحد" قال أحمد بن حنبل
لا بأس، ولا يكون مسلم بسلام أحد... ولاد أولاد... أحد لوالي أم،
لا يفرق بين أحد، ولا يفرق بين... بجر... بسلام أحد، وجه أولاد
أن بعد يفرم عدم لأب في الولاء، لأن الأب إذا كان عبداً متحرراً بولائه
إلى أحد، فكله يفرم مقامه في بجر ولاد والاسلام

قال مالك، في الأمة تعتق وهي حاملة وروحها مملوكة ثم
يقتل راحها قبل أن تضع حملها، أو بعد ما تضع إن ولادها كان
هي تطيب يدي أمها أمه لأن ذلك الولد قد كان أصابة الرق قبل
أن تطلق أمه وليس هو سرقة أبيي شخص به أمه بعد العتاقة لأن
الذي تحبب به أمه بعد العتاق، إذا أغلق أبواب حر ولاد

وسا، أن الأب حاصن بين الابن والجدة، فلا يكون الابن بعد من
الولاد، لإسلامه لأن الجدة حر حره فولاد لكاد لا يبيح فولاد محرمي لأم
وأبها، ولا شك أن أمه كبر حراً، إما من أحد أو من جهة من الأحدا إلى
أمه، فلما ثبت فولاد لمومي لأم هي المصلحة لأم الجدة لا يخرى مني

(قال مالك، في الأمة تعتق) بناء المحهر (وهي حاملة وروحها مملوكة)
جملها حسان (ثم حلق زوجها) سواء بمنزلة (الأم أن تضع حملها أو بعد ما
تضع حملها، وبمعرفة الاسم إن ولادها كان في بطنها) عند عتق (بأنها أغلق
أمه) لا يبيح الأمه وذلك (لأن ذلك الولد) الذي كان في بطن أمها عند عتقها
(قد كان أمها به الرق قبل أن يحنو أمه) فقتل راد، بمعتقها، فلا يسفل عنه
(وليس هو) بولك المذكور (بسرقة) فولد (الذي تحبب به أمه بعد العتاق) أي
بعد صحتها (لأن) بين لمرور بينهما الولد (الذي تحبب به أمه بعد العتاق) يعني
هذا الولد الثاني (إذا أغلق أبواب حر ولاد) أي سجد عن موالى أمه كما تقدم في
أول باب

قال ساجي^{١٢} وهذا عسى ما قال، ب من عسى أمه وهي حاملة،
وراحها حين صحتها مملوكة، ثم يقتل روحها قبل يوضع أو بعد أن ولاد، فولد
ثبت لمومي أمه، لا يخرى بولاد، أغلق، ووجه ذلك أن الولد إذا صابه الرق
فتعتق، فإن ولادها قد ثبت بمعتقها، لمولده وَيُخْرِجُ أي فولاد لمومي عسى، ولا

١. ما بُيِّنَ في مُعَدِّ سُبَادُ سُدَّةٍ يَ بَغْتُو عِنْدَهُ لَقَدْ جَاءَ نَ
 سِيَّانٌ رِ قَوْلَهُ الْعِدَّةُ أُنْمَعَتْ، سُدَّةُ أُنْمَعَتْ، لَا يَزُجُّ وَلَا يَزُجُّ حَسْبُهُ
 أَسْبَغَ غَمَّهُ وَرِ عَو

سُطِّلَ عَ بَحْرُ آبٍ وَلَا عِيْرَ وَفِيهِ بَقِيَّةٌ مِ بُولَا، أَسْبَغَ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ وَفِيهِ
 بِسَ بَحْرُ الْأَمِّ مِثْلُ بَ بَحْرُ بَ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 الْأَمِّ عِنْدَ لَا مَعْلُومٍ مِ بُولَا، عَمْرُ الْأَمِّ عَمْرُ الْأَمِّ عَمْرُ الْأَمِّ عَمْرُ
 الْأَمِّ بُولَا ثَابِتٌ مِ بَحْرُ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 الْأَمِّ أَسْبَغَ

وَالْمَعْلُومُ^(١) مِ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 عَمْرُ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ
 بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ بَقِيَّةٌ

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْعِدَّةِ بِسُلْطَانِ سُبَادُ سُدَّةٍ مَعْمُولٌ (الْمِ يَمْنُ عِبْدُ لَقَدْ) يَحْيَى عَمْرُ عَمْرُ
 (وَأَنَّ لَهُ مَعْلُومٌ) مِ عَمْرُ عَمْرُ، وَمَعْمُورٌ (وَمَاءُ رِ قَوْلَهُ، الْمَعْمُورُ) (وَأَجْرُ) هُوَ
 عَمْرُ (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ)
 (لَا يَزُجُّ وَلَا يَزُجُّ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ)
 عَمْرُ (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ)
 عَمْرُ (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ)

فَإِنْ أَسْبَغَ (وَمَاءُ عَمْرُ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ) (لَقَدْ)

(١) مَعْلُومٌ (١٤٧٧)

(٢) مَعْلُومٌ (١٤٧٧)

بعضه بإذن سيده^١ مصر إليه، فوجد عنده يافعة تحت وركبته سيده لأنه هو
المنشور، ثم إن أغنيى العبد بحث فيه فلم يجد له إلاه أبو ذؤانف لأنه قد كان سيده
بالمنشور فلا ينشأ عنه بحريره العبد، وإن كان سيده يورثه سيده، ثم جاء به السيد
فلم يجره ولم يرد حتى عتق أبا ذؤانف.

وهي: سيده، أي وذؤانف العبد، لأنه لم يوجد من أدركه من سيده
في ولادته، كما أن لم يعلم من قبل حتى يفسد العبد، وما اعتقه سيده ثم
عثره فولد سيده، ثم إن من حكايت، مثله آخره أو أي وجه كان من
يرجع إليهم، فوعدوا أنهم.

قال أبو ذؤانف: إن العبد إذا أعتق سيده، ولم يعلم سيده بذلك حتى هو
العبد، فإن أولاد أبي الأغنياء يكون سيده، أي أعتقه، لا نسب سيده، وهذا ما
لم يثبت السب. الأغنياء ماله عليه عبد سيده، والآن كان يورثه من رعي
بسر عبد من قد يظلم العبد، قد يورثه في سيده السيد لأنه جسد من
حملة ماله، ومثل من لم يعلم ماله، فلم يكت حتى عتق له. أدب السيد
الأعلى له، أي حذر منه فالولاء في هذا السيد الأغنياء، فهو السيد
وما أعتقه سيده سيأتي بيانه في محله.

وفي رواية^٢ هي بعد بمأذون لا يثبت في وإن أخذ له
المولى، ولا يثبت يمينه إلا أن يجره المولى، وولاية الفسخ منه، ولا
يعزل منه، ولا يجره المولى ولا غيره، قال أبو ذؤانف: فلو لا
يسرى له يمين على من له الرجعة، وأما إذا حلك وإن حلف وفرو ولا يجره
المولى المولى، لأن العبد نائب عن سيده في كل شيء، فكذلك، وهو بذلك يجر

(١) «الغنى» (١/١١٠)

(٢) (١/١٢٦)

بعد ان بعد من جهة لا يتوكل عليه سبب ومعية. ولا يعقد به عقود نافذة
في كل وقت ووقت سكت الفتن التي لتبطل على الاخاء. ثم ان في الامور
لا بعد. وتسلم انفسهم عيسى. لان كل علة. اسير

عسى بعد ان الولاء طلب الاب. فلا يجزئني بعد اني. وهو بعد
حد في انذاره لا في مصر. ومصر لطف. من بعد حصة. والى في
انكسب له روح امه وكافة علة. ولولا به انه ادنى شايء بعد علة. لا
ان اداء علة فسد. فان اس عاتدين بونه بعد علة في بعد عين لا و
لا به صار اهلا لولا. ولا علة. والى يرجع الولاء في الاول بعد علة
لا في سبب لا يخلص ولا علة تحت سبب

والى الامور. ليس لتسكتها عنى رغبة لا بول سبب. وبها فان
الحسن والاداعي وما في شائعي وبه حقيقة. من اعدى به يصرح عند
ويصرح. يصح. ويصح على ابد سبب. فان لم يكن لم يوجد على سبب
امر الملك بعد في ان على علة. ثم يرد

ولما. انه جمع بعد غير اية سبب وكذا ما علة. في ان سبب
في الشائعي في اعدى الامور لا يصح الا في علة بعد ان علة المقصود من
انك. وهو الفتن. ولان الفتن لا يفسد من الولاء. والعد ليس من علة.
لان ذلك لتسكت ما فطر. والمبدأ لا سبب اعدى في علة. فلي يصح. بعد
به. في ان الحق لا يخرج علة. ولا انطق على الفتن في علة. وانما الولاء
فيكون بوقود. ان غير ممكن كان. ولا فهو سبب. هذا هو ما علة.
في ان بكر بكر سبب. لان في ما يصح به سبب علة. فان سبب
سبب

(١٢) باب ميراث الولاء

١٢٦٨/٢١ - حَدَّثَنَا مَيْثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَرْمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١٢) ميراث الولاء

- يعني - والله أعلم - الميراث بالولاء . وأصناف الميراث ليه لأمه ميبه . فإن الشيء يهدى إلى سيدك طار . ده لفظاً وإنما ذلك لأن الولاء لا يورث ، وإنما يورث به ، وهذا قول الجمهور .

روى بحر ذلك عن عمر وعثمان وعلي وأبي مسعود وأبي عبد الله وأبي ريث وأبي مسعود لبدي وأبي بن كعب ، به فاذك عطاء وعادوس وسالم والرهري ونحس وبني سوي وقنادا . سمي إبراهيم ومالك وثامي وأهل العراق ودرود ، وشذ شريح ، ميمه مورو ، خاسال .

قلت ، قولهم : إنما الولاء لمن أعتق . وقول : «الولاء لحمه كلحمه النسب» . بالنسب يورث به ولا يورث ، وكذلك الولاء . ولأن الولاء إنما يحصل بالانعام بسيد على ثمنه ، وهذا الثمن لا ينتقل عن المعلن فكذلك الولاء كذا في المعنى^(١) ، «الشرح الكبير» ، ورواه حسن ومحمد بن الحكم بن أحمد ، وعطهم أبو بكر ، وهو كذا قال ، فإن جماعة رواه عن أحمد بن ما ذكرنا من قول الجمهور ، انتهى .

١٢٦٨/٢٢ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) يفتح اليمن (ابن حرم) بالري الاختصاري (عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن) وسقط لفظ لاس بن أبي بكر وعبد الرحمن في بعض النسخ لمصرية من سبو

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٩، ١)

(٢) «المعنى» (٣٨، ٩)

أَنَّ لُحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَحْمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هِشَامٍ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مِمَّنْ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، وَرَجُلٌ تَعَفَّى، قَهَلَتْ أَحَدُ الْفُتُوحِ لَاهُ، وَبُرْتُ سَادَ رُمُوبِي.

الناصح (أبو الحارث بن هشام) القرشي المحرومي (هو أبيه) أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة.

(أبو أحمد) ونظمت محمد بن موطته^(١) "أَنَّ أُمَامَةَ أَحْمَرَ" (أو) عم أمه (أما أبي بن هشام) بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن محروم المحرومي، ذكره أبو زرعة وأبو شيبي وغيرهما في الصحابة، وتعقب حديثهم الحفاظ في التعجيل المبيح^(٢) والإحصاء^(٣)، وحقق أبو الصحابي ولده سعيد بن نعيم، وأما أبو الهيثم، فقد قتل يوم بدر كاهنًا، وكان ابن عمه في الزمان موطته^(٤) العاصم بن عبد الحارث بن هشام جد أبي بكر، وهو أخو أبي جهن بن هشام انتهى

كتاب نسبه أبي حنبل يرفعون هذه الأسماء - أو جهل عمرو بن هشام بن الصيرة بن عبد الله بن عمر بن محروم المحرومي

(عقل) أبي قتل يوم بدر كاهنًا (بورك بين يد، في التماسي (ثلاثة) - من مبي ومعههم هكذا (أبو سهم الأم) - ابن يحيى مفضي، (ورجل) أي أح ثالث (لعله) منح أمين السجدة وتشديد فلام - في الصراء، والجمع محلات، قيل - مأخوذ من الغل، وهو الشرب بعد الشرب، لأن الأسماء لها روح مرارة بعد حرى صار كأنه شرب مرة بعد أخرى (لهذه أحد) الأخوين (الفلين) مما (لأم) وأب في أحد تشيقيين (بورك) أصبحت (علا وموالي) تحفيف اباء جمع

(١) موطته - (بورك) (٣٥٦)

(٢) (هو) (٢١)

(٣) (٢) (١٨٩)

قوله خذ، لا به وأنته فانه وولاء مواليه ثم هتك الحياء و انت اعدا
 وولاء، فخراني بتركك لى، أحماء لاسه، فعدا أنته. قد احترت من
 كان من خمر من المال وولاء الموالي وقال أخوه ليس كذلك
 انما احترت انما ومن ولوء الموالي، ولا رأيت لو هنت حبي
 انيؤم ست أرتة أرك؟ فاختصنا إلى غمدار بن عثمان فخصى لأخيه
 بولاء بنو بني

مولى أى كذا المفسر ماكنه وورثه أخوه لأبيه وأمه) أى ورثه بعده بأخوه
 الحسنى لا لعلى يكونه محبوا بالحسنى (فانه وولاء مواليه) بالمعنى من
 طهر وركه.

(لم هلك) هذا (الذى وورث) من نصيبه (المال وولاء الموالي،
 وترك هذا سبب كذا) (ابنه وأخاه لأبيه) (الحساب الذى تقدم ذكره) (فقال انه)
 أى لى هذا حيث الذى قد احترت، نصيبه المكى أى حديث وديك (ما
 كان أى آخر) فى حياء من المال (ما من وولاء الموالي) لكونه مع محبوا
 مالاي من سيات (وفان أخوه) (الحساب) (ليس كذلك) أى ليس الأمر على ما
 علم. (لمع محمد فى موعته) (ليس كذلك) (بما احترت) (بما المحاسب
 (المال) (هو من لك لوأنا وولاء الموالي فلا) حتى لك به، بل أنا استعز به

من سئل على دعوى وولاء بتركه (أرأيت أى أخبرني (لو هلك أى)
 الأول الذى وورث أبوك من ماله وولاء (اليوم) بعد موت سعيدة، الذى
 هو أدك (الست لرتة أنا) دونك، والاستفهام إنك ب. لأن الاخ وركه،
 علاب مقدم على ابر الأخ اعني، (فاختصنا) أى من الخاص من هدم، ومن
 انه الآخر لى عثمان بن عثمان بن رمان ملاحه، (فخصى) (بما اخيه) أى
 الأخ المسمى لعلى بنو به (بولاء الموالي) دون المال، (بما كان
 لى حياء) (ول محمد فى موعته) (وهذا بأحد، بولاء) (الأخ من لى موه
 سى) (أخ من الآله والألم، وهو بول أى حياء، فهو

الرجلين من سبه هلكا وترك ولادا فلان سعيد من المصيب يرت
اسمي، ابائي من شلابة فإد هلك هو، لوبدة ولد حوبه امي
ولاد لدا بي شلابة سبة

الرجلين من سبه هلكا) اي انا (وتركا اولادا، فلان سعيد من المصيب يرت
المواشي) اي يرت عاسي كد، ماد يحو، هم خطا، وضوا، ولا كذا
عل، ورويه صواته شعيب مضاف الي ولاد حوبه وهو المصيب مفضل،
والد من الام، اشهر يعني ما سبي من حوبه ابائي من اللان، ورويه
الابن ابائي لهم (الباني) اي شحي (حي) به (الثلاثه فإد هلك هو) اي
الانك، بك مولده) اي ولد سبت اولاد اخويده من حوبه جيل وفي ولاد
المواشي بي ماني حنعم (سرع) شيخ حنعمه ورا، وعين مهمه سواته
صعب لاد الزرة

وعند سفي في حد در مولده ولد حوبه بي امالي ع ورويه
فد حوبه في حد لاد سبي اي سم، اي يسمون في سبه
واحد، ام دمنا المصباح فديهم الناس في هذا الامر شرع اي ساء
يعرك ويكس، ورويه لاد واحد بالجمع وبتذكر والموت، ام

فد سبي اي ولد وفي حوبه صفت مرسل بركه من مصر في لاد، تم
أخرج بسببه الى القري، ورويه لاد، سم، ام المصباح فديهم الناس في هذا
الامر شرع اي ساء

ودان سموي (١٢٢) ولاد لاد حوبه حوبه بي امالي حوبه في
لم يحدف من سبه من يرب حوبه لاد حوبه، لاد كد حوبه اب سبي

(١) قوله لاد حوبه، (١٢٢)

(٢) حسن بخري، ١٠١، ٣٠٢

(٣) المصباح، ١٢٢، ١٢٢

عمرو بن العاص عصى عليها وأخرجهم إلى بصرى، فماتوا بعد عمرو بن العاص ودمت مودعاه وركب ملأ فحمله حوثي بن عمرو رضي الله عنه - فقتل، قال رسول الله ﷺ ما أحرأ الولد أن يولد فهو نعصه من كذا - أراد أبو عذرة ومن ماله^(١) والصحيح الأول، لأن الولاء لا يورث وإنما يورث به وهو ياتي للمقتل يورث به أقرب حبياته

وحديث عمرو بن شعيب عنه قال حماد - لئس يملكون عمرو بن شعيب في هذا النخبة، يعني هذا لا يورث المولى من قبل من أغارب عنه ولا عنه من الأغارب ولا أقرب مني بوجب العصبية، فهي مختصة

وهي المشرح "الكبرى" هذا قول أكثر أهل العلم يعني الولاء الكبير، من جهة ذوي هذا عن عمرو وعمارة وعتي ورب وبن مسعود وابن عمر رضي بن كعب وابن مسعود السدي ومحمد بن زيد وبن عطاء وضاوير وسام والحنين وبن سبيوس وأبي إسحق النخعي وأبو عبد الله ومالك وأبو شيخ وشاذلي ومحاق وأبو ثور وصحاب الرأي وداود كهمي وأبو داود

وتفسيره أنه يورث المقتل من عصبية سيده لأهلهم إليه وأولادهم حياً وموتهم بغيره، وقوله شريح إلى أن الولاء من رث كالعمال يؤزأ عن المقتل، ليس ملك شيئاً في حياته، فهو لورثته، ويحكمي فلك عن عمرو وعيسى وأبو عباس وابن المسيب، وروى عن أحمد بن حنبل، والشيخون عنه مثل قول الجمهور -

ولرجل يهني عن "صحبته"^(٢) فرب الولاء بكر من نصبه بمعنى

(١) أخرجه أبو عذرة (٢٦٧)، وابن ماجه (٢٧٣٢)

(٢) الشرح الكبير على التمهيد (٢٢٢/٦)

(٣) عكدي (١)، والظاهر منه (١٠١/١٣١)

(١٣) باب مبرات الثلاثة وولاء من أهل اليهودي والنصريني

وهو لا حرب فالأدب منهم المستحق، وذكر فيه ثلاثاً المذكورة في
سوطاً، وأخرج أيضاً عن سعد بن عبد الله - عمر بن عثمان - قال
الولاء للكفر، ثم رُسم منه من قبل من آخر الميراث أحمر الولاء،
وذكر فيه الآثار المتصلة، وحدث عمرو بن شعيب المذكور، ثم كان
وأرسل بن السبب عن عمرو - رضي الله عنه - صحب من طاعت عمرو بن
شعيب، وليس في هذا الحديث شرف من سبب الله، فإن ذلك في
الولاء، اهـ.

وفي «الفتح» روي عن سبعة السبعة بهم فاقوا الولاء بكبر،
وهو منهم على حد ينفذ دليل على سماعهم ذلك عن رسول الله ﷺ مع ما أن
قد حكم لا يفرق - من - فإن لم يكن فقد ظهر - يرى منهم - وبه ظهر
بهم فيها سلف، يكون - جماعاً - ومن - لهم - ولأنه لا يفرق أي للأولاد أي
الرب سعة إلى اسفل، اهـ.

لأن الرخصي رحمه الله يفتي بضماء بفتح الهمزة الموحدة أن الولاء لا يفرق
بعض بعده، وإن الأكبر ذات مقام الأب في السلف عن عشيرة،
ورسول الله ﷺ ثم لا يفرق بقوله «الكبر» فبعد كبر يوجب في استحقاق
الولاء بهذا، والفتوى عندنا أن أكبر مالاً أكبر الأقران، اهـ.

(١٣) مبرات الثلاثة

بالحلة من سبب، إذا جرى علو رجة الأرض قال سبب الماء وسبب
نحوه، فالسبب في سبب تركت حتى سبب إلى حيث شئت بمعنى سبب
فأبشبه وأبشبه معنى مرعي، وفيه يقول لعل - سبب سببه يريد به العقب،
ولا خلاف في حواره وبرومه، وبه كره مالك نفسي بفتح سببه، لا سبب

فقدان أبي أحمد علامي في حقلته سنة ١١٦٦ هـ وحكي عن أبي أحمد
الحق عليه السلام قوله ولأبيه

والمؤمنين في الدنيا شرط أنه صادق، وانسبط باطل، والولاء ليس
اعتقادي، وليس من حيث كنهه بل نفس في الساب صبيح لادم عند الاربعة، وهي
كرهه وانكره استكرهه، لأنه من أعمال جهل، وثمنا ثلثين مسعوداً إلى
أهل (مدام لا يسيرون)

ولاء من أعق اليهودي والنصراني

قال النووي: جمع كل الفل فلان، وسيد يرث عبده، وما مات
جميع ماله إلى ابنه، ومن سخط ورث ماله، وفيه يترك ماله لغيره
كفحمة عنه، وأما الولاء، فهو كذا، والولاء هو أن يحلف غير سيد
وعبد، ولولا، ثلث لا يحلفه غيره، فهو قوله عليه السلام: الولاء ليس
أحد، وهو الولاء، بعدة كفحمة السب، ولأن الولاء ليس به غاية
لإيمان بعبده، وهذا الحق ثابت مع خلاف بينهما

وأهل يرب السيد مولاه مع خلاف النبي؟ فيه روايات، منها ما يرب
دري يرب عن علي وعمر بن عبد العزيز، وهو: أهل تضاعف دون مالك
يرث المسلم مولاه النصراني لأنه أصبح له منك، ولا يرث نصراني مولاه
المسلم، لا يصلح له منك، وهو غير بعيد، على أنه لا يرب مع اختلاف
دينهما، يقول النبي عليه السلام: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، ولأنه
مرب، فمنه اختلاف الدين فميراث السب، ولأن اختلاف دين مانع من
الميراث، فجمع بينهما يرب، كالمسلم يرب مع الكافر، أو الكافر يرب مع المسلم
فقرئ (و) مع الآخرين، صعب أدنى

(١) (٢) (٣٦٧)

(٢) (٣) (٤٠٥/٩)

والأمر أن يبيح الله العي بالولاء ما شاء من الولاء لخدمة نفسه استسحب
 فكيف يصح اختلاف الشيء الثابت مع صحة النسب ونسبه. كذلك يفسره مع
 صحة الولاء ونسبه، فإذا جحد على الإسلام، موارثاً، فهذا أصح من الأمر
 ونظره، فإن كان سيده عصبه على دين الله ورثه دون سيده وإن دود لا
 يرب عصبه مع سيده، وإن أنه يبريه ما هو كاد وفوت من نصبة محابها
 فدين الله - لأخذ على دينه ورثه دين التبريد - يهي

وفي «البيان»^(١) الولاء للمعتق هو، كان يعتق وانضم مسلمين
 كغيره، أو كان جديداً مسلم، والآخر كدرة بوجود الميثاق وعمود الحديث،
 لا، لا يبريه لإعدام شره الإرب وهو اتحاد اسمه، قال النبي ﷺ «لا
 يرب أهل مسلم» ويجوز أن يكون الولاء عاماً في الإسلام، ولا يرب، لا لعدم
 - ط (أثبت)، حتى لو قسم الميثاق به حال موت المعتق يبريه لا يبريه
 الشبهة، وكذا لو كان الميثاق الذي هو معتق الميثاق عصبه من المسلمين،
 بأن يكون له علم مسلم أو من علم مسلم، فبه يبريه ميثاقاً، لأن النبي ﷺ
 يبريه الشبهة وإن لم يكن له عصبه من المسلمين وإن لم يكن له عصبه من المسلمين

«فإن كذا»^(٢) الولاء يعتق ولا يبريه أعز من الميثاق هو، منك مسلم
 أم اسم عنه، ولا ولا يبريه علو حسمه بالولاء للمسلمين ولا يبريه
 به إن سلم على الميثاق، فكل ما لو أعز الميثاق كالميثاق كما في «الميثاق»
 عصبه، إن أعز مسلم كفر بميثاق النبي من المسلمين، وإن لم يكن للمسلم
 حرمه على غيره، بل فإن كان به قرينة كفر، بالولاء لهم، يبريه ما لم يبريه
 الله، فإن أسلم عاد الولاء سيده المسلم

(١) البيان لمصنفه (٢/١٦٩)

(٢) الشرح الكبير (١/١٦٩)

(١٢٧١/٢٥) - وَحَقَّقْنِي بِإِسْنِدٍ ثُمَّ سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ
السَّنَنِ؟ قَالَ بَرَاءُ بْنُ عَزْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ
الْمَسْلُوبِينَ، وَعَنْهُمْ سَبْعُونَ
قَالَ مَالِكٌ، لَا أُحْسِنُ مَا سَمِعْتُ فِي السَّنَنِ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى أَحَدًا
وَأَنْ يَرَى نَفْسًا بِمُسْلِمِينَ، وَعَقْدُهُ عَلَيْهِمْ

(١٢٧١، ٢٥) (مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: الزُّهْرِيُّ (عمر) وَلَا وَالسَّنَنِ)
تَدْعِي تَفْسِيرَهُ، وَلَوْ لَفَرَحِمَهُ (عَقْدًا) الزُّهْرِيُّ (يُؤَالِي مَنْ شَاءَ لِقَائِ مَالِكٍ) أَعْرَضَ عَنْهُ
(وَلَمْ يُؤَالِ أَحَدًا، لِمَبَالِغِهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقْدُهُ، فِي دِينِهِ (عَلَيْهِمْ) نَفْسًا مِنْ مُسْلِمِينَ.
وَهُوَ حَدَّثَ لِمُسْلِمٍ الْأَنْبِيَاءَ فِي مَبْرُوثٍ بَعْدَهُ، وَقَدْ يَحْذَرُ الْأَعْمَامُ مَالِكًا هُوَ
الزُّهْرِيُّ بَعْدَهُ، فَهُوَ - يَقُولُ بَلَاءُهُ - مِنْ بَنِي - وَلَقَدْ بَعَثَهُ هُوَ

(كُلُّ مَالِكٍ ابْنِ أَحْمَسٍ مَا سَمِعَ) مَالِكٌ حَسَرَ بِالْعَدَابِ، وَيَحْتَمِلُ بَيْتُ -
الْمَحْجُوزِ (فِي السَّنَةِ) أَنَّهُ لَا يُؤَالِي أَحَدًا، وَإِنْ مَبْرُوثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَحَقْلُهُ عَنْهُمْ) قَالَ
ابْنُ قَائِمٍ^(١)، قَالَ هُوَ مَالِكٌ وَحَمَاقَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ بَنِي - وَقَالَ
ابْنُ الْمُبَرِّكِ، وَ - يَدْعُو وَالشَّافِعِي، وَلَا (عَقْدُهُ) لَمْ يَنْهَى^(٢)

وَقَالَ ابْنُ أَبِي^(٣)، مَنْ أَعْتَقَ مَالِكًا - كَانَ لَهُ الْإِلَاحَةُ مِنْ أَحَدٍ مِنْ مَبْرُوثِهِ
شَيْئًا رَدَّهُ فِي يَدِهِ

وَمِنْ الْمَسِيءِ، وَالْفَتْوحُ الْكَبِيرُ، أَنْ لَا حِمْدَ فِي ظَنِّكَ، وَبِئْسَ حَتَاةً
وَهُوَ الْمَصْصُورُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَا وِلَاءَ لَهُ عَلَيْهِ، وَمَا رَجَعَ مِنْ مَبْرُوثِهِ، دَعَا فِي مَلِكِهِ،
يُشْرِي بِهِ رَدًّا بِأَعْيُنِهِمْ يُرَوِّدُهُ ابْنُ عَسَاةٍ، هَبْأَ مَالِكُهُ هَمَاتٍ، دُشْرِي
ابْنُ عَسَاةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَالِكُهُ رَدًّا، فَأَعْيُنُهُمْ، وَأُرَوِّدُهُ الْكَافَّةَ فِي حِمْدِ ابْنِ

(١) شرح ابن قاي (٢) (١١)

(٢) وَيُكَلِّمُ الْكَلَامَ عَلَى حَقْلِ الْمَالِكِ فِي مَلِكِهِ

(٣) «الْمَسِيءُ» (٩) (١١).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْيَهُودِيِّ وَنَضْرِي يُسَلِّمُ عَبْدٌ حَيْثُمَا تَبِعْتَهُ
قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ

ذَعَبُ، وَهَلْ مِنْ مَسْجُودٍ لَا سَلَامَ فِي لِسَانِهِ وَتَوَاسَعَدَ أَيْ بَعَثَ الرَّحْلَ
مَسْتَبِيحًا، فَلَا يَكُونُ مِنْ أَسْقَةِ وَلَا زَهْ لَأَسْجَادٍ مِمَّنْ طَلَعَهُ مِنْ عَاشَةِ أَوْ مُعْتَقَةٍ،
وَيَكُونُ الْوَلَاءُ بِمِثْلِهَا، فَهَذَا مُتَّعِدٌ، ذَلِكَ مِنْهُ، فَذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلَاءُ أَمِنْ
أَعْيُنٍ، وَإِنْ سَلَّمَ أَنْ لَا يَكُونُ لِمَنْ عَنِ وَلَا، سَلَّمَ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى نَوَلَاءٍ،
فَيَكُونُ بَعْدَهُ، وَسَلَّمَ أَنْ يَهَبَ نَوَلَاءً، وَيُسَلِّمُ، وَهَذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ مِثْلِ
النَّوَلَاءِ وَعَنْ وَلَا، عَنْ مِثْلِهِ سَلَّمَ، وَعَنْ مِثْلِ أَعْيُنٍ، أَمِنْ سَلَّمَ أَوْ
عَبْدًا، وَهَذَا هُوَ أَيْ حَيْثُ الدَّعَا فِي هَذَا نَوَلَاءً

وقال العمري^(١) اختلف العلماء في ميراث المالك، فقالوا، يكوون
والساقعي وأحمد وإسحاق، أبو نر ولاؤه لمعتقه، وقامت طاعة ميراثه
للمسلمين، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وربيعة
وأبي البراء وهو قول مالك وهو مشهور عنده، انتهى في خروج أبيه في
حياته، الأثر صحيحه في ذلك

قَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ يَسَلِّمُ عَلَى أَحَدِهِمَا) يَنْظُرُ فِي الْمَرْءِ يَحْسَبُ
لَوْ وَجَدَ لِمَا عَدِمَ فِي كَلَامِ مَنْ رُشِدَ أَنَّهُ مِنْ مَعَهُمَا أَلَا... (ذَعَبُ قَبْلَ
أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ) قَالَ النَّجَاشِيُّ^(٢) عَصِي أَوْ بَاعَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ،
وَوَجَدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ اسْتَرْفَقَ كَأَمْرٍ مَسْمُومٍ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ
«الْعِلْمُ مِمَّنْ سَلَّمَ لَا يَنْطَلِقُ وَلَا يَنْطَلِقُ» وَيَسَلِّمُ حِينَ أَتَاهُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
يَسَلِّمَ إِلَى اسْتَرْفَقَ لَكَ، انتهى

وقد بين أحمد بن إدريس أن ميراث عبدًا مسلمًا يجر على حرجه عن
ملكه ما يبيع، وإن كان ولا يباعه الداعي عليه، يدفع ثمة إليه

(١) مسند العمري، ١/٣٥٠.

(٢) المنهاج، ١/٢٨٧.

إِنْ وَلَاءٌ مُعْتَقٍ مُّشْكِنٍ يُلْمَسُ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ
بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ أَوْلَاءُ يَدُ

قَالَ رِيكُنْ إِذَا أَعْتَقَ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ عَبْدًا عَلَى دِينِهِمَا.
ثُمَّ أَسْلَمَ أَعْتَقَ فَقَدْ أَنْ يَسْتَبِمَ لِيَهُودِيٍّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ يَدِي أَعْتَقَهُ. ثُمَّ
أَسْلَمَ يَدِي أَعْتَقَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ أَوْلَاءُ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَبِتَ لَهُ أَوْلَاءُ يَوْمَ
أَعْتَقَهُ

(إِنْ وَلَاءُ الْعَبْدِ الْمُتَّقِي) بفتح الهمزة (للمسلمين) وفتحهم لخلال في ذلك في
ترجمة الباب (فَإِنْ أَسْلَمَ) السيد (اليهودي أو النصراني بعد ذلك) يُي بعد عتقه
(لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ أَوْلَاءُ يَدُ)

هذا الباب (١٢٧١) وذلك أَنْ لَعَنِي وَلَعِي فِي وَقْتِ بَيْعِ ثَوْبِ أَوْلَاءِ أَهْرَاقِ
الْبَيْتِ لِأَنَّهُ لَا يَبِىءُ وَلَاءَ مَعَهُ مِلْكُهُمْ. قَالَ خَالِي: ﴿يَا أَيُّهَا الْيَهُودِيُّ أَمْ لَا تُتْلَى
عَلَيْكُمْ آيَةُ الْإِنشَاءِ﴾ فَإِذَا أَعْتَقَ سَكَتَ الْمُسْلِمُ. وَلَمْ يَصِحْ ثَوْبُ الْوَلَاءِ
لِلْكَافِرِ. وَلَا يَدُ مِنَ الْوَلَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَبْصَحٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ. لَا إِلَى جَمَاعَةِ
الْمُسْلِمِينَ فَيَنْبَغُ وَلَاؤُهُ لَهُمْ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَشُغْلٌ
بِئْسَ

(قَالَ سَالِتٌ) (وَلَكِنْ إِنْ أَعْتَقَ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ عَبْدًا) بِكُود (عَلَى
دِينِهِمَا) وَحَدَّثَ وَلَاؤُهُ لِلْسَّيِّدِ لَا تَعْدُهُ دِينَهُمَا (ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُتَّقِي) بفتح الهمزة (قَبْلَ أَنْ
يَسْلَمَ) السَّيِّدُ (الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ الَّذِي أَعْتَقَهُ) وَحَدَّثَ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ (ثُمَّ أَسْلَمَ
الَّذِي أَعْتَقَ) رَجَعَ إِلَيْهِ (أَيَّ إِلَى السَّيِّدِ (الْوَلَاءِ) عَنِ الْمُسْلِمِينَ (لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَبِتَ لَهُ
الْوَلَاءُ) أَوْ (يَوْمَ أَعْتَقَهُ) لِإِسْعَادِ دِينِهِمَا وَحَبْلِ يَهْمَا بِإِسْلَامِ الْعَبْدِ، فَمَا أَسْلَمَ
السَّيِّدُ أَيْضًا رَأَى الْمَتَاعَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي بَرْزَةَ: يُرِيدُ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَهُ النَّصْرَانِيَّ، فَقَدْ ثَبِتَ لَهُ

وَبَيْنَ كَانَ الْمُعْتَقُ جَبِيْنُ أَعْيُنَ، مُسْلِمًا. لَمْ يَكُنْ يَوْمَ لَضْرَائِي أَوْ
الْيَهُودِي لِمُسْلِمِيْنِ، مِنْ وِلَاءِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ نَاسٌ لِلْيَهُودِي
وَلَا لِلنَّصْرَانِي وَوِلَاءُ، فَوَلَاءُ الْعَبْدِ تُسْلِمُ لِمَجْمَاعَةِ الْمُسْلِمِيْنِ

(وإن كان المعتق بفتح اللام (حين أعتق) مائة للمجهول (مسلمًا) والسد
الذي أعطه كافر (لم يكن لولد النصراني أو اليهودي المسلمين) بلفظ الشبهة صحة
للولد من اعتبار المضاف إليه كعب في أكثر النسخ، وفي نسخة عنده المسلم
بالإنفراد صحة للولد باعتبار اللفظ (من ولاء العبد المسلم شيء: لأنه ليس
للإيهودي ولا للنصراني) السيد (ولاء) اسم ميم: لأن السيد كمر، والمعتق
مسلم، فاختلف بينهما، فلا يثبت لسيد أو لواء لاختلاف اللفظ

وإذا لم يثبت له الولاء، فلا يتخير الميراث إلى ولده المسلم؛ لأن إخراج
الميراث إليه فرع لثبوت الولاء ثم لعمد، وبم يثبت له لكفره (الولاء) هذا (العبد
المسلم) في هذه الصورة (لمجموعة المسلمين) وهذه الفروع كلها على مذهب
الإمام مالك، إذ شرط لثبوت الولاء اتحاد دين المعتق ولعنبي في القول
المشهور، والجمهور على أنه يتب له الولاء مع اختلاف المير، وعلى هذا،
فتب الإرث عندهم لوئده المسلم، فإن ألأب الكافر لا يرث ولا يحجب،
كما تقدم في أول الباب

• • •

مؤخلاً، مُنبت به - لأن السيد يثبت به وجهه كشفاً - نكاحاً عرباً، وقيل
هي من النكاح، وهو الصمد؛ لأن النكاح بضم بعض الحروف إلى مصر -
والحرف ههنا الأوقات المختلفة، لأن العرب كانت لا تعرف نكاحاً، وإنما
تعرف الأوقات بطريق الحرف، اهـ

وهذا السور ^١ المتكاتب معروف من الكتاب بمعنى لأجل حضوره،
كما هي قوله تعالى ﴿إِلَّا وَثَاقًا يُكَلِّفُ مَلُومًا﴾ أي اجل، أو من النكاح بمعنى
الإكراه، كما هي قوله تعالى ﴿كُلُّكُمْ رُكْنٌ قُلُوبِهِمُ الرَّحْمَةُ﴾ أي التزم
بعضه، أو بعد التزم بيده أثناء السجود، وهي شروعاً عرفتها من عرفة بتولية عن
على نالي مؤجل من التعمد موقوف على ذلك، فخرج ما على ما به محل فطاعة
ومؤجل على غير محسوس، وما لم يكن هم من نالي أصلاً، فالتعقيل المستل، والذي
لأجل، وسدور، فإن السور هي قوله فطاعة، أي فهي معارفاً للخدمة، ولذا
قال في السور، لا يوجد كتابه م استود، ويجوز عطف على نالي معجل -
اهـ

وفي السور المتكاتب ^٢ النكاح لتحرير المملوك بما حالاً رغبة مآلاً،
بمعنى عند ذلك، حتى لو رددت عن حالاً، قال ابن مدين قوله
يداً أي به دأ في سيج رائيه ومعونه، ثم ذكر التري بين النكاح، وتعلق
التعقيل موجود.

ويشهد ابن عمام ^٣ في وجود الفرق بينهما، وذكر أحد عشر رهنياً، وراد
عليه صاحب السور، لأنه لا شيء آخرى، فلهذا ^٤ عشرة رهنياً، وفي بينهما

(١) الفتح بكسر الهمزة (١/٢٨٩)

(٢) (١/٣٩٦)

(٣) انظر السور (١/١١٦)

(١) باب القضاء في المكاتب

١٢٧٢ - ١ - حدثني ثابت عن أبيه أن عبد الله بن عمر أتاه
 كذا يقول: سألت عبيد بن ربيعة عن كتابه شيء

قد ورد في قوله من عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، عن أبيه (١)

أخرج أبو داود في ٢٨ - كتاب بطل، ١ - باب في المكاتب

وإن صحه في ١٩ - كتاب العتق، ٣ - باب المكاتب

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر في جميع السج الهندية والمصريه بتأخير السمة عن كتاب إلا
 في سبعة أبيه، فيها ختم السب على المكاتب

(١) القضاء في المكاتب

و تحكم فيه من أنه من ثور حراً وأبو من يكون عبداً

١٢٧٢ - ١ - وذلك عن أبيه عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أنه
 كان يقول: هذا في السج الهندية، وكذا في سورة محمد - رضي الله عنه - في
 المصريه عن أبيه عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - في السج
 (في أبيه م كتابه شيء) ولم كان أباؤنا شيئاً خلافاً. وقد ورد في أبيه
 وغيره سبعة السج (في أبيه م كتابه شيء) وقد ورد في أبيه عن جده، عن أبيه
 قال: قال بن عمر هو عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - في أبيه
 وقد روي في قوله عبد أبي داود - رضي الله عنه - وصححه - رضي الله عنه -
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبيه قال: قال السج (في أبيه م
 عنه من كتابه شيء)

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٣٦)

لأن ما يثبت من هتك الكتاب و تركه مالا أكثر مما عليه من كتابته و له ولد و ولد في كتابه و كتب عليه و هو من بني من أنما، بعد هذه كتابته

و احتفظوا به عن غير من اشعر فتا جميعه، هو عبد ما بني غايه من كتابته شيء و هو من عبد الله من ولد امة قوا، بعده أو المكاتب، بحق بلس كتابه، والثاني من عبد الله من ولد، و ذلك يعني أن من المكاتب أو أكثر، و التراجع إلى الذي الثالث و لا فهو عبد، أو عبد و سباني هذه الأقوال و غيرها في أول ميراث مكاتب

(قال مالك، فإن هلك المكاتب في ما له أو تركه مالا أكثر) أي يترك (مما بقي عليه من ما له) كتابه وله ولد و ولد يصح أنوار و يكون الإله جميع ولد من غير (ولموا) به (بجميعه) أي من كتابته أو عبد عبد (أو كتب عليهم) يعني كتبوا له من ماله من الكتابه، و أدعاه من عبد الكتابه (و تركوا ما بقي) أي من النسخ يديه بعد ذلك تحت إعلابه، ليس هذا في محله، و الأولى حذره (من إعمال بعد قضاء كتابته) أي بعد ما له من الكتابه إلى صفة

قال مالك المكاتب يترك ما له يتركه من كتابته و تركه (و ما لهم حكم المكاتب، إلا لأنه كتاب عليهم أو ما له من ما له في الكتابه) أي من ما يتركه من الكتابه مالا لا يتركه من الكتابه و يكتب له من ماله إلا و هو، و لا به محله، لأن المالكين يحتاجون إلى ما يتركه من ماله، و هذا يعني، و كتابه لا يتركه بالتمام، و يعني من يقوم به و لا هو حوته و قد انشأني بطلان محو

و الذين يعني من قوله أن عبد عبد نفسي عوضا يلزم أن لا يتركه، فلا يترك من عبد إلا كتابه و عبد في لغة من يقوم به كسبع - الإحارة

.....

و روي عليه يمينه حراً وسبيده يمينه كتابته وما تصل بررسه روي
 دلت عن غير راس مسود، وعد به و به من عطاء و تحت و طاقوس
 و سرج و بعد الزهرى و الله بر الماع و ذلك و ما و ما و ما و ما
 انراي، إلا ر ب حصة لذل يكون حراً، في آخر حرة من سبته، وهو قول
 انصافى، ووجه هذه الرواية حديث م سبه السدور، و لانه مايت لى و بال
 الكتاب سبه ما يروى، و لانيها معاودة لا تسبح يمينه حد سبافى
 كاليح

و ر ماب ربه يمينه و ما، فلا خلاف في المذهب و المكتبة سبافى
 يمينه و يمينه عتد، و ما في يده مسوده و هو قول آخر يمينى من أنه
 لا يمينه لآ ب يمينه مع اداء لآ، و لآ المكتبة عتد ب ك و انصافى
 و من انصافى و ب يمين حراً في يمينه قبيده، و من سب ب ك و ب و
 حراً انصافى المكتبة و لآ كان له عمل في ك و ب آخر غير دفع سبافى كله ان
 كان له مال، و ان ب يمين له مال آخر نفس الاكتساب و لآ، و لآ

و ر ماب ربه يمينه و ما، فلا خلاف في المذهب و المكتبة سبافى
 يمينه و يمينه عتد، و ما في يده مسوده و هو قول آخر يمينى من أنه
 لا يمينه لآ ب يمينه مع اداء لآ، و لآ المكتبة عتد ب ك و انصافى
 و من انصافى و ب يمين حراً في يمينه قبيده، و من سب ب ك و ب و
 حراً انصافى المكتبة و لآ كان له عمل في ك و ب آخر غير دفع سبافى كله ان
 كان له مال، و ان ب يمين له مال آخر نفس الاكتساب و لآ، و لآ

و ر ماب ربه يمينه و ما، فلا خلاف في المذهب و المكتبة سبافى

عليه من ربه، وحكم يفتقه هي آخر جزء من أجزاء حياته، وما شيء فهو ميراثه
ثبوته، ومعنى أولاده المولودون أو المبشرون في حال كونه - وهذا هو
علي وابن عبد - وفلان السامي - سفلن النكثاء، وهم - عبد - ومن ترك
مولاه، وبما في ذلك زيد بن ثابت

ولد، أنه عقد معاوضة لا - ظل حرم أحد المصالحدين - وإن لم يرد
وفاء وورد بدأ مولوداً في الكتابة من في كتابه إليه على بجمه - فلما أدى
حكمه بعد أبيه قبل موته وعقد لولده لأن المولد من في كتابه، وكسبه
نكسه، يبيحه في لأباء، وحار كما إذا ترقى وفاء، وإن يرد ولداً مشرك
في الكتابة، قبل له - إما أن يرد في الكتابة حاله أو يرد رقبته عند
أبي حبه

وما عدهما بزمه إلى أجله اعتباراً بالولد المولود في الكتابة، والجماع
أنه مكاتب عليه بعداً، ولأبي حبه وهو امرئ من العبيد، أي المولود في
الكتابة والمسرى - أن الأجل يشترط في ثقله، فيجب في حق من دخل
بعت العقد، - بشرى لم يخل، لأنه لم يصف إليه العقد، ولا يرى حكمه
إليه لا يصفى، بخلاف المولود في الكتابة، لأنه متعلق بولد، لكتابته، فسرى
الحكم إليه، وحيث دخل في حكمه سرى في بجمه، اهـ.

وغير من ذلك أن المكاتب إذا ترك وفاء لا يبيع الكتابة عبداً والإمام
مالك بن يكون حراً بعد انقضاء ما عليه، وليس هناك عيب أن المكاتب
يبيع بملك الولد، كما جاء عنه الموهوب، بل مبي على أن يخلو لا يفسح
بموت أحد الميراثين - ويبيع الكتابة عبد الشامي - رحمه الله - عطفاً،
وعبد أحمد - سم ترك وفاء، فكذب مولاً واحداً، وإن تركه - - منه مولاه
الأصح بهما - مع الشامي - رحمه الله - وسيأتي شيء من الكلام على
ذلك في أو - ميراث المكاتب،

وَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ الْأَنْثَى أَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يَكْتَبَ عَبْدًا .

بل هو مستحب له، قال ثدودير^(١) سب مكانه أهل النس، سب الزوجي، فذلك، وإلا لم يبد، قال المصري أي سب لمن هو أهل نسح لكن ماله أو بعضه أو كسب عبده، فالأول هو رذ، غير الزوجية والمزهر والناسي الزوجية، مزهر، أي، ولم أسمع أن أحدا من الأنثى أكره رجلا في أكرهه (على أن يكتب عبده إذا سأله) أي سأل عبده مولاه (فذلك) أي الكتاب

«قد أخرجني جدي خليفة دار روح عن أبي جريح عن ثعلبة، أو أجبني إذا غلبت ما لا أدريه» أي، لا أراه لأحد، وقار عمر بن سائر قلت لثعلبة، رآته عن أخوه، قال لا، ثم أخرجني أبو موسى بن أحمد أخيه، ابن سيرين قال، سب المكان، وكان كبير الجاه، فأي، فاستحق بي عمر - رضي الله عنه - فقال، كتاب داني، نصرة، ثدود، ليس عمر «مَكْتُوبَتِي بِي يَسْتَمِ بِمِمْ حَرًّا»^(٢) وجرم الثعلبي^(٣) بن عبد الحميد والعمري رافقه ثوقان عمرو بن دينار قلت لثعلبة، تحريف من لم يسمع عن نسخة الثعلبي، بالصواب ما في نسخة أخرى، فوجاه عمرو بن دينار، والصحيح يعود إلى ثدود بن جويها، وقائل، كيف من جريح وهو فاعل أحب لثعلبة، والحاصل أن من جريح مثل من عطاء الثريد في الموحدة، وهي عمرو بن دينار بجرم ذلك، أو مؤلفه عبد

ويستلحق في تحريف هذه الآثار وفي استدلال عمر بن جريح، رضي الله عنه - على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سأله العبد، لأن عمر - رضي الله عنه - لم يضر أبدا على الامتناع من عبي ذلك، وليس ملازم، لاحتمال أنه أقره على ذلك استصواب الثمذك

(١) مخرج كبير (٣٨٥)

(٢) سورة البقرة ٢٣٨

(٣) انظر فتح باري (١/٢٨٦) ومجموع الفتاوى (٢٦٨/٢٨)

[illegible][illegible]

وہی ہے جو کہ وہ ادنیٰ سے اعلیٰ تک ہر شے میں ہے۔ یہی ہے جو کہ وہ
 اور ہر شے میں ہے۔ یہی ہے جو کہ وہ ہر شے میں ہے۔ یہی ہے جو کہ وہ ہر شے میں ہے۔
 یہی ہے جو کہ وہ ہر شے میں ہے۔ یہی ہے جو کہ وہ ہر شے میں ہے۔ یہی ہے جو کہ وہ ہر شے میں ہے۔

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵
محل: تهران، خیابان ولیعصر، پلاک ۱۲۳

7. *البرق* : البرق

19

4 A '10' 2 11

294 4.2 2009 21

وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ يَقْبِلُ لَهُ إِنْ أَلَّهَ
شَارَكَ وَتَغَالَوْ نَقُولُ: ﴿مُكَابِرُهُمْ إِنْ جَلَّتْهُمْ فِيهِمْ حُرًّا﴾ . . .

مسروق والأورعي، وعن أحمد بن حنبل روي عنه أنه لا يكره، ولم يكرهه
التابعي وسحاق وابن المقفع، ورواه عن أهل العلم .

قال أبي جهم^(١) وقول مالك سمعنا من أحمد بن حنبل، لأنه قال، يريد أنه
لم يكره من سئل عن روي عن عمر - رضي الله عنه - فبقي فيه دليل
على المنزلة والتبعية، وإنما خبره بالقرعة - منه إلى الجيرة، وإلى ما رآه صلاحاً
له في دينه ودينه، وليس هذا الذي أراد مالك أنه ثم يسمعه به إكرام أحد،
فمالك أحسن الناس بأحكام عمر - رضي الله عنه - من أئمة أهل المدينة،
وحديث أن عطاء الذي اتهم به بقول، قال مثل قول مالك إنه سمع منه
ذلك عن أحد .

(وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل، بين المجهول (من قلت) أي عن
الكتاب عند سؤال القيد (فقبل له) أي لبعض أهل العلم كميلاً للسؤال (إن الله
تبارك ومعالي يقول في كتابه) ﴿وَالَّذِينَ سَخِرَ لَكُمْ مِنْهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٢٧٤)
إِنْ جَلَّتْهُمْ فِيهِمْ حُرًّا﴾ اختلط في السواد بالمر كذا عظم قريباً، قال ابن عبد البر
في حديث روي عنه أنه الكسب

قال الباغي^(٢) أما من لا حرفه له من المصنف، فقد أجاب مالك كتابته
قال ابن عديم، وهو كذا يسأل سائر جازت كتابته، وروي مع ذلك عن عمر
وإن عمر رضي الله عنه، وبه قال بعض المتأخرين من أصحابنا، وروي عن
علي (رحمته) وبه قال الحسن البصري، .

فمثل المسائل متلاوة هذه الآية في السؤال أن ظاهر الآية بوجوب التورود

(١) ٥٧/٧

(٢) ٥٧/٧

يَتَلَوُ هَذِهِ الْآيَاتِ ﴿وَرَدَا سَلَّمَ قَسَطًا﴾ ﴿وَرَدَا قَسَبًا﴾ لِقَوْلِهِ
فَأَتَيْنَا بِكَ الْأَرْضَ وَأَتَيْنَا بِكَ نَصْلَ آدَمَ.

دل مائت. وما، ذلك أمر أن الله عز وجل هو الذي
ولس يوجب عليهم

دل مائت. وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل
وَمَنْ يَتْلُهَا يُكَلِّمُ بِهِ نَبِيًّا مِنْكُمْ إِنْ دَلَّ بِكَلِمَةٍ
لِأَخَرٍ عَلَيْهِ ثُمَّ نَصَحَ بِهِ مِنْ أَمْرِ كِتَابِهِ سَبْعًا فَسَمِعَ
دَلَّ مَائِتٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ مَنْ يُعَلِّمُ . .

الأمر بذلك، فأثبت بعض أهل العلم ثلاثاً: الأسر بشدة إلى أن كل
أمر لا يكون ملجوعاً (يُتْلُو) من الله، إذا مثل أي يتلو بعض أهل العلم في
الجواب (هالين الأئمة) من لورده في كليهما حبيبه الأمم، وليست ملجوعاً،
جدهم (وَرَدَا سَلَّمَ) من (لَحْرَمٍ) (مَكْشُورَةٍ) ولحميد بعد الإحلال لا بعد
جسمان فهو أمر إباحة، وبما فيه (لَقَدْ نَصَّبَ الْقَوْلَ) حملاً لجملة
(فَأَتَيْنَا بِكَ الْأَرْضَ وَأَتَيْنَا بِكَ نَصْلَ آدَمَ) والاسم والاسماء لا يحسن بعد
نصب، جملة، هو أيضاً أمر إباحة

الحال مالك اعتدلت الأمر في به الكتاب (وَأَمَّا طَلَقُ) أي أمر لكتاب
(أمر أنه لله فيه للناس وليس عليهم بوجوب) ويقدم خلاف العلماء في ذلك
(قال مالك) وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل
﴿وَمَنْ يَتْلُهَا يُكَلِّمُ بِهِ نَبِيًّا مِنْكُمْ﴾ أمر الله عز وجل في هذه الآية باسم لم
أبصر شيئاً من أمواتهم المكنون - والله أعلم - في أن الأمر الملجوع، أو
الذي كسبني قوماً (في ذلك) أي غير الأب المكنون (أو نكاح لم رجل
علامه ثم يصح) أي بعض (منه من أقر كماله شيئاً سبباً) وهو المهر، الأخذ
واختلاف في مدلوله أهل.

(قال مالك) فهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم في تفسير الآية

واثرکت عملی ماسی علیہ ذہن جیندا

المذكور وسبب لرح: المصروفة عهد: د. ي. سمعت من: ٥١. دعم ثلث لثركت
عمل الناس عبر ذلك محمداً: بالمعينة نعم: ١

[illegible]

۱. (۱) غیر مرشدان میں حصصہ ^{۱۳۳} الاصحیحی کہ حال فی ہذا حصصہ اللہ
لہم اجمعین قلنا ۱ یحییوہ ردوی علی عبد - رحیمی اللہ عنہ - وغیرہ آل
معنی ہذا کہ بقیہ سب سے انکاراً ضد عند الکتابہ ردوی علی ہذا سے اسلم
و معنی ہذا بقیہ الامر سے انکار و لا بقیہ البتہ سب

د. ابیحمیہ: والد ظہر عبدی، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم
 والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم
 حبر: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم
 زوجہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم
 زوجہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم، والدہ: لیلیٰ بنت ابی ہاشم

وہی اس شخص سے ہوتا لاکھ اب فی الایہ اُمرأ قدامی ان یحفظوا عن
مکاتبہ عن من کتابہ شبہ وحر فون بعد ان التبرید ، یہ من انسانی وہی
تصحیح ، ہر من الیہ ان یحفظ عہ ہر من انسانی ، ہر ہر الیہ ، وہی
ولی ، من انسانی ، الآخر الیہ

(1) See (2)

(٢٧) كذا في الأصل، وفي نسخة: والكتاب، بزيادة في الخطيب لا يسمى

قال مريدٌ وقد بلغني أن عبداً لله من عمر كتب علامةً له
على حسبه وثلاثين ألفاً درهم ثم وضع غداً من أجر يديه حسبه
الألف درهم
قال مريدٌ الآخر عندنا في المكنة ثمانية مائة
مائة

(قال مالك: ولد لمطهر) قال (أبو داود) (١) لعنه من دفع أو من ديار،
قلت أخرجه البيهقي (٢) بطريق من دفع عن أبي عمر (قال عبد الله بن عمر)
- رضي الله عنه - (كتاب غلامه) وفي نسخة لمصرية غلامه وهو ربه،
ويقال به سرفاً، كما في رواية البيهقي، وفي «المقدمة» يقال به سرف (على
حسبه وثلاثين ألف درهم) ثم وضع أي حقه (هذه من أسر كتابته حسبه
ألف درهم) قال صاحب «المعاني» رحمه الله في شرح حسبه وثلاثين
وبه أخذ بعض أصحاب الشافعي، فقد لحظ بالفتح، وقسود قوم (ج، ك)؛
روي عن أبي مرقوقا وسرفوقاً، وعن أبي عمار يحط عنه الثب، وأصبح عبد
الشافعي به يكفي ما يقع عليه اسم المال، ويستحب إرجاعه، كما في «المهاجر»
إم قال ربيع عن مذهب الحنابلة، كما عدم قريباً في كلام الموهب

(قال مالك والأكثر عندنا) المخرج عند علمات (ألف المكنة) إذ كانه
سبته بيده مائة، لأنه في بعض النسخ، وبعد إذ أحسن بيحه مائة، فالمكنة
أولى؛ لأنه يمتدح إلى ماله للمعتر بأداء ما له لكتابته، والمصلحة خلافية فتذهب
في أول المال عبداً (إذ أعتقه)

وقال لابي (٣) قال الشيخ أبو يعقوب من كتاب عبداً ربه مال مائة

(١) شرح الزورق (١/١٠٣١)

(٢) التلويح (١/١٠٣١)

(٣) قال لابي (١/١٠٣١)

وَلَمْ يَبْقَ رِبْدٌ إِلَّا أَنْ يَشْرَهُمْ فِي كِتَابِهِ

قائه، وبه حال عطفه وعبروا بين ريب، ومع جملة، ولا أعلمه فيه خلافاً إلا ما روي
عبد الرزاق عن النخعي من كانت عيلاً، وراعه دماؤه للسيد، والدليل إنما عطفه
الجماعة أن ما كان من حال علمه سيد، ولم يعلمه، فإنه لا يكون السيد
بعد عقد، بكتابه براءه.

وبما انعقدت الكتابة أن يستعير بكتابه ما منه من كتاب على أداء
كتابه، ودفع ما يكتسبه حذر كذا لا متى للسيد فيه ولا به منه، ولا
يحول سيد سراج ما ثبت في يده من دمه، وما أرى الرزقي عن النخعي إلا
وهما، كما ذكر، وهو مشكك بين منه وهما؟ لعله رحمه الله - موهم
بأنه انحادث بعد عقد النكاح، وأن مال أحد العقد فالحال به وسيع، فحكم
في حب ما بعد إذا أعز.

وقد بينه في رد المحتار في دخول ما به بطائر لعله قد حدث
يدخل حاله في الكتابة، وقال الشافعي، أبو حنيفة - لا يدخل، قال الأوزاعي
يدخل بالشرط، ثم

(ولم يبق) أي النكاح (ولده) في الكتابة، لأنه بعد من مملوك
للنكاح منه، يقدم هذا أيضاً في إدارته من الأعداء والأعداء، بسبب مسألة
أحكام نكاح (ولا أن يشترطهم) بكتاب، في كتابه، في مملوك به نكاح.

قال النخعي^(٢٦) يريد بذلك من قد وجد من ولد من ولد له من أمه هل
عقد النكاح، وعلى هذا مالك والشافعي، وذلك أن الولد إن كان بمهر من أمه
فهو ربي لسيد، وليس يوثق له، فبعضه كما يتبعه حائره، وإنما حكمه حكم مال
السيد، فلا يبيح له بيع المهر في عهد السيد، ولا غيرها إلا أن يشترطه

١١٦ - كتاب النكاح (٢/٢٨٨)

(٢٦) - (الشافعي، ١/٨٧)

٢٠٠٠

أمره فكون حكمه مع به حكم يدير بسند صحيح عند الختام. ١٠
كان لا يصدق من روى ذلك كانت به حرقه عند حرقه لا يصدق من
في حرقه وثقوى. ١١ كذا في نسخة من نسخة عند السندما أيضا في نسخة
باب في هذه نسخة وقد قد كانت في نسخة ١٢

١٣ في المتن ١٤ ما ذكره في المتن ١٥ عند هو المصنف من
حديث في رواية الزهري، وهو هو في المتن ١٦ في المتن ١٧ في المتن ١٨
في المتن ١٩ في المتن ٢٠ في المتن ٢١ في المتن ٢٢ في المتن ٢٣ في المتن ٢٤
في المتن ٢٥ في المتن ٢٦ في المتن ٢٧ في المتن ٢٨ في المتن ٢٩ في المتن ٣٠

٣١ في المتن ٣٢ في المتن ٣٣ في المتن ٣٤ في المتن ٣٥ في المتن ٣٦ في المتن ٣٧
في المتن ٣٨ في المتن ٣٩ في المتن ٤٠ في المتن ٤١ في المتن ٤٢ في المتن ٤٣ في المتن ٤٤
في المتن ٤٥ في المتن ٤٦ في المتن ٤٧ في المتن ٤٨ في المتن ٤٩ في المتن ٥٠
في المتن ٥١ في المتن ٥٢ في المتن ٥٣ في المتن ٥٤ في المتن ٥٥ في المتن ٥٦ في المتن ٥٧

٥٨ في المتن ٥٩ في المتن ٦٠ في المتن ٦١ في المتن ٦٢ في المتن ٦٣ في المتن ٦٤
في المتن ٦٥ في المتن ٦٦ في المتن ٦٧ في المتن ٦٨ في المتن ٦٩ في المتن ٧٠ في المتن ٧١
في المتن ٧٢ في المتن ٧٣ في المتن ٧٤ في المتن ٧٥ في المتن ٧٦ في المتن ٧٧ في المتن ٧٨
في المتن ٧٩ في المتن ٨٠ في المتن ٨١ في المتن ٨٢ في المتن ٨٣ في المتن ٨٤ في المتن ٨٥
في المتن ٨٦ في المتن ٨٧ في المتن ٨٨ في المتن ٨٩ في المتن ٩٠ في المتن ٩١ في المتن ٩٢

٩٣ في المتن ٩٤ في المتن ٩٥ في المتن ٩٦ في المتن ٩٧ في المتن ٩٨ في المتن ٩٩
في المتن ١٠٠ في المتن ١٠١ في المتن ١٠٢ في المتن ١٠٣ في المتن ١٠٤ في المتن ١٠٥ في المتن ١٠٦
في المتن ١٠٧ في المتن ١٠٨ في المتن ١٠٩ في المتن ١١٠ في المتن ١١١ في المتن ١١٢ في المتن ١١٣

وإن كان أستا كتابه على وجه الرغبة وطلب المال، رابته، لفصل
والعمود على كتابته فذلك حذر له.

حيث، وبعد داء بحر وملك والتوري راعمي وأصحاب الراي، ولا أعلم
فيه محاصراً، لأن حر سيدة لم يتطعم عنه، لأنه قد يعجزه العمود به، وإن أحاز
فيه السد بحر، وذلك أبو حيفة لا بحر، لأنه يموت المقصود بالكثرة،
ومن الشافعي كسبهمهين، ولا تُغني في لبيع، ولا يريد في المص الذي
استرى به، ولا يُجوز دابة، ولا يُهدي هديه، وأما ذلك أصحاب الراي
ويحتمل جور إماره دابته، وحلله المذكور ودعائه إليه، لأن ذلك يجوز
لنموت له، ولا يحقق المكاتب عن ربحه، ووجه الآول به سريع زمانه فلم
يجز كالمية، اهـ

وهي «تهدية»^(١)، ويملك البيع بـ محابته لأنه حر صبي التجار، فون
للتاجر قد يحاسب من صفقة يربح من الأخرى، ولا يهب ولا يصدق إلا
بالشيء الميسر، لأن الله والأصحة تبرع، وهو غير مالك لملكه لا أن كشيء
الميسر من ضروريات التجارة، اهـ

لو أن كان أستا كتابه على وجه الرغبة وطلب المال (استد) أي طلب
(الفصل) أي الزيادة (والعمود على كتابته) بأحد مائة من مكانه (فدبت جائز له)
لأنه إمامة على أداه كتابته، وتقدم عرب اختلاف المصنف في ذلك

وفار لياحي^(٢) هذا على ما قال به المكاتب إذا كاتب هذا لم يخل
أن يقصد به لرفع بالمكاتب، فذلك لا يجوز له إلا يرد السيد لأن من السيد
معلو بده، فلا يجوز له تعويضه من ربحه، ولا غيره كما لا يجوز له أن
يصدق بده، وأما الكنتمة فلما كتب عنه سواضة، فإن لم يرد ذلك بها،

(١) (٢٠٨/١)

(٢) المصنف (٩/٧)

قال مالك الأثر المصنف عنه عند من اتبعه يقول بين
الرخص إذا اختلفا لا يكتب بعهده من له بذلك مدية أو
بم يأن إلا أن يكتبه جميعاً لأن دينه بعهده لا غنى ويصير إذا
أدّى ما كُتِبَ عنه إلى أن يقتل منه ولا شك على من
كتب بعهده أن يتم عليه فثبت خلاف ما قال رسول الله ﷺ

مقصود من كتابه وإن شاء من مدية وسائر ما ورد له لأنها
نفسها جنة مريّة، فأجله يدين واجبه خير بين، فخير بينهما، وسبب ولدها
تأبى من سولي وهو حر، وإذا مضى على كتابه اجتمع الثمن من مولاها،
لا غنى عنها معها، وصاحبها من أن مات استوى غيب الاستيلاء، وسبب
عنه من كتابه أنه

أما مالك الأثر المصنف عليه عندنا في العبد يكوناً سبيّاً بين
الرجلين، إن اختلف لا يكتب بعهده في مدية منه، أي من تعد لشريك
سواء رُدَّ به بذلك صاحبه في شرك (أو لم يأن له) وفي (المدية) قال
مالك في عده من جالس به، لا اختلفا في كتابته دون شركته إذا
أدّى ما كُتِبَ قال فعل عتق الكتاب، وكان ما عده مدية بين شركته
صغير (إلا أن يكتبه جميعاً) بين الكتابتين حينئذ

وهو ما قبل الاستيلاء، يعني عده جوار كذبه، اختلفا بعهده دون الآخر
عول (الآن ذلك) أي الكتاب بمقداره (في سعد فلفاً) يعني أن الكتاب عند
صو (ويصير) أي يرجع في مال به (إذ دى العبد ما كُتِبَ عليه) من مال
يعني إن كان الكتابة (أو أن يمتد بعهده) مدية بعهده أي يرد يرجع هذه
الكتابة عو نصف العبد، ودم حتى الصف سبباً بالتقويم، وعمر لا يمكن
هذه، لأنه كرماء مالك أولاً يكون على الذي كتب بعهده أي لا مدية
الشريك الذي كانت حصة عمر (أو حصة) يستطير (أو حصة) أي حصة حصة
بالقويم، لأن أسراية بالتقويم به يكون، في المدية لمعنى لا في كتابة

(فثبت) ليعمل بغير حسن مشروياً بعهده بالكتابة، فخلال لنا قال

معيهما فلا يجوز كتابة أحدهما دون شريكه، وهو أنذر من شريكه، ولا كتابتهما
بمائتين بار غاير أحدهما صحبه في القدر أو الحس و صدقة والعقد ومحدث
ولا يدل عليه مقدين، وإذا لم يعرف، لم ينع في المسائل ثلاثة؛ لأنه يؤدي
لعتق بعض العبد دون نفرهم لقبحه على من أحس نصيبه، لأن التزويج إنما يكون
عسى من أنشأ الحس دون ما أنشأ سببه، وهو تركه، وجار رضا أحدهما
منعدهم الآخر سبج حل، على أن يأخذ الآخر بطرف حصة من مائة بعد من
غير اشتراط ذلك في صلة العقد

و ينظر المدحون على ذلك، أما لرماء به بعد العقد فلا ضرر فيه؛ لأنه
من باب المبرور، فإن دعي العبد هو صح، وأما عجز رجوع من رضى سعيد
صاحب محضته، فمن حبه الذي قبضه، وكان العبد مشركاً بينهما، انتهى
مفتي

دول الموقوف^١ أن الرجل إذا كان له نصف عبد كسب له حكره،
ويصح منه سواء كان له حراً أو مملوكاً لغيره، وسواء أذن له الشريك أو
لم يأذن، هذا ظاهر كلام الحنفية وأبي بكر، وهو بحكمه، وأما أبي يوسف،
وشككي ذلك عن الحس لم يعرف والحس من صانع ومالك والحصري، ومكره
الثوري وحده، وهو أن شريكه، وقال الثوري إن فعل ودنه إلا أن
يكون مملوك، فيضمن شريكه نصف ما في يده

وقد أتوا حقيقه نصح بإنذار لشريكه، ولا يصح بيعه لغيره، وهو أحد
قولي شافعي إلا أن أبي حنيفة قال إن له في ذلك يضمن لآدم في شأنه ما
الكتاب من جميع كسبه، ولا يرجع الآدمي منه، وقد أبو يوسف ومحمد
يكره جميعه مكاتباً

(١) انظر المصنف ٤٠١/١

وإن كان في أحد ثوبيه أو كان معه جزءاً صاحب كتابه، وإن كان ماله ملكاً له، يصح كتابته، سواء كان فيه سرير أو لم يكن. إلا أن كتب هذه عليه إذا كانت نصيبه لم تسر الكتابة، ولم يمتد العرق الذي كان فيه؛ لأن الكتابة بعد مدحوصه، فلم يسر كالبيع، وليس لصاحبه أن يوتي إلى مكاتبه شيئاً حتى يوتي به سريره ماله، سواء كان سريره في الكتاب أو لم يكن. (١) ربه

بأي علف لرق، جده إذا كان المكاتب بجميعه

إذا كان الكتاب من جميع كتابه، لم يمتد إلى الكتاب نصيبه انتهى
بإباحة من الموصى وذلك لا يحصل مدح أو ليس له، وإن أدى بينهما جميع
من كتابه لأن جميعه يمتد بالآراء، فإذا عورس في سريره، كان الذي
أعقبه موصى، لأن عرقه نصيبه، ولم يمتد نصيبه، كما لو كان له علف، ويصح
السرير على المكاتب بصفه نصيبه، كما لو كان ماله نصيبه بالعتق

أما إن كتب بعد شيئاً من المكاتب، مثل أن كان له شيئاً، فكتب شيئاً
في ثوبه، أو علف من الصدقة من جميع الماله، أو من غيره، فلا حق لصاحبه
فيه، وإن أدى جميعه في الكتاب، فإذا كان الذي كانه موصى لم يسر العلف،
ولم يمتد نصيبه، كما إذا وجه نصيبه، إلا على الرتبة التي يكون فيها
بالاستعداد، فإنه ينسب من جميعه، الذي لم يكتبه، وإن كان موصى سريره
إلى ماله (٢)

وفي الهدية (٣) إذا كان بعد بين جليلين إذا أحدهما نصيبه إن
يكتب عليه بآلهم، ويصير بين كتابه، فكتابته، ويصير بعض الآلف
بمعدن، أو بغيره، فيصير على أبيه، وقالوا هو مركب بينهما، وما
أدى به، وسواء الأصل أن الكتابة تنحصر عنده، خلافاً لهم، بمرارة العلف.

يُعَدُّ مِثْلَ مِثْلِي لِهَؤُلَاءِ عِنْدَ يَأْخُذُ كَثْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ حِصَّةٍ بَلْ
 كَرَّ الْكُتَّابُ فَصَلًّا عَنْ كِبَايَسِهِ أَحَدُ كِلَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَقِيَ مِنْ
 الْكُتْبَةِ وَكَانَ مِثْلِي بَيْنَهُمَا بِاسْتِزْمٍ فَإِنْ عَجَزَ الْكُتَّابُ، وَدَ
 اقْتَصَى الْبَدِي لَمْ يَنْظُرْ كَثْرَ مِمَّا اقْتَصَى صَاحِبُهُ،

أما، بمفعول يتخاض، (يقدر ما بقي لهما عليه) ثم ليس صاحبه يدونه
 (يأخذ كل واحد منهما قدر حصته) بعد بيان انحصار، قال الباجي^(١)
 يريد أ، أي انظر، أ، أنظر. المكاتب ما وجب له ماله، فإذا لم
 المكاتب، ويرك ما يقصر عن الأداء يرد في ذلك كل ما بقي له، فثبت أنه
 لو لم يمس أحدهما نصف حصته، وبقي له بعضها، ولم يمتص الآخر شيئاً
 صحابه، فأخذ الممتص نصف ما بقي، وأخذ البدي رطل بثلثه لأن ذلك حسب
 ما بقي لهما منه (فإن يرد المكاتب فصلاً أي يرد من كتابته أخذ) ولا
 (كل واحد منهما) أي من السبطين (ما بقي) أي الكتابة وكان ما بقي من ما
 العبد بعد ذاء الكتبه (بينهما) مائلاً (بالجوه) أي قدر حصصهما في العبد

قال الباجي^(٢) يريد أن كان أحدهما قد اقتضى نصف حقه، ولم يمس
 الآخر شيئاً، فإن كل واحد منهما يقتضي ما بقي له من كفايته على حسب ما
 بقي له من الماله والكثرة، لأنهما على حسب ذلك استجلا عده الكتابة أي هي
 مقدرة في ماله، فإذا سوتوا ذلك، قد فصل بعد ذلك، فهو بينهما على سواء
 على حسب ما كان متساويين في ملك رقبته، فإن عهد الكتبه ومالك كفايته بعد
 المدة.

(فإن عجز المكاتب عن الأداء (وقد اقتضى) حمله حاله (الذي لم ينظره)
 أي لم يملك (أكثر من النصيب) لم يكن يقتصده لأكثر أثراً في المدة

(١) قال غيره (٢) / ١١

(٢) قال غيره (٣) / ١٢

لا بد من ذلك. بل ربما عرفت ولا بد من صاحبه فشر من انقضى
 لأنه انما انقضى لشيء له مدون صاحبه وإن واصل بعد خذلهما ان ي
 . من نفس صاحبه بعض ان ي له غيره ثم عجز فهو بينهما
 ولا بد من ذلك نفس على صاحبه سبب. لأنه انما نفس الذي له
 عنه وذلك بكونه انقضى له مدون صاحب واحد عنهم رجوع واحد
 منه في خذلهما ويصح الاصل فيه حتى يكون حق له نفس العزيم
 فليس على الذي انقضى. ثم يبرر بين ما أح

١ (ان كان العبد بينهما عتق) على حسب ما كان من الكفاية (ولا يرد) الكفاية
 انقضى (انكر) على صاحبه) انكر سببك فطاع ب انقضى بعدوا لا يرد (اقتة
 انما قصور مدون (الذي) كذا و كذا له غير الكفاية يكون صاحبه لا بد انصر
 حده من رجوع مدون (ولي و صبح) في حده (اقتة) (أحدهما) و قد سببك حده
 (الذي) (ان) حده (ان) على انكر (ثم نفس صاحبه) في سببك الذي له
 يتبع (نفس) سبب الذي له عليه أو غير مد

ثم عجز العبد (فهو) انكر مدون بينهما) كما كان من الكفاية ولا يرد
 انقضا أحدهما بعد الآخر من الذي لنا ولا يرد الذي انقضى على مدون
 (على صاحبه) في شريك (شيئا) بما نفس لأنه انما انقضى حده الذي له
 عليه وذلك

و قد عجز مدون الكفاية لا يرد من مدون (سبب له الشريك)
 الذي كذا (الرجوع) سبب (مكتاب واحد) في حق واحد مدون في مدون اعطى
 رجوع واحد (ينظره) ان ي سبب المدون (أحدهما) (يشع) في سبب مدون
 (آخر) (نفس) (انقضى) (سبب) (نفس) (حقه) ولا يرد رجوع مدون سبب
 بالانقضاء من نفس العزيم) ان ي سبب مدون (سبب على) الشجع الذي انقضى
 حده (ان) (مدون) سبب حده (ان) (سبب) (ان) (مدون) (مدون) (مدون) (مدون)
 ظاهر لا يرد

(٢) باب العمالة في الكتابة

كتابته، وبالأحرار كنه له، وما في يده من المال الذي لم يبيع منه يدر ما يبعه صاحبه. والباقي من العبد وهو سيده الذي عتق عليه؛ لأن نصفه عتق عليه بالكتابة وبصفه بالسراري، فصفه في عتق حليه بالكتابة للعبد. رخصة ما عتق بالسراري لسيده، وعلى ما اختلفوا يكون الباقي كنه للعبد، لأن الكسب كان ملكاً له، فلا يردون ملكه عنه بصفه، كما لو عتق بالأداء.

وقال أبو بكر، والمقاضي، لا يسري العتق في احوال، وإنما يسري عند عتقه، يعني موته، فكذلك ياتي على كتاب، فإن أذن إلى آخر عتق عليهما، وبالأحرار بهما. و- يعني في يده من كسبه فهو له، إلى آخر ما بسطه من الفروع في ذلك.

كذلك سطره صاحب "المنهاج" (١) في قوله: عتق بين رجلين كتاب أحدهما. فالأمر لا يعلم، إلا أن كاتب يصفه أو كله. وكل ذلك لا يخلو، إما أن يكون يذنب شريكه أو يعبر يده، وإذا أذن فلا يخلو إما أن أذن له ببعض بدن الكتابة أو لم يأذن، لأن كاتب يصفه بهما بدن شريكه صار يصفه مكاتباً، لكن شريكه أو يخصص نكاحه إلى آخر ما بسطه لا يسعه هذا المختصر.

(٣) العمالة في الكتابة

يمنع بعهده العمالة للكفالة، لأن صاحب المختار الصريح (٢) حمل به حاله بالفتح كمن، وقال الراغب: تحصيل التكفل، لكونه حاملاً بالحق مع من عليه الحق، أي:

وكتابة في الكتاب تكون بوجوه يصبح بعضها، ككفالة اسكانس بعضهم من بعض، ولا يصح بعضها، ككفالة أحمد بالمال الذي على المكاتب كما سألني.

(١) إيداع تصانيف (٦١٨/٢١)

٤/١٢٧٥ - قال مالك الأثر مجتمع عليه عندنا أن يعيد إذا كبروا جميعاً فيه واحدة. فإن بعضهم حملوا عن نبي ربه لا يوضع عنهم، يضرب أحدهم، ثم يركبون أن يجمعهم، وإنما نطقوا من عجزهم وألمى بينهم، فإن لأصحابه أن يتعمدوا، وإنما نطقوا من أنهم ويتعاونون بذلك في كتابهم، حتى يقبل بعضهم، إن عفو ويرد برئهم، إن رفو.

٥/١٢٧٥ - قال مالك الأثر مجتمع عليه عندنا أي الذي أجمع عليه عندنا (أي المصنف) في جماعة من الأثر، (أي كقولهم جميعاً كتاباً واحدة) من تأليفهم بمثل واحد (فإن بعضهم حملوا) جميع خبر أي ما سار (من بعض) من المأجورين^١ يريد من ذلك حكم بطلاق الكتاب عنهم، لأن ذلك من أشد عقد صحتهم، ولا يفتى بعضهم لا يفتى بعض سلفاً للشأن من قوله من ألقى منهم فداء عيده حتى ولو عذر لعقد من أجمعهم حملوا عن بعض نطق (وإنه لا يوضع) أي لا يجمع عنهم، في بدل كتاباً (البروت أجمعهم شيء) من المال.

(فإن قال بعضهم قد عجزوا) عن هذا الكتاب (والألمى بهم) أي أجمع عن قسمي فإن لأصحابه أن يتعمدوا^٢ أي يتعمدوا (في) عمل ما يطير من العمل وإن لم يكن مقدار من حملهم أنفسهم (ويتعاونون بذلك) أي بما يحصل من عملهم، وإن كان من (في كتابهم) لأن كتابهم جميعهم وحمد (بعض) يحصل بالمجموع جميع المصنف (بغير) هذا ما عجز أيضاً (بعضهم) أي بعض لبعض (إن علفوا) كلهم (أو يركب برئهم إلى رفو) أي يعود هذا أيضاً إلى الرق بعضهم إنهم، وعادوا من الرق.

من المزدور^٣ جازمه مكانة جده عند ذلك واحد يعقد واحد، هذا

(١) استنسخه (١٣/٢)

(٢) فاشترى الكبر (٣٩٢/٢)

لَمَّا مَلَكَ الْأَمْرُ الْمُشْتَرِيعَ عَلَيْهِ عَيْدٌ، أَنْ الْقَيْدَ إِذَا كَانَهُ سَيِّئًا، لَمْ يَتَّعْ سَيِّئًا أَنْ يَتَحَمَّلَ لَهُ، بِكَتَابَةِ عَيْدِهِ، أَحَدًا، إِنْ نَاسِ الْأَمْرِ أَوْ عَمَرَهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ شَيْءِ الْمُتَمَلِّكِينَ

وَلَوْ أَنَّ الْمَوْلَى عَمَرَهُ عَيْنَهُمَا بَأَاءَ الْأَلْفِ، قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ الْخَبْرَ كَمَا إِذَا قَالَ لِعَدِيرٍ لَهُ: إِذَا دَخَلْتُمَا الْمَدِينَةَ، لَأَتَيْنَا حَرَارًا، فَدَخَلَ أَحَدُهُمَا لَا يَتَوَقَّعُ دَخُولًا جَمِيعًا، فَكَانَتْ هُمَا لَا يَتَّقِي وَاحِدٌ مِمَّاهُ إِلَّا سَادَاءَ الْأَلْفِ، وَإِذَا لَمْ يَتَّقِي وَاحِدٌ مِمَّاهُ، إِلَّا سَادَاءَ الْأَلْفِ، صَارَ جَمِيعُ الْأَلْفِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّاهُ

وَأَمَّا فِي الثَّالِثِ فَأَمَّا هُمَا أَدَى حَصْنَهُ يَتَّقِي فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، لِأَنَّ لَمْ يَمَسَّ عَيْنَهُمَا سَادَاتُهُمَا جَمِيعًا، فَاصْطَرَفَ حَصْبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّاهُ إِلَيْهِ حَصْنَهُ، وَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّاهُ مَكَاثًا عَلَى حَفْزِهِ، ثُمَّ إِذَا كَانَتْ هُمَا كَذِبَهُ وَاحِدًا، فَادَّى أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنْهُ، كَذِبًا أَنْ يَرْجِعَ عَلَى صَاحِبِهِ مِمَّاهُ، بِخِلَافِهِ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ عَلَى رَجُلٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّاهُ كَمَسَ عَلَى صَاحِبِهِ، فَادَّى أَحَدُهُمَا شَيْئًا لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَجَاوِزِ النِّصْفَ، فَإِذَا جَاوَزَ النِّصْفَ، يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالرِّبَا، أَوْ مِثْلَيْ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي سَبْعِ الْمَكَاثِبِ مِنَ التَّجَرُّعِ عَلَى الْمُدْفَعِ عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

(لَمَّا مَلَكَ الْأَمْرُ الْمُشْتَرِيعَ عَلَيْهِ عَيْدٌ، إِذَا الْقَيْدَ إِذَا كَانَهُ سَيِّئًا لَمْ يَتَّعْ) لَا يَنْبَغِي، وَلَا يَجُوزُ (لَسَيِّئًا أَنْ يَتَحَمَّلَ لَهُ) أَيُّ يَتَكَمَّلُ بِالسَّيِّئِ (بِكَتَابَةِ عَيْدِهِ أَحَدًا) قَاعِلٌ يَتَحَمَّلُ، (إِنْ نَاسِ الْعَمْرِ أَوْ عَمَرَهُ، لَيْسَ هَذَا مِنْ شَيْءِ الْمُتَمَلِّكِينَ) أَيُّ نَصَحَاتِهِ وَلِذَا يَنْبَغِي

فَإِنْ اتَّبَعَ أَحَدُهُمَا ^(١) وَمَعَا كَمَا كَانَ إِنْ الْمَكْتُوبَةُ لَا تَجُوزُ بِاتِّحَامِهِ، فَوَافَقَ دَخْلُهَا الْحَمَالَةَ، فَلَا يَحْتَوِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي أَحَدٍ مِنَ الْعَمْدِ، أَوْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَمْدِ، فَإِنْ كَانَ الْكُفَالَةُ أَمْعَدَتْ بِشَرَطِ الْحَمَالَةِ، فَمِنْ الْمَوَارِدِ لَا تَجُوزُ لِكُنْهَ

وَدَعَا بِهِ نَجْدًا رَجُلٌ مُسَيِّدٌ مَكَاتِبَ بَدَا عِلْمُهُ مِنْ كِتَابَتِهِ سُبُو
تُفِيحٌ دَلِيلٌ سَبَدٌ مَكَاتِبَ بَدَا

عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ زَوْجَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَاسِعَ بْنَ زَيْدٍ أَهْلَهُ
أَتَتْهُمُ بَعْضُ الْكُتُبِ فَتَعْلَمُ أَنَّهَا بَعْضُ الْكُتُبِ بِالنَّصْرِ الْكُتُبُ مِنْ رِوَايَةِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ بَعْضَ الْكُتُبِ بَدَا ابْنَهُ، وَقَدْ أَسْبَغَ فِي الْبَاسِ لَا
يُحَوِّرُ بَعْضَهُ الْكُتُبُ، وَفِي كِتَابِهِ بَدَا بِهِ بَدَا بَدَا . . .

وَلَا . . . دَلِيلٌ لَا يَفْهَمُ بَدَا بَدَا الْكُتُبُ الْكُتُبُ بَدَا بَدَا
رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِصَحِيحٍ فَدَعَا . . . دَلِيلٌ بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا الْكُتُبُ بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا

بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا

أَوَّلُهُ (وَلَا يَفْهَمُ بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا
بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا بَدَا

الذي يضمن ما جدد منه إطلا لا هو ابتاع به شيء، فيكون له
أحد منه من ثمن شيء هو له ولا بمكاتب عتق، فيكون في ثمن
خبره يثبت له من غير المكاتب رجع إلى سيده وكان عبد
مضمون له، ويثبت أن انكسبه بسبب رجع إلى سيده، وكان عبد
انكسبه بها، إنما هي سيرة من رآه انكسبه به، وإن كان
انكسبه بغيره، فإن به يحصل نفقته رجع إلى سيده، وكان عبد
أولى رجع إلى سيده.

الهدف: بيع الموحدة في حارب (الذي يحضر له) أي (السد اخذ) حرا، (مباه) أي
حار، (كفيل إطلا) أي وجه البطون بالوجه (الاهو) أي يكمل (ابتاع) أي شري
(انكسبه فيكون ما أخذ منه) سم يكون أي ما أخذ السيد من عبد الكفيل وهو ثمن
شيء هو له (مضمون) أي شيء و سجد و مكسبه، راجعه حقه شيء
و من شيء حرم مك (ولا بمكاتب عتق) أي (فيكون) ما أخذ له من مك
(في معنى حرمه) بالثمن بعد إراء الثمن، مكسبه في السد (مباه) أي جمع
الثمن، مكسبه في ثمن حرمه باسمه بعد، (مكسبه) أي حرمه (حرمه) (ثمن)
له) أي المكاتب أي سم يرضي المكاتب بعد حلى بعد عتق من ثمن السد.

ولا غير المكاتب، أي لا من انكسبه (رجع إلى سيده) لا محال أو كان
غير مملوئاً له، وثمن الطاهر له وجه آخر (أن الكفيلة ليست مبيعاً ثابتاً) لا من
(فجعل) ساء، (مضمون) (السيد المكاتب بها) أي بالكتابة، (مضمون) الكفيلة بعد
هي شيء، (أنه المكاتب عتق) وأما (لا رآه) أي (رأه) (سجد) لكتابته في سجد
(مضمون) من عبد المكاتب، (وعليه دين) جملة حاله (ثم يحصل) أي (مضمون) (رجع)
مضمون، (ومما حصل) مضمون (مضمون) (مضمون) (مضمون) (مضمون) (مضمون)
لصاحب (الفرعاء) مضمون سيده (مضمون) (مضمون) (مضمون) (مضمون) (مضمون)
لا يرضى صاحب سيده مع لفرعاء، لأنها بسبب يدين (لزم) وكر الفرعاء أولى بدينها
في ما يملك (من سيده) وهو كانت لكتابته ما لا يرضى صاحبهم سيده.

لَا يَذْخَبُونَ مَعَ سَيِّدِهِمْ مِنْ ثَمَرِ رَقَبَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَتِ الْقَوْمُ جَمِيعاً كِتَابَةً زَاجِلَةً وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ بَنُو وَتَوْنُ بِهِ، فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ هُنَّ بَعْضٌ وَلَا يَحْتَقُّ بِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يَزْدُرُوا لِكِتَابَةِ كُلِّهِ

إِنَّمَا عَنِ (لَا يَدْخَبُونَ) أَيِ الشَّرْمَةِ (مَعَ سَيِّدِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ثَمَرِ رَقَبَةٍ) قَالَ أَبُو عَمْرٍ^(١) عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ إِنْ الْعَمَلُ لَا تَمِيعُ مِنَ الْمَكَاتِبِ الْجَمْعُورِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَأَحْسَنُ مَا لَكَ فِي احْتِجَاجِهِ بِذَلِكَ

(قَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَتِ الْقَوْمُ جَمِيعاً) بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ بِهِ وَمِنْ النِّسْبِ الْمَصْرِيَّةِ أَحْرَبُ الرِّفْعِ بَاءٌ عَلَى الْعَاصِلِ، وَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ مِنَ الْجَانِبِينَ، وَصَحَّ نَسْبُهَا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّيِّدِ وَالْأَرْوَاحِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، أَيِ كِتَابٍ أَحَدٌ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعَبِيدِ (جَمِيعاً) حَالٌ مِنَ الْقَوْمِ (كِتَابَةً وَاحِدَةً) وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ) أَيِ بَيْنِ الْقَوْمِ الْمَكَاتِبِينَ (يَحْتَلُونَ بِهِ) أَيِ بِالرَّحِمِ (إِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ) وَكَمَلَاءُ (هِيَ بَعْضٌ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ التَّرَاوُثُ وَالرَّحِمُ (وَلَا يَحْتَقُّ بِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ) عَنْ يَزِيدَ لِكِتَابَةِ كُلِّهِ) وَهَذِهِ أَيِ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَرِيباً أَحَادِثاً تَمُهِدُ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْكَلَامِ.

قَالَ الْبَاجِي^(٢) وَهَذَا عَلَى مَا قَالَهُ إِنْ لِلْمَكَاتِبِينَ بِدَلٍّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ رَحِمٌ، فَإِنَّهُمْ حُمَلَاءُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا نَأْثِيرَ فِي ذَلِكَ، لِكُرْبِهِمْ لَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا حُكْمٌ دَرَوِيٌّ لَا رَمْعٌ وَأَشَدُّ، وَإِنَّمَا يُوْثِرُ ذَلِكَ فِي التَّرَاجُعِ، أَمَّا احْتِمَاؤُهُمْ فِي الْكِتَابَةِ لِعَلَى حِدِّ وَاحِدٍ، لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَطُولُ يَجُوزُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بَقْدٌ، بَلْ نَقُولُ إِنْ حُكِمَ الْكِتَابَةُ لَا يَدُّ بِهِ، خِلَافاً لِلشَّافِعِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ هـ.

(١) انظر الاستذكار (٢٣/٢٧٩)

(٢) المنهاج (١٦/٧)

فان ما من احد منهم ولم يك له الا هو الله من جميع ما عليهم ان
 عاينهم من الله في كل حين وكان فضل حال السجدة في كل
 جانب بعد من فضل الله ان يهدى في كل وقت من جميع ما
 في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل
 جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب

فان ما من احد منهم في كل وقت من جميع ما عليهم ان
 عاينهم من الله في كل حين وكان فضل حال السجدة في كل
 جانب بعد من فضل الله ان يهدى في كل وقت من جميع ما
 في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل
 جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب
 من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب من كل
 شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب من كل شيء

فان ما من احد منهم في كل وقت من جميع ما عليهم ان
 عاينهم من الله في كل حين وكان فضل حال السجدة في كل
 جانب بعد من فضل الله ان يهدى في كل وقت من جميع ما
 في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل
 جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب

فان ما من احد منهم في كل وقت من جميع ما عليهم ان
 عاينهم من الله في كل حين وكان فضل حال السجدة في كل
 جانب بعد من فضل الله ان يهدى في كل وقت من جميع ما
 في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل
 جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب
 من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب من كل
 شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب من كل شيء
 في كل وقت من جميع ما في كل جانب من كل شيء في كل
 وقت من جميع ما في كل جانب من كل شيء في كل وقت
 من جميع ما في كل جانب من كل شيء في كل وقت من
 جميع ما في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع
 ما في كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في
 كل جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل
 جانب من كل شيء في كل وقت من جميع ما في كل جانب

وإن كان النكاح بغير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وثق بغير
عقده بغيره لأن ذلك من غير وثق في كتاب

(٢) باب القضاة في النكاح

باب القاضي في النكاح وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه

وإن كان النكاح بالثقة لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه

(٣) القضاة في النكاح

قضاة في النكاح وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه
وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً
لم يوثق في كتابه وإن كان من غير وثق جازاً لم يوثق في كتابه

١٢٦ - حتى ١٢٦

١٢٧ - مرجع لغيره ١٢٧

١٢٨ - المرجع لغيره ١٢٨

على وجه يسلطه عنه بعض ما عليه، كان أبلغ في حصر الحق، وهذا يختلف
بالمجتهدين، فإنه إسقاط لبعض الحق، وراى المجتهدين بحد في الدين

وإن اتفقوا على الرتبة في الأصل والفرع - مثل أن يكتبه على أنه في
تفسير إلى ماء، فجملة إلى حتى يألف، مانس، في كل منه شيئا، أو
مثل أن يتلى فيه بجم، فيقول، أخو في به إلى كذا، وأيضاً كذا، فيحتمل به
لا يجوز؟ لأنه يشبه رتبة الجماهير المحرم، وهو رتبة في اثنين سرية في
الأصل، ويهمل مسألة الأولى

فإن قيل: كما أن الأخت لا يباح، كذا لا يتعجل، تبين جاز في
مسألة الأولى، قلت: إنما جاز في المسألة الأولى، سمعنا صلا، فإنه إذا وقع
اليه الغير بعد من قبل محله جاز، وحينئذ يسقط ما في حقه عليه وفي
هذا المعنى يأخذ أكثر مما وقع عليه العقد، فهو ضد لمسألة الأولى، ويحتمل
أن يصبح ذلك كما في المسألة الأولى

فإن صاحب المتكاتب سنده عند في دمه غير حسنة، مثل أن يضاعف من
تفرد بحفظه أو ضميره جاز، لا أنه لا يجوز له أن يضاعفه على شيء مؤجل
لأنه يكون بيع دين بدين، وإذا ضاعفه من المراهم بالسائير، أو غير أن يحبه
سعيه ثم يجرى بغيره قبل مشي، لأن هذا مع في تحقيقه مستترط به
البيع في المحل

وفاء القاضي يحتمل أن لا يصح منه البيع مطلقاً، لا هذا من
مر شرطه الدليل، فلم تجر المصاحفة عنه بغيره، وقال ابن أبي موسى لا
يجوز أن يجرى بغيره بغيره، فعلى قوله بغير المصاحفة كذا كذا، هـ
وقال أيضاً في موضع آخر: إن امرأ يجرى بين العبد - أي استكانته
وسيده، ثم يجرى أن يبيعه لغيره بغيره كالأجس، وقال ابن أبي موسى
لا يجرى بينهما، لأنه عبد، ولا يجرى بين السيد وسيد، ووجه الأول أن السيد مع

«شع أبو سعدق بأول من أعتق له من بني فولة تعالى ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾»^(١) أن ذلك قد عفا لمكانه على بعض ما عليه، وذلك المصنف قد على من جعل العتق.

والد القاضي أبو محمد إذ بحث كتابة المكاتب والعهد، يجوز أن يبيعهما مبداه كعتق شاء، فيقله من ذهب إلى وروى «ومن وروى إلى ذهب، ومن عروص إلى عروص من جها، ومن غير جها؛ لأن تغير بيعة من العهد بما هو برك لا كتاب عليه، والعهد عند أبي بكر يمتنع، وليس في قوله إن ثم سلمه كتب يقطع مكاتبه، بالذهب والورق، ما يدل على أصل كتابه.

وفي الموارنة لا بأس أن يقطع المكاتب، ويجعل عنه يسيء به جعله أو يؤخره إلى بعد من أجيال الكتب، أو أمره كان طعاماً أو غيره، ومن اشترى كتابة المكاتب، حار أن يقطعها، بل يقطعها به سلمه، ورواه بن الحسن عن مالك في العتق، هـ.

ومرحم البيهقي في مسنده^(٢) «باب الوضع بشرط المجيب» ما جاء في فحاشة المكاتب، وأخرج بسنده عن بن عمر أنه كان يقول من لو عمل يكتاتبه عليه بالذهب أو لورقه، ينجح عليه بجهماً، أنه كان يكره أن يلوون عمل لي منها كذا، وكذا، وما بقي منك، ومن كحسي وابن سيرين، انهما كرها في المكاتب أن يقول عمل لي وأضع عتق، وعن ابن عباس بن رجل يقول لكتاتبه عمل وأضع عتق، لا بأس به.

قال أبو لويد شيخ البيهقي «إن أصحابنا مضوا على أن يفتن في ما شئت، وأعتق عليه، وأضع عتق كتابك، فلا بأس به» وأخرج عن الحسن بن محمد

(١) سورة سور ٣٣/٤١

(٢) «السنن الكبرى» (١/٢٢٥)

في ماله، الأمر استخضع عليه عبدا في مكاتب يكون بين
 الشريطين، فإنه لا يجوز لأحد من أن يقطع على حقه ولا يادر
 شريكه وذلك أن عبد ربه جسد، فلا يجوز لأحد من أن يقطع
 شيء من ماله إلا بإذن شريكه وهو فاطمة أحد من دور صاحبه أنه
 حرر عبد ثمة من المكاتب ربه مائة من عمره ثم سكن من
 وجهه شيء من ربه، ثم سكن به أن يؤد ما عليه من ربه يرجع
 حقه في شيء

أن عمر من النقص، وفيه ثمة ربه - كان يقره قطعه المكاتب - الذي يكون
 عليه ربه، والثوري، ثم يقطع على ربه أو ربه أو ربه، ويصل جده
 ذلك في المرحى على ما قسم، وقال أبو يوسف: ولا يصح أن يجرى ربه
 أن يقطع على الدوام أن يقطع - لأنه ربه، أو

فإن مالك الأمر لجميع عليه عبدا في المكاتب يكون بين الشريطين
 أو يكون العبد عشرة من الشريطين مكاتب (فقط لا يجوز لأحد من أن يقطع
 أي لعبد حقه ربه شيء، عوضاً من ربه - لكاتبه (على حقه إلا بإذن شريكه
 وذلك) أي وجه عدم الجواز (أن يقطع ربه) مشترك بينهما) يدر حصصهم
 من العبد فإذا كان من بعد مشتركاً من الشريطين (فلا يجوز لأحد من أن
 يقطع شيئاً من ماله إلا بإذن شريكه) لأنه ليس له شيء من ربه (ولا يقطع أحدهما
 يدر من صاحبه، أي من ربه، ويحفظ له ربه من أحدهما (دور صاحبه)
 مع ربه، فجواز

ربه حراً، فإنه ربه، ربه، لذلك، في أحد المقاطع، مع عليه النقص، ثم
 مكاتب المكاتب (وله) نور حقه (مكاتب) مكاتب، ربه، أي أن يقطع ربه، ثم
 يجرى لمن فاطمة شيء من ماله، لأن أحد من فاطمة (وتم يكن له) يعني من
 أحد من المكاتب، فإنه ربه، أن يقطع من فاطمة من ماله (عليه) أي على أحد من
 الشريطين ويرجع حقه، أي من ربه، أن يرجع حقه أي ربه، ربه

صاحبه عقی صبیحه نام حکایت: لایسمی چه کسی نفعی اثر ده
و همه بیده حبه شریکه: آن گفته شده خدا قول الهی می بخشد به قدر
المانی: که قدم برین

ام فلان و فلان و فلان: که گفته شود فلان فلان و فلان و فلان و فلان
حقیقه و یسخر الکتابه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
رفیق و یسیر الی من یسیر: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
من مان حکایه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
پارت من همه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب

و باقی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
حقیقه من الحکایه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
من همه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
لا و گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
صاحبه و الی یسیر: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب

المنی و الی الی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
الاعراض: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
من همه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
منی و الی الی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
من همه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
المنی و الی الی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
المنی و الی الی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب

من همه: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب
المنی و الی الی: که گفته شده این کتاب و این کتاب و این کتاب

في الحساب هي المكاتب بخلاف بين الرخص، فبدراسة أحدنا
بدراسة غيره، ثم ينقصي بيني وبينك ما بقي من
صاحبه في كل من ذلك، فبدراسة

في الحساب فهو يتقدم، لا، بما اقتضى بيني وبينه
اقتضى من ما احتل في صاحبه ثم يحس حقه في كل واحد
وصلة ما في غيره صاحبه

أحدنا في الحساب، فبدراسة أحدنا
بدراسة غيره، ثم ينقصي بيني وبينك ما بقي من
صاحبه في كل من ذلك، فبدراسة

أحدنا في الحساب، فبدراسة أحدنا
بدراسة غيره، ثم ينقصي بيني وبينك ما بقي من
صاحبه في كل من ذلك، فبدراسة

أحدنا في الحساب، فبدراسة أحدنا
بدراسة غيره، ثم ينقصي بيني وبينك ما بقي من
صاحبه في كل من ذلك، فبدراسة

أحدنا في الحساب، فبدراسة أحدنا
بدراسة غيره، ثم ينقصي بيني وبينك ما بقي من
صاحبه في كل من ذلك، فبدراسة

[illegible]

۱. در مصنف یا مصنفان مصنف یا مصنفان عبارتند از آنکه در آراء و عقاید خود
 ۲. در مصنف یا مصنفان مصنف یا مصنفان عبارتند از آنکه در آراء و عقاید خود
 ۳. در مصنف یا مصنفان مصنف یا مصنفان عبارتند از آنکه در آراء و عقاید خود
 ۴. در مصنف یا مصنفان مصنف یا مصنفان عبارتند از آنکه در آراء و عقاید خود
 ۵. در مصنف یا مصنفان مصنف یا مصنفان عبارتند از آنکه در آراء و عقاید خود

[illegible]

عصر النهضة الأولى - أواخر القرن التاسع عشر - مطلع القرن العشرين
 العلوم - بي. كينسليج - دكتوراه الفلسفة - من جامعة أكسفورد - جامعة لندن
 دكتوراه الفلسفة - دكتوراه الفلسفة - دكتوراه الفلسفة

[illegible]

يحيى الفخار، الرئيس التنفيذي لشركة "الاستثمار"، وهو من كبار المسؤولين في الشركة.

تصبيه، وهو ربع جميعه، ويبقى النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابه

فإن ملك في الموريه^(١) قبض ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابه، وربعه على القطاعه، فهد إن عجز فسدني فاطمه أن يرد على صاحبه نصيب ما فصله^(٢) ويكون العبد بيها بتخصيص

فإن ملك في الموريه^(٣) شاء الممسك بالرق أو بين^(٤) لأي عبد حكم الكتابه بعد العجز إن حدد على ما كان عليه قبل الكف، وإن أعتق من ذلك عدد له ربع^(٥) بعد فاطم عليه، وإن كان فاطم يفتن شريكه، وصار كأنه ربع ذلك الربع من شريكه، فصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالجمع، وبم يبق للذي فاطمه من حصته إلا ما بقي على حكم الكتابه، وهو الربع من العبد.

ولو كان قدس الممسك مثل ما لبس المصاطع، ذلك ما يفاطمه لأول يمانه، وأخذ الممسك مائة، كان المصاطع بالخيار بين أن يسلم إلى الممسك ما أخذه، ويكون له نصف العبد، وبين أن يأخذ المصاطع من الممسك ثلث المائة التي عجز، ويسلم له ربع العبد، يكون للممسك ثلاثة أرباعه، وللذي فاطم ربع.

وإذا ملك إن ضمن الممسك مانس، فالمصاطع أحد ثمنه، وإن كره ذلك الممسك، ويكون للذي فاطم ربع العبد، وإن شاء أحد من حيسر، وكذا العبد بينهما تصفير، إن لم يجد معاه، أن انصاطع لم بأخذ غير ما له طم عليه، فكان حصه أن بأخذ من كل ما يفتني؛ لأن له ربع المكاتب ولأخر نصيبه، وإن شاء أحد ذلك، ثم له أن يختار التماسك بما يضر، ولا يكون له غير ربع العبد، وإن شاء أن يكون له نصف العبد رد نصيب ما أخذ إن كان حده قضى وإنه أعلم وأحكم، اهـ

(١) انظر المصنف (٩/٧)

في الثالث، في الحديثين معا، بعد قوله فبعض وكلمته بعد
ما بقي من مضاعفة ذلك عليه ما يؤول إلى أن يكون في رواية في كتاب
في الثالث، في الحديثين معا، بعد قوله فبعض وكلمته بعد
قوله في رواية في كتاب

في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في

في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في

في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في

في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في
في رواية في كتاب في

عنه، واختلف قوله ذلك في عصاء، حتى عرفناه دون بعض، ومن جمهور من قاله مانع من علي بن عيسى، فقالوا: مردس تحكم كساتر له من، وإنما ذهب الجمهور بهذا لأن الأصل هو جدار لأبعد حتى يقع الحجر، وذكر مالكاً أنه أصح الأدعي، وهو إحاطة (بين يديه) الحجر ثم يمشي في كل حال، لأنه لا يجوز معه وشراؤه إذا تم يكي فيه شعاباً، ولا يجوز له للمحجور عليه، اهـ

وقد استوفى^١ أن يستمع على انمساك أرض جديدة، ونحو مبيع، أو حوصل مرسى، أو عرهما من الغنوب مع مال الكسابة، وفي يده ماله يبي بها، وله أن يبيها، ريباً بما شاء منه كالحجر، وإن تم يبي بها من يده، وكلها مائة، وأم حجر الحداكم عليه، وحش^٢ ما يشاء من حجر، وإن كان منها مؤخر، فعليه نظير إذا سده لم يجز، لأن مصلته (أنه) لا يجره غير من سده كالمسكة، وإن كان للمعجل للبدل قوله بسره يديه، وقال في آخر الحديث، وهذا مذهب التميمي، اهـ

وفي أمكنة الحجر عن الطهيري^٣ أن كاتب عدة أحدون استبدون، ودينه محبط برضاه، فله حرماء أن يردوا بكسابة كما توباعه التميمي، ولو مات المكنات عن رده، وعليه دين، وه وصايا من تلعب^٤ به، يدي من مركه بدين الأحناب، ثم يدين للمولى إن كان ثم دين الكسابة، وما بقي فهو ميراث، وسقط وصاياه، اهـ

وفي «البيان»^٥ في سوار الكسابة سواء كان المملوك سحجراً أو مأثوماً بالقتل، وعليه دين أو لا، لأن الدين لا يوجب روال لملكه، فستفد المكنات، إلا أنه إذا كان عليه دين محبط أو غير محبط، فستحرم أن يردوا المكنات، لأن لهم حتى الاستيفاء من ربه إلى آخر ما سجد في بعض

(١) «المصر»، (١١٠/٤٤٩)

(٢) «الفتح»، (٢/٢٠٠).

فإن مالكَ لا نمر عندما في الرجل يكتب عبداً ثم يقطع
بالذهب فيضعه بين يديه من الكتابة على أن يجعل له ما قاطعه
عليه لا يشر بذلك ما من وإنما كره ذلك من كرهه، لأنه أنزله بمسألة
العتق، يكون للرجل على الرجل من أجله، فيضع عبداً، ويقطعه ويشر
هذا مثل العتق، إنما كانت قطعة المكاتب عبداً، على أن يقطعه ما لا
في أن يقطع العبد، فيحب له العبد، وأنشأه، وحذود

فيه إن كان من أحد البذل ثم من المراءى به، فلم أن يأنس
من يولي ما أخذ من يد الكتابة، لأنه كسب العبد لمديون، وأنه يقطع من
المرس، والحق واقع، وهو بعد وقوعه لا يحسن المص، بل في من يهيم
شيء، منهم أن يضمن يولي عبداً، لأنه أنظر جميع في غير عبده عبداً
حب معهم عن يده وقوع العتق، لهم أن يبيع العبد بغيره يبيع
(فإن مالكَ) (والأمر) المخرج (عبد في) مسألة (الرجل يكتب عبداً ثم)
عبد يكتبه (يقطعه) من مال الكتابة (بالذهب) أو الفضة (فيضع عبداً) أي من
المكاتب (عما عليه من) مال (الكتابة على) شرط (أن يجعل له) أي لموسى (ما
قاطعه عليه) قال مالك في عبده الممسك (أنه ليس بذلك) (فعل) (فمن) في
خرج يعني يجوز ذلك (وإنما كره ذلك من كرهه) وهو (لأنهم الشافعي ومن
وافقه

(لأنه أنزله بمسألة العتق) فأندي (يكون للرجل على الرجل) الآخر (إلى
أجل، فيضع) المدين (عبداً) أي من العتق (ويقطع) المديون الباقي ويمسكه،
فيكون له ما لا يجوز في الكتابة أيضاً كما لا يجوز في
الدين، كما تقدم في باب القطعة

نرد عليه مالك، فقال (وليس هذا) أي الواقع من مال الكتابة (مثل
الدين) ثم بين وجه لحد في الكتابة بدونه (إنما كانت قطعة المكاتب)
بإضافة القطعة إلى عبده (ويشبهه) موهبة (على أن يقطع) ليكتب (مالاً في أن
ينسحب له العتق، ليعب) أي يستدعى (له المهر) وأنشأه (وحذود)

رُفِيتَ بِهِ حُرْمَةُ بَيْتِهِ وَهُوَ يَتَمَرُّ فَرَأَاهُ بَدَأَ يَقْبَلُ وَأَعْلَى ذُنُوبِهِ رُفِيتَ
وَأَسْفَلُهَا مِثْلُ ذُنُوبِ مَنْ حَلَّ فِي بَيْتِهِ نَسِيَّ يَكْفُرُ وَكَفَرُ الْمَرْءِ
وَأَنْ يَحْرُمَ وَهُوَ عَزِيمٌ أَنْ يَحْلِيَ بَيْتَهُ أَوْ يَحْلِيَ فِي بَيْتِهِ وَفِي
قَاتِلِهِ حُرْمَةٌ فَكَيْفَ ذُنُوبُهُ إِذَا رُفِيتَ بِهَا نُسَابَةُ بَيْتِهِ حُرْمَةُ الْبَيْتِ
عَرَفَهُ بِمَنْ هُوَ فِيهِ وَهُوَ أَمْرٌ جَسَدِيٌّ يَحْتَجُّ إِلَى الْحَاكِمِ

وَعِيْرُهُمَا إِذَا كَانَ فِي الْحُرْمَةِ (وَنُسَبَ بِهِ حُرْمَةُ الْمَدِينَةِ) وَبِئْسَ عَمَلٌ (لَمْ يَنْصُرْ) النَّاسَ
فِيهِمْ إِحْرَامُهُمْ بِمَنَاقِبِهِمْ وَلَا لَعْنُهُمْ بِمَسْأَلَتِهِمْ كَيْفَ هُوَ؟ أَلَا تَرَى دَمَجَ فَدَاسَ
الَّذِينَ عَصَوْا عَنْ بَيْتِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَ نُسَابَةِ بَيْتِهِ لَعْنُهُمْ عَمَلٌ يَنْصُرُ عَلَى
مَالٍ

وَمَنْ سَرَّ بِمَنْ (وَأَسْفَلُهَا) بِمَنْ خَيْرٌ (أَمَّا) أَيْ يَدْرِي بِحَدِّهِ مِثْلُ رَجُلٍ
فَلْيَقْلَامِهِ أَضْمِي بِحَدِّهِ وَكَلِمَاتُهُ كَلِمَةٌ عَنْ حَدِّهِ لِيُحْلِيَ بِهَا أَمَّا
الْبَيْتُ فَتَحْتَمِلُ عَمَلَهُ (فَوَصَحَ) عَمَلُهُ بِهَا بِحَقِّهِ أَوْ عَمَلُهُ بِمَنْ عَمَلُهُ
عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْقَدْرُ الْجَسَدِيُّ بِالْقَلْبِ فِي دُنْيَا يَحْتَمِلُ مَعَهُ دَمَجَ الْإِحْرَامِ
أَلَا تَرَى (فَالْبَيْتُ) حُرْمَةُ الْبَيْتِ نُسَابَةُ الْبَيْتِ

(وَلَوْ كَرِهَ) مَعَهُ ذُنُوبُهُ لَمْ يَسْجُدْ (الْحَاضِرُ) أَيْ تِلْكَ أَلْسُنُ النَّاسِ
مِنْ حُرْمَةِ (الْبَيْتِ) الْمَكْنُونَةِ (أَوْ مَالِكٍ أَوْ أَهْلِهِ) بِالنَّكَبِ الْمَكْنُونِ
لَيْسَ (مَعَهُمْ) فِي مَالِكٍ مَكْنُونَةٍ مَعَهُمْ لَا يَسْجُدُ لَا يَسْجُدُ بِالنَّكَبِ لَيْسَ لَعْنُهُمْ فِي
الْحَدِّ فِي بَيْتِهِ

فَإِنْ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ إِذَا كَانَ فِي الْخَطِّ مَكْنُونٌ بِأَنَّ مَالِكًا كَرِهَ
مَعَهُ وَكَرِهَ مَعَهُ مَعَهُمْ وَتَحْتَمِلُ أَلْسُنُهُمْ فِي مَعَهُمْ وَكَرِهَ
خَدِّهِ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ لَا يَحْرُمُ بَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ وَتَحْتَمِلُ أَلْسُنُهُمْ
مَعَهُمْ مَعَهُمْ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَعْنُهُمْ فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَعْنُهُمْ فِي بَيْتِهِ

(١٤) باب جراح المكاتب

إذا دأب المولى إذا سهر لدهن لثقة لم يرد له لثقة ومثل ما مضى على رجل
المكاتب من دين فمضى له دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
في بيته وفي غيره من أمواله فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه

(المذموم مختلف لعمدة) في ذلك، راجع إلى المحققين، وحيث موافق ما سبق
في ذلك

(١٥) جرح المكاتب

إذا تعرض "المكاتب" إلى جرح إذا جرحه غيره فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه

(ب) إذا لم يكن له دين فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه
فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه فأنفق ما كان له من دينه

وإذا أوشى به من أحد المذمومين على سائر جهات اختلافه

ثبته هذا فإنه يهدي نفسه بأقل الأمرين من قبضته أو أورش جديته فإنه يهدى بغير
 إمامة من وحي له إياه، هو يهدي بعد بره من ربي المنجيه، ولا داعي للحاكم منه
 مما بقي من «أثر لحيته» وإياه رؤى على كتابته، وإذا احتد الفصح منه فذلك
 ويحود عبداً غير مكاتب مشركاً بين السيد ونبي المشركي، وإن لم يكن من يده
 مثله، ولم يبق بالعبودية إلا عيونه كنهه بغير خلقه جهده، وبطلت كنيته، وإن ينفذ
 يدع الناس من يسيده، فإن كان حجر عليه قبل ذلك، فلا يصح دفعه إلى سيده،
 ويورثه بحكمه، ويدفعه إلى وحي جاء، فإن وحي ولا كان يحكم به على
 ما ذكر من أن

وإن لم يكن حجر عليه صبح دفعه إلى سيده، لأنه يهدي هذا سيده، فجار
 كما لو نسي من غرامته على الحجر عليه، ثم إن كان ما دفعه به حسم ماله
 الكفاية من، يكون الأورش في دمه، يهدي ما كان عليه قبل العسر، وهو
 أقل الأمرين من قبضته أو أورش حديته، وإن أعطته السيد حديته فذلك يهدى لأنه
 أتلف معن الاستعداد، وإن عجز لتفصيل السيد كتابته، قد أهدى بعد ذكرها،
 وذكر أبو بكر جيد فداه سيده ورويته، جده هذا يهديه أهل الأسرى، وأثنائه
 حديته نارش حديته بالعه ما يلبس، ثم محض

وهو سر عيسى إذا جنى المكاتب، جباية غطاء، فإنه يسعى في الأقل من
 ميسره ومن أورش بجباية، لأن دفعه متعدد بنسب الكفاية وهو آخر تكسبه.
 وهو جوب لحيته عند دفع الفصح عيسى من يكون التكسب له، فإن عيسى حديته
 أخرى بعد ذلك عليه بالأول بره به بجباية الثانية أيضاً الأقل من يسيده، ومن
 أورش حديته لأن موجب الفصح لاربي سائر جهته في دمه تسعين الفصح
 الثانية برصه، ويدفعه الأقل كامجوبة لأبي، وإن كان أجد به ثمانية قبل أن
 يحكم عليه بموجب الفصح الأوربي، فمن عليه إلا قيمة، جده عبد، وقال
 رقم عليه لو كان حديته قبضة عيسى حديته

٢٧٧ ٦١ - قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يخرج
 المخرج حراً بفتح فيه ثعلب ثعلب - المكاتب لا يؤدي عسر له
 يؤدي عسر ذلك المخرج مع كونه ، ، وكان عسر كتابته فإن له
 يفر على ربه ، فقد عسر عن كونه ذلك آية يعني - يؤدي عسر
 ذلك المخرج في الكثرة عسر عسر عن آية عسر عسر حراً .
 عسر عسر من أحب أن يقرأ من ذلك المخرج ، فعل ، وسكت
 خلاصة ، عسر عسر ، ، أن يسلم بعد أن استخرج
 أسلمه الله على الله من أن يسلم عنه

٢٧٧ - قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب أن لا يخرج
 قرجل حراً ، عسر عسر فيه أي في المخرج (عليه أي على مكاتب
 (الفضل) أي سوره العسر ذلك المخرج ، ، مالك في حكم مكاتب لم يورد
 (في المكاتب) أي يؤدي عسر أن يؤدي عسر ذلك المخرج مع ، عسر (كتاب أدله)
 حراً ، المخرط أي في ذلك المخرج (وكان) ، باب أعلى كتابته (وهو) مقتضى قول
 جمهور الفقهاء ، وأما الأربعة ، كما تقدم فربما من كلام مالك بن نضر
 (فإن لم يفر على ذلك) أي لم يفر عسر ، ، انجابه مع عسر عسر كتابته (فقد
 عسر عن كونه ، وحده) .

(ودله) أي وجه ذلك (أيه يعني) أي بحسب (أن يؤدي عسر ذلك المخرج
 قبل الكتابة ، فإن هو عسر عن أدله عمل ذلك المخرج حراً) ، عسر (المجهول) (سبه)
 هو ، الأمرين (اليس) ، أو لهما ، ذكره يعقوب (فإن أحب) سبه ، أن يؤدي من
 عند نفسه أعمال ذلك المخرج فعل ، ، حب ، أسكت خلاصة وعسر العسر (عسر)
 مملوك ، ، عسر الكثرة ، والأمر اليسير كره يعقوب (وإن شاء) ، سبه (أن
 يسلم الممد إلى المخرج أسلمه) ، (ويس على كسبه أكثر من أن يسلم حراً)
 وإن عسر فيه عسر المخرج

قَالَ مَالِكٌ: فِي الْقَوْمِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعاً؛ فَيُجْرَحُ أَحَدُهُمْ جَرْحاً فِيهِ عَقْلٌ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ جَرَحَ وَهُمْ جَرْحاً فِيهِ عَقْلٌ، فَبُنِيَ لَهُ وَيُلْطَبِىرُ مَعَهُ فِي لِكَاةِ أَقْدَا جَمِيعاً عَمَلُ ذَلِكَ الْجَرْحِ فَلَنْ يَمُوتَ

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١) وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ مَالِكٌ. وَذَلِكَ أَنَّ عَقْلَ الْجَرْحِ مَقْدَمٌ عَلَى مَالِكِ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْعَمَلَ قَبْلَ الْكُتَابَةِ لَوْ جَاءَ لِلرَّجُلِ السَّيِّئُ أَنْ يَزْدِيَ أَرْضَ الْخِصَابَةِ، أَوْ يَسْبِي، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْكُتَابَةِ، وَمَالِكُ السَّيِّئِ لَيْسَ فِيهِ لِكَاةٌ أَنْتَ مِنْ حُكْمِ لِكَاةِ الَّذِي لَمْ يَجْرَحْ بِهِ، وَلَا يَجْرَحُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْعَقْلِ، فَإِنْ انْتَدَى الْعَبْدُ مِنْ عَمَلِهِ يَجْعَلُ عَلَى كُتَابَتِهِ رَدًّا عَجْزَ رُقٍّ؛ لِأَنَّهُ عَدَّ عَجْزَ عَنْ أَدَاءِ الْكُتَابَةِ لَمَعْزُوهَ عَمَّا هُوَ مَقْدَمٌ عَلَى الْكُتَابَةِ، وَذَلِكَ بِمُقْتَضَى وَجْعِهِ إِلَى حُكْمِ الرُّقِّ لِلْمَصْرُ، ثُمَّ يَكُونُ لَيْسَ أَنْ يَصْعَبَ مَأْرُشُ لِحَاثَتِهِ أَوْ يَسْلَخَهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ، أَوْ

وَقَالَ ابْنُ رُسْدٍ (٢): انْتَقَوْا عَلَى أَنَّهُ إِذَا عَجِزَ عَنْ عَقْلِ نَحَابَاتٍ أَنَّهُ يُلْطَبِىرُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَعْقَلَ مَعَهُ سَيِّئُهُ وَالْعَوْدُ فِي هَذِهِ مُحَاضَرٌ سَيِّئُهُ الْعَرْمَاءُ أَوْ لَا يَحَاضَرُ هُوَ مِنْ كِتَابِ الثَّمَلِيْسِ، أَوْ قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: فَلِذَا عَجِزَ لَمْ تَرَوْا الْحَاثَةَ فِي وَقْتِهِ، فَيَدْعُ بِهَا أَوْ يَهْدِي، أَوْ

(قَالَ مَالِكٌ: فِي الْقَوْمِ) أَيِ جَمَاعَةِ الْعَبِيدِ (يُكَاتِبُونَ جَمِيعاً) كُتَابَةً وَاحِدَةً (فَيُجْرَحُ أَحَدُهُمْ) أَيِ أَحَدٍ مِنَ الْمَكَاتِبِ الْمَذْكُورِينَ (جَرْحاً) مَرْصُوفٌ صَدَقَ (فِيهِ عَقْلٌ) أَيِ يَزِمُ الْعَقْلُ فِي ذَلِكَ الْجَرْحِ

(قَالَ مَالِكٌ) فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ. (مَنْ جَرَحَ وَهُمْ جَرْحاً فِيهِ عَقْلٌ قَبْلَ لَهُ وَلِلَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكُتَابَةِ) أَيِ الْقَوْمِ الْمَكَاتِبِينَ جَمِيعاً (أَقْدَا) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ (جَمِيعاً) عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ لِأَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ عَلَى بَعْضِ لَوْحَةِ الْكُتَابَةِ (بَلَّانَ أَقْدَا)

(١) حاشية (١١/٧)

(٢) هداية المجتهد (٣٨٧/٧)

تشر عن كتابتيهم وإن لم يؤدوا نقد صبروا، ويحبر سبقتهم وإن شاء أدى عقل ذلك المخرج وزعمو عبداً له حبيب وإن شاء أسلم المخرج وتخذ ورجع لأخرون عبداً له جميعاً بعثرتهم عن أداء عقل ذلك المخرج أي خرج صاحبهم

قال مالك الأمر الذي لا خلاف فيه عبداً أن المكاتب إذا أصيب بجرح يكون له بيع عقل أو أصيب أحد من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فإن عملهم عقل لعبد في قيمتهم

بصفة لماسي (ثبوا) وبقوا (على كتابتهم ولد لم يؤدوا نقد صبروا) لما تقدم أن عقل المخرج مقدم على أداء الكتابة، فعمره هو موجب بمجره عن كتابة (ويحبر سبقتهم) حيث في الأمرين الأسس (فإن شاء أدى عقل ذلك المخرج ورجعوا) أي عادوا إلى كونهم (عبداً له جميعاً) لو وجدوا الصفة

(وإن شاء أسلم المخرج) بالنسب (وخذ) إلى المخرج لأنه هو الماسي فقد لا الجماعه (ورجع الآخرون عبداً له جميعاً) بطلان الكتابة في حق الجميع (بمخرجهم) أي بالنسبة (عن أداء عقل ذلك المخرج الذي جرح صاحبهم) الذي معهم في الكتابة، وبطلان الكتابة في حق الجميع لو وجدوا الصفة، كما تقدم مراراً

(فإن ملك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندما لم المكاتب يثاب أصيب) - المحمول (بمخرج) موصوف صفة (يكون له) أي للمكاتب (فيه) أي في ذلك المخرج (عقل) أي ذية (أو أصيب) بالمخرج المذكور (أحد من ولد المكاتب الذين معه في الكتابة) فإنهم في حكم المكاتب المذكور بصفة الجماعة المكاتب (الذين معهم) كلهم أي المكاتب وأولاده المذكورون في ذلك سواء (عقل العبد في قيمتهم) لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم

فإن المخرج ذياً العبد والأمة ليهنهما، باله ب بيع ذلك

وَأَنَّ مَا أُعْطِيَ مِنْ عَمَلِهِمْ يَدْفَعُ لِي سَيُدْعَمُ لَدِي بِهِ كِتَابَةٌ
وَيُحْتَسَبُ دَيْتٌ بِهَذَا كِتَابٍ فِي آخِرِ كِتَابَةٍ

قال السمرقاني^(١) قال المعطايي جمع عولم الفقهاء على ر المكاتيب عند
ما بقي منه درهم هي حنائه، والحناية عصب، إلا إبراهيم الشعمري، لأنه قال في
المكاتيب يؤدَّى بغير ما أُدِّي من كتابته فيه الآخر، وما بقي دية العبد، وروى في
فذلك شيء من عنى - رضي الله عنه - وقد روى أبو داود في مسنده، وأحمد
في مسنده، عن ابن عباس، فقص رسول الله ﷺ في المكاتيب بمنى، أنه
يؤدَّى ما أذن من كتابته فيه الآخر، وما بقي دية العبد، قال حنطايي وإذا صح
الحطب - لم يوفى به، إذا لم يكن مسوحاً أو مخرجاً ما هو مؤدى به، أخر

وقال الشيخ رحمه الله في «الملك»^(٢) إلى حديث في المكاتيب رحمه الله، فيه
عليه درهم، ولى به بالقبول، لأنه ينفذه الأمة بالقبول، وعلى به عامة الفقهاء.
وهو مدبر من هذا الحديث، فلا يجب التوفيق، وكسب مولانا محمد يحيى
المعرجي من غير تضييع، وسما الله - بمكر توبيخه القوي، بحسن منع ما
مذكور فيجوز على أنه بمنى ما شاء، أم عن المصنوع على أن يكون المصنوع
غيراً كقولهم أنس حفر المجمع، وأحمد في المكاتيب من أدَّى بدل
كتابته فيه حر، وحين بقي عليه درهم يؤدَّى دية العبد إلى آخر ما ذكره

(وَلَوْ مَا أُخِذَ) ببناء المجهول (الهم) في المكاتيب ومن معه من^(٣) لآله (من)
عظمتهم يدفع، ببناء المجهول (إلى سيدهم الذي له المكتبة) أي السيد الذي كانتهم
ووجب له عليهم بدل الكتابة (ويحسب) ببناء المجهول (الملك) إيمان الذي دفع
إليه (المكاتيب)، ومن معه في الكتاب (هي آخر كتابته) وقصر قوله بحسب

(١) السمرقاني (٢) ٥٨

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٥٨٩)، والإمام أحمد في المسند (١٦/٣٦٣ - ٣٦٤)

(٣) السمرقاني (١٨/١١١)

(٥) باب بيع المكاتب

قال المصنف^(١) وفي كذا قال إن مكاتب إن جنى عليه أو عصى معه في الكفاة أو عفته عمل جرح عذبه لأنه عذبه ما بقي عليه دهم، ويدفع ظلم لعرض إلى السيد، لأنه عومس عمره من المكاتب، فلا يموت الذي تفقد ما يحتاجه، ويحصل منه ربح المومر منه؛ لأن ذلك يؤدي إلى رجوع السيد إليه بالعجز نقصاً، وقد مات المومر، وجب أن يدفع إليه، هـ

وقال المومر^(٢) إن جنى على مكاتب فيما دون نفسه، فأرثر بجناحه، دون سبعة ثلثه مائة، أحلها أن كسبه له رد ذلك مومر حرم بمصر بقطع يده من كسبه، هـ ثاني أن المكاتب يسحق الظاهر في استحاج نفسه بمصر من أعضائها، ولذا أن السيد يأخذ من الكفاة بدلاً عما ربح المكاتب فلا يجوز أن يسحق عنه موطئاً آخر، اهـ

واختلفت مروج لعنه في ذلك، فقد حكى ابن عديم^(٣) ما نأخذ من العفر بسنتين على الكفاة؛ لأنه يد منعه مملوكه، كما في «البدائع» فإن في «السريلانية» وقد قال في «البدائع» بن عبد الله ثم قال لعبد مال يخص به السيد حرة أو موزون به والصفه لأن ذلك سيد، أي السيد، ولا يدخل فيه الأثر والغير، وإن حصل بعد العقد، ويكون للمومر، لأنه لا يُسب من السيد، وكذا حال الحداثي، أما أرثر لعمره والغير، فذلك لا يدخل وغير للمومر، اهـ

(٥) باب بيع المكاتب

قال المصنف^(٤) هو من جاز يبيع كتابه المكاتب بنفسه

(١) «المسقى» (٢٢/٧)

(٢) «البدعي» (١٤٣/١٧٣)

(٣) «انظر عبد السمح» (٩/١٨٠)

(٤) «شرح الرواقاني» (١١٣/٤)

٧/١٢٧٨ - قال مالك، عن حسن بن شمع بن الرجل يمشري
مكاتب برجل أنه لا يبعه إلا كان كتابه ميسر أو قراهم ولا
يعرضه من أعرضه يبعه ولا يؤخره إلا أنه لا يؤخره كان ذلك
يذكر وقد بقي من الكتاب ما ذكر.

بيع جره منه كسائر مبيعات، ووجه روايه شمع، أن ذلك يودي إليه، أن
يؤديه المكاتب كتابه أو يبيع مخرجه، أو

٧/١٢٧٨ - قال مالك أحس ما سمعت) سمعته منكس، وفي نسخة
«عن أحس ما سمع» بضمه المصنف، وفيه دليل على أنه سمع عن السلف من
ذلك لأقول أنه جليله، وفي الرجل يمشري مكاتب الرجل) لأخر في كتابه كما
تقدم قريباً منه (أي السلف لا يبعه) أي يبيع مكاتبه، (أو كتابه) قد (كانه ميسر
أو قراهم ولا يعرضه من الأعرض) لا يبع من القراهم والأندلسية إلا ما يبعه
بذلك يبيع، يبيع حرف، لأن على المكاتب، وهو لم يسمع حديثه أبداً، والصنف
الذي يمشري به المشرى أبداً، والصرف لا يجرى إلا لأنه يهدي إلى أرباب
(يبيع ولا يؤخره) وهذا شرط آخر نصحه هذا البيع، والمعنى أنه يأخذ الثمن
الذي هو المخرجه في محسن البيع

(لأنه إذا أخره) ولا يبعه في هذا، المجمل (كان، سمع هذا أيضاً يبيع)
لأن أحد المومنين، وهو يدل أن كتابه يبيع حتى لو لم يبعه، فإن كان
المومنين سائياً، وهو يبيع المذكور أبداً يبيع بكائي بالكائي (وولد
نهي) بساء المصنف، أو يبيع، فيكون المدا على أبي بكر بن محمد بن
(عن) مع الكائي بالكائي، وهو يبيع، وهو يبيع، بعد ثلاثين سنة
هو كائي إنه أخره، قال الحفاظ في هذا، حديث أبي عن بيع الكائي
بالكائي، أو أرواه إسحاق بن أبي شيبه، وهو يبيع عمر، فهو يبيع، أو يبيع
أو يبيع كائي بالكائي، يبيع يبيع

بعت المكاتب أو ثقتة أو زنته، و منها من انهم المكاتب
فليس لمكاتب فيما بيع منه ثمنه وذلك انه يصير حرة لقطعه
وليس انه ان يذاع بعض من كسبه الا يلدن مراكبه

النصيب انصف حكايب أو ثلثه أو ربعه أو سهماً آخر (من أسهم المكاتب)
كأنهم واليسر وغيره (فليس بمكاتب فيما بيع منه ثمنه)

قال من ردد^(١) احتلوا من بيع لكرامة فقال القاضي، أو حقة لا
محور ذلك، وأمرها بذلك، وأما لثمنه فيها مكاتب، ومن أحرار تلك ثمنه
يحبها بسم الله، ومن له يحوز ذلك راء من مات أحرار، وكذا في شبه مات
لثمنه فيها بسم الله في الدين، وفي ذلك أثر عن النبي ﷺ في من السهم
في النبي، هـ

وردد أي رده - لا ثمنه فيها للمكاتب مع أن مالكا ماثل بالثمن
مكاتب إنما يصير بحوزة القاطن، يعني أن بيع النصيب منه يسيرة القناعة
وليس به أن يذاع بعض من كسبه إلا يلدن مراكبه)

قال القاضي^(٢) إن كان المكاتب شريكاً، لم يكر لأحد من بيع حصه
دون شريكه، قاله مالك في «المصنف» و«المروية»، قال في «حب» وإن قد
في ذلك مراكبه إلا أن يبعده حصلاً لأن أبي القاسم وكذا لمكاتب لا
يشري نصيب أحد الشريكين فيه ١٧ يشري جميعه، قال عبد الله في
«المروية» أما من المكاتب فلا يحوز، لا يرحلها شريكه وإنما من غيره ليجوز
وإن كره شريكه، وجه رواية الجوز بها مما وصفت في «المروية» حوز من جميع
الحبد نصرت في بعضه كالتبع و«المروية» ووجه الرواية ما في «المروية» وأما
من أجد نصه، فقال محمد، إنها كالمعتق

(١) «في المحقق» (٢٣٨)

(٢) «المستط» (٢٣٧)

وَمَا أَتَى بِشَيْءٍ مِمَّا بَيْنَ نَحْوِ الْمُكْتَبِ بِشَيْءٍ سِوَا الْمَكَاتِبِ
 سِوَا الْمُكَاتِبِ لَا يُحَاسِنُ بِكُنَانِهِ عُلَامَةُ غُرْمَاءَ مُكَاتِبٍ وَكَذَلِكَ
 الْحَرَجُ يُعَدُّ بِجَمْعِهِ عَلَى عُلَامَةِ غُرْمَاءَ مُكَاتِبٍ بِمَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ
 الْحَرَجِ، غُرْمَاءَ عُلَامَةٍ

ثم قيل وجه عدم شريكته معهم، فقال (وإنما أتى بشيء من غير المكاتب
 المكاتب بصفة من المكاتب) لأن مشغري بكتابة يقوم مقام السيد كما تقدم
 (نسب المكاتب لا يحاسب بكتابة عُلَامَةٍ) أي لا يشترط في نيل الكتابة (غُرْمَاءَ
 المكاتب) معون لقوله لا يحاسب يعني لا يشترطهم في التبرع فكذلك
 المشغري به لا يشترطهم في الدين

قال الباقر^(١) قوله لا يحاسب يحسم من يحرم الحكماء يريد نجماً
 معنياً لما فيه من حرور لأنه إن كان الحكماء أي يباعه أو يحسمه فهو له ثم
 حرم المكاتب وأُضيفه، وظل حكم ذلك انحصاره وإن اشترى أشدني رسماً
 غير أنبيد قبله، ولا يلزم له بيع إليه، وأما إن اشترى نجماً غير معين فإنه
 يجوز، فإنه عاتق وأبى انقسام وسبب في انبيائه، قالوا إن يباعه يجب عبر
 معين يوضح بأن بيع جزء من بكتابه، وذلك جازم على روايه الإجماع، وهي
 لأظهر من قول صحابته، وأما على رواية لمع من بيع الجزء، فيجب أن لا
 يجوز بيع حجمه معين، أم

(وكذلك الحراج أيضاً) بالحاء والجميم التجميعين في البيع للهندسة وأكثر
 مصريته، قال ابن رافعي^(٢) هو المجموع من السيد على لعبد كل يوم مثلاً،
 وفي بعض النسخ المصداق الحراج بالجميم، معناه مهنة، والآراء اظهر
 ويجمع له أنه ليس به ساء المجهول (على عُلَامَةٍ فلا يحاسب) السيد لهذا اجتماع
 به من الحراج) بيان لما (غُرْمَاءَ عُلَامَةٍ) معون لقوله لا يحاسب يعني يكون

١ - الشيخ (٢٤/٧)

٢ - شرح الزماني (١/١١٤)

على سمي ربحات عليهم عمر عن كتابته قال - باع أم ولد أبيه إذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كسهم أمتهن كسب وعي أمتهم مؤدى عنهم ويعملون لأن أباهم كان لا يمنع ثمنها من حرفة العجر عن كسب هؤلاء إذا حبس عليهم العجر يبعث أم ولد لهم مؤدى عنهم ثمنها فإذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم : لم يؤدها ولا ثمن على السبي ربحوا حصوا دفنوا لثمنهم

يملكون (على السبي) لعمرهم وعمرهم (وربما عليهم العجر عن) أداء سبي (كتابتهم) قال : ثالث في الصورة المذكورة (تباع أم ولد أبيهم) المذكورة (إذا كان في ثمنها ما يؤدي به) سواء المعجر ، وصغير المعجر إلى الموصول (وعنهم) أي عن الأولاد أصلاً (جميع كسهمهم) ثالث الخصائص يعني : كان في ثمن أم ولد وفاة ثلث الكسبة (أنتهم كانت أو غير لهم) يعني : كانت هذه أم الولد أم الأولاد المذكورة أو غيرها (مع بكل حال) لاجل أداء بدل الكسبة (يؤدى عنهم) بدل الكتابة بعد ثمنها بيمينها (ويضمنون) أي الأولاد بعد أداء الكتابة بيمين

(لأن أباهم) ثم كان حياً كان لا يمنع بيمينها إذا خاف العجر عن أداء (كتابته) هؤلاء) لأن أولاد حينئذ يضمنون ولا بد أنهم (إذا خيف عليهم العجر بيعت أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم) وفي نسخ التهذيب فيؤدى بيمينهم لثمنهم أي يؤدي عنهم بدل الكتابة ثمنها (فإن لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم) بل يكون ثمنها أقل من بدل الكتابة (وتم تغير) وفي النسخ استعربة (ثم سوا) هي ولا هم) أي : يولد ولا الأولاد (على السبي) في بدل الكتابة (يرجموا) أي عاقروا (جميعاً ربيد بيمينهم) وبطلت الكتابة

في الباقي^(١) في المكاتب يبعث ويرك أم ولد وولد له صغيراً منها

أو من غيري فلا يقدرون على السعي. يباع أم وإن كان يذهب من ثمنها
جميع بكتابة على ما قال، وبمكاتب إذا برز أم ولد، لا يجوز أن يكرر بها
ولد أو لا، فإن لم يكن بها ولد لم تسمع ولم يعتق. وإن ترك أحدنا
الزكاة، لا ياب ثم تحدد فيها شابه، فإنما هي بحمل ما في المكاتب. يفسر أبي
السيد سودة، فإن كان معها ولد صغير معها أو من غيرها يخاف عليهم العجز
لصعوبهم عن السعي، يباع أم ولد.

ورجحه ذلك من قلعه بها بمرثة مالي أديهم، فباعت لم يثبت بها حكم
الزكاة. فمن بالأمان، وإن سب بها حكم، فباعت، بذلك يجوز بمكاتب أن
سبها، "حد العجز، وذلك أن يودي منه الزكاة، فعند ذلك من سب له
حكم الزكاة، وشرك فيها من عذما، ولو بدمه استكاث مالا يؤدي به بكتابة
عقل جميعها.

وروي بصحة عن أبي بن مسعود في "المكاتب" لا يرجع عليها ولد لمكاتب
بسي، وإن لم يكن أديهم، ورجح ذلك أو أنه "لو لم لا يباع غير حد زكاة، وإنما
تباع بضروره وخوف العجز إلا أنه أن يعتق، وإنما يعتق على المكاتب فلا
يرجع عليه ببيعه، ما يعتق به، لأن المكاتب إذا عتقت عليه أم ولد، لم
يرجع عنه ببيعه.

وروي فإذا لم يكن عي سبها ما يؤدي بيع، بريد أو ولد المكاتب برفق
إذا لم يحكمهم لأداء بما يعلقه له هم، ولا يستحب. يريد أنه ليس في ثمنها ما
يؤدي عنهم حتى يبيعوا لسعي. رأينا أن كان في ثمنها ما يؤدي عنها حتى
يعلقه لسعي، ففي المروية على سبي، وإن، ويؤدي عنهم من ثمنها
محرمهم حتى يلقوا السعي، فإن دوا حقوقا، وإن عجزوا وأقوا، وروي. حتى من
يخرج عن من مانع لا يباع لهم لأن يكون في سبها أن يباع ما يعمود به.

وجه نظر الأول أنها ما في المكاتب، فباعت ما يباع في الأول من سبها،

كما لو كن في نفسها ما يمتنعون به، ولأ، كل ما يتبع في أداء جميع ما عليهم
يُثبت له أداء بعض ما عليهم. كمنادى أمراه ورفيقه، وحده الفور الثاني. أن
هذا يلحقها لغش، وتعتى مع الولد، فلا بدع مع السلامة كسائر من انعد له
الكتابة، اهـ.

وهان من رشد^(١) هي أم ولد للمكاتب إذا مات المكاتب، وترك شيء.
لا يقدر من السعي، وإذات الأم أن تسمى عليهم، طرد مالك بها ذلك.
وقال الشافعي والكويتيون ليس لها ذلك، وعندهم أن م لرد إذا مات
المكاتب مال من مال البيت، وأم مالك يرى أن حرمة الكسبه التي لسيدها
صائرة إليها وإلى سيها، ولم يحتف قول مالك في المكاتب إذا ترك بين صغاراً
لا يستطيع السعي، وترك أم ولد لا يستطيع السعي أنها تدع، ويؤدى منها
ما في الكسبه، وعند أبي يوسف ومحمد بن الحسن لا يعود بيع المكاتب لأم
ولده، ويجوز عند أبي حنيفة والشافعي

واختلف أصحاب مالك في أم ولد للمكاتب إذا مات المكاتب، وترك
بين وولد كسائه، هل تعتى أم ولده أم لا؟ فقال ابن القاسم إذا كان معها
ولد عتلت ولا رقت، وقال الشافعي تعتى على كل حال، وعلى أصل
الشافعي، كل ما ترك المكاتب مال من مال سيده لا يتبع به ابوه في أداء ما
عليهم من كسائه، كانوا معه في عهد الكسبه، أو ولدوا في الكسبه، ورأسا عليهم
السعي، وعلى أصل أبي حنيفة يكون حراً ولا بدع، ومذهب بن عباس كانه
استعماله اهـ.

وفي «البدع»^(٢) لو مات المكاتب، ولم يترك وده، ترك أم ولده

(١) مسند السنهد: ١/١٦٥، ١٣٨٢.

(٢) بدع الصالح: ١/٤١، ١٢٩١.

دار مالك الأمر عندما في الذي يتباع كتابه أن المكاتب سم
يهتد استكانت ليس ر يؤذي بسببه أنه يرونه ليس آخرى كتابه
ون عجز فله رقبته وإن أدى استكانت كتابه إلى ندي شرفا
وعمر مولاهة ندي عنه كانه ليس نلدي سري كتابه من ولاية
شيء

فإن لم يكر منها له سميت في المكاتب، وإن كاه عنها وبه اسمها منها
الأهل الذي كان في المكاتب، صغرا كان وعده ثم كى، به، على أنه لمكاتب
أن سري أم ولد، وليس معها ولد، فإن لا مدخل في مدخله، وكان به
سجها عد أبي حصه، وكذا العولاء، ع حصة مدخل في مكاتبه، فكذلك دعا
موتة كود مكره لها مدخل في المكاتب

إذا كان معها ولد فإنها تسع والدها من المكاتب عند أبي حنيفة، ولا
يحدود معها، فكذلك مدخل، إذا كان معها ولد، وبنده، المكاتب، ويحدود
كبه، قائم، لأن الابن لم مدخله، وليس يولد، لا فرق بين وجود مكره
وعده

(إن مالك الأمر المصمغ عيب عندما) وليس في مبيع مختص به
أن جمع عنه (في الذي يبيع) ر ي (كتاب المكاتب، ثم يهتد) ي
سميت (المكاتب قبل أن يؤذي) من (كتاب) من الذي إذا (له رقبته) ي
باعد من المكاتب سمث (الذي اشترى كتابه) مدخل ربه (وإن عجز المكاتب
(نفسه) ي للمشتري (رقبته) أي سلكه يستشري (ون أدنى المكاتب كتابه إلى
الذي اشتراه وعق) مدخل المكاتب (مولاهة للذي عنه كتابه) وهو اندسج (ليس
للذي اشترى كتابه من ولاية شيء)

(والأحاديث) يحدود مختص به ر كتاب المكاتب ثم مات أنه مدخل
ريد أنه أحق مدخله ليس على وجه الممثلة لأن المدخل في الموارث ويكر

(٦) باب مكي المكاتب

١٢٧٩، ٨ - حوثي مآثر ١٢٧٩، ٨ - حوث

بمعنى مستطو حية مال حمد، ولو محرم المكاتب، ككتاب مكي لم
أشبهه ١٢٧٩ لا خلاف أنه مكي، لا يجوز أن يجره على أنه لا
يخضع ١٢٧٩ مكي مكي

وقوله ان الذي اكد ١٢٧٩ مولاه مكي عما الكتاب، خلاف مكي مكي
قوله ١٢٧٩ مكي، وقد قال بن حبل والمحمدي ومكي مكي ١٢٧٩
اما عن مكي مكي مكي مكي، وقد ثبت ان مكي مكي مكي
ويقال ان الذي ١٢٧٩ مكي مكي مكي

١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي

١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي
١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي

(٦) باب مكي المكاتب

١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي

١٢٧٩ مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي مكي

أن عمرو بن الربيع ومسلم بن يسار مثلاً من رجل كتاب علي
نفسه وعلى فيه به مات قبل يسعي نحو مكنب في كتابة بينهم
ثم هم عبيد؟ فرد بل يسعون في كتابة بينهم ولا يرضع عنهم.
نحو بينهم شيء

أن عدل من كانوا صعدوا لا يظفون يسعي ثم يسعون بهم
أو يجرؤون ويكسر رتبة بسند بينهم إلا أن يكون مكناب من
يقود به عندهم نحوهم إلى أن يحنقوا تسعي .

حدثني (أن عمرو بن الربيع) أئمة (ومسلم بن يسار) مثلاً من
المجهول (أمر رجل كاتب على نفس وعلى فيه) يعني المكنب في كتابة (ثم
مات) الأب (الذي يسعي هو المكنب في كتابة أبيهم) ويؤدون بعد تسعي به
ك. (ثم هم عبيد) أي عبيد من لا يسعون (مثلاً بل) (الذي يسعون
في كتابة أبيهم ولا يرضع) بناء المكنب. لا لا يرضع (معهم سموت أبيهم شيء)
من من المكنب. بل يسعون جميع ذلك (كثراً) أي المكنب عليه شخص، فبذلك
الذي يسعون. (ابن أحمد في موطأ) (ابن أحمد في موطأ) وهو من
في حقه، فإذا أمدوا علواً جميعاً أم

أقال مالك: هذا شيء من عندهم، (أ) كذا في حديث علي السعي (والذي
كانوا صغاراً لا يظفون السعي) لا يسعون عليه يصنعهم وفسدهم (ثم يظفرون)
ب. المجهول (بهم أن يكرروا) ضح يرضع، (أو كانوا رتبة) أي حاراً، أي من
(السعي) أبيهم إلا أن يكون ترك) ثم هم من (المكنب) (يؤدون) (ابن أحمد في موطأ)
(ثم يصير ثم لا يسعون) (معهم نحوهم) أي إلا أن يكون الأب ثم لا يسعون
يكون كذا يجوز ما يصنعهم (إلى أن يحنقوا تسعي) أي عبيد، عليه

مثلاً كاتب المكنب على أنت رتبة في كل سنة ما عداه . (أب
أنالك ترك حصصه ودره وحولاء يندرون ويؤدون من السعي بعد حسن
مسي، (أب) عند ترك مقدار أقام يسعون إلى أن يندرون

قَالَ مَالِكٌ فِي النِّكَاحِ بِنُفُوثِ وَبِثَرَكِ مَالًا لَيْسَ بِهِ وَهَاءُ
الْكِتَابَةِ. وَبِثَرَكِ زِلْزَلًا مَعَهُ فِي بَيْتَانِهِ وَأُمُّ رِبْدٍ قَارِضَتِ أُمَّ رَيْبُو أَنْ
تَسْمِيَ عَلَيْهِمْ إِيَّاهُ يُدْعَى إِلَيْهَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً عَنِ ذَيْتِهَا...

وَالْمَوْثِقُ^(١) إِذَا مَاتَ، وَلَمْ يُخَلَّفْ وَلَاءًا، فَلَا خِلَافَ فِي إِمْدَادِ
الْكِتَابَةِ تَفْصِيحَ بِمَوْتِهِ، وَيَمُوتُ عِيْدًا، وَمَا فِي يَدِهِ سِيَرُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْفَنَاءِ
مَنْ أَمَرَ الْأَمْرَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بَعْدَ أَدَاءِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْكِتَابَةِ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ
وَالْقَضِيَّ رَسْمًا وَاقْضَاهَا، فَإِنَّ بِمَوْتِ حُرٍّ فِي مَقْصُودِ قَوْلِهِمْ، وَفِي مَاتَ
كَانَ لَهُ رِثَةٌ خُرْ أَتَصَحَّحَتْ نِكَاحُهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَمْلُوكٌ فِي كِتَابَتِهِ أَحْبَرَ عَنِ دَفْعِ
الْحَالِ كَمَا، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ مِنْ أَحْبَرَ عَمَّا لَا كِتَابَةَ
وَالْأَدَاءُ^(٢) اهـ.

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ^(٣) أَمَّا حُكْمُ النِّكَاحِ، إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَزِيدَ الْكِتَابَةَ،
قَامَتْهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا مَاتَ دُونَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَزِيدَ مِنَ الْكِتَابَةِ شَيْئًا أَنَّهُ بَرَاءٌ
وَاحْتِلَافٌ إِذَا مَاتَ عَنِ زِلْزَلٍ، فَقَالَ مَالِكٌ حُكْمُ رِبْدٍ كَحُكْمِهِ، فَإِنْ بَرَكَ مَالًا قَبْلَهُ
وَهَاءُ لِلْكِتَابَةِ أَحْبَرَ وَهَقَرُوا، وَإِنْ سَمِيَ بِرَكٍّ مَالًا وَكَانَ بِهِ عَمَلٌ عَلَى سَمِيٍّ نَقُوا
عَنِ سَمِيٍّ أَيْهِمْ حَتَّى يَجْعَلُوا أَوْ يَحْتَقُوا، وَإِنْ سَمِيَ بِرَكٍّ عِنْدَهُمْ لَا مَالًا وَلَا عَمَلًا
عَنِ السَّمِيِّ وَهَقَرُوا اهـ.

وَقَدْ مَدَّحَ الْحَبِيبُ فِي ذَلِكَ مَعْلًا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الظَّهَائِرِ فِي أَوَّلِ
بَابِ الْقَضَاءِ فِي النِّكَاحِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي النِّكَاحِ بِمَوْتِ قَبْلِ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ (وَبِثَرَكِ مَالًا) لَيْسَ
قَبْلَهُ وَهَاءُ لِلْكِتَابَةِ وَبِثَرَكِ زِلْزَلًا أَوْلَادًا شُرَكَاءَ (مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَبِثَرَكِ أَيْضًا) أُمَّ وَقَدْ
نَهَى (قَارِضَتِ أُمَّ رَيْبُو أَنْ) وَلَهُ أَنْ يَسْمِيَ عَلَيْهِمْ إِيَّاهُ بِكسر الهمزة (يُدْعَى
إِلَيْهَا أَمَّا) أَيْ تَرَكَ الْمَكَاتِ الْحَبِيبُ (إِنَّمَا كَتَبَ مَأْمُونَةً عَلَى ذَلِكَ) سَمِيٍّ وَلَا

(١) السَّمِيُّ (١٢٧/٢٨٥)

(٢) إِبْدَاءُ الْمَجْهُودِ (٢/٣٨١)

بعضهم لأن ذلك مخصص لجميعهم في كفاية واحدة، فإن أتى بعضهم بالكفاية دون
بعضهم، فلا يجوز أن يكونوا أقارب أو حاسبين فإن كانوا أجيال رجع بعضهم
إلى بعض، كما في قوله عنهم

وإذا حلف أصحابي في صفة خرج - قال مالك - يرجع غنى من أدى
صه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه، وقال أشهب - غنى لقدر قوته
على الكفاية، وهو غنى نحو قول مالك وأبو القاسم - وقال ابن الماجشون
انتراجع على حدوده وروى عنه وعن مطاء - على قدر قيمتهم، والأصل في
ذلك عبد مالك بن قيس يوم النصف، فبسط إلى حلقهم يوم نصفه، وروى
عن مطرب وابن الماجشون الأصغر بهم يوم عتقوا لا يوم كويبو

وأما الأقارب فلم يختلف في الأولاد والإسوة، أنه لا يرجع بعضهم على
بعض، روى ذلك عن مالك في «المعروف» قال ابن القاسم - روي بعض
عليه أنه لا يرجع على من يعطي عليه إلا حقه، وروى عن مالك إذا كانت
بينهم ثم لا يدرأون بها، فلا يرجع بينهم، وقال أشهب - لا يرجع على ذي
دخول إن كان لا يعطي عليه، ولا يبره، وأما لزوجة فروى بن القاسم عن مالك
لا يرجع عليها، قال ابن القاسم - هذا استحسان، وليس بالقوي، وجه قول
مالك، أنه يورثه كالأم، ووجه بن القاسم، أنها لا تناسبه كالأجنبي،
وبما بينهما ليس بها تاهة، لأنه يظل باطلاً بخلاف الأقارب، +

وقدم أبو الفتح ما قال شارح، من جعل التزوج إن لم يثنى المهر
عنه على المدفع، ويقدم هناك شيء من الكلام على كتابه جمعه العبد، وعدم
في كلام المهر، وصاحب «المنافع» في ذلك

ثم قال يعرفون^(١) من أتى بعض المكاتب عن صاحبه أو عن مكاتب

أَبِي عُمَيْرٍ، الْحَنْفِيُّ، وَأَنَّهُ هَضَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ
كِتَابِهِ. فَأَمَّا الْفَرَاغَةُ فَأَمَّا الْمَكَاتِبُ مَرَّةً أَنْ يَنْتَهِمَ، وَفِي أَمِيرٍ
الْقَدِيمَةِ هَذَا ذِكْرُ ذَلِكَ. فَذَلِكَ مَرَّةً تَفَرُّغَةً. وَعَلَى لَهُ ذَلِكَ فَأَمَّا
فَأَمَّا مَرَّةً بِدَيْتِ الْأَعْمَالِ أَنْ يَنْتَهِمَ مِنَ الْمَكَاتِبِ، فَمَوْضِعٌ فِي بَيْتِ
الْمَالِ مَرَّةً لِلْمَكَاتِبِ أَهْبَاقُ هَذَا عَنَّا

فَمَوْضِعُ الْمَالِ وَكَانَ لِكُلِّ مَرَّةٍ لِكُلِّ مَرَّةٍ وَكَانَ لِكُلِّ مَرَّةٍ لِكُلِّ مَرَّةٍ
قَالَ كُلُّ مَرَّةٍ مَرَّةً هَذَا الْمَرَّةُ، هَذَا مَوْضِعُ الْمَالِ الْأَمْرُ، إِلَّا الْفَرَاغَةُ
أَمَّا الْأَمْرُ، وَكَانَ لِكُلِّ مَرَّةٍ مَرَّةً

(أَبِي عُمَيْرٍ) مَوْضِعُ (الْحَنْفِيُّ) بِمَنْطِقِ (وَأَنَّهُ) أَمَّا الْمَكَاتِبُ (هَذَا عَلَيْهِ)
أَمَّا عَلَى مَرَّةٍ (أَنْ يَذْفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ عَلَى) مَرَّةٍ (الْفَرَاغَةُ) أَمَّا
أَمَّا مِنْ مَرَّةٍ حَيْثُ الْمَكَاتِبُ مَرَّةً

قَالَ هَذَا (١) مَوْضِعُ الْفَرَاغَةِ مِنْ الْمَرَّةِ فُلُ الْمَجْرَمِ بِحَسَبِ مَا يَكُونُ
كَتَبَهُ عَلَى مَرَّةٍ مَرَّةً، فَكَانَ لِكُلِّ مَرَّةٍ أَكْثَرُ مَرَّةً عَلَى مَرَّةٍ مَرَّةً
وَهَذَا فَالْأَمْرُ أَمَّا مَوْضِعُ الْفَرَاغَةِ، وَكَانَ لِكُلِّ الْمَكَاتِبِ كِتَابَتُهُ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ
الْمَرَّةِ مَرَّةً، لَأَنَّ الْأَجَلَ حَيْثُ الْمَكَاتِبِ، وَكَانَ لَهُ (هَذَا) مَوْضِعُ الْمَرَّةِ، كَانَ لَهُ
ذَلِكَ، هَذَا

(فَأَمَّا الْمَكَاتِبُ مَرَّةً مِنْ لِكُلِّ مَرَّةٍ، بِمَنْطِقِ الْأَمْرِ (وَهُوَ) أَمَّا مَرَّةً مَرَّةً
(الْمَرَّةِ الْقَدِيمَةِ) مِنْ جِهَةِ مَرَّةٍ (هَذَا) لِكُلِّ مَرَّةٍ (فَلَمْ يَكُنْ لَهُ) أَمَّا لِكُلِّ مَرَّةٍ (فَدَعَا)
مَرَّةً لِكُلِّ مَرَّةٍ هَذَا لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا هَذَا أَمَّا بِقِيلَ مِنَ الْمَرَّةِ (أَمَّا) الْفَرَاغَةُ
(فَأَمَّا مَرَّةً بِدَيْتِ الْمَالِ لَمْ يَكُنْ) بِمَنْطِقِ الْمَجْرَمِ (مِنْ الْمَكَاتِبِ) لِمَوْضِعٍ فِي
بَيْتِ الْمَالِ (هَذَا) عَلَى حَسَبِ مَرَّةٍ (وَقَالَ لِلْمَكَاتِبِ) أَهْبَاقُ هَذَا عَنَّا

(١) الْفَرَاغَةُ مِنْ عَمَلِ الْمَكَاتِبِ بِمَنْطِقِ الْأَمْرِ يَرَى هَذَا الْأَمْرُ مِنْ مَوْضِعِ أَمَّا مَرَّةٍ مَرَّةً وَغَيْرِ
وَقَدْ كَانَ مِنْ جِهَةِ (الْمَرَّةِ) (١٢٨٠، ١٢٨١)

فمن رأى ذلك لم يصبه، فقال: سبحان

و ما يظن، فالأمر عظيم، المكتاب الذي جميع ما عنه
من نجومه قال وحده، حار دند، و لم يكن سلكه بأمر
ذلك عنه

صحيح، بخطاب أبي محمد حار، ولعمري فعل تلك الأمة من سنة إتيه عثمان
صلي الله عليه وسلم، كما نرى عنه في آخر حديثه، وقد ختموا القلوب على
عبي الله عنه

(فلما رأى ذلك القرامطة فطره إلى رأي الناجي) كروم، ح
خير فصبه، و صبح الكثرة في بيتهم، لأنه يؤمن بدم الأمان، فلهذا
هذا بحر، فصبه إذا راء الإمام، لأنه لم يدم الثمر، سلفوه بصلح الأمان،
وهو بعد الثمن، و نكح حار، فمكتاب بصلح، فآ عنه من المكتاب، واد فاس
عروضه، به في ذلك من بصلح الثمر، واد في بصلح فاس، ح

(قال مالك فالأمر عظيم) بالأمر عظيمي واد في منه أن المكتاب إذا
أدى جميع ما عنه من نجومه من بدر، كتابه (قبل مجده حار ذلك به في
سنة ١٠٠٠) (ولم يكن سلكه في باني له عليه) قال مالك - (١٠٠٠) -
قال أبو سنة، واد في باني، فو باني، بجم من منه - باني - علم
العيون، - كره به في الامتثال، فمجه حطه، و خوف منه - لا
يخير، كذا في الصحيح، ح

وكان أبو محمد - (١٠٠٠) - حار المكتاب بكتاب من منه، فأنشده من
أحمد أنه بمرم بيو، و بمرم المكتاب، و ذكر أبو بكر فيه ربه أخرى أنه لا
يلزم لبون فاس، لا بعد نجومه، لأن بها المكتاب في منه فاس في باني حار

(١) (١٠٠٠) (١٠٠٠)

(١٠) (١٠) (١٠)

وذهب انه يصح في بعض نكاح كل شرط او حذره أو سفر

أو بونه حمل فم يقره بونه، ما على من الضرر في «م يكن فيه صبر»
لونه لبصه كناهها وكلام أحمد فيه انه محمول إذا لم يكن هو لها
صبر، اهـ

١٠ - في بعض من كتاب الثمريه عن أنس بن سيرين عن أبيه قال
قالني من من مائة عن حمير أنف درهم فأنشئ بكتابه، فأبى أن يسلطه
في لا يجوزاً. قال حمير - رضي الله عنه - في ذكره ذلك له. قال أراد
أنس بمراته وكس من من أن يملك من الزوجات، وروي عن حمير
- رضي الله عنه - أبى بحر ذلك

عن أبو حمير عن مرون بن بلعه ذلك، فخصي به. روى عبد الرزاق عن
بني غلابه قال ك... عبد غني ربه ٧٠ أو خمسة بعد بها إلى سيده،
فأبى سيده أن يخلعه إلا في كل سنة حماً واحداً أو ربه. فأبى عثمان،
فدعا له درهم من أن يخلعه فأبى. قال فلعبت أبي بما خلعت له،
فجعله من من المال، وكنت له خلفاً، وقد سموتني سي في كل سنة ففقه
بهما، فبدأ روى ذلك بعد مائة. وكتب به عنه. قاله الزرقاني^(١)

(وذلك في) (سند واضح) أي بحفظه عن المصنفين بذلك كل شرط
عنه بعض إذا شرط من المصنف شرط آخر غير بدل لكتاب يسقط عنه ذلك
الشرط به يجوز. بدل الكسرة كما سها في شرط في المصنف أو
خادمه أو صغراً شرطه عليه

في أن ربه إذا اشترط في الكسرة سها من حذره أو سفر و
نحوه ونوي على ذلك يجوز من من حل الكتاب قبل يحن أم لا؟ فقال

(١) شرح الزرقاني ١/١٠٠

(٢) تاريخ المصنف ٢/٣٩٦

لأنه لا نسلم عتاقه وخل وعيه ببقية من رقب ولا نسلم حرمة، ولا
سجور شهادته، ولا يجب بغيره، ولا أشباه هذا من أمور، ولا
ينهي سيده أن يشترط عتبه خدمه بعد عتاقه

عائنه وحده، ذلك الشرط باطل، يفتق إذا أتى جميع أمور، وقالت
عائنه لا يفتق حتى يزوي جميع سائر، وبأنه يفتق الشرط، وهو مروى عن
عمر - رضي الله عنه - أنه اعتق رغبة الإمارة، وشرط عليهم أن يخدموه بخدمته
بحددي ثلاث سنين، ولم يحتفظوا له بعد إذا اعتقه سيده حتى لا يخدمه سبي،
أنه لا يسع عتقه إلا بخدمته تلك السنين، وبذلك انقياس قوق من ذلك أن الشرط
لازم، ٢٠

(لأنه لا نسلم عتاقه وخل وعيه ببقية من رقب، وإذا بقي عليه
شيء من لخدمته بقي أثر من الرق (أو) سبب (أو) نسلم حرمة أي حرمة العتق
ولا سجور شهادته، ولا يجب بغيره، ولا أشباه هذا من أمور، لأنه عند بعد إذا
بقي عليه شيء من الرقب، وبشرط لخدمته لأمر الحرية (ولا ينهي لخدمته) أي لا
يجوز له (أن يلتزم عليه عملاً ولا) خدمة بعد عتاقه لأن شرط الخدمة ينافي
العتق، وإذا بقي عليه شرط لخدمته بقي الرقب، وإذا تخلف عتاقه أفتى شرط
الخدمة

قال ابن أبي شيبة: "ووجه ذلك ما احتج به من أنه لا نسلم عتاقه إلا بقي عليه
شيء من أسباب الرقب، وما شرط عليه من سبب أو خدمته، فثبت كنه من
أسباب الرقب يمنع قبول شهادته، ويبطل حرمة وموارنة الآخر

قال القاضي أبو محمد: وفي ذلك رد ابن أبي شيبة، إجماعه، أي تقدم، وهي
رواية ابن أبي شيبة عن مالك، وفيه في الصحيح، رواية أشبه من ذلك

(١) هكذا في نسخة الشيخ

(٢) النسخة (١٢٨/٧)

في ما ثبت من جبر له لأنه سمع بذلك حرره ، وتحوز
شهادته ويحوز اعترافه بما عليه من ديون الناس ويحوز وصيته
ويحوز ... في ذلك عليه أن يقول : هو .

(٨٨) باب ميراث المكاتب إذا عتق

(قال الثالث) في الصورة المذكورة ، في ذلك أي تعجيل لا ٨٥٠ (جاء له
لأنه سمع بذلك) أي تعجيل الأثناء (حرره ويحوز شهادته للحرر ، ويحوز اعترافه)
أي إقراره بما عليه من ديون الناس ، في عتاق المكاتب محض ، ذكره
المؤيد ، وهو ويحوز وصيته من المكاتب لا يحوز له الوصية ، قال أبو بصير
ولا يوصي به ، ولا يعتق من يشتري ثمنًا ولا يفرص ، ولا يضمن ، ولا
يتكفل بأحد ، وفيه من اشخاص وصاحب البري ، اهـ

(ويحوز سيده أن يأخذ ذلك في حين تعجيل الكتاب (عليه أن يقول : قرأ
بصفة صحابي في المكاتب (أي بماله ، بالتعجيل سخرج عن روى بداراً ، قال
البحر) فما على ما قال ، في هذا الموضع في ذلك كتاب بصفة ، إذا راد
أن يجمع كتاب ، تعجيله حال مرضه ، له ذلك ، ولم يجمع به ،
وسمعه كتاب حال مرضه كما أنه عليه بأدائها حال صحته فهو بذلك
شهادته وبرائته الإجماع ، اهـ

(٨٩) باب ميراث المكاتب إذا عتق

مقدم من من الخلام عتق ذلك في باب القضاء في مكاتب

في الموضع المذكور المكاتب ، سمع بذلك هو ما عليه به لا يوث ولا
يؤثر ، ولا يثبت له ما يؤذي ، عليه روى ، إجماعاً ، هو عبد من بني عليه

(١) «سنن» ٢٩

(٢) «السنن» (٢١ ٩)

دروم لا برت ولا بور، بیوی دلك من عمره وید من دسته واس عمر
وید شده وام سسمه وعمر بر عیه العبریه والشامعی، وأبی نو، اس
ابن له . . . وشرح، وایری. حوه، حدیثه، الحکامه عید ما بقی عیدیه
درهم، وعر محمد، سسکله، وعمر بر عید الله مولو حمده، وعید الله بر
عید، ان اسپی الله فی عید من آمد اس کله، وکتاب، وهو آخر به حتی
بعضی کتبه

و در الفبا، اسم الحظایب، و در ادب المکاتب ثلاثۃ، و مع کلمات، و مع
عن الريح حسن: لان کلمت یحب لهما (بسیکسیه)، فلا یحور یفوز عن امر
تحرره عما یحب رده الیها، و یروایه الثانی، انه إذا طلب من یؤتی به عهد صبر
و اُ بَرث و یووث حربه ما یمر به و یثاب و یمن من سبیلہ بقیه کتبہ،
و ا قی لودیه احد ام سلمه صرعاً عند نبی داود، ایضا کذا لاحد من
مکاتب، و کان حربه ما یؤی طحیبت مد، و روی الحکم بن علی (ع) یسعد
و شریح بعضی سید من رکه ذلک من کتبہ، فإن فصلی شیء کان یورث
المکاتب، و روی سعاد بن الزهری

وهو من الجليل، وأبو سمعة بن عبد الرحمن، وسامي بن أبي
 واليس، وسامر، ومالك، وأبو حنيفة، غير أن مالك بن حنبل من كتابه في
 الكتابه حتى لم يكن معه، قال في كتابه سمع، وقد ح مع في الكتابه،
 وثه بن، قال في حصر من كتابه لأبي ذؤيب، وجمعه أبو حنيفة غير ما
 دم حد، فإذا مات أدرك من مركته ما في كتابه، ولطيف بره

رووي عن عمر - رضي الله عنه - يا ويل علي بن أبي طالب
مكسب، فابهم أدي نصف فلا روي عليه رضي الله عنه - يا أدي

٢٨ - **حَفْصِي** ع. س. د. ه. بَعْدَ اَنْ سَمِعَ مِنْ سَهَابِ بْنِ
سُجَاعٍ عَنْ اَبِيهِ كُنَّ مِنْ رَحِيصِ اَوْ عَمْرِؤَ اَحْمَدَ بْنَ اَبِيهِ اَمَامَ
اَلْعَمَلِ وَارْتَدَّ اِلَيْهِ فَمِنْ اَمَامِ اَلْاَمَّةِ اَلْحَدِيثِ سَمِعَ مِنْهُ
اَنْ يَنْقُلَ عَنْ اَبِيهِ وَارْتَدَّ اِلَيْهِ فَمِنْ اَمَامِ اَلْاَمَّةِ اَلْحَدِيثِ

[illegible]

٢٨٦ ١. «مالك قد يلهو» سعيد بن مسروق (سند) «سواء لم يجهل
أمره فكانت كمن يري رحيقاً كذاباً (يعمل أحمقاً) فهو، فمات المذنبات»
وترى مالا كثير (قال) بن مسروق (يقول) يا أحمق، ربي الذي سألني
بكتابه وهو: «سريع الأثر» أي من نفس حوصه الذي بقي به من مال
٢٨٧ ٢. «وأي يورث» (ثم عسقل) أي أحمق، المذنبات (فأعني)
٢٨٨ ٣. «الاجابة» أي من له حصة

فون ان داسی دد جنسی ن پیدایہ از عوچا چوہ سہ پہہ عتقہ +

تَمْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، خَلَاقًا لِمَا فِي نَوْبِهِ يَقُومُ عَلَيْهِ، وَلِلنَّاسِ عَلَى مَا مَوَلَاهُ
أَنْهُمْ، بَدَّ حَقًّا حَقًّا يَسِي فِي حَالِهِ، وَهُوَ وَفَّ الْكُتَابَ، كَمَا أَتَى بِهِ بَعْدَ هَذَا،
أَحَدُهُمَا مِنْ عَتَقَ نَصِيْبِهِ، فَلَيْسَ بِعَتَقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِسْقَاتُهُ لِمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ
مِنَ الْكُتَابَةِ، أَوْ.

بِسْمِ اللَّهِ وَوَأَفْزَ لِمَا فِيهِ أَحْمَدُ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْفِقُ بَعْثًا فِي الْمَكَاتِبِ بَيْنَ
رَجُلَيْنِ أَنْ الْقُرْبَ الْمَرْضِيَّ بِهِ مِنْ جِهَةٍ بِمَصْرُورٍ لَا عَهْدَ بِهِ، كَمَا لَوْ بِأَشْرِهِ
بِالْعَتَقِ، أَوْ أَمْرًا مِنْ مَالِ الْكُتَابَةِ، لِأَنَّهُ يَمْسُ عَلَيْهِ، وَيَسْرِي عَتَقَهُ، وَيَعْرَمُ
لِشْرِكِهِ، أَوْ.

وَيَا أَيْضًا^(۱) إِنْ الْكُتَابَةُ لَا يَمْسُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، لَا يَمْسُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ
الْعِلْمِ خَلَاقًا، فَالْمَكَاتِبُ بِوَدِّي مَا يَمْسُ مِنْهَا إِلَى رُتْبَةٍ؛ لَا هِيَ لِمَوْرُودِهِمْ،
وَيَكُونُ، مَقْصُومًا بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِثَتِهِمْ، فَإِنَّ أَتَى إِلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ لَمْ
يَعْنِ، كَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ شَرِكَاةٍ، عَادَى إِلَى بَعْضِهِمْ، وَإِنْ أَدْنَى بَعْضُهُمْ بِهِ مِنْ
الْأَدَاءِ إِلَى الْآخَرِ، نَادَى إِلَى الْآخَرِ جَمِيعَ حَقِّهِ عَتَقَ نَصِيْبَهُ

مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا لَمْ يَسِرْ إِلَى نَصِيْبِ شَرِكِهِ، وَإِنْ كَانَ مَوْسِرًا عَنْ عَلَيْهِ
كَلَّةً، وَمَزَمَ عَلَيْهِ يَأْمُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ شَرِكَيْنِ، فَاعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ، وَهَذَا
ظَاهِرٌ كَلَامُ الْفَرَمِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ تَوْلِي لِمَا فِيهِ، وَقَالَ الْفَرَمِيُّ لَا يَسْرِي عَتَقَهُ،
وَأَنْ كَانَ مَوْسِرًا، وَهُوَ لَقَوْلُ الثَّانِي لِمَا فِيهِ، وَإِنْ أَبْرَأَ بَعْضُهُمْ حَقِّ نَصِيْبِهِ،
وَكُنْتُ أَنْ أَعْسَ نَصِيْبَهُ مِنْ عَتَقِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ جَمِيعًا إِذَا أَدَى إِلَى
بَعْضِهِمْ بِإِذْنِ الْآخَرِ، أَوْ.

وَمَا أَيْضًا إِذَا كَانَ أَحَدُ الشَّرِكَيْنِ نَصِيْبَهُ، وَأَعْتَقَ الْآخَرَ حَصْنَهُ مِنْهُ،
وَهُوَ مَوْسِرٌ حَقٌّ، وَسَرَى الْحَقُّ إِلَى بَابِ، نَصَارَ كُلَّهُ سَرًا، وَبِضْعَ لَشْرِكِهِ قِسْمًا

(۱) المصنف (۱/۱۶۹).

قَالَ هَذَا - إِذْ كَتَبَ الْمُكَاتِبُ هَذَا بَرْتًا بِرَبِّهِ أَوَّلَى سَامِرٍ
 مِنْ كَاتِبَةٍ مِنْ أَتَجَرَةٍ، يَوْمَ تَوَفَّى مَكْتُوبُهُ مِنْ رُبِّهِ وَ تَحْقِيقُهُ
 لَمْ يَكُنْ وَهَذَا الْقَبْلُ مِنْ كُلِّ مَنْ كَتَبَ هَذِهِ مِرَاتَهُ لِأَقْرَبِ
 دَاسٍ بِهَذَا أَعْلَمَهُ مِنْ رُبِّهِ وَ عَصِيَّةً مِنْ رُبِّهِ، يَوْمَ يَسْتَوِي
 تَمَعْنِي بَعْدَ مَا يَفْعَلُ وَ يَنْصَرِفُ عَرَّوْرًا مَتَوَلًّا -
 وَ هَذَا مِنْ إِخْوَانِهِ فِي الْكَلْبَةِ مِمَّا لَهُ الْوَلَدُ أَوْ الْكُوسُ جَمْعًا
 كِتَابُهُ وَ هَذَا -

قَالَ هَذَا - كَانَ الْمُكَاتِبُ يَفْعَلُ نَفْسَهُ بِرَبِّهِ أَوَّلَى الْبَاسِ أَوْ أَمْرِهِمْ
 (بِمَنْ كَتَبَهُ) وَ هَذَا مِنْ الْأَقْبَى الْأَرَبِ وَ جَمْعُهُمْ الْعَرَبُ، كَمَا يَكُونُ فِي بَرْتٍ
 الْوَلَدُ (مِنْ أَتَجَرَةٍ) وَ هَذَا مِنْ الْأَقْبَى الْأَرَبِ، لَا يَكُونُ مِنْ الْوَلَدِ، وَلَا مَا يَكُونُ
 أَوْ يَكُونُ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَ كَذَلِكَ أَوْ كَاتِبٍ مِنْ كَاتِبَةٍ، وَ هَذَا مِنْ جَمْعِهِمْ
 مِنْ بَصِيحَةٍ وَ الْبَاسِ يَكُونُ نَفْسَهُ الْأَوَّلَى الْأَقْبَى الْأَرَبِ، لَا يَكُونُ مِنْ جَمْعِهِمْ
 - سَمِعَ كَمَا فِي الْبَاسِ (يَوْمَ تَوَفَّى الْمُكَاتِبُ) بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ
 هَذَا الْمُكَاتِبُ (مِنْ رُبِّهِ أَوْ عَصِيَّةً) مِنْ رُبِّهِ -

قَالَ هَذَا - وَ هَذَا مِنْ كَاتِبَةٍ بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ (أَقْبَى) وَ هَذَا
 الْمُكَاتِبُ بِرَبِّهِ لَا يَكُونُ بِالْمَكَاتِبِ، وَ يَكُونُ كَاتِبٌ بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ، كَمَا يَكُونُ
 (قَبْلَهُ) أَوْ أَمْرِهِمْ بِرَبِّهِ (لِأَقْرَبِ الْبَاسِ) هَذَا تَحْقِيقُهُ مِنْ رُبِّهِ (أَوْ) مِنْ (عَصِيَّةً
 مِنْ الرِّجَالِ يَوْمَ يَسْتَوِي) سَمِعَ كَمَا فِي الْبَاسِ، وَ هَذَا مِنْ جَمْعِهِمْ
 عَلَى يَسْرٍ أَوْ يَكُونُ بِرَبِّهِ (مِمَّا لَهُ الْوَلَدُ) وَ هَذَا مِنْ جَمْعِهِمْ
 الْعَرَبُ إِلَى الْبَاسِ كَمَا يَكُونُ، كَمَا يَكُونُ بِالْمَكَاتِبِ (وَمِمَّا لَهُ الْوَلَدُ) هَذَا مِنْ
 الْبَاسِ وَ هَذَا مِنْ كَاتِبَةٍ بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ -

قَالَ هَذَا - وَ هَذَا (بِالْكَسْرِ) جَمْعٌ (مِنْ) الْكَلْبَةِ بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ إِذَا كَتَبُوا
 جَمْعًا كَمَا وَاحِدًا وَ هَذَا مِنْ كَاتِبَةٍ بِرَبِّهِ أَوْ أَمْرِهِمْ كَمَا يَكُونُ -

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ كَتَبَ عَنْهُمْ أَوْ وَلَدُوا فِي كِتَابِهِ أَوْ
كَتَبَ عَنْهُمْ ثُمَّ هَبَكَ أَهْلَهُمْ وَبَرَكَ مَا أَتَى عَنْهُمْ خَمِيعَ مَا عَلَتَهُمْ
مِنْ كِتَابَتِهِمْ وَعَتَمُوا. وَكَانَ فَضْلُ أَمَالِ بَقْدِ دَلِيلِ بَوْدِهِ دُونَ إِخْوَتِهِ

أقول هذا الحديث في التكنية (بما لم يكن لأحد منهم) ي من الإخوة (ولد
 وولد) مـ. مسجور (في كتبه أرى) عطف على ولدوا (كتب عنهم فإن الإخوة
 يتناولون) يعني إذا مات أحد منهم يرثه الإخوة المذكورون انبياء كانوا معه في
 التكنية، فإن مذهب الإمام مالث، كما تقدم مراراً، أن ميراث لمكاتب نص
 دحل معه في تكنية فقط لا لغيره

هار البردبير^١ وإيضا أديب حميد، وتصلني بهذا الأديب شي، مما تركه ورنه
 من كان معه في مكتبة غلط دون من ليس معه، ولو بدأ مني على عليه كبحرعه
 وأصله؛ خوفاً من من لا يثق به، فلم كان له ولد ليس معه في مكتبة وأج
 معه فيها فالذي يرنه الآخر الذي معه.

(من كان لأحد منهم ولد ولم يولد له غيره أو كان له ولد وله غيره لم يملك أحدهم) أي أحد (أخوه) (أو ترك مالا، أي) (بنه المصحول) أي (في مدنت المال عنهم جميع ما عندهم من كتابهم لأن حصصهم حملاء عن حصصهم كما قدم في أول كتابه (وعتقوا) جميع ما أدناه ما عليهم (لو كان فضل المال) أي (المال الذي بعد أداء الكتابة (لورثه) أي ولد العيب (دون أخوته) لأن الورث أقرب المصالح إلى الميت، فإن الورث يوجب الإخوة

ثم لعارة ملكها هي النسخ بسيدته وفي جميع النسخ النصرية هكذا،
قال مالك (الإسوة في الكثرة بمرله لولد إذا كوسوا جميع كنه واحدة إذا لم
يكن لأحد منهم ولد كاسب عليهم، أو ريدو في كنبه، أو كائب عليهم، ثم
هلت أحدهم، وبرك مالا آذي عنهم جميع ما عليهم من كنبهم وعنفوا.
وكان مصر المال بعد ذلك أوسه دور حرب ام

(٦) المشرح بغيره: (١٢٩/١)

(٩) باب الشرط في المكاتب

١١/١٢٨٢ حدثني مالك، في رجل كاتب عندك سلب أو

وري، وشرط عليه في كتابته سراً

عن الناجي^(١) قال: سمعت الإخوة في كتابته يسترونه سره يريدون إذا توبوا
حقيقاً كتابة واحدة، فبأن أحد الإخوة من مال ولد معه في كتابته إذا
جمعهم يستوي في ذلك مال الإخوة وولد، وما فضل منه فهو لولد، إذا
أخبره، فإن عيسى لا يرجع الولد على الإخوة شيء مما عتقوا به في قول
مالك، ووجه ذلك أن مال أخيهم وهم من بعثي عبده، ولا يرجع عليه بما
أدى عبدهم، وإنما يرجع بما فضل من المال إلى نفسه، قال مالك في
«المنهاج»: «كذلك لو سلكه ولدت لأخي أخوته ماله من أنفسهم، يحسن به
ولم يحسن للشد شيء من فضل مالك المال للهالك

برويح يحيى من رجل عن ابن أبي عمير قال: لو كان رجل يبيع
أو يشتري عبداً، فباعه أو اشتراه، ولو لم يكن معهم أنه يبعوه به، ورجع عنهم
«المنهاج» قال في «المنهاج» أصح إذا كان كاتب الأمانة من مال يبيع
أو يشتري عبداً، فإن كانت الأمانة من مال الولد رجعوا على أصحابهم،
لأنهم لا يمتنعون عليهم، أمّا إذا كان كاتباً في آخر باب «سبي المكاتب» شيء
من الكلام على وجوه بعضهم على بعض

(٩) الشرط في المكاتب

يعني إذا شرط في الكتابة شرط من يجب الوفاء به أم لا؟

١١/١٢٨٢ (قال مالك: في رجل كاتب عبده يبيع أو يوري) أي

الذي ير أو يوراهم المصنف (أو يشترط عليه) أيضاً (في كتابته سراً) إلى موضح

أَوْ حُرِّمَ وَصَحِيحَةٌ إِنْ كُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ سُدَّ عَنْهُ أَوْ قُيِّدَ
بِمَكْنَانٍ عَلَيْهِ دَاءٌ يَجُوزُ كَيْفَ هُوَ مَحْذُومٌ

لَا، بَدَأَ الَّذِي يُحَذِّرُ كَيْفَ وَغَيْبُهُ هَذَا الشَّرْطُ عَلَى صِحَّةِ حُرْمَةِ
وَيَنْظُرُ فِي مَا شَرَطَ عَلَيْهِ مِنْ حُدُودٍ وَصَرَفٍ أَوْ مَرَّةٍ مَرَّةٍ أَوْ بَعْضِهَا
حُرْمَةً تَحْتَ أَدَمٍ مَوْضُوعٌ عَنِ الْمَسْئَلَةِ فِي شَيْءٍ أَوْ كَانَ مِنَ الصَّحِيحِ
أَوْ كُنْزٍ وَسَيُؤَدِّبُهُ هَاجِرٌ عَنِ الْمَسْئَلَةِ وَبَعْضُهَا بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ ذَلِكَ
عَلَيْهِ فَيُدْعَاهُ مَعَ جُزْأِهِ وَلَا يَحْتَاجُ حَتَّى يُلَاحِظَ ذَلِكَ مَعَ حُرْمَةِ

(أَوْ عَلِمَهُ) بَوَاحِلٍ أَوْ صَحِيحَةٍ أَبَاحَ لَهُ إِنْ كُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْ الشَّرْطُ (مَحْذُومٌ)
أَسْبَدَ بِمَا سَمِعَهُ فِي كُلِّ شَرْطٍ (مَشْرُوعٌ سَمِعَهُ) وَصَحِيحٌ فِي الْمَكْنَانِ مِنْ شَرُوحِ
الْحُدُودِ وَصَرَفٍ (ثُمَّ قَوِيَ الْمَكْنَانُ عَلَى أَدَمٍ يَجُوزُ كُلُّهُ حَتَّى مَحْذُومٌ أَنْ يَحِلَّ وَقَبْلَ
الْأَلْفِ) (قَالَ) أَدَمٌ فِي النُّصُوحِ (مَذْكُورٌ) (إِنَّمَا أَتَى) تَكْرُرُ (الْحُجُومَ كَمَا فِي) عَمِي
(عَلَيْهِ هَذَا الشَّرْطُ) حَتَّى سَمِعَ سَمِعَهُ أَوْ سَمِعَهُ أَوْ سَمِعَهُ أَوْ سَمِعَهُ أَوْ سَمِعَهُ
فِي هَذَا الشَّرْطِ (يَسْمَعُ) (فَتَمَّتْ حُرْمَتُهُ) بِسَبَبِ بَعْضِ

وَيَنْظُرُ فِي مَا سَمِعَهُ (أَيْ) (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمَكْنَانِ مِنْ
خُفُوعِهِ أَوْ سَمِعَ أَوْ مَرَّةً ذَلِكَ مَعَ مَعَانِيهِ هُوَ) الْمَكْنَانُ بِسَبَبِ أَيْ يَتَّبِعُ
الْمَكْنَانُ مِنْ حُدُودِ النَّبِيَّةِ (فَعَلَتْ مَوْضُوعٌ) أَيْ كُنْ مَعَ مَعَانِيهِ أَيْ عَنِ
الْمَكْنَانِ أَوْ لَيْسَ بِسَبَبِ قِيَّةِ شَيْءٍ وَكَانَ مِنَ الشَّرْكَاءِ أَدَمٌ أَوْ صَحِيحٌ أَوْ
كُفُوفٌ (أَوْ أَيْ) (أَوْ) (يُودَعُ) إِلَى سَبَبِ مِنَ الْمَالِيَّةِ (لَقَدْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ
الْمَسْأَلَةِ وَالْمَدْرَاجِ يُلَاحِظُ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (وَلَيْكُ) (لَقَدْ) (أَشْرَفَ) (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى
الْمَكْنَانِ فَيُدْعَاهُ أَيْ يَدْفَعُ الْمَكْنَانُ الشَّرْطُ أَوْ يَحْتَاجُ مَعَ حُرْمَةِ وَلَا يَحْتَاجُ
حَتَّى يَدْفَعُ بَعْضُ بَعْضِ الْمَكْنَانِ مَعَ حُرْمَةِ (لَا) (لَيْسَ) (يَسْمَعُ) (أَوْ) (لَا) (لَيْسَ)
فَكَانَ عَقْدُ الْمَكْنَانِ رُفِعَ عَلَى ذَلِكَ أَيْ مَعَ الْحُجُومِ

.....

قصته فحسب من شرط جسد، وهو أن شرط المحابص لمفسر بعقد المدخل في صلب العقد من المدخل، فإن كانه وقصص العقد حار لشرط والعقد، ولا محابص فمفسر العقد، لكنه لم يدخل في حلقه يطلق سببه، وعلى العقد صحيحاً، على هذا، إذا كان من به عن ألف ترغم عن أن هذه ما داره مكاتبه، فحسبه جسد، لأنه شرط جسد بقوله سيالفا مقصص بقوله لا بعد فكانه بوجوب حرمة الوعد، وإن كان في صلب العقد لدخوله في المدخل حيث حصل له لأف وفوطه، بعد ذلك.

وبكر كسبه عن ألف ترغم عن أن لا يخرج من المصير وعلو دار لا يسافر بشرط جسد، لأنه بحدائق مقصص العقد، لا بعد مقصص المكاتب المحررة مع شرط شرط لاطلاقه إلى أي بلد وسكان شاء، فمفسر شرط لكن لا بعد عقد الكتابة، لأنه شرط أن يوجه إلى صلب العقد، فهو أمه أدب الألف في المدخل، لا في العقد، في قول عدمه انقطاع.

فإن شرط من عات المرسي لا يجوز، لأنه هو من المدخل شرط المصير بشرط الألف والوجه، والمقصص بشرط لا يبرر عقد واحد أحدصا، ولذا، فإن لوجه، لا يصلح عوضاً في المكاتب، فلا يجوز المدخل، فالحق أن لا يتقدم، ثم إذا ادب فحققت نظر في سببه، فإن كان صلبها بعد شرط فلا شيء للمدري عليها، ولا لها على المدري، لأنها مضمونة بالقيمة المكتوبة مقبوضة بحقه عقد جسد، والمالك من يحكم عقد جسد مقبوض، لأنه يجب عليه ردّه، وهو عاجز عن ردّ غيره، فيرد القيمة بقيامها مقام حسن، كما هو مقتضى العقد، وقد عرفت أن المدخل بعد عنها، فمد المدخل وهي ألف درهم، وقد وحسن شيامة في المدخل، فلا يكون لادب المدخل، على صاحبه سبل.

وإن كان فيه الجائزة الكد من المدخل، رجع المدخل عليها بعد رد على

قال مالك الأثر المجمع عليه عندنا، أي لا اختلاف فيه، أن مصنف يشره عبد أخته سيده بعد حمله عشر سبي (أو هنت سيده الذي عمله قبل عشر سبي قبل ما سبي عليه، من ١٢١٤، بوزنه وكان ولاؤه للذي عقد عنه) وبزاده من الرجال أو العصب

لا بد، وإن كانت سيده قبل من الألف والحق الألف، وفتنت هل يرجع على المولى بالزيادة؟ في اصطلاح الثلاثة يس بها ذلك، وقال وهو أنها من رجوع، وإن المولى قد منها زيادة هي ما يصفه، فيجب ردها، وما فيها لو رجعت عليه لأقر في إبطال المصنف بها عصب بأثر، فيمكنه وهو - سلم المولى ثموتى لا يستحق العقب فيمكنه، والعقب سلم لها، فيسلم المولى للمولى، وكذا لو كان عبد على لأف ثمهم وعقب أو سلفه، وم بين مقدار نفسه فأقر لأف، على لما له، ثم ينظر إلى منتهى وألف على ما رسمت، الم

قال مالك الأثر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيد بوجه المجمع عليه (أو المصنف، أي كان سيده، أي خمسة عشر سبي (بمصره عبد أخته سيده بعد خمسة عشر سبي) يعني على سيده عنه على خمسة عشر سبي (أو هنت سيده الذي أخته) أي على عنه على حد الشرط (قبل عشر سبي) ظرف لقوله ذلك فإن ما بقي عليه، أي على المصنف وبني حكمه المصنف المذكور (في حكمه) أي غده المولى يكون (لورثته)، يعني بعد وفاة المولى، ويكون بحدته لجميع الورثة، لا يخصص به أحد (وكان ولاؤه) بعد المصنف (للذي عقد عنه) وهو سيده (ولورثته من الرجال أو العصب) الآخر بعد موت السيد ثم، ب ب قولاً لأثر، فيصاحبات إلى سيد المصنف قال (ماحي) " بعد على ما كان ب أشهد ب كانه سيده ثم ب

ورثه ورثه، فإنه موذي اليهم ما كانه عنه سيده، ويملك بمن وولاه لمن عقد كسبه، وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاناً ورثها وسانا، فإذا كانت يداي لتزوج والابن من فسر موارثتهم، فإذا عقد ثم يهر الولاء إلا ثلاثين خاصة، وإن عجز رجع إليها ثلاثين والتزوج على حسب موارثتهم بمسرة من أحس عنه بشرط خدمة عشر سنين، ثم يموت السيد، فإن بعده تجميع ورثته من زوج أو ست أو غيرهم، وولاه لمن ينجر إليه الولاء، بعد إشارته في هذه المسألة إلى أنه متركة على معنى بصفة، وذلك يقتضي لزوم الخدمة له، كما يلزمه في لعن المعلق بصفة، هـ.

وهي "الهدية" من ثمن عبده على خدمته أربع سنين، فعلى العبد صوم، ثم مات مولى من سيده، فعليه ثمة عنه في ماله عند أبي حنيفة وثني يوسف، ولا محبة عليه قبضة خدمته أربع سنين، أما العن فلأنه جعل الخدمة في مدة معلومة عوضاً لهعلق لعن بالقبول، وقد وجد، ورثه خدمته أربع سنين، لأنه يصلح عوضاً، عصار كما إذا أعقته على اليد درهم.

فإن بين (بهمام)^(١) أما العن فلأن جعل الخدمة، وهي معلومة، إذ هي خدمة ليست بمعتاد في مدة معلومة عوضاً، فعن العن بالتسوية كما في غيره من المبررات، لأنه يصلح عوضاً، لأن المستغنى أخذت حكم العن بالعقد، ولذا صح مهر، ثم إذا مات بعد أو مولى قبل حصول ما عهد عليه فحق الحلقات المذكور، ولم يعل أحد (به مخرج التورثه في موت المولى بعد الخدمة، بل لأن الناس يتعاضدون في الاستغناء، وميل من الخدمة هي المعتادة من خدمة القس، فكذا لأن الخدمة مفعلة، وهي لا تورث

وجه ذو محمد، وهو قول شافعي، وهو أن الخدمة حسب بدل ما ليس

بمال، وهو لم يور، وقد حصل الميز عن تسليم بدل، ولا يمكن انفسح، في
الاعتق لا يفسح، فتحب قيمته، أو مثله لو كان مثلاً، ووجه قولهم: 'بها مال'
ما هو مال، وهو احد، وبها كان لا يملك نفسه، كما إذا اشترى عبداً من
بهرته، لا يملكه، وهو معاوية مال بمال، لأن ابي عبد مال بالنسبة إلى السيد
حيث احد مالا في مقابلة بخرجه مالا عن ملكه

بعم، ههنا ملاحظة أخرى، وهي اعتبار ما أخذ في مذهبه ما به يخرج
المال عن ملكه، وهو تلفظه بالإحدى، وهذا لا يفي الأمر اثبت في
مصر الأمر، وهو خروج مال عن ملكه بذلك بعوض، فصار كما به باع عبداً
جارية، ثم سقطت، ثم يرجع بقيمة العبد، ثم ر حلفه منه مثلاً، ثم دعت
أحدهما بعد بقيمة حدث ثلاث سبي عند محمد - عندهما قيمة ثلاثة ألباع
رقبه، وعنى هذه التوبة قبل، هـ

وقال الحنفى^(١) - يد ماله بعد أئت حر سبك ألفه عني، ولا شيء
عليه، لأنه أعتقه بغير شريد - وحمل عليه عوضاً لم يملكه بعتق، ولم يلزمه
الألف، هكذا ذكر الشيخان من أصحابنا، ونقل جعفر بن محمد عن أحمد
إن لم يرض بعد لا يعتق، إنما له أن يعتق أو يؤذي إليه ألف درهم، من لم
يؤذ فلا شيء، وإن قال أئت حر عني ألفاً، فكذلك في إحدى الروايتين، لأن
العتق يسد من أخواه بغيره وأما في قوله وعيت ألفاً، والقرينة بانه،
إن لم يعتق عني، ولزمه الألف، وإن لم يعتق لم يعتق، وهذا هو مذهبنا
والشافعي وأبي حنيفة؛ لأنه أعتقه بغيره، فلم يعبه بدون قبوله، وهذه الرواية
أصح، لأن (سري) تستعمل بغيره والعموس

فإن إذا قال أعتقه، عني أو شغفني منه عن ههنا الروايات، كالتي

في مالته، في طرحي يسرح على نكته أنك لا تسافر ولا
تخرج من أرسى إلا يذبح ثلث عصب بنسبة انحطاط أسبب من ذلك الذي
من ذلك، (مخرج إني فمحووا مع مرفق إلى مفعوله في العناكب) كتابك
يذبح، قال مالك في الصورة بعد كذا، (أي نحو كتابه بنسبة إلى نفس
العناكب ثلث من ذلك) المذخور يعني أن نفس العناكب خلاف شرطه ثلث، (دور
عصب ثلثه فصح، كذا).

في مالته، يعني نحو كتابه بعد، (أي فعل العناكب بنسبة من
ذلك

لها، (أ) في هذا العهد لم ينعى إليه، (أحذف فعله هذا إذا من المذ
عب في لعاب، ورمه حذقه منه، فإن مات السيد غير كمال أحسن رجع على
لعيب بغيره من بقي من الخدمة؟ وها، قال الساجي، وقال أبو حنيفة فقتله
بنيته أريد على حذقه ثلثه، (يسته من بعد ما مضى، ورجع عليه بما بقي
من صفة، (أي) نحن عهد لا يدرى بغيره فإذا بعد منه سبنا الموصى
رجع إلى بغيره، كالجمع في النكاح، ويصح في هذه العناكب، كذا).

في مالته، في طرحي يسرح على نكته أنك لا تسافر ولا
تخرج من أرسى إلا يذبح ثلث عصب بنسبة انحطاط أسبب من ذلك الذي
من ذلك، (مخرج إني فمحووا مع مرفق إلى مفعوله في العناكب) كتابك
يذبح، قال مالك في الصورة بعد كذا، (أي نحو كتابه بنسبة إلى نفس
العناكب ثلث من ذلك) المذخور يعني أن نفس العناكب خلاف شرطه ثلث، (دور
عصب ثلثه فصح، كذا).

في مالته، (أي) هذا على ما قال من سرح على نكته أن فعله، (أ) لا
يسته معو كتابه، فإن قد انصرف فهو لازم، (وبنسبة ثلثه معو كتابه، (أ) لا
تأب لها، (أ) سرح في النكاح، (أ) لا يذبح، (أ) صح الكتاب، (أ) لا يذبح معو كتابه
الكتاب، (أ) منصف ما ضرر، (أ) لا يذبح معو كتابه من انصف المفسد أو
غيره، (أ) صح الشرط، (أ) لا يذبح على معصاتها، (أ) لا يذبح معو الكتاب

مدلى هذا نوحه لسيد منعه من السفر، فإن سفر بعير آدم عليه رثه من
أمكنه، وإن لم يسكنه رثه حصل له من بعيره و قد الى رثه لأنه لم يبق من
شرط عيب أنه ما لم يبق بعد ما دام الخنثى واحتمل أنه لا يملك رثه لأنه
مكسب ثنائه صحيحه، به يظهر عجزه علم بخلق بعيره، كما لو لم يختره
عنه، وليس أنه أن سروج الأبطال سببه، وهذا قول الحسن ومالك وميت
وغيرهم من غير حجة وانشاء في غير يوسف وقار الحسن بن صالح في
ذلك لأنه عقد معه، ثم أنه البيع

أما هو في نصي ^١ الأيما عند سراج بعير ابن مربية فهو عتقاً
ولان علم السيد به ^٢ لأنه وما عند صرح إلى ناقص أصمه، يصح
أن يادي السير وسفقه ^٣ كسب بعد من مادية بعونه، فيصح من ذلك
كالبيع به إذا تب هذا، فإن نروح لم يصح مودعه، ولأن كذوري بكاه
ويكون إن الذي يتبعه ما كان صحيحاً، وبه عجز حكاكه مدلى، إذا تب هذا،
فإن يرى سببه، فإن ما قبل الخور فلا مهر لها، وبه دار بعينه فبها مهر
مشترى يورث من سببه لأنه بمصلحة حبايه وإن انت يورث بعينه من لأنه من
وطء من مكاح قاسم

أما إن ادن أنه سببه في المكاح يصح في فوهه حبيباته، فإن المهر مدلى
بمعهونه على صحة نوبعه إذا أدل له، لأن المص من نكاحها لمحق مده، فإذا
دل له رال السامع اه

في ^٤ الهداية ^٥ حوزة المالكات لسم ونشراء و لسم لأن موجب
لكنه أن يصير حراً يدا، وذلك سالكه تصرف مستبد به تصرفاً يورثه إلى

(١) حرم أو خور من ب ما جاء في كج المده بين الأبي سيد ^٦ في وده
(١٨٠/١)

(٢) ٢، (٣) (٢٢)

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ وَلَاؤُهُ بِمَكَاتِبِ
وَأُولَاهُ مَاتَ بِمَكَاتِبِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ» كَرَّ وَلاَةُ الْمُتَمَنَّى بِسَيِّدِ الْمَكَاتِبِ
وَبَيْنَ مَوْتِهِ يَمُوتُ بِمِلَّةِ مَنْ يَمُوتُ بِمَدِينَةِ رَوْثِهِ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْبَابُ كَمَا كَتَبَ الْأَكْبَابُ عَنِ
الْمَكَاتِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَيِّدُ الْمُتَمَنَّى كَيْفَهُ لَوْلَا وَلاَةُ سَيِّدِهِ . . .

(قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ وَلَاؤُهُ بِمَكَاتِبِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ» كَرَّ وَلاَةُ الْمُتَمَنَّى بِسَيِّدِ الْمَكَاتِبِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ يَمُوتُ بِمِلَّةِ مَنْ يَمُوتُ بِمَدِينَةِ رَوْثِهِ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ) هَذَا الْبَابُ كَمَا كَتَبَ الْأَكْبَابُ عَنِ الْمَكَاتِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَيِّدُ الْمُتَمَنَّى كَيْفَهُ لَوْلَا وَلاَةُ سَيِّدِهِ . . .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْبَابُ كَمَا كَتَبَ الْأَكْبَابُ عَنِ الْمَكَاتِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَيِّدُ الْمُتَمَنَّى كَيْفَهُ لَوْلَا وَلاَةُ سَيِّدِهِ . . .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْبَابُ كَمَا كَتَبَ الْأَكْبَابُ عَنِ الْمَكَاتِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَيِّدُ الْمُتَمَنَّى كَيْفَهُ لَوْلَا وَلاَةُ سَيِّدِهِ . . .

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْبَابُ كَمَا كَتَبَ الْأَكْبَابُ عَنِ الْمَكَاتِبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَيِّدُ الْمُتَمَنَّى كَيْفَهُ لَوْلَا وَلاَةُ سَيِّدِهِ . . .)

في كتاب المكاتيب يكون في الترتيب
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

في كتاب المكاتيب يكون في الترتيب
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
المكتوب الذي به عليه وضع آخر من مكتوب مذكور ويترك
١٠٠

قال سيّد. ومنه يُبين ذلك، أنّ الرّجل إذا مات وترك
مكاتباً ومركباً ومكناً ومساكاً ثمّ أُوْتِيَ أحد النّسب نصيباً من
المكاتب، فإنّ ذلك لا يثبت له من المالك شيئاً ولو كانت عتاقته
لثبّت الولاء به من أُوْتِيَ منهم، من رعايتهم ومساكنهم.

المعنى، وليس معنى حقيقة، فإذا كان المكاتب يهبها نصيباً سقط عنه نصيب
كل غيره، ونظير عاتقة ذلك فيما لو عجز عن أداء المالك، فإنه يرق
كله لأنه إما كان عتق عنه لثبّت الحرية، فلما لم يتم وجع ربه، وقد حلّ له
ما أتت به، لا بد قصص المالك بأن يصرّح بأن قصده العتق حينه لا الوضع،
أو يفهم منه ذلك بقرينة، فيبقى له، ويقوم عليه حصصه شريكاً سرقة، فقول
وعتق أحسنه وصحّ أي إذا قصد ذلك ولا عتق له

وقوله إن قصده العتق في تلك الرقعة باللفظ صريح أو مرية، وإن
المرسوفي أمّا قصد العتق وذلك لرب، فإنه عتق عنه حصصه ويقوم عليه
حصصه شريكاً من عتق، وقاد موصياً وحلّ للشريك الذي به بعض حصصه من
أخذه من المكاتب، فلا رجوع لمن عتق عنه شيء.

(قال مالك) ذكر الإمام مالك مرّةً بعد مرّة ونصائر بعد المذكور،
وهو أن الرّاء ليس بمعنى فذل (أو بعد حين فذلك) فمذكور وهو أن الرّاء
ليس بمعنى (أن الرّجل إذا مات وترك مكاتباً ومركباً أيضاً (نسب) في أولاداً (رحلاً
ومساكاً ثمّ أُوْتِيَ أحد النّسب نصيباً من المكاتب إن ذلك) أي عتق عنه نصيبه (لا يثبت
له من المالك شيئاً) فهذا دليل على أن الرّاء ليس بمعنى حقيقة (ولو كانت) عتاقته
أخذهم نصيباً رعتاً حقيقة (لثبّت الولاء لمن أُوْتِيَ من رعايتهم ومساكنهم) بعد
من يثبت له، أي سواء كان الممسك مسلماً أو مرقاً لأن الولاء ليس عتق

قال سيّد جي وقد سئل عن معنى الممسك أن الرّجل يرق.

ومرئياً بين ذكرراً وسماً ومكاتباً، واعتق أحد اثنين عليه من المكاتب، فإنه لا يشك له من الولاء شيء، وإنما الولاء لمن أجزأه عن اثنين من ذكرر لولد دون السام، ولو كان ترك الكتابة بمعنى العتق، وبرك إحدى اليانة حصتها من الكتابة، أو عفت حصتها لك بولاء لهما، ده

هذا الموضع^(١) الكتابة لا تصح بموت سيده، لا بمسلم منه، بل أهل العلم بخلافه، والمكاتب يودي بحريته، أو ما يلحق بها إلى ورثته، لأنه دين لمورثه، ويكون مقبوعاً بينهم على غلبه مورثهم كسائر ديونه، ولا يمتثل حتى يودي إلى كل دي حق حقه، بل أدى إلى بعض دون بعض، لم يمتثل، كما كان بين شركاء، فأدّى إلى بعضهم

ويؤا عجزه، يؤدّي برقي، لأنه يكون عبداً لجميع الورثة، كما هو بين يكي مكاتب، وإذا أتى رقيق، فقد استخري يكون ولاؤه لمكاتبه بعضهم به عصاً، بل أصحاب الغرض، وهذا جواز أكثر الفقهاء، وهو اختيار أبي بكر، رفقه إسحاق بن منصور عن أحمد وأصحاب

وروي حبل وصالح بن أحمد عن أبيه قال أحصفت اثنين في المكاتب يموت سيده وعليه بقاء من كتبه، فقال بعض الناس الولاء للرجال والنساء وقال بعض الناس لا ولأه بقاء، لأنهما إن لم يرد على المكاتب، ولا يرث النساء من الولاء، إلا أنه اعتق، أو كان، ويكفل وجهه، والذي أراه ويطلب، حتى انتهى برثي، ودلت لأن المكاتب لو عجز بعد ولدا السيد رة رقيقاً، وهذا قول طائفة من الرافضين، لأن المكاتب يمثل على الورثة بموت السيد، فكان ولاؤه لهم، فإن اعتقه الورثة صبح عنهم؛ لأنه حيث لهم، ويكون ولاؤه لهم، وإن اعتق بعضهم نصيبه، فمضى عليه كله، يؤم عليه نصيب

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَسْأَلُهُمْ فِيهَا نَكَبٌ مِّقْدَسٌ إِنَّهُ لَشَدِيدٌ عَلَيْكَ ۚ وَيَضَعُهَا فِي السَّمَاءِ ۚ فَالْفُلُ هِيَ مَجْزُؤُاكَ يَوْمَ الْمَصَرَّةِ ۖ هَاتِ فَالْأُنْثَىٰ ۚ فَذُرْهَا فِي الْأَرْضِ فَكُنْ مِنَ الْغَايَةِ ۚ فَسَوِّغْ لَهَا فِي الْبَلَاءِ ذِكْرًا ۚ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَبُحْرَافًا ۚ

[illegible]

وَمِنْ قَدَمَيْهِ ۖ إِذَا دُفِنَ تَحْتَ الْخَرَابِ ۚ فَهَذَا الْخَرَابُ الْمُبِينُ ۚ
فَإِنْ يَنْظُرْ عَلَى ابْنِ الْخَرَابِ لِمَسَبِّبِ الْحَرَمِ ۖ فَسَيَذَرُ ابْنُ الْخَرَابِ
الْمُتَوَلَّى عَلَى حُجْرِهِ ۚ إِنَّهُ سَتَجِدُنَا غَيْرَ عَلَى خَدِّهِ ۚ رَسِيبَ بَعْدِ
كَيْدِهِ ۚ فَسَيُزِيلُ الْعَصَا ۚ وَلَا يَجِدُ ۚ ۝ الْعِزَّةُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ۚ قَدْ جَاءَ
أَنفَعُ الْخَبَرِ ۚ ۝ ثُمَّ يَنْصَرِفْ ۚ إِنَّهُ لَا يُرَدُّ ۚ وَهَذَا الْخَرَابُ ۚ لَا يَمُوتُ
بَعْدَ أَنْ يَرَى الْإِنْسَانَ ۚ فَكُلُّكَ نَالٌ ۚ لَا تَرْجِعُ خَلْقًا عَلَى خَلْقٍ ۚ
وَيُخَلِّفُ فِيهِ سِوَاكَ ۚ إِنَّهُ مُبْدِي الدَّارِ الْآخِرَةِ ۚ وَهَذَا

عبد بری سے کاتب عمر بدر بگناہ پہنچے کہ وہ دھوکہ دے کر، البری (ا) نے
ایا اعدائے اللہ ہو رہے، لاہور میں عمر بھٹہ (ا) نے اسے بھجوا دیا۔ بھٹہ
بھٹہ بھٹہ والا بھٹہ (ا) نے اسے بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے
بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے بھٹہ (ا) نے

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ مَسَّهَا الْمَوْتُ إِلَّا فِي صَعْرِهَا وَأُولَئِكَ يَرْجِعُونَ إِلَى رَبِّهِمْ

قال ومما يبين ذلك أيضاً أنهم إذا أعتق أحدكم نفسه ثم عجز المكاتيب لم يقوم، عسى نبي أعتق نفسه، عا بقي من المكاتيب. ولو كانت هناك، قوم عيو حتى يعتق في ماله كذا قال رسول الله ﷺ: من أعتق نيزكا له في عبد قوم عيو قيمة العبد، فإن لم يكن له من عيو مئة ما عيو

وفي البداية^(١) وإذا مات العرس، فأي المكاتيب مكاتبته. أو بعده منها إلى رثته، وعلى، ليكون ولاؤه بعصبة المولى، لأن الولاء لا يورث من المعتق بعد موته اهـ

(قال مقلت وما يبين ذلك أيضاً) أي وما يوضح القول المذكور، وهو أن الإبراء ليس يعتق (أنهم) أي السادات المشركون في كناية عيو حد (إذا) أهل أحدهم نصيبه) من اسكاتيب المشرك (ثم عجز المكاتيب) وروى أيضاً لمجبره (لم يقوم) بناء السجود (على الذي أعتق نصيبه ما بقي) نائب فاعل لم يقوم (من المكاتيب) بيان ما (ولو كانت هناك، قوم) بناء سجدون (عليه) أي على أيدي أعين نصيبه (عسى يعتق) الكلي (في ماله) أي كذا له مال (كذا قال رسول الله ﷺ) في أحداث المعروف تقدم في محله (من أعتق شركاً) ما ذكر (أي نصيباً) له في عهد مشرك (قوم عليه) أي على المعتق (قيمة العبد، فإن لم يكن له) أي لمعتق (مال عتق عنه) أي من السيد (ما عيو) وبني بأهله وأهله، كما يمد الكلام في أبحاثه في محله

قال الياحي^(٢)، ويبين ذلك أيضاً من أعتق منهم حصة، ثم عجز، فإن لا يقدم على العتق حصص شركائه، ولو كان بمروءة العتق، يقدم عليه على حسب ما يقوله لشافعي، هذا ليس بصحيح، لأن عقد الكاتب باقٍ لا يفسده إلا

(١) ٦٣٤/٣

(٢) السطر (٣١/٢)

المعسر يجر حد قولي السامعي به لا يجوز عليه إلا عند المعسر، وهذه لا يصح أيضاً لأن المعسر يرجع مكاناً بعد لأن المعسر يبيع عنه شيء من بقاءه، وإسقاط بعض ما عليه، كما لو كان مبيده واحد، فإسقاط بعض ما عليه، ثم عجز عن باقيه لرجع جميعه ربيعاً به، والقول يادي بسلامتي أنه بقوم عليه حين دعوى أو البركة ويكفر، الولاء، لندي عقد نكده، وهذا أيضاً ليس صحيح لأن عقد الكتابة ثابت بسبب للولاء، فليس لأحد يعبر سي، من عند الكتابة، لا المعسر، ولا لأحد من الولاء عن النكاح مع كونه محلاً له

باب اسوة^(١) نقل عن أحمد بن محمد بن سريته، فكانوا على ألف درهم، فادى إتيها سبعة، لكل منهم أربعة، ثم وحسب درهماً، ثم إن أحدهما أعنى صيداً فادى من ذلك مائة مال أدّى من شركته نصف قيمة الصيد، لا يخصه به أحد، لأنه عيب ما يبي عنه درهم، ولأنه قد يجوز أن يعسر، فهو إلى الوقت، أو يموت فيكون حقه من فهو بينهما، ونقل عنه جميل أنه ليس إلا نصف المائة على من، فيكون الولاء على من أعنى، فأتوا به الأوس بن نوفل الحرفي، فإنه رجب على النصف درهم عيب قيمة العبد، ربيعي أو رجب نصف عيب على لصحة التي عت عيبه، وهو كونه مكانياً عند أدّى كتابته إلا ما عت منه، وهي تحريها، وأدّى به سبب لحمل أو شكوى من ما فاز أبو بكر وألف من، لي أنه لا يسري لعقل من العجز المكاتب لغيره، ٨

ويعلم من أرب ميراث المكاتب إذا عت ما من «بهداية»^(٢) إن كانا كتاباً ثم اعتق أحدهما ثم عجز، ونعم هناك اختلاف لإمام أبي حنيفة وصاحبه في إحصاءات الشريك

(١) «سيرة» (١٢، ٥٦١)

(٢) (١٢/١١٢)

أوله سيد المكاتب التدبير في عصفه من الرخاء

(١١) باب ما لا يجوز من عتق المكاتب

١٢٩٤ ٣ - وفي ما لا يجوز من عتق المكاتب من عتق
 المكاتب في يوم سبأهم أحد شهر ربيع الأول من سنة الف
 في الكعبة أو ثلثها في غير ذلك من الأوقات التي هي من سبأهم

أخباره المذكورة في الفقه عند المكاتب المذكورة في كتاب التدبير (أو عتقه
 من الرخاء) عتق علي أولاده أي يوم سبأهم في ربيع الأول من سنة الف
 أو ربيع الثاني

١٢٩٥ ٤ - وفي ما لا يجوز من عتق المكاتب من عتق
 المكاتب في يوم سبأهم أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف

(١١) ما لا يجوز من عتق المكاتب

١٢٩٦ ٥ - وفي ما لا يجوز من عتق المكاتب

١٢٩٧ ٦ - وفي ما لا يجوز من عتق المكاتب من عتق
 المكاتب في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف
 أو في يوم سبأهم من سنة الف أو في يوم سبأهم من سنة الف

(١٢) باب ما جاء في حق المكاتب وجمولته

١١٥ في قوله ما جاء في حق المكاتب وجمولته
المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته

من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته

من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته

(١٣) باب ما جاء في حق المكاتب وجمولته

١١٦ في قوله ما جاء في حق المكاتب وجمولته
المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته

١١٧ في قوله ما جاء في حق المكاتب وجمولته
المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته
من جملة المكاتب وجمولته من جملة المكاتب وجمولته

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُقْبَلَ ذَلِكَ الْعَبْدُ وَلَا أَنْ يُخْرَجَ تَمَّكَ بَضْعُهُ إِلَّا
أَنْ يَقُولَ دَيْتُ صَالِحاً مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ

(لم يكن عليه أي لا يجب عليه (أن يعقب ذلك العبد) مرة أخرى (ولا أن يخرج
تلك الضيقة) لأن إذا استبد بها أرباً بعد أن فعله، فكأنه لم يعقب، ولا أن
تصدق به أولاً (ولا أن يفعل ذلك) أي لا أن يشاء استئثاره بعقب أو التصديق
(طالما من عند نفسه) مرة أخرى، فيه دلالة لأنه معتد في ماله، وقد صار
حيثما شاء

قال الشافعي^(١) وهذا على ما قال وذلك أنه ليس لمالك أن يعقب
أحدًا من عبده، ولا أن يصدق بشيء من ماله، لأن ذلك اضطرار به في أدائه،
ويعطى له ما كان يجره إليه من عتقه، ووجب آخر، أنه لم يكن ملكه بدله، ولا
كمل تصرفه به، ربما يجوز العتق والصدقة من كامل المثلث وكامل الصرق،
وهذا ما لم يكن معه في الكتاب غير، فيجب أن لا يجوز ديت على المولى؛
لأنه قد فعل حق من شؤكه في التكب به ما في يده من ماله، فليس له تعويبه
بغير عوض، وربما ما يرجو من عتقهم به، وإذا لم يعلم ذلك السيد حتى
يعقب المكاتب لم يه التعتق، ولم يكن للسيد أن يرجع فيه، لأن حق السيد قد
استوفاه، ولم يبق له حق يتعقب رد فعل العبد، كالغرماء يعقب غريمهم عيده،
ولا يملكون بدلت على بطرأ له مال يمسهم، فإنه ليس لهم رد عتقه، اهـ

قال الشافعي^(٢) المكاتب محصون عليه في ماله، فليس به ستهلاكه، ولا
هبة، وبهذا قال الحسن، ومالك، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا
أعلم فيه مخالفاً لأن حق سيده لم يفسد عتقه، ولأن المصد من كتابه
تحصيل الحق بالأداء، وهية حاله بعوث ذلك، وإن أد في سيده جارة، وقال

(١) المصنف (١/١٣٥)

(٢) المصنف (١/٢٨٩)

أهـ حسنة لا يجوز أن يموت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الساعة

[illegible][illegible]

۱. ان نحو لا يخرج عنها حد من غير التبع جاز اما يولاه
فمكون منقول - فلهذا منى محتمل كذا به ، ولا فهو لمصدر ، ومنه قول
خالد بن برمكة : يكون ليلته لآب اعانه انما يصح يافته ، هـ

ويجب بدائع^{٢٣} لا يجوز هذه الكلمات شيئاً سر عات ولا عتله، سره،
عجبر بعد دنت، أو عتس وبرت رفاه، لأن هذه كلمة تفسخ، وكلمة مفسخة لا
تجوز، عتس، عتس

$$(2.2.1) \quad \text{المعادلة (1)}$$

(٢) عدد المبرمج: ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

وَذَلِكَ أَنَّهُ بَوَقِيلٍ لَمْ يَعْرِفْ عَائِشَةَ إِلَّا بِمِثْلِهِ يَوْمَ قَتْلِهِ، وَبِهِ خَرَجَ قَبْلَ
 يَوْمِهِ جَرْحُهُ، إِلَّا أَنَّهُ جَرْحُهُ يَوْمَ جَرْحِهِ وَلَا يَنْظُرُ فِي شَيْءٍ؛ مِنْ
 ذَلِكَ إِلَى مَا كُتِبَ عَلَيْهِ مِنْ تَدْبِيرِ الدَّرَاهِمِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ
 عَلَيْهِ مِنْ كَدِّهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ لَدَيْهِ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كَدِّهِ، أَقْلٌ مِنْ
 قِيَمَتِهِ، ثُمَّ لُحِقَتْ فِي ثَلَاثٍ نُسَبَتْ إِلَّا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كَتَاتِبَتِهِ.
 وَفَلَاكُ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ الثَّمْبُ لَهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ فَصَارَتْ وَصِيَّتُهُ
 أَوْصَى بِهَا

(وذلك) أي سبب احتساب قيمة هذا اليوم (أنه لو قيل) بقاء المجهول
 وانضمير إلى المكاتب (لم يحرم) بقاء العاصي وقاصه (فأنته) لا قيمة يوم قتله و
 كذلك (لو جرح) بقاء المجهول أي المكاتب (لم يفرض) جرحه إلا دية جرحه يوم
 جرحه (ولا ينظر) بقاء المجهول في شيء من ذلك) أي في دية القتل أنه الجرح
 (إلى ما كُتِبَ عليه من التدبير أو الدراهم) بيان لما كُتِبَ عليه (لأنه عبد ما
 بقي عليه من كدته شيء) فلا بد من اعتبار قيمته شيئاً

(وإن كان الذي) بقي (عليه من كدته أقل من قيمته لم يحسم) بقاء
 المجهول، (لأن ثلث الميت) إلا ما بقي عليه من كتاتبه وثلث) أي سبب اعتداله ما
 بقي عليه من كدته في هذه الصورة (أنه إذا برك الميت له) إذا غنائه في مرض
 موته (ما بقي عليه من كتاتبه فصارت وصية أوصى له بها) كذا في النسخ الهاتية
 والمنصرفة بقيت وصية ثلثه عند الموت بمنزلة وصية أوصى به عليه، وفي
 نسخة الر. دي فصارت وصية

قال برهاني^(١) أي كوصية وصى بها، فهو مسبب لخدمته أدائه، إذ
 مرض لسيده أنه لم يمرض، ومنه جرحه في مرض موته، فحكمه
 كالوصية. هـ

في مائت ومسيير مئة، به لو كانت فيه المتكاتب مئة درهم رتب من كتابه إلا أنه درهم فأوصى سيده أنه به درهم يبي بعت عليه خبثت به في ثلث سيده فصار حرًا به

(أما مائت ومسيير مئة) أي بعد من بالمثل ونظير (أنه لو كانت ثمة المتكاتب ألف درهم) مئة (ولم يبق من كذبه إلا مئة درهم) وأما الحكاية (وذلك لتسماعه) (فأوصى سيده له) أي لسيده (بالمائة درهم التي بقيت عليه خبثت) ساء سمجھوں في ساء ساء (له في ثلث) مائة (سيده) فصار المتكاتب حرًا بها) أي بسبب ثمة الوصية

في الحجج^(١) وقد عرفت في ذلك إن من أوصى بعض مكنتيه، فإنه لا يجب له في الثلث إلا بالآخر من مئة، أو ما بقي من كتابه، لأنه إن كان الذي يبي عليه من الكذب أكثر من مئة فإن المثلث إنما ألف بعت، لأنه لا يكتب في حقه على ميراثه أسوأ حالًا من كفالة وإن رتب قيمته من مائة يبي عليه من الكتابه في الوصية يجب، لا يكون أسوأ حالًا من مئة على حاله، وإن رتب على حده بقى يبي عليه، هكذا إذا أوصى بغيره.

قال المحقق^(٢) في كتاب عسا في بيعته ثم اعلم في موضع قوله و أمره من مال انكشافه في كتابه مخرج من طلب الأكل من قيمته أو من عساه عنه، وما اعتبرت الأكل؛ لأن بيعته حسب اقل جهي فسه - بعد والأعذار وإن كان يوصى المتكاتب بمئة غيره، لأنه يعطى زادًا ولا يستحق السيد عليه سرور، وإن كان كل واحد منهما لا يخرج من مائة من مائة من مائة، وفي المتكاتب بيبه مائة، وبيته سكتت مائة وبذل ثمنه مائة مائة، أو بيبه مائة، فربما يصح لأقل منهما المائة، ومثل بيبه،

(١) والله اعلم (٢٨٦)

(٢) المعنى (٢٨٦) (٢٨٦)

يعتق منه سده ويبيعي ثلثه ثلثه مزر بكتفه، فإن أفتاه عتق، وإلا ردَّ منه ثلثه
 ذلك لأن لم اعتصم بعهده، وقد بقي عليه بعض ما كان له به، وقد قلتم
 إن المكاتب لا يبيع منه شيء حتى يردَّ جميع ما كان له؟ قد أنشأنا أعضا
 بعهده هو بغيره في سده، لا بالكتبة، ولما كان العتق في مزر حرة، فقد بقي
 ثلث ما به، ولقي بانه حتى ألوانه، والموضع الذي لا يبيع إلا بغيره، يصح
 الكتابة، إذ كان عتقه به.

و. بضئ سده باعتاقه أو بغيره م. بكتفه، وقد يخرج من الثلث أقل
 الأخير من بعض أو مال كسبه، فالحكمه فيه كالحكمه فيما إذا أعتقه في مزر
 حرة، أو بغيره إلا أنه يحتاج ههنا إلى إبطال الأمر، لأنه أوسع به، وإن لم
 يخرج أقل منها من أفتاه، أعني منه بغير الثلث، ويقطع من كتاب غلام ما
 أعتق، ويبقى بغيره على بيعه الكتاب، لأن أفتاه حتى جميعه، وإن خرج عتق منه
 بغير الثلث، فإن أفتاه انتهى بغيره، وبسطه لم يردَّ، ولا يخرج من
 الثلث.

وهي بغيره، ويحذر بغيره أي المكاتب أسد، بلا خلاف، لأن
 حواره بغيره منه أوقفه وأنه قام به، كان الموتى صحيحاً أو مريضاً، عر
 أنه إن كان صحيحاً يبيع مولات، وإن كان مريضاً ولعبه يخرج من الثلث
 بكتفك، وكذلك إذا كان لا يخرج من الثلث، لكن أفتاه بغيره، وإن لم
 يخرج أفتاه، به الخيار في قول أبي حنيفة، لأنه متى في ثلثي لفته حالاً،
 وإن شاء سعى في ثلثي الكتاب مخرجاً، وبعد أبي يوسف، ومحمد، لا خيار
 له، ويحسب في الأقل، لأن الكتاب يربط لإعتاق والإعتاق أي انقضاء بغيره
 فيغير وهو بغيره كتاب حكمه هذا، على ما ذكره في كتابه.

ويخير ورثة الموصي بين آخره يعطى أهل الوصية وصداقهم
كأنه ويخون كدية يكتسب لهم بذلك لهم، من أبوه وصداق
المكاتب يرد عليه إلى أهل الوصية بذلك لهم لأن الثلث صار
في ثلثه ولا يراد أن يعطى الوصي به أحد من ورثة الورثة
وصي به صاحب المال من ثلثه وقد أحدا ما ينسب له قال
ورثته يحدونهم عن أرضه صاحبكم به قد عرفت فإن
أحسنه أن يخذل ذلك لأهله عسى أن أوصي به العتق والآخر
فاسدوه على الوصية فبذل مال أحب كله

يسمونه من الوصايا المكاتب بطل مكاتب (ويخير) بينه المجهول ورثة
الموصي، في هذا الأمر الذي ذكره

(بأن آخره) أي الورثة (أن يعطى أهل الوصية) من عدا أنفسهم ووصاياهم
كاملة يحدوها (ويخون) أي يخذل (الكتاب المكاتب لهم) أي يدرأه خاصة بذلك
لهم) جازاً، ويحد بكونهم مع المكاتب بصفة من كتابه به أنفق عليهم من
الثلث عشر، ويضمنون به لكتابته حتى وفق الميراث، وإذا عجز المكاتب عن
الاداء صار رقياً لهم (وإذا لم يرد) أن يرد الوصايا من عدا أنفسهم (والمستحق
المكاتب وما عليه) من عدا المكاتب من أن يخذل (أي أهل الوصية عدا
أهل الوصية) جازاً، وبما يحدوا من ذلك (الأن يخذل) أي لم يكن يحد
تيمناً أمراً (صار في المكاتب) خاصة لتقدم اعتق على الوصايا (والأولاد كل وصية
أوصى بها أحد فدان الورثة) أي الوصي به صاحباً (أي مورثاً) أكثر من ذلك
وإذا عجز مورث (ما ينسب له) حتى يفي بدينه بأكثر من ذلك

هذا حاله في يده (فإن ورثته يحدونهم) فيدينهم عدا الوصي
صاحبهم عدا عداهم، يقولون إنها تريد على الثلث (أولاً) فيهم أن يحدوا
ذلك (الورثة) أي من (لأهله عدا) أي الوصي به العتق، عداه (ولا
فاسدوه لأهل الوصايا فبذل مال العتق كله) أي من جميع أقدار ميراثه
فيستوفيه بهم، ويعرف هذه المسألة بمسألة عديم الثلث

في وصاياهم على قدر حصصهم من غير أن يحدوا في كتاب الله
 لا قبل الوصايا لا يرجع من قبل جيب أو أن يقيم برئوه من
 غيره، لأن الغل الوصايا حين أسلم بهم صحتهم فهو مباح في
 يكثر منه على التوراة سي. في مباح من كتاب قتل ما يزرع
 يكتابه ويرد ما لا غير من مما عليه من الغل أو يوجب ولا
 أكثر من كتابه على من يرجع رذيله إلى عصاة في عقه
 كذا

هذا يكتفه في وصاياهم على قدر حصصهم من غير أن يحدوا في (ولم يحرم
 المكناب) من يد. في كتابه (كان عبدا) أي من رداء الوصايا، لأنه سلم به
 أولاً (ولا يرجع) المكناب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 (حين حبروا) المكناب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (ولم
 الوصايا حين أسلم، المكناب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 المكناب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و

(و. من المكناب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 (ويرد ما لا هو أكثر من عليه) من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 لأهل الوصايا من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 (من يرجع ولاؤه إلى عصبته الذي علق كتابه) وهو المكناب (و
 يكون المكناب وهو الذي علق الكتاب من ذلك (على من لم يسمعت لأهم تركوا) (و
 بدل قسبه

لأنه يروي كذا من بعض صحف، وقد كان من بعض القوم غير من
 للكتاب من بين من يدور من غير من أي. في ذلك يشك في أن على
 المكناب كونه معصاً. في ذلك من الثابت في ذلك لا، مع ذلك في ذلك

.....

.....

من الثلث لربها النكاح في عدد ثلث، وسائر موصوف غير أحد الورثة،
هذه اجترت جارات، وإثر ذلك بطلت، وبعد قول الشعبي، وقال أبو النكاح
في ورثته المسائل، تجوز النكاح من رأس المال لأنه عدد معارضة شيء
البيع

ورب بعض إذا أوصى بر يكاب عنه صحت الوصية، لأن النكاح
يتعلق بها من لا وهو الأقرب، وإذا وصى به صبح، ومعتبر بوصية من ثلثه؟
لأنه سرع من جهة، فإنه يبيع ماله من ماله فإن خرج من الثلث لم يمس كنفه،
ولا يفسد ماله النكاح من ماله، بغير الماضي، لأنه ماله ماله، ولا
الاختار بحدثة بكونه، وهو لا يملك مال بكنية، وإذا أدنى غنى، وكان ولادة
للموصي بكنية كما لو وصى بكنية، فإن حجر فلولوب ردا في سر، وإن تم
بخرج من ثلث، فإنه يكتف به ما خرج من الثلث، وإن كان قد وصى
بوصية غير النكاح، لا يخرج من الثلث، فاحضروا في الثلث، ودخل البعض
على كل واحد منهم عدد ماله في الوصية، ويخرج أن عدد كنفه ماله على
المراد به من ثلث ماله، لأن النكاح موصوفها الموصى، وبحمل أن لا يملك
بمال، لأن الموصى بكنية وسراية، ليس هو النكاح، وإنما هو الذي يفتق لا
يوجب تقديمها

ودان إيهام، إذا حلت الوصايا من نفس، ومحاورت الثلث، رد الورثة
التراب، من ثلثه بقسم بين الموصي بينهم على قدر وصاياهم، وبطل البعض
على كل واحد منهم ماله من الوصية على مثال مسائل الموصى، إذا زادت
الموصى عن المال

فإن . ك. فيها حتى من عدد في ويات، فالحال أن يتم الثلث
بين جميع وصايا الموصى بغير ماله، ويتم بينهم على ما ذكره، وهذا قول
أبي حنيفة والشعبي وأبي ثور، لأنهم نسوا في سبب الاستحادي، فلو
جه كابر وصايا

عن ماریث ^(١) قال: وضع أبو حنبلٍ من مکاتبه عشرة مائة درهم من عشرة آلاف درهم ولم یسمَ أهلها من أول کتابه أو من آخره وجمع عنه من كلِّ مئة عشرة

ومن حوّل ^(٢) إلى کتاب بعضاً من صحته، ثم أثنى في موطع مائة أو أربعمائة من مال الکفاة، لأن کتاب مخرج من ثلثه لأهل من قيسه و من ثلثه عني، مثل أن یكون له مائة مکتب عدنان، وبقیه المکتب مائة، ومال ابنه مائة وخمسون، لأن مخرج قيسه دور مال الکفاة، وهي مخرج من الثلث أو من عکفه ^(٣) قال الکفاة، وقد یسمی ویسمی الدی من مال الکفاة دور من أهلها، و من كل واحد مائة أو مخرج من الثلث أو یكون مائة مائة مکتب لعمه مائة، فربما یسمی لأهل من قيسه، أو مال کتابه إلى مائة، ویعمل بحسابه، یعنی مئة ثلثاء، أو یسمی مئة ثلث مال الکفاة، فإن مئة عشرة وزلا و مئة ثلثه، ^(٤)

قال مالك ^(٥) (وإن وضع المخرج عن مکتبه عند موته) أي یوت بمائة (مئة درهم) مثلاً (من عشرة آلاف درهم) کتابه عنها (ولم یسمَ أهلها) أي ^(٦) موصره وصفت (من أول کتابه أو من آخرها) من أولها، (وضع عنه من كل مئة عشرة) یسمی مکتباً أي ^(٧) مئة مائة، وهو المائة لأنه عدل منه وین ورثه منه.

عن الناجی ^(٨) وهذا، عني من ثلثه أن من وضع من مکتبه مئة درهم من ثلثه عشرة آلاف درهم، وطلق ذلك، ولم یسم لها محلاً من مال الکفاة، ولا من مصطفي، ولا آخره، ولا نجماً من نجومها، فإنه یوضع عنه من كل مئة عشرة، ووجه ذلك أنه یس ثلث أولی من وضع عنه من بعض، فوجب أن یحق ذلك على جميع المسموم ^(٩)

(١) «المصنف» (١/١٥٦)

(٢) «المصنف» (١/١٥٦)

هذا ما ثبت وإذا وضع الرجل عن حكاية عبد مريد أت
 يزعم من أول كتابته أو من آخره وكان أضيق كتابته على ثلاثة
 آلاف برزخ يوم المكاتب بيده الشئ ثم قُسمت بين الأربعة
 فجعلت بين الألف التي من أول الكتابة حصتها من سد الأقسام
 بقدر قدرها من الأجل وخصتها ثم الألف التي من أول
 الأولى قدر فضلها أيضًا ثم الألف التي تليها بقدر فضلها
 أيضًا حتى ياتي على آخره تفضي كل ألف بقدر موضعها من
 تحصيل الأجل وتوزيعه لأن ما زاد من الألف من الألف في
 باقيه

(قال مالك وإذا وضع الرجل عن مكاتبه عند الموت أتبعه درهم من أول
 كتابته أو من آخرها) أي عن الألف درهم منها من أول النجوم ومن آخرها
 (وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم يوم) ساء المجهول من التوسم
 (المكاتب ليلة القدر) أي يوم داود بيده الحالة (ثم قُسمت تلك القصة) على
 النجوم (لجعل تلك الألف التي من أول الكتابة) أي يجعل لأول النجوم
 (حصتها من سد القصة بقدر قدرها من الأجل وخصها) يعني بقسم مكاتبه على
 النجوم، ثم بقسم تلك القصة على هذه النجوم، مما يوزن كل حجم من القصة
 هو حصته من النجوم وهذا صبي على حوزة حوزة المكاتب في الإجماع
 بذلك خلاف ثلاثة الثلاثة، كما تقدم في أول مع المكاتب

(ثم لألف التي من الألف الأولى) وهي الألف الثانية من سد فضلها
 أيضًا : لأولى (ثم) بجعل الألف التي منها) وهي الألف : ١١٠٠ بقدر فضلها
 أيضًا، حتى (يوزن) ساء المجهول (عن آخرها) فضل كل ألف بقدر موضعها
 من داود حوزة (في جعل الأجل وما بعده) (لأن) التوسم وما بعده (أما
 رعاة القصة ومنها من) (ما سألهم من ذلك) أي لأجل (كان أثر في القصة)
 من جعل، فإن قيمة النجوم الأخير لا بد من يكون كل من ساء الألف.

ثُمَّ يُوضَعُ فِي ثَلَاثِ الْمِثْثِ، قَدْرٌ مِ أَصَابَ ثَلَاثَ أَلْفٍ مِنْ الْجِزْمِ
عَلَى تَقَاضِي ذَلِكَ إِنْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحَسَابِ

تَأْخِرُ عَنْ اسْتِفَانِهِ هَذَا طَاعَةً (ثُمَّ يَوْضَعُ فِي ثَلَاثِ الْمِثْثِ قَدْرٌ) يَأْتِيهِمْ دُونَ
مِثْثِ بِيَضْعٍ (مَا أَصَابَ ثَلَاثَ أَلْفٍ) أَيِ قَدْرٍ مَا أَصَابَ أَلْفٌ الشَّيْءُ رَجَعَهُ
الْمُدَّ مِنْ أَوَّلِ الْكَتَانَةِ أَوْ آخِرَهَا (مِنْ الْقِسْمَةِ عَلَى تَقَاضِي ذَلِكَ) فَإِنَّ قِسْمَةَ كُلِّ نَحْمٍ
مَعْدُونَةٍ (إِنْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحَسَابِ) الْمَذْكُورِ

عَنْ الْبَاجِي (١) وَمَعْنَى عُنْتُ فِيمَا رَوَاهُ عِيْسَى بْنُ يَرْبُوطٍ الْقِسْمُ فِي «الْمِثْثَةِ»
أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمِثْثِ ثَلَاثَةُ أَلْفٍ دُونَ فِي ثَلَاثَةِ نَحْمٍ، إِنْ كَانَ الْمُدِّي وَضَعَ عَلَيْهِ
الْمِثْثَ الْأَوَّلَى تَحْتَ كَمِ فِيمَتَهَا، إِنْ نَبَذَ كَاتِبُهَا عَدَّ فِي قَرِيبِ مَحَلِّهَا، أَوْ
تَأْخِرَهَا، لِأَنَّ أَحَدَ النَحْمِ أَهْلُ حِسَابِ مِنْ أَوَّلِهَا، فَإِنْ كَاتِبُهَا فِيهِ النَحْمُ الْأَوَّلَ
خَمْسَةً وَفِيهِ النَحْمُ الثَّانِي ثَلَاثَ مِثْثٍ وَفِيهِ النَحْمُ الثَّلَاثُ مِثْثَيْنِ كَاتِبُ
الْقِيَمَةِ أَوْصَى بِهِ بِصِفَةِ مِثْثٍ، وَظَرَأَ هَذَا أَهْلُ قِيَمَةٍ رَقْمَتُهُ أَوْ النَحْمُ الْأَوَّلُ،
فَلَمَّا نَحَسِبَ فِي ثَلَاثِ مِثْثٍ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْ ثَلَاثِ مِثْثٍ مِثْثَةً، وَفِيهِ لِمُورَةٍ
أَنْ يَقُولُوا: لَمْ تَعَجْزْ، أَوْ نَحْمٍ بَرِيدٍ، لِأَنَّ قِيَمَةَ نَحْمٍ إِنَّمَا كَاتِبُ عَمَلِ
الْمَحَلِّ

لِذَا وَعَلَى حَسَبِ هَذَا يَكُونُ نَحْمٌ أَوْصَى لَهُ بِالنَحْمِ ثَانِي أَوْ ثَلَاثُ، وَإِنْ
كَانَ نَحْمٌ الْأَوَّلُ مِثْثَةً، وَنَحْمٌ ثَانِي مِثْثَةً مَالًا غَيْرَهُ، غَيْرَ مُورَةٍ يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَهَا
فِي ثَلَاثِ النَحْمِ بِيَضْعٍ، وَمَعْنَى لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَةِ رَجَعَهُ انْقِصَافٌ، وَيَسْتَعِدُّ عَلَيْهِ
فِي النَحْمِ، وَيَكُونُ مِمَّا فِي النَحْمِ الثَّلَاثِ، فَإِنَّ اسْمَهُ، فَتِلْكَ، وَلَيْزَ رَقْمُ مِ
مِثْثَةٍ، وَبِئْسَ أَنْ لَا يَحِيزُ، فَيَعْتَقُ ثَلَاثَةً، وَيَوْضَعُ عَمَلُ مِنْ كُلِّ نَحْمٍ ثَلَاثَةً، فَإِنْ
عَجَزَ، كَانَ ثَلَاثَةً حَرًّا، وَثَلَاثَةً وَقِيَمَةً

بِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَمَلُ وَجْهَ مَا سَمِعْتَ مِنْ مِثْثِ، وَمَعْنَى مِنْ أَلْفٍ، فَإِنْ

وذلك أنَّ المَكاتبَ غُيِّبَ ما بقي عليه من كُتُبِهِ شَيْءٌ، وإِذَا بُوِثَ
بِالرَّقِ

فِي ثَلَاثَةِ أَرْبَاعَةٍ، شُكِّلَ لِلْمَوْصِيِّ لَهُ، ثَلَاثُ أَلْفُ ثَمَنٍ، حَسَبَ ذَلِكَ تَكُونُ، قِسْمُهُ
الْمِيرَاثِ^(١)

(وذلك) أي سبب القسمة المذكورة (أو لمكاتب عبد ما بقي عليه من
كتبه شيء) فلا تأثير بعقل ربه في الميراث، وذلك لما تقدم في أول القصة
في استكانته، أن لمكاتب إذا مات بدون الإداء، وترك فضلا لا يره من دم
يكن منه في الكفارة ربحاً أو غيره، عند الإمام مالك، وعدم ذلك بحلاف
في ديث (فلما بوِثَ بالرَّقِ) أي يأخذ من ملكه ما بقي من ماله على قدر
حصصهم في الميراث، وفي المثلث والرباع في الأوصية المذكورة، في
الإرث مجاز.

قال الشافعي^(٢)، وقد على ما قال إن من أوصى لرجل بربع مكنه لم
يعن ربعه، فقد بقي ثلثة أرباعه على حكم المكنية للموصي نصفه، وللوصية
ربعه، فكان الباقي منه على الميراث بينهما على الثلثين سهم للموصي، والثلث
بحكم الوصية، فإذا مات الموصي انتصف ديث الثلث إلى الموصي له، والثلثان
إلى ورثة الموصي، فإن مات المكاتب عن مال أعطي ورثته الثلث ما بقي له،
وللموصي له ما بقي، ثم يقتسمون لبيته، للورثة ثلثه، والموصي له ثلثه،
ودحه ذلك أن المال إنما يُقَسَّمُ عنه بينهم على حكم الميراث، والذي جسد به
ثلاثة أرباعه، للورثة ربعه، والموصي له ربع، وذلك أن لمكاتب عبد ما بقي
عليه شيء، فلا بوِثَ، وإنما يتكفل ماله من مستحقه بغير الميراث والرَّقِ،^(٣)

قال الموفق^(٤)، إن وصَّى بالمكاتب لرجل، فقال هو يخرجه، قال محمد

(١) مع الاستدكار: (٢٣٦/٢٥٦)

(٢) المنقلى: (٣٨/٧)

(٣) المنقلى: (١١/٥٥٠)

في مائة، هي مكاتب خلفه سيده عند تمديد ١٠٠، ان تم
بجملته ١٠٠ مكاتب تحت منه ١٠٠ ان حسن ١٠٠٠ و ١٠٠٠ من
الكتاب في ذلك ١٠٠٠ من ١٠٠٠ حصة ١٠٠٠ درهم وكتب
فيها ١٠٠ درهم بعد ١٠٠٠ تحت السبب ١٠٠ درهم .

الوجه ١٠٠٠ لا ١٠٠٠ من ١٠٠٠ كذا ١٠٠٠ و ١٠٠٠ من ١٠٠٠
مكتب في ١٠٠٠ ١٠٠٠ من ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
في ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
المكتب ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ كَانُوا يَشْكُرُونَ

[illegible]

باب الحجة
 قوله تعالى: **وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا** أي على الدين الذي لا يميل إلى شيء من الأديان المبتدعة. **وَأَنَّ الدِّينَ إِتْقَانُ الْعَمَلِ** أي الدين هو إتقان العمل. **وَأَنَّ الدِّينَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ** أي الدين هو معرفة الله. **وَأَنَّ الدِّينَ تَقْوَى اللَّهِ** أي الدين هو تقوى الله. **وَأَنَّ الدِّينَ عَمَلٌ** أي الدين هو عمل. **وَأَنَّ الدِّينَ نِيَّةٌ** أي الدين هو نية. **وَأَنَّ الدِّينَ قَوْلٌ** أي الدين هو قول. **وَأَنَّ الدِّينَ فِعْلٌ** أي الدين هو فعل. **وَأَنَّ الدِّينَ مَعْرِفَةٌ** أي الدين هو معرفة. **وَأَنَّ الدِّينَ تَقْوَى** أي الدين هو تقوى. **وَأَنَّ الدِّينَ عَمَلٌ** أي الدين هو عمل. **وَأَنَّ الدِّينَ نِيَّةٌ** أي الدين هو نية. **وَأَنَّ الدِّينَ قَوْلٌ** أي الدين هو قول. **وَأَنَّ الدِّينَ فِعْلٌ** أي الدين هو فعل. **وَأَنَّ الدِّينَ مَعْرِفَةٌ** أي الدين هو معرفة. **وَأَنَّ الدِّينَ تَقْوَى** أي الدين هو تقوى.

[illegible]

١. مستخرج من نسخة
 ٢. مستخرج من نسخة
 ٣. مستخرج من نسخة
 ٤. مستخرج من نسخة
 ٥. مستخرج من نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٢ - كتاب المنبر

(٣٧) كتاب المنبر

معرفة المفعول من التثنية. قال الحافظ^(١)، هو الذي علق مالكه حقه بموت مالكه شئ بذلك لأن الموت دبر الحياة، أو لأن طاعته دبر أمر دنياه وآخرته، أما دنياه فياستمراره على الاستداع بعد موته، وأما آخرته، فيتحصل ثواب السموات، وهو راجع إلى الأول لأن تدبير الأمور مأخوذ من النظر في العاقبة، فيرجع إلى دبر الأمور وهو آخر.

قال ابن رشد^(٢)، أجمع المسموعون على جواز التثنية، وهو أن يقول السيد لبيد: أنت حر من دبري، أي من الموت، وهذا مما عساه فلفظ التثنية باقتضاه، والاصل في التثنية الوصية على حقيقته: سهم من دم يغرق بينهما، ومنهم من فرق بينهما بأن يجعل التثنية لازماً، والوصية غير لازمة، والذين فرقوا بينهما اختلفوا في مطلق لفظ الحرية بعد الموت، هل يتضمن معنى الوصية أو حكم التثنية؟ أعني إذا كان أنت حر بعد موتي، فقال مالك: إذا حال هذا، وهو صحيح، فالتظاهر أنه وصية، والقول قوله في ذلك، ويجوز دجوعه فيها، لا أن يرد التثنية

وهذا هو حقيقة الظاهر من هذا القول التثنية، وليس له أن يرجع فيه، ويقول ذلك قال بن المقاسم، ويعود أبي حنيفة قال أشهب: غالباً لا أن يكون عليك قرينة نذل على الوصية، مثل أن تكرر على سحر، أو يكون مريضاً، وما أشبه ذلك من الأحوال التي جرت عادة أن يكتب الناس فيها وصاياهم، وعلى قول من لا يفرق بين التثنية والوصية، وهو الشافعي، ومن وافقه، فهذا التلميح من ألقاظ صريح التثنية.

(١) فتح الباري (٤١/٤٢٦)

(٢) بداية المجتهد (٢/٣٨٨)

رأى على طعنه من يفرق بينهما، فهدى إياها من كتابات التدبير، وإما يسى من كتاباته، ولا عن صريحه، وذلك أنه من يحمله على الوصية فليس هو عنه لا من كتاباته ولا من صريحه، ومن يحمله على التدبير، ويؤيه في برهنة، فهو عنه من كتاباته، انتهى.

وقال السوفسطائي^(١) إذ عني صريح الحق بالسوء فقال أ — حر أو محرو، أو عتيق، أو مثنق بعد موتي صار مدرأ بلا خلاف عليه وأما إذا قال أنت مدر، وقد دبرك فإنه بصير مدرأ ينسب اللفظ من غير افتقار إلى بية، وهذا صريح الناعمي، وقال بعض أصحابه فيه قول آخر إنه سر بصريح في التدبير، وعصر إلى أيده، لأنها لعدد لم يكثر استعمالها، فافترا إلى آية كالتكديات، ويعني التدبير بعد الموت من حيث العالم في عود أكثر أهل العلم يروى ذلك عن علي و بن عمر، وفيه قال شريح وأبو سيرين والحسن وابن الحبيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وأبرهزي وفتادة وحماد ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، وزوي عن ابن مسعود وسروق ومجاهد والنعمي وسعيد بن جبير أنه ينسب من رأس النعال، ونقله حبل عن أحمد، وليس عليها عمل، قال أبو بكر: هذا قول قديم رجع عنه أحمد إلى ما نقله الجماعة، انتهى. وحكى ابن رشد خروجه من رأس النعال عن معظم أهل الطائفة، وحكاها الأبي عن ربه، وأبا جعي عن سروق والنعمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بتأخير التسمية عن كتاب النديم إلا في نسخة المتقي^(٢) فبه نذهبنا عن الكتاب.

وقال ربك كُلْ ذَاتَ رَحِمٍ فَوَلَدَهَا بِغَيْرِ لَيْفٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً،
فَوَلَدَتْ بَعْدَ حَتْمِهَا، فَوَلَدَهَا أُخْرَى وَإِنْ كَانَتْ مَكْنِيَّةً، أَوْ
مُتَّخِذَةً إِلَى سَبِيحٍ، أَوْ مُحَلَّةً، أَوْ بَنَصَهَا حُرًّا، وَ مَرْهُومَةً، أَوْ أُمَّ
وَلَدٍ، فَوَلَدَ كُلٌّ وَاحِدَةً مَبْنُوحَةً عَلَى بَنَائِ حَالِ أُمِّهِ بِعَوْنِ بَنَتِهَا
وَبِغَيْرِ قَوْلٍ بِرَبِّهَا.

أنهم فسروا ولد المدبرة بسرلها، ولم يعرف لهم في المسندية مخافة، فكان
إجماعاً، وما يولد الذي وجد قبل التفسير، فلا يعلم خلاف في أنه لا يبعده؛
لأنه لا يبيع في معنى الصحر، ولا في حكم الاستيلاء ولا الكفاية، فلأن لا
يسح في التفسير، فلي.

قال المصموي: قلنا لأحمد ما كان من ولد المدبرة قبل أن يسير؟ قال
لا يبعده، ما يبعدها ما كان بعد ما ذبرت، وقال حبل سمع عني يقول
في الرجل يسر أختاه ولها ولد ذر، ولها معها، وجعل أمر لخطاب عنه
رواية في أن ولدها قبل التفسير منها، وهذا بعيد، وانظر أن أحمد لم يرد
ولدها قبل تفسير منها، وإنما أورد ولدها بعد التفسير على ما صرح به في غير
هذه الرواية، انتهى.

(قال مالك: كل ذات رحم) حكمها كذلك (فولدها بسرلها) في المتن
والرق (إن كانت) هي (حرة) فولدت بعد حتمها، فولدها أخرى، وإن كانت (الأم
(مكتوبة) أو مكاتبه أو مستقة إلى سبيح) وهي المستقة إلى أجل بعد مضي
الأجل (أو محلة) لإسائه، ثم يبعث بعدها (أو يبعثها حرة) ويصحب رقباً (أو
مرهومة) كتب (أو أم ولد) فولدت كل واحدة منهم على مثالي أي على حكم (حال
لها يمتثلون مقلتها) يد غضب (ويركعون برلها) أي ما دامت رجليه

قال الباجي^(١): لأن كل ذات رحم فولدها بسرلها، يريد ما لم يشأ في

قَالَ مَالِكٌ، فِي مَذْهَبِهِ ذُبُرَتْ رُوحِي حَامِلٌ إِيَّاهُ وَلَدَهَا بِمَرْبِهَا
وَبِمَا ذَلِكَ سَمِعْتُهُ رَجُلًا أَهْتَقَ جَدِيَّةً تَهُ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَفْهَمْ
بِحَمْلِي.

قَالَ مَالِكٌ دُسْتُ فِيهَا

مَالِكٌ بَدَّ حُرٌّ أَوْ أَمْعَدَ لِحَدِّ حُرِّيَّةٍ، أَمَّا دُ عَتَقَ فِي مِثْلِ سَيْدٍ حُرٍّ، وَاعْتَدَ لَهُ
عَدَّ حُرِّيَّةٍ مِنْ كِتَابَةٍ أَوْ مَدِيرٍ أَوْ حَقِّ سَوَاحِلٍ، فَإِنَّ الْوَلَدَ يَنْبَغُ أَنَّهُ، أَتَى
قَالَ الصَّوْفِيُّ^(١) أَمَّا وَلَدُ الْمَدِيرِ فَعَلَمُهُ حَكِيمٌ أَمَّهُ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا،
وَدُنْتُ أَنَّ الْوَلَدَ يَنْبَغُ لَمْ يَرِ الْقُرَى وَالْحَرِيَّةَ، وَإِنَّ سِرِّي يَزِيدُ سَيِّدَهُ مَوْلِدَهُ
أَوَّلًا، فَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ إِيَّاهُمْ يَنْتَهَوِي فِي التَّنْبِيهِ، وَرُوِيَ عَنْهُ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ
أَحَدٌ وَحْدَهُ لَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، مَبْنِي

قَالَ مَالِكٌ فِي مَذْهَبِهِ ذُبُرَتْ رُوحِي حَامِلٌ (وَمِنْ حَامِلٍ) جُمْلَةٌ حَادِيَةٌ (إِنْ
وَلَدَهَا بِمَرْبِهَا) فِي الْمَدِيرِ، وَتَقْدِمُ قُرْبًا فِي كَلَامِ الصَّوْفِيِّ^(٢) لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ
لِأَحَدٍ، وَمِنْ «الْقَوْلِ»^(٣) وَلَدُ الْمَدِيرِ مِنْ عَمِيرٍ سَيِّدُهُ بِمَرْبِهَا لِإِجْمَاعِ
الْأَصْحَابِ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ نُفَيْسٍ أَنَّهُ فِي «وَلَدِ الْمَدِيرِ» لَمْ يَصْغُرْ
أَنْ مَا وَدَّهِ قَبْلَ التَّنْبِيهِ عَيْدًا، وَمَا وَدَّهِ بَعْدَ التَّنْبِيهِ مَدِيرًا، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضِ
مِنْ صَحَابَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ تَسَدُّ مِنْهُمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَهُوَ قَوْلٌ شَرَحَ
بِمَسْرُوقٍ وَحُطَّاءٍ وَطَارِدُوسٍ وَمُجَاهِدٍ وَأَبِي جَبْرِ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ، وَلَا يَعْرِفُ فِي
السُّنَنِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ يَهْمُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، فَلَا يَحْتَكَ بِهِ خِلَافَ
الْإِجْمَاعِ، أَتَى.

(وَبِمَا ذَلِكَ سَمِعْتُهُ رَجُلًا أَهْتَقَ جَدِيَّةً لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَلَمْ يَفْهَمْ بِحَمْلِهَا)
بِمَرْبِهَا التَّرْبِيَّةُ^(٤) أَيْ وَبِهَا لَمْ يَفْهَمْ بِحَمْلِهَا (قَالَ مَالِكٌ فَالْجَنَسُ فِيهَا) أَيْ بِتَرْبِيَّتِهِ

(١) «الشمسي» (١٤١، ١٤٧)

(٢) إنباع الصنائع (٣/ ٥٧٩)

(٣) كذا في الأصل

[illegible]

عالم مالك) حدد في نكتة تسج المصرية واليهية، قصة تولا صليبا.
وليس في معصود غظ "قال مالك" في جعل التلاوة في ملحفه من سبي
هم لا حد (ولا محس نتائج له من شي ما في مطهره لان ملك غيرة) وروى
الشيخ (طبع من نسخة) اي عصر المائة عشرين لاجل الاستثناء
(ولا يدري) (ايضا) (البحر ملك) البحر (له ام لا) انه لا عظم بانه حسن و
دعا غيره. وهو سلم فلا يصدق انه يوم يوم، ان يصدق، وهو سلم فلا يدري
في اي يوم

[illegible]

١٥٠ ما تقدم في تصحيح من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في
اعمال حاربه والشمسي ما في علمها ، لا يفتا بحدود حدود بالحدود
فقدان اعلى حاربه ، لا سداد وحده ، ولا سكر ، ولا سرقة من تصدق في
استمر تصدق في البيع ، لا البيع لا يفتا بحدود ، ولا يفتا عن تسليم
ولا يفتا بحدود ، يفتا ، انتهى

(وإنما قلنا) في سنده حسن، بمسئلة ما لو بع ج. (أ) أي حملا في
بعض المده، مخرقة من أم (وقلت) أي بع حجب، لا يهن له فحشا ولا
عذر فإن شرجي لا يحن به أحسن دور الأم ولا علام في سنده

قَالَ نَسَاكَ، فِي مَكَاتِبِ أَرْ مَدِيرِ ابْتِاعَ أَخَذَهُمَا بَجَارِيَةٍ.
مَوَاطِنًا، فَخَنَنْتُ مَتَّ وَوَلَدْتُ

قَالَ وَلَدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ حَارُونِ مَمْرُوتِهِ. يُغْتَفَرُونَ بِمَقْوُومٍ
وَيُورَثُونَ بِرَفْءٍ

قَالَ نَسَاكَ، فَلَمَّا أُعْتِقَ هُوَ عَائِلٌ أُمُّ وَلَدِهِ مَالٌ مِنْ مَائِهِ، يُسَلَّمُ
إِلَيْهِ إِذَا عَتِقَ

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يَبِيعَ الْعَلَامِيحُ وَالضَّمَامِيُّ عَنِ جَانِبٍ

وَأَيْسَا لَمْ يَبِعْ بِحَقِّ الْحَقْلِ فِي بَيْعِ تَرْجَمَتِي أَحَدُهُمَا جِهَاتٍ، فَبِهِ لَا
تَعْلَمُ صَفَهُ، وَلَا حَيَاتِهِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ عَنِ مَقْدُورِ التَّحْسِيمِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ
الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبِيعُ الْمُطْلَقِينَ، وَالْمَلَاقِيحَ^(١)، وَكَذَا أَبُو حَنِيفَةَ الْمَلَاقِيحَ
مَا فِي الطُّغْيَانِ وَهِيَ الْأَحْمَدُ وَالضَّمَامِيُّ، مَا فِي أَصْلَابِ الْمُجْعَلِ، انْتَهَى

(قَالَ مَالِكٌ فِي مَكَاتِبِ أَوْ مَدِيرِ ابْتِاعَ أَحَدُهُمَا جَارِيَةً نَوَاطِنًا فَخَنَنْتُ مَتَّ)
أَيُّ مِنْ مَبْدَاهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مَكَاتِبًا أَوْ مَدِيرًا، وَهَذَا حَكْمُ الْوُطْدِ وَاحِدِ الْعَادَةِ
بَعْدَ الْكُتْبِ وَالْمَدِيرِ، لَا الْحَقْلُ الْوُطْدُ بَيْنَهُمَا (وَوَلَدْتُ، قَالَ) مَالِكٌ فِي الْمَنْصُورَةِ
الْمَذْكُورَةِ (بِهِنَّ وَلَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جَارِيَةٍ) الْمَشْرُوقَةِ (بِمَرْتَتِهِ) بِنَ كَانَ أَبَوَاهُ
مَكَاتِبًا فَمَكَاتِبُ أَوْ مَدِيرًا مَصْفَرٍ (بِمَقْوُومٍ) أَيُّ الْأَوْلَادِ (بِعَتَقِهِ) أَوْ بَعَثِ الْأَبِ
(وَيُورَثُونَ بِرَفْءٍ) أَيُّ يَمُوتُ رَفْعًا مَا دَامَ الْأَبُ قَيًّا (قَالَ) فَلَمَّا أُعْتِقَ هُوَ (أَيُّ الْأَبِ
لَحْدَهُ) الْكَتَبَةُ أَوْ بَعَثَ التَّحْسِيمَ (فَلَمَّا أُمُّ وَلَدَهُ مَالٌ مِنْ مَائِهِ نَسَلًا) أُمُّ بَوَدَّ (إِلَيْهِ إِذَا
عَتِقَ) وَتَقَدَّمَ قَرِيبَ كَلَامِ الْمُؤَلِّقِ فِي الْمَدِيرِ

وَقَالَ^(٢) أَيْسَا لَيْسَ لَهُ التَّشْرِي بِمِيرِ إِذَنْ سَعْدٌ لِأَنَّ مَتَّكَ عَنِ تَمِّ، وَإِنْ
أَدَلَّ لَهُ السَّيِّدُ فِي التَّشْرِي جَارٍ وَهَالٍ لِشَاعِي لَا يَجُوزُ، وَإِنْ أَدَلَّ السَّيِّدُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْإِسْنَانِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢/٤٢١)

(٢) «السُّنَنِ» (٢/٤٢٨)

(١) باب جامع ما في التفسير

١٢٨٨ - قال عطاء الله، في سفره قال إن الله سبحانه وتعالى
وأعطيت خمسين منها ثم نجده في مقال سنة بعد أن
وعلى خمسون ديناراً تؤدى إلى كل عام عشرة دنانير فوهي
ذلك، بعد ثم هي التبريد بعد ذلك يوم أو يومين أو ثلاثة.

وأجمع العلماء على أن كل ولد من ترويح، فهو جامع لما في طرق
وآخره وما بهما من العقود المنفعة أو الحرقة، إلا ما عدا من
التفسير، ومن أمه وجهه حربي، وأجمعوا على أن كل ولد من سنة بعد أن
يبيع لأبيه إن حرره، وإن عبداً فبعد، وإن مكاتباً فمكاتب، وأجمعوا في
المصير من سري، فولد له ولد، قال ما في حكمه حكم الأب يعني هو مبيع
وقال الشيخ في سري حصة ليس بيه وبع في التفسير، وعنده ما في الإجماع
على أن يولد من ملك المبيع ما في الأب ما هذا المصير، وهو من باب مبيع
موضع الخلاف على ما في الإجماع، وعنده الشافعية أنه بعد حدير ما من
ماله، وقال النصارى للتبريد التبريد منه التبريد

(٢) باب جامع ما في التفسير

أما الأحكام الشرعية، لا تنقطع . . .

٢٨٨ - قال مالك في سفره قال إن الله سبحانه وتعالى
تؤخره إلى موت (وأعطيت خمسين ديناراً) فلا (منجده علي) . . . (قال
سنة بعد، أنت حر) في إحصاء (وأعطيت خمسون ديناراً) دنانير (تؤدى إلى) سنة
إليه في (كل عام عشرة دنانير) مثلاً (فوهي بذلك) الراجح (المعبد) وهو (ثم
هناك المصير) في ذلك (تبريد) وسبق المسح منه . . . (تبريد
أو سري، أو ثلاثة) وغير ذلك.

قال مالك: يثبت له العتق. وصارت المحسنون يهربون دنا
عليه وصارت شهادته رتب حرمة ومبرنة وخلوة ولا يصح
عنه موت سيده، شيئا من ذلك الذي
قال مالك: في رجل ذبح عبدا له، فعاب السيد ربه مالك
حاشير ومال عاتية، فلم يكن في ماله احصاء ما يخرج به لمير

قال مالك في العمد المدكورة: (ثبت له العتق) لأن السيد يخرج عقه
(وصارت المحسنون ديارا في عليه) أي على العبد من مجموعها (وجارت شهادته
وثبت حرمة) أي حرمة تحريره (أو ثبت (سجراته) بأصول ميراث (أحرار
(وخلوة) إرواض عليه، لأنه قد صار حرا بتجهر السيد العمد (ولا يصح) أي لا
يسقط (عنه موت سيده شيئا من ذلك الذي) الذي سطر عليه، لأنه لم يسقط
ذلك مديرا بل يعمل التدبير بسجيرة العتق

في ما ياتي^(١) وهذا على ما قال وذلك أن السيد أن يقطع مديره على
مال يأخذه به، ويحتل له بعض، فإن مات السيد قبل حد المال لم يسقط عنه
الدين؛ لأنه ليس متعلق بملكه ويمس العبد بملكه المسموح ولا يمس في ذلك
ثالث له، لأن الحرية قد سقطت له قبل موت السيد، وميزت بمعرضه
استحقاقه، وفي المال المحذور^(٢) لا يخرج لمير من الملك إلا به (عصى
والكذب تعجلا للحرية، قال بن عابد بن موه بالاعتاق في بلاد ربه،
استحقاق

(قال مالك في رجل ذبح عبدا له فعاب السيد) بعد التدبير (قوله) أي السيد
(مال حاشير) عده (ومال عاتية) أي بعد عده بكتاب وليس له عده (فلم يكن
في ماله احصاء ما) أي بمقدار الذي (يخرج به العتق) أي لا يكون له ماله

(١) الصلح ٤٠/٧١

(٢) ٧٥٣/٣٢

(٣) باب الوصية في التخيير

١٢٨٩/٣ - قال مالك: لأمر المصمغ عنه عند، أن كل عتاقه أعتقها رجل، هي وصية أوصى بها، هي صفة أو مرضي أنه يردها من شاء، ويبيعها من شاء، ما لم يكن يذيرها فإذا بشره فلا سبيل له إلى رد ما قُبر

لا يصح، لأن ذلك المذخر خارج من الثلث بقاء، وإما المذخر في سببها عليه، وما يخرج من ذلك يفتى بجهل أو بغيره، لأن المذير صحيح، ولا خلاف في أنه يصدق في الثلث، وذلك من المذخر مع يفتى بجهل وجود المقتضي لا معنى له

وكون يورثه لم يحصل فهم في، بمعنى اختص بهم، لا يوجب أن لا يحصل له شيء، لا تبي لو أبا، يورثه من يورثه، وهو صحيح، يورثه يورثه من يورثه، ولم يحصل للورثة شيء، وقد ثبت خلاف ذلك، لأن من يورثه يورثه أو يورثه، الذي كان حراً حين الموت، يكون كسبه له، لأنه إما عتق مائدي، وإما رقيقاً للثالث في عمره من الثلث، لأن المال يورثه يورثه، كان حاصلاً قبل ذلك، وإن يورثه يورثه، لأن كان يورثه، ولم يورثه من يورثه، إن يورثه

(٤) الوصية في التخيير

بني (أو أوصى في التخيير أو أوصى بالميراث بعد الموت بعد حكمه) ١٢٨٩/٣ - قال يحيى: قال مالك: لأمر المصمغ عليه عندما لا كل عتاقه (سحق به) أعتقها رجل في وصية) يعني (أوصى بها) أي باعتاقه (في صحة أو مرضي أنه يجوز للسلطان) (يردها) ويبيعها (من شاء) ويبيعها من شاء، فإن لم يجد أن يرجع في وصية ربيع فيها ما شاء في الموت (ما لم يكن مضمراً) بل التخيير لا يورثه، لا يورثه، خلاف الوصية المذخر، بل لا سبيل له إلى رد ما بشره، وبني لم يورثه في الميراث

قال الحلبي^(١) وهذا على ما حذل في الوصية بالعين يؤدّها الموصي من شيء في صحة أو عدمه ، لأن عدم الوصية يحلّ غير لازم وإنما يلزم دعوى الموصي ، وإن كان من غير معنى التدبير فلا سبيل لتسليم إلى ردّها ، لأنه يحلّ عدم الوصية ، وهذا يقتضي أن حكم الوصية غير حكم التدبير ، خلافاً للشافعي في عدم قوله إن حكم التدبير حكم الوصية

بالتبليغ على ما عرّفه أن الاختلاف لا ينفذ ظاهره ، خلاف المعاني ، وإن كان تدبير محالاً لعدمه ، فكل واحد منهما لفظ يحتمل به ، فإما لفظ الوصية فهو أن يقول : إذا كنت فاعثوا عيني فلا شيء فهذا محتمل ، معنى الوصية ، وللموصي الرجوع عنها متى شاء ، لأنه يحلّ عدم الوصية ، وإما إذا كان في صحة الوصية ، أيت حرّم بعد موتي ، فهي الوصية ، من ابن القاسم ، إن لم يرد به الوصية فهو تدبير ، وقال ابن وهب عن مالك : كل ما أغنى أرجل ، موه في صحة أو حرّم وصية ما لم تدبر

في القول الأول ، وهو محو قول أبي حنيفة ، أن اللفظ يقتضي إبداء الخبر بعد الموت على الإطلاق ، وذلك بقوله ، فقد معنى التدبير ، وإنه يقول : إن اللفظ يحتمل الرجوع عن معنى التدبير ، ويحتمل الرجوع عن معنى الوصية ، وهو في جزار أظهر ، لوجب أن يحتمل منه

ثبت وتقدم في رد كتاب التدبير عن ابن رشد ، أن الناس في التدبير والوصية على قسمين منهم من لم يفرق بينهما ، ومنهم من فرق بينهما ، بأن يحتمل تدبيراً ، والوصية غير لارمه ،^(٢)

قال الموفق^(٣) جميع أهل العلم على أن للموصي أن يرجع في جميع

(١) الحاشية (٢٧٨)

(٢) في المستوفى (٣٨٨)

(٣) المحقق (٤٧٨)

«إِنَّ مَالِكًا وَكُلُّ وَلَدٍ وَلَدَهُ مَاءٌ أَوْصِي بِقَبْضِهَا وَلَمْ يَنْتَرِ» (١)
 ولده لا يقبضونها معها إذا غتقت. وذلك أن سيدنا يعقوب وجبته إن
 شاء ويردها في ماء. ولم يثبت لها عذقة.

وهو «السمع»^(٢) هي حقا غير لازم في حو الموصي. حتى يحد
 الرجوع عنهما ما دام حيا إلا للتفسير بمطابق خاصة لأنه لازم لا يحصل
 الرجوع أصلا. وإن كان وصية لأه إيجاب بقاء. إلى الموت. فلا يغير من
 الأصل. لأنه سبب لزوم الرجوع والغس لازم. وكذا لتفسير التقييد لا يحصل
 الرجوع بقاء. ولكنه يجمعه دلالة ذلكم من غيره انتهى

وفي^(٣) أيضا ذكر تفسير. هو بعد الدال على عدم التفسير لعمد. وهو
 أنات العقل من كثير. وله لحاظ قد تكون بمرح اللفظ مثل ما يقول أنه من
 أو فترتك. وقد تكون بلفظ التحرير والإعفاء. مثل أنت حر بعد موبي. وقد يكون
 بعد بيعي بأن يقول إن كنت فأنت حر. لأنه عن العقل بالموت مصفا. وقد
 ذكر في عدة الأحكام مكان صوت الزوجه أو بهلاك. وقد يكون بلفظ الوصية. وهو
 أن يوصي بيمينه أو يمينه أو يمينه. أو يوصي بيمينه من يمينها يمينه
 أو يمينها. مثل أن يقول يا أوصيك بيمينك أو بيمينك. وقد لو قال أوصيك
 لك قلت مالي. لأن ربه من جملة مالي.

(دال مالك. وكل ولد ولده أمة أوصي بيمينه سحيوا (معتقه ولم
 طهرها) يعني أن استحکم الأتي إذا كان علقها بالوصية لا بالتدبير لغير ولدها لا
 يعقوبونها معها) أي مع موم (إنا اعتقت) هي بالوصية (وذلك) لما حله لربا أن
 التدبير لازم بحلالة. (الموصية) التي سيدنا يعقوب وصيته) أي يعقوب به تغير وصيته
 (إني شاء ويردها) أي أوصيه برأسها (مسي شاء ولم يثبت لها) أي للأمة عذقة.
 بالوصية حتى يكون وضع حررتها.

(١) إسناده الصحيح (١/١٩٢)

(٢) ١/٢٦٤

في سورة (١) يجوز تدبير مصداق مقتضى ما يطبق عليه من موب
 حر غير ط آخر كقولهم ألب حر بعد موسى و سفيك حريان أحمدا
 خاضع، مثل ما يكون، إن ما من موصو هذا أو مفرى هذا، فهذا حائر على
 ما قال، و ما من على الصفة التي شرطها على هذا، وإلا لم يعثر

الظنر الثاني أن موب تدبر على صفة ما أن يقول وجوب
 التاديب أو أن يتم زيد فانت تدبر أو فانت حر بعد موسى فهذا لا يوجب تدبير
 في الحال، لأنه مقتضى التدبير على شروط، ولذا وجد صار موصو، وعثر بموب
 سيد، و ما يوجد للشرع في حياة الدنيا، ووجه بعد موب ثم بعد، انتهى

وهذا ما هي (٢) أي لفظ التدبر وهو أن يكون بمفهومه ألب حر آخر
 عربي أو اسم تدبر، وما أمسه ذلك مما يعلم أنه قصد به إيجاب عتفه بموب لا
 عتف غيره التوضيح، أن اسم موب في قوله في نسخة أو موصو ألب حر في
 ما لا ينسب قال تشبه ربه هذا، معنى هو على مقتضى موب أصح،
 أن التدبر على صريح مقتضى وهو ما تضمنه، ومفيد، على أن يكون
 من موصو هذا أو هي موصو هذا تأت تدبر، وتضمن، عند لازم من ذلك،
 ولا خلاف في ذلك في المذهب، وأما نسخة فلفظ روي أخرج عن مذهب
 واس كانه هو "موب لازم، لا روي" ١٩٠، على تفسير حدث في موصو
 ذلك، أو على روي في كتاب من نحوه عن ابن التميمي، وقال أصبح و هو
 تقاسم في وجهه، لا أن يريد التدبر

وجه الحق الأول أن حكم التدبير على موصو، وهذا يفيد بشارته
 خرج عن مقتضى التبرم فموجب على التوضيح، وقد روي أن مخرج عن م

(١) (في نسخة) ١٩١

(٢) (المعنى) ١٩١

قال والوصية هي العاقبة محلالة للتذبير فرق بين ذلك وبين
فحصي من شبه

قال ولو كانت الوصية بمرية التذبير كان من موصي لا
يقدر على تعبير وصيته، وما ذكر فيها من المتأقو وكان هذا حسن
عليه من ماله ما لا يستطيع أن يتبع به

فمن قال لا به فيها مذهب بعد بعد موت، إذ لم يحلف بها حديث، وكب
لها بذلك كذا أنها وصية، لفرقة أن لم يحدث فيها حديثاً، ووجه القول
الذي، أن هذا التذبير فحصي لمرور كالمطلوب، انتهى

وفي الآيات مع^١، إثبات العتق من به موعده مطلقاً، وبمعيد، والمطلوب
أن يحلف عتقه على موته مطلقاً، والمفاد أن مطلق عتقه جازم موصوفاً بصفة أو
بموت، وبشرط انهم، مثل أن يملوك، به مات من مرضي هذا كانت حرة، أو
يعول إلى ثوب و غروب ذنب حرة، وهو ذلك مما يحصل به يكون موه
عني ثوب بصفة أو لا يكون، وكذا ذكر مع موه شرطاً حر يحسم التوحيد
والعدم، فهو ما شرط، انتهى

(قال) ذلك (فالوصية هي العاقبة) بآية (مخالفة للتذبير) به (فرق بين
ذلك) به من التذبير والوصية دف فحصي من العتق) فاعلم فرقاً بينهما وجه
الفرق بأن التذبير لازم بخلاف الوصية أقال ولو كانت الوصية بمرية فالتعريف
في التذبير (كان من موصي لا يقدر على تعبير وصته) ولا يقدر على (ما ذكر
فيها) أي الوصية (من المتأقو)، وذلك خلاف المعروف عند بعضهم (وكل
لمرضي (قد حسن) به المجهول (عليه من ماله ما لا يستطيع أن يتبع به)
وقدم فرقاً (الجماع على أن التذبير يرجوع في الوصية ولو خير فيها ما
يساه عن جازم) ثم اختلفوا في ذلك، لا في وصية العتق كما تقدم

فَالْمَالِكُ، فِي رَجُلٍ شَرِّ رَجُلٍ، لَمْ يَجْمَعْهُ فِي حَبِيبِهِ، وَبِئْسَ مَا عِزُّهُمْ، إِذَا كَانَ دِينُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، نَبِيُّ الْآلِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْمَعَ لِحْثُ دِينِ كَذَا دِينَهُمْ، جَمِيعًا فِي مَرْصِعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا تُحَرِّقُ وَلَا تَحْرِقُ وَلَا تَحْرِقُ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، لَمْ يَحْدُثْ فِي مَرْصِعَةٍ هَذَا حَدَثٌ مَوْتٍ أَوْ دُخْرُكُمْ حَسْبًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

لَا مَالِكَ فِي رَجُلٍ دِينٍ وَفِي كَلِمَةٍ جَمِيعًا، أَيُّ دِينٍ جَمِيعًا، هَذَا (فِي صَحِيحِهِ) وَبِئْسَ مَا عِزُّهُمْ، أَيُّ لِسَانٍ عِزُّهُمْ، أَيُّ عِزٍّ بَعْضُهُ، أَلَمْ يَكُنْ جَمِيعًا، مَرْبٍ مَا دِينُ بَعْضِهِمْ قَبْلَ بَعْضٍ بَدَأَ فِي دِينِهِ بَعْدَ الْوَرْدِ (بِالْأَوَّلِ) وَبَدَأَ، أَتَى وَلَا مَعْدُورٌ بَعْدَهُ (حَتَّى يَسْمَعَ لِحْثُ) أَيُّ يَسْمَعَ مِنْ أَلْفَاظٍ تَلَفُّظًا جَمِيعُهُمْ دُونَ كَلِمَةٍ جَمِيعًا فِي مَرْصِعَةٍ، فَقَالَ فَلَا حَرَّ وَلَا حَرَّ لَعَدِي، وَكَرَّرَ فِي سَبْعٍ لِمَعْنِيَةٍ وَلَا ثَلَاثَ عَرَبٍ، يَعْنِي قَالَ ذَلِكَ سَلَاةً أَرَادَ، وَكَذَا تَلَاكَ مَعْدُورٌ هَذَا (فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ) مَلَا فَعِلَ بِهِ، (أَلَمْ يَحْدُثْ) فِي مَرْصِعَةٍ هَذَا حَدَثٌ مَوْتٍ، هَذَا كَلِمَةٍ لِنَدِيرٍ (أَوْ دُخْرُكُمْ) جَمِيعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ دُخْرُكُمْ، لَمْ يَحْدُثْ فِي مَرْصِعَةٍ هَذَا حَدَثٌ.

قَالَ الْأَسَدِيُّ: حَسْبُ عَقْلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ التَّحْقِيقُ، فَهَذَا أَنْتَ مَدِيرٌ، حَتَّى مِنْ مَرْصِعَةٍ هَذَا مِنْ هَذَا، أَوْ مَرْدٌ.

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هِيَ وَصِيَّةٌ، [أَلَا أَنْ يَرِيدَ التَّحْقِيقَ، وَلَنْ يَكُنْ] هَذَا تَدْبِيرٌ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ إِذَا قَالَ وَهُوَ صَحِيحٌ غَيْرُ مَرِيدٍ الْبَسْرَ إِذَا مَاتَ نَاسٌ حَرًّا، هَلْ فِي وَصِيَّةٍ أَوْ تَدْبِيرٍ؟ وَتَمَّ بِحَسْبِكَ إِذَا قَالَ حَدَّثَ عَنْ سَفَرٍ أَوْ فِي مَرْصِعَةٍ أَيْهَا وَصِيَّةٌ، قَالَ الْأَسَدِيُّ: هِيَ مَبْدَأُ تَدْبِيرِهِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُوَ عَلَى الْوَسْطَةِ حَتَّى يَرِيدَ التَّحْقِيقَ.

واحد، وهو من اجني مدله من ٥٤ من اعو جده لم كلفة ثم
 احد مدله جده حرق، على حسب ذلك فيها منا ما يجملها لا اولي
 حليم ابنت، وحرق من كسها، من يدى باؤلى، وحاصب ابنت
 انشاء في يد، ثلثه وان حرق من كسها الاوس يدى بها كسها في
 انشاء ربح من كسها في يد حرق، ومضى كسها ان حرق
 انشاء بعضهم، على عهد طه ثلث، من

وقال المرحوم^(١) ان الحق في مرض نكاح وانبيير و... على
 جده من... انه يترك في بحر من عشق لشيء عشق منه ممنون في
 مرضه إلا أنسب، ان أنسب في دمه وحقه واحد، يدى بالاول،
 بالاول، من بدم الطل، ان... يدى دمه وحقه، ومن بدم حواس
 الطل من جهم، وخرج انسب ما عرفه وان ان بدمه يدى لقدم
 واحرق منه، لان كسب على منسب، وهو الدم، وسرفه ربح
 من المشهور، من بدم واحد، وكذلك الموصى حقه من... من...
 لان الجميع عشق من العرف، فمن... له عقد خستوي في بيعة، ومن
 حلق منه دمه وحقه او بدمه، ان... من... من...
 بالبيعه ومن بدم به انك من ثلث، ربع سهم سهم المهر، ومن...
 من خرج به سهم المهر عشق ورقي مباحه، وهذا من عشر من عبد المهر
 وان من عبد، ومنك وانما في وسحق ورده وان جده

وقد امر عليه بحد من قل واحد منه، ومن... من...
 حرقه من... من... من... من...
 من... من... من... من...
 التبعة ما هو من... من...

قَالَ مَالِكٌ، لَمَّا دُجِلَ خَيْرُ غُلَامٍ لَهُ قَهْقَرٌ بِرَيْدٍ وَلَا مَرْهٍ
وَلَا بَعِيدٍ أَتَمَدَّتْ رِجْلُهُ مَاءً حَتَّى يَمُوتَ تَمَثُّلٌ بِمَدِيرٍ وَيُؤَخِّضُ مَاءَهُ
بِجِدَّةٍ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ خَيْرُ غُلَامٍ لَهُ لَهْفٌ أَسِيدٌ أَيُّ مَاءٍ (وَلَا مَرْهٍ وَلَا
بَعِيدٍ) أَمَدَّتْ رِجْلُهُ (وَيُؤَخِّضُ) الْمَذْكُورُ (مَالِكٌ)

(قَالَ) مَالِكٌ (يَعْنِي) مَالِكُ الطَّبَرِيِّ (وَيُؤَخِّضُ) أَيُّ بِحَسْرٍ وَيَتَنَّى (مَالِكُ حَبِيبٌ)
عَصْرُهُ، قَدْ كَفَّ بِشَيْءٍ، قَدْ أَسَاحَى^١، وَهَذَا عَلَى مَا لَدَى الطَّبَرِيِّ إِذْ هُنَاكَ
سَيِّدُهُ وَلَمْ يَمُوتْ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ ثَلَاثَ مَدِيرٍ، وَإِذَا كَانَ سَمِيرًا مَالِكًا، فَاسْتَشْهُرَ
مِنْ مَدِيرٍ مَالِكٌ وَصَحَابَهُ يَمُوتُ مِنْ لَعْنَةٍ مَا حَمَلَتْهُ ثَلَاثَ مَالٍ، فَحَبِيبٌ وَيَقِي مَالَهُ
فِي يَدِهِ، وَرَوَى ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَعْلُوفٍ رَسٍّ الْمَاجَشُونِ عَنْ مَالِكٍ يَقُولُ: مَالَهُ فِي
الثَّلَاثِ كَعَصْرِ مِنْ أَعْمَامِهِ، وَبِهِ: أَرْحُحُ، وَإِنْ أَرْحُحُ أَقْرَبُهُ حَبِيبًا
فَإِنَّ سَمِيرًا عَنْ أَبِي لَدْنَمٍ إِنَّ كَلَامَ لَعْنَةِ الطَّبَرِيِّ مَالَهُ دَسَارٌ وَمَالُهُ مَالُهُ وَرَأَى
سَيِّدُهُ مَالَهُ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ بِمَدِيرٍ وَيَتَنَّى مَالَهُ بِمَدِيرٍ، لَأَنَّ حَبِيبَهُ مَالَهُ مَالَهُ، وَلَا يَمُوتُ
مِنْ شَيْءٍ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ

أَبُو رَافِعٍ فِي «الْعُقَّةِ» عَلَى عَنِ أَبِي وَهَبٍ عَنْ سَعْدٍ وَبِحَبِيبٍ مِنْ سَعِيدٍ،
يَجْمَعُ مَالُ الثَّلَاثِ إِلَى الطَّبَرِيِّ وَمَالُهُ، فَإِنْ أَرْحُحُ الطَّبَرِيِّ وَمَالُهُ فِي ثَلَاثِ ثَلَاثِ عَشْرٍ،
رَكَدَنَ مَالُهُ بِمَدِيرٍ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ بِحَمَلٍ رَجَبَةٍ وَيَمُوتُ مَالَهُ عَنِيٍّ، وَكَانَ لَهُ مِنْ مَالِهِ
مَا حَمَلُ الثَّلَاثِ مِنْ مَالِهِ وَرَجَبَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْعُ غَيْرَ الْعَامِرِ وَمَالَهُ، رَجَبَتُهُ رَجَبَتُهُ مَالَهُ
فَيَمُوتُ وَمَالُهُ ثَمَانِيَةَ عَشْرِ الْمَدِيرِ، رَجَبَتُهُ مِنْ مَالِهِ ثَمَانِيَةَ دِينَارٍ، هَكَذَا
يَحْسَبُ، وَكَذَلِكَ مِنْ أَوْعَى بَعْدَهُ وَلَعْدَهُ مَالَهُ هَكَذَا بِصَحِيحٍ، وَهَذَا رَأْيِي
وَهَبٌ وَهُوَ أَحَدٌ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: تَعَرَّفْتُ ثَلَاثَ أَبِي وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ وَصَحَابِهِ

مِنْهُمْ عِنْدَهُ (وَالْعُقَّةُ) مَالُهُ، عَلَى «الْعُقَّةِ» مِنْ رَأْيِهِ أَصَحُّ عَنْ أَبِي

كان المقصود منها جميعاً الحق، فإن اجتماعاً كان أكد لهصونه، وأيهما وجد قبل صاحبه حصل الحق به: ومقصود الوصف به والكتابة بشافان، لأنه الكتابة تراء للخلق، ووصية تراء لمحصل السنك به للموصى له، ولا يخصص.

وإن أدى في حياء سيد صار حراً بالكتاب، وبصر التثبير، وإن مات بسبب قبل الأهل، على ما تضمنه إن خرج من الثلث، وبطلت الكتابة، وإن لم يخرج منه حق بقدر الثلث، وسقط من الكتابة بقدر ما غنى، انتهى.

وفي المدعي^(١) أو غير عبده، ثم كاتبه حازم الكتابة، فإن أخذها قبل موت الموصي هنا لوحد شرط العتق بسبب الكتابة، وإن لم يأخذ حتى مات المولى غنى أمشأ، إن كان يخرج منه من ثلث المان لوحد شرط عتق سبب التثبير، وإذا خرج منه من الثلث من كنه من غير سعادته، وإن لم يكن له مال آخر سواء، هذه العباد إن شاء استسمى في جميع الكتابة، وإن شاء سمي في ثلثيها، فإن احتار الكتابة سمي على السجود، وإن احتار بسبب في ثلثي قسمة سمي حلاً، وهذا هو رأي حقه، قال أبو يوسف سمي في الأقل من جميع الكتابة وس ثلثي القيمة، وقال محمد سمي في الأقل من ثلثي الكتابة وثلثي القيمة.

والخلاف في هذه المسألة في المصنفين، أحدهما في رأي أبي حنيفة ومالك، والثاني في المقدار بن أبي حنيفة وأبي يوسف وس محمد، أما فصل العباد، فالخلاف فيه سمي على أن العتق يتجرأ عنه، ولا يتجرأ عنه، روجه أصاب على هذه الأصل أن معنى ما كان متجرأ عنه ثم يعتق سموت الموصي لا ثلث، وبقي الثلثان وليماً، توجه إليهم المعنى من جهتين الكتابة، أو، مؤخر، والتثبير بسبب ثلثي القيمة محلاً، فحيز بينهم، ولما لم

(١) في المدعي (٢/ ١٥٧)

قَالَ مَا ذَاكَ، فِي رَجُلٍ أَهْنَقَ بَضْفَ عُنُقٍ لَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَتَ عَنْقَ بَضْفَهُ أَوْ تَتَ بَعْنَقَهُ كُنْتُ

يَكُنْ أَمْسَ حَنْجَرَةً عِنْدَهُ، فَلَمَّا حَسَّ نَسَبَ التَّغْيِيرَ، عَنِ كُلِّهِ، عَظِلَ الْبُحْرَيْنِ ذَلِكَهُ نَسِيرَ الْعَالِيَيْنِ جَمِيعاً حَالاً، وَأُحْدَهُمَا أَتْلُ، وَلَا فَاسِدَهُ عَنِ الْمُسْتَعِيرِ، وَهُوَ يَحْمِلُ الْإِنْفَ لَا مَعْدِلَهُ، وَالْأَمْرَ وَاجِبَ، فَهُوَ أَحَدُ الْعَالِيَيْنِ، وَأُحْدَهُمَا أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ، كَانَ الْإِنْفَ عَنِهَا

وَأَمَّا فَصْلُ الْفَصْلِ، فَهِيَ هِيَ مَوْلَى مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكَتَابِيُّ كُلُّهُ قَوْلُ يَكُنْ الرُّبْعُ، لَأَنَّ الْعَمْدَ لَهُ أَمْعَدَ عَلَيْهِ، وَبَدَّ عَنِ ثَلَاثِ الرُّبْعِ، فَسَقَطَ عَنْهُ، كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ نَسَبُ الْبَدِّ، فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ رُلْمَا أَوْ الْعَمْدَ كَانَ أَسْحَقَ ثَلَاثِ رُبْعِهِ بِالتَّغْيِيرِ، سَامِي حَلَّ عَمْدَ نَكْتَانَهُ، وَهُوَ كَانَ يَحْمِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ عَمْدَ الْمُسْتَعِيرِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ، وَإِنَّمَا يُقَابَلُ الثَّلَاثُ، فَالْثَّلَاثُ وَارَ عَمْدَ عَنِ الْعَمْدِ، يَكُنْ لَا يَكُنْ بِمَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا يَكُنْ بِمَعْنَاهُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمْ يَسْقُطْ مِنَ الْبَدِّ شَيْءٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَرَجَ الْعَمْدَ كُلَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ، لِأَنَّ هَذَا يَسْلَمُ لَهُ جَمِيعُ الرُّبْعِ، فَلَمْ يَكُنْ بِالْمَعْنَى، فَهِيَ دَرَجَتُهُ ثُمَّ كَانَتْ

مِنْ كَانَتْ، ثُمَّ يَكُنْ بِمَعْنَى، أَوَّلُ، عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ بْنِ تَعْدِ سَمِي فِي ثَلَاثِ رُبْعِهِ، فَإِنَّهُ سَمِي فِي ثَلَاثِ رُبْعِهِ، وَعِنْدَهُمَا بِمَعْنَى فِي الْأَمْرِ مِنَ ثَلَاثِ رُبْعِهِ، وَمِنْ ثَلَاثِ رُبْعِهِ، فَهُوَ أَعْلَى فِي الْمَقْدَرِ هَهُ، حَيْثُ قَالُوا عَمْدًا بِمَعْنَى الْكُنْثَةِ ثَلَاثُ لَأَنَّ هَذَا كَانَتْ، وَإِنَّمَا يَكُنْ بِمَعْنَى ثَلَاثُ مِنَ رُبْعِهِ، يَكُنْ جَمِيعُ بَدِّ بِمَعْنَاهُ جَمِيعُ الرُّبْعِ، وَقَدْ عَنِ بِمَعْنَى التَّغْيِيرِ ثَلَاثُ، فَسَقَطَ مَا كَانَ يَكُنْ بِمَعْنَى لَبْدَلِ، فِيهِ ثَلَاثُ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنَّمَا أَحْمَدُ فِي الْحَبِيرِ يَكُنْ عَلَى تَجْرِئِ (عَنِ رُغْمِهِ) كَمَا فِي الْقَصْرِ الْإِلَهِ الْأَمْرِ مَحْمُودِ

(قَالَ مَا ذَاكَ فِي رَجُلٍ أَهْنَقَ بَضْفَ عُنُقٍ لَهُ) مَثَلًا (وَهُوَ مَرِيضٌ حَيْثُ) أَيَّ أَحْمَرٍ وَبَكْرٍ (عَنِ نَصْبِهِ أَوْ بِمَعْنَى كُلِّهِ) مَكَدَ فِي جَمِيعِ السَّحَابِ الْمَصْرُ، أَوْ

العتق ٥٠ - بو حنيفة والكوفيون يتبعون البيع سواء أصفه المستعري أو لم يصفه وهو أنس، انتهى

وفي الشرح الكبير^(١)، استقلت رواية عن أحمد في بيع المديون، فقتل حقه جماعة جور به، مطلقاً عن المدين، وغيره مع الخ جة وعندها، أن شيئا هذا هو الصحيح، وروى مثل هذا عن عاتقه وعمر من عهد المغيرة وطاوس ومجاهد وهو قول الشافعي، وكثر بهه ابن عمر وسعيد بن مسيب والشعبي والحنفي وابن سيرين والزهري والأوزاعي (فحص بن صالح واسرى

والرواية عنه عن أحمد، أن لا يساع إلا في التدين وهو حاهر كلام الحنفي، لأن ذلك لا يساع إلا في دار يطلب دفع الدين، لو كان الدين يساوي دينه، وكان الدين عليه مستمداً لم يسع، وروى عن أحمد أنه قال

أرى بيع المديون في الدين، وإذا كان الدين لا يملك شيئا لأن النبي ﷺ بع المدين من عبده صاحباً لا يملك شيئاً غيره بآية النبي ﷺ لتعلم من حقه، وقد روى إسحاق وأبو رباح ختعة، وقال إن ساعه من غير حاجة أجروا، وعن أحمد رواية رابعة أن المديون لا يساع خاصة

قال حوتو^(٢) "لا يسع هذا المصنف بين المدين والمديون عن غير إيمان - رحمه الله - ربما احتجوا في ربه بعه، لأن فيه إرضاء لمرجها، وبسبب مشتركها على مرجها مع الخلاف في بيعها وحظها وكثرة الإهداء على ذلك مع الاختلاف به، واقتضاه أن هذا يمنع منه كان على سبيل الترخ، لا على المحرم فإنه قد لا يعجز به، وصحيح جواز بيعه وإن عاقبته رضي الله عنها - ساع مديون لها سحرها^(٣)

(١) الشرح الكبير لأبي قحافة (١/٢٢٦ - ٣ - ١٣٩٨)

(٢) فقهنا (١٤٦٢/١٤)

(٣) أخرجه البيهقي في باب من لا يجوز بيعه، كثره - من كتاب المصنف السري الكبير (١٣٧/٨)

بين راع ثم عاد إليه عند التفسير كما لو قال أنت خير إذ حسب السرا
قاعة ثم سر ، وذكر العاصي إذ هذا مبي على أن استمر حين صفة ، وفيه
رواية أخرى أن وفيه ، فتبطل بالبيع ، ولا يعود لأنه لو رخص بقي ، ثم
باعدة بطلب لوصيه ، ولم تعد بشر به ، وهذا مذهب الشافعي ، إلا أن خود
الصفة بعد السر ، به فيه قولان

واختلفت الرواية عن أحمد في بطلان التفسير بانقضاء ، مثل أن يقول قد
رجعت في سبيري ، أو قد أطلقته ، وانصحيح ، به لا يطل ، والدية به بطل ،
وحدا قول الشافعي القديم ، وقوله جديد ثاروا به الأول ، وهو بصحيح ، لأنه
بطلان قلعت بعده ، ولا يبرح القول بانه وصية ، به تنبيه : لأنه لا بدث . . .
وإذا نتج في الحرية ويحفظ عنه الـ ، ولذا لا تعد الحرية عن قبوله ولا
أعياره ، أشجر غلب الموت ، كنزها غلب مائر الفروع ، فهي مختصراً
بزيادة عن التمسك

وهي « بيان »^(١) وروي عن عمر وعثمان وريد من ثابت عند فقه من
مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم مثل مذهبنا ،
وهو قول أحمد من الثامن مثل شرح وصروق وسعد بن سعد والقاسم
وابي جعفر محمد بن علي وابن سيرين ومحمد بن عبد العزيز والشمسي والحسن
النبصري والزهري وسعيد بن جبير وسالم بن عبد الله وطاوس ومحمد وقتادة
عني قال أبو حنيفة لو لا قول هؤلاء ، لاحت لمثل يحوار به بعد لمّا فقه
عليه من السنة . . .

وقال مرقاسي^(٢) تمهيداً لغيره : به قال جمهور العلماء والصنف من

(١) « ملاحق الفوائد » ١/٣٧٦

(٢) « شرح المرقاسي » ١/١٣٠

الحجاريين والشمير والذكويين حدثني أبي عن عمر رضى الله عنه لا بأس
بالسبب في هذه المناظرة وإن كان له وغيره من الناس في ذلك مع أنه
موقوف على من هم، ثم اعترضوا جميعاً هل السبب منه، انتهى

وقال باسني^(١) لا يجوز بسببهم المدير ولا غيره، لأن حكم المدير
قد لزمه به، فليس له إبطاله بقول ولا فعل، وقال أبو حمزة: ما كان منه
مطلقاً، ليس له منعه بقول ولا فعل على ما قلناه، وما كان منه، فله إبطاله،
وعند لا يجوز له إبطال الحقيقة، كما لا يجوز إبطال المعنى، وما قال بعض
أصحابنا لا يجوز له أن يفسر الملبس، فيقول ثم أردته السبب، فكأنه قد
حيث حكمه السبب، وأثبتنا على ما نقول على تسليم إحدى الروايتين أن خطأ
المدير، فوجب أن يكون لادماً كالمحقق، وقال الشافعي في أحد قوليه له
الرجوع عن المدير، المطلق والمقيد بالفعل، فيقول، ونقول ليس له
الرجوع بالفعل، انتهى

وقال لأبي^(٢) الذي يترتب المدير بعد جواب السؤالين، انتهى على
السبب ولا على، وأما في حاشيته فإما يردّه من، وما جزمه مدير كذا ما في
قريبه، وقد لاحظنا المختص به الجوز بما إذا كان عليه من مشهور
مذهب حماد، واختلاف في مذهب مالك، انتهى

وحكى أبي عيسى الإجماع على جواز بيع المدير الملبس، وهكذا حكى
الإجماع صاحب التلخيص وغيره، ويبدو من البياني خلافه، واختلاف في
ذلك، فإن قدر ضرر المدير الملبس بغيره بما ذكره في الوجب

قد يردّه^(٣) المدير بحكمه مكلف بشبه التمسك به، لا على وجه

(١) هامس، (٢٤٨)

(٢) إجماع المال المشهور، (١/٢٨٥)

(٣) شرح كبير، (١/٢٨٥)

تسألته عنهم، وفي رواه لأبي ذرٍّ: «سبع مائة أو ستمائة» غير أن شكك
عندها إليه، ولما له كما في قسمه^(١١)، يد يدك فتصدي غيره.

ولقد سمى من طريق الأعمش عن أبي كهيل أخطاه، وروى أنصاري حيك،
وقد انقلب لروايات كلها على أن بيته كان في حياة الذي ذكره لا ما رواه
شريك عند أنصاري أن رجلاً مات وترك مديراً، المصيث، ونظر عن شيعته
اليسابوري أن شريكاً أسطأ فيه، وصحح ما رواه غيره أنه دفع ثمنه إليه،
انتهى.

وروى ابن أبي عمير^(١٢)، ولرواية حابر أخطأ كثيره، وروى أبو حنيفة سننه
بأن رسول الله ﷺ باع المدير، وفي أموطاً مثله بسنده من حديث أنها
ماض مديرة مديريها، ورواه الحاكم وقال على شرط الشيخين.

وجواب أنه لا شك أن الحر كان باع في ابتداء الإسلام على ما روي
أنه ﷺ باع رجلاً يقال له سبي في دمه، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿وَإِنْ
كَانَ قَوْلُ عَشْرٍ فَجِندٌ يَأْكُلُ مِثْرَهُ﴾^(١٣) ذكره في التاميم والسوم، ثم يكن فيه
دلالة على حواشي سنة الآن حد السخ.

ثم رأيت أنه صح عن أبي عمر لا يباع المظفر ولا يؤهب وهو حر من
ثلك المدة، وقد سمعته إلى رسول الله ﷺ لكن سمعت المارطبي معاً وصحح
وقد، فعلى تقدير ارفع لا إشكال، وعلى تقدير اللؤف بقول الهجري حيث لا
يعارضه ليس السنة لأنه دفعه حر لا مضمون لها، وإنما يعارضه لو
كان ﷺ باع المدير.

(١١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان باب حر بيعه (١٦٨٩/٣).

(١٢) فتح القدير، (١) (٣١٩).

(١٣) سورة البقرة الآية ٢٨٠.

.

.

.

بدر هذا موحوت سليله قلعه وعنى عدم كسده بعد أن تحلل على
السمع لأن مع يده على خلاف الناس، وفي يده مستصابت برقة كسده
عدم ذو، أدنى، وعدم الاغلاط بحرا، السملية، كذا في م الولة، خلاص
الذمة، ويعد في هذا، سماعه هذا ما قيل صاحب بن عيسى، رضي الله
عنه، لا يبالغ له ومرة حارة، بدر

و أيضاً ثبت عن أبي جعفر أنه ذكر عبده، عبد، وهو يوصف بطولان عن
بدر في، الذي أعده بولاء في عهد ومروا في يده، كذا، كسده عن هذا، فامره
أن يسمه فتصديقه بعد ذلك، فقال هو جعفر، شوه، بعد ذلك عن جعفر، إنما
أمرني مع حمله، وهو انقارطني، وقد أمر جعفر، أن كان من الله،
الأنات، لكن حديثاً هذا مرسلاً، وهو من القطر، هو من حسن صحبه، لأن
من، أي عند السالك، ثم مني، وهم ثلثه عن أبي جعفر، انتهى

والاحسن، حديث ابن فضال، رضي الله عنه، احتج به بطحاوي
والكرخي والرازي رحمه أساطين في حديثه، وقال أبو الوليد الشافعي، أن عمر
- رضي الله عنه - ربيع جعفر في ملا حير القرد، وقد حصوره بنو قرد
وهو (جندع) منهم أن مع الخليل لا يجوز

و جواب عن حديث جابر بن جبر، الأول، قال ابن بطال، لا صحة
فيه، لأن في الحديث أن سرك كان دابة دار، فلهذا أن يجه كان لذلك

الثاني، أنها تسمى غير محمد بن داود، وبأوله بعض مالكية على أنه لم
يكن له ولد غيره فرد، صرح

الثالث، محمد بن باع، مفعبه بن ابره، والآخره يسمى بعد الله على
النس، لأن فيها مع مفعفه، ويبدو، ذكره ابن حزم، فذلك وروى عن أبي

٦٩٦ / ٦ - قال مالك لا تم لمجسم عليه السلام من يدين

ان صاحبہ لا ہرے ولا یسزہ عن موضعہ الثانی وضعہ بہ .

ابن، كذا الإجماع، سمي من بعض أهل حنفية، وهكذا روي محمد بن إسحاق،
الذي كان مع حماد بن عدي، وشيخ أبيه، وحمل أنه كان له شدة الإسلام
حين كان بيع الحرة عشرة دراهم، ثم صار يسوعاً حتى بيع بخمسة
الدرهم في بغداد، إلخ، في باب التبرعات.

ومعها لمعنى 'أجلوا' عن حديث جابر بن عبد الله رافعه عن لا عموم له
فيحمل على بعض الصور، وهو اختصاص الجوار بما إذا كان حياً ذياً - وهو
مشهور مذهب أحد - وماؤنه بعض المائتية على أنه لم يكره له ربه عمة مؤ
شرفه قال وكذا لا يرد نصف من هذا ما

[illegible]

هذا رجل عبد لعماد أبي الحبيب، وكان من علاقه سبعة، أحب إلى
أبي الحبيب من أبي كتيبة، به من منكر صحيح؛ لأنه من روية عبد الملك بن
سليمان العمري وهو ثقة عن أبي جعفر، قال أبو الحبيب، وقد صرح أبو
جعفر، وهو محمد بن أبي شهاب، قال، والله إننا إذا فرغ من هذه
ولا يمكن شهادة ذلك إلا بعد ذلك من جاء وروي الحبيب بن

١٦٩٢. ٦ - (قال مالك - الأمر المحض عليه عند في إسناده أن صاحب) ١٦٩٢

سنة (لا يبيع ولا يملك) من الخمر في لا يبيع (عن جومعة الذي وصفه فيه)
وهو الخمر، فلا يبيع منه شيء من البيع والهبة والهدية وغيرها

١٤٠٠ هـ

٢٠٠٠

لأنه ميسر عليه عمله ما عاش فليس له أن يخدمه غيره ثم
يقع عليه غيب ورثته إذا مات من رأس ما به وب ما مات مبدد مدبره
ولا من له عبثة تصق به فكانت له بوريه فإن مات مبدد
المدبر، وغيبه فبقى مبدد مدبره يبع في ذمه لأنه إنما يبع في
الذمة

والذي كان له لا يحيط إلا بصاحب المدبر يبع بغيره
الذي عن ثمة ما بقي من ثمة

ما بدخل منه في ثمة مال سيد، فإن حمله كنه عن حبيبه، وإن لم يحصل ولا
يعلمه لم يبق له إلا بدخل المدبر لأنه استثنى عليه عمله ما عاش يعني أن
المدبر لا يخرج من حريمه ما به ما به، إلا تأنير لتدبير في حله
المدبر، ويخدمه مدبره ما به مدبره (فليس له) في المدبر الذي يخدمه المدبر
لحياته، طوب وما أن أي مدبر حبه ثم يقعه على ورثته إذا مات من رأس ماله
يعني يستوفي منه حقه في المدبر، وإذا ما مات بورته بجملة مدبر رأس
الحال فيكون فيه ظلم على بورته

وإن مات سيد المدبر ولا مال له غيره عن ثمة، فإن الذمة هي حو
المدبر في ما (وكانت ثمة بورته) ولو ذلك حمولة فإن مات سيد المدبر، وعليه
حين يحيط بالمدبر أي يحمله حمله (يبيع في ذمه) في ذمه المدبر (لأنه إنما
يصدق في الثمة) والذي أحاط به المدبر، فلا مال له فكيف استثنى، فإن مال
حق المدبر،

(قال) لا، كان المدبر لا يحيط إلا بصاحب المدبر أي بصاحب المدبر يبع
نصفه مدبره) لأنه حر المدبر (ثم عتق ثمة مدبره) من ثمة المدبر (وهو مدبر
الكل) وبقي له، كذا لم يبق له، وهذا لما تقدم عن مدبره والله اعلم
أن المال بين يدي المدبر لا يملكه المدبر، وهذا مدبر المدبر أحمد

فإن ما بئس. لَا يَحْرُوزُ بَيْعُ الْمُتَبَرِّ وَلَا يَحْرُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهُ.
إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِمُدَبِّرِ نَفْسٍ مِنْ سَيِّدِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ.....

قال لمروزي^(١) العتق في مرض الموت والتدبير والوصية بالعتق يعتبر خروجاً من الثلث، وإن كان على الميت دين يحيط بالثروة لم يعلق منهم شيء، وإن كان يحيط ببعضها قُتِمَ الدين؛ لأن العتق وصية، وقد نفس رسول الله ﷺ أن الدين قبل الوصية، وإن كان الدين بقدر نصف العبد جعلوا جزيئاً، وكسب رجلاً، رقه بدين، ورققه للحرية، ثم سرحت عليه رقه الدين ببيع فيه، وكان الباقي من جميع الثروة يبيع لمنهم بالقرعة، وهكذا إن كان الدين يفتقر ثلثهم أو ربعهم كتب ثلاث رقاع أو أربع رقاع.

وبالدين رشد^(٢) - أحملوا في إبطال الدين للتدبير، فصل مالك وللشخصي الذي يطله، وقال أبو حنيفة ليس يطله، يمسى في دين سواء كان الدين مسروقاً لفهمه أو ليعضها، انتهى

وفي الدر المنثور^(٣) - وسمى في كل قيمة مدبراً، وهو جند كمكاتب وقالوا سر مدبر أو المولى مدبر بمحيط، قال ابن عابدين أي مدبر محيط بجميع ماله مدبر من جملة العتق، أما لو كان الدين أقل من قيمته، فإنه يسمى في قدر الدين، والزيادة على الدين ثلثها وصية، وسمى في ثلثي الزيادة انتهى

(قال مالك لا يجوز) أي حرم (بيع العتق) وقد تقدم البحث منه مفصلاً (ولا يجوز لأحد أن يشتريه) لأن فيه شائبة الحرية وشراء الحر حرام كسبه (إلا أن يشتري السبي بعهده) الصبر للمدبر، من سيده فيكون ذلك جائزاً له (لأن فيه

(١) (تخريج)، ٢٧٨/١٤١ - ٢٨٧

(٢) (فتاوى حنابلة)، ٢١/٢٩٩

(٣) (نظر آراء المحققين)، ٢٢/٢٤٢

أَرَى بَعْضِي أَحَدَ سَيِّدِ الْمَطْبَرِ سَلَاً وَيُفْتَقِ سَيِّدَهُ لِبَدِي ذَرَّةً فَلَمَّا
تَجَوَّرَ بِهِ أَهْبَأَ

قَالَ مَالِكٌ وَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ «لِبَدِي ذَرَّةً»

مَكْمُولاً مُخَوِّفَةً ثَمَّ فِي مَوْضِعِ التَّلْفِيزِ، بَانَ «لَبَدَةً إِذَا سَبَّ سَيِّدَهُ عَتَقَ مَا حِمَّ
وَهُوَ عَيْمٌ مِنَ التَّلْفِيزِ الْمَوْضِعِيِّ إِلَى الْبَيْتِ مَعْدُ الْمَوْتِ (أَرَى بَعْضِي أَحَدًا) دَاعِلٌ
وَمَعْمُولُهُ (سَيِّدِ الْمَطْبَرِ) مَالًا يَمْتَنِعُ سَيِّدُهُ الَّذِي ذَرَّةً مُذَلِّكٌ يَجُوزُ لَهُ لِبَدُهُ) لِأَنَّهُ وَإِنْ
كَانَ فِيهِ شَائِلَةٌ لِيَحْضُرَ وَلَا يَكُنْ فِيهِ تَعْجِيلًا يَنْتَهِي الَّذِي هُوَ مَتْنُهُ الْفَسِيحُ

(ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ وَوَلَاؤُهُ) فِي عَتَقِ الْمَوْرُوثِ (السَّيِّدِ الَّذِي ذَرَّةً) لَا لِسِ «أَعْطَى
الْمَالُ» لِأَنَّهُ لِسِ «بِحَقِّهِ» فَإِنَّ «الْمَوْرُوثَ» إِذَا اشْتَرَى الْعَبْدَ بِسَيِّدِهِ مِنْ سَيِّدِهِ
بِمَوْضِعٍ حَرٍّ عَتَقَ. وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَالَهُ بِمَالِهِ يَبْلُغُ الْمَكَاثِبَ سَوَاءً
وَأَسْبَغَ هُوَ الْبَيْعُ لِكُلِّهَا فَالْوَلَاءُ بِهِ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ قَالَ وَمَنْ أَعْطَى عَتَقَ عَنْ رَجُلٍ
حَتَّى يَلَا مَوْرُوثًا عَنْ سَيِّدِهِ فَالْوَلَاءُ لِمَعْمُورٍ، «هَذَا» قَوْلُ سَمُورِيِّ، «وَالْوَلَاءُ» أَيْ
وَالْإِشْلَاقُ، وَابْنُ حُسَيْنٍ وَابْنُ يَوْسُفَ، وَابْنُ دُرَيْدٍ وَابْنُ عَرَبٍ ابْنُ عَرَبٍ ابْنُ الْوَلَاءِ
لَمَعْنَتُ عَتَقَ وَهُوَ ظَنُّ الْحُسْنِ وَمَالِكٌ بِأَمْرٍ عَدَدَ

وَأَنْ أَعْطَى عَنْ بَأْسِهِ عَدَدًا، لَمَعْنَتُ عَتَقَ، وَهَذَا قَوْلُ حَسَنٍ مِنْ حَكِيمِ لَوْلَا
فِي لِسَالَةِ الْأَوَّلَى إِلَّا أَمَا حَيْثُ وَرَفَقَ ابْنُ يَوْسُفَ وَحَمْدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَابْنُ دُرَيْدٍ
فَقَالُوا ابْنُ الْوَلَاءِ لِلْمَعْنَى، لَا أَنْ يَحْتَفَظَ عَنْهُ عَلَى عَوْنٍ، فَيَكُونُ لَهُ الْوَلَاءُ، وَيَهْرَمُ
الْمَوْصُولُ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ شَيْءٌ، ثُمَّ وَكَلَهُ فِي عَقْدِهِ، أَمْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِ عَوْنٍ
فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْبَيْعِ، فَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِلْمَعْنَى وَهِيَ أَحْمَدُ رَوَاهُ مِثْلَ ذَلِكَ

وَبَدَأَ كَمَا يَجُوزُ بِغَيْرِ «يَبِيعُ» جَمًّا إِذَا أَحَدُ عَوْنٍ يَجُوزُ بِغَيْرِ الْهَبَةِ إِذَا سَمَّ
بِتَخَدٍ مَوْصُولًا، وَمَنْ قَالَ أَعْطَى عَبْدُكَ عَنِّي، وَعَلَى سَيِّدِي، فَالْحُسْنُ عَلَيْهِ، وَالْوَلَاءُ
لِلْمَعْنَى عَدَدٌ وَلَا يَحْتَمُّ فِي ذَلِكَ الْمَسْأَلَةِ حَلَالًا، وَالْوَلَاءُ بِسَعْتِهِ عَنْهُ فَيَكُونُ عَنْهُ

قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُعْدَرِ لِأَنَّهُ عَرُورٌ ۖ وَلَا يَتَدْرَى كَمْ يَبْعَثُ سَيِّئَةً. فَذَلِكَ عَرُورٌ لَا يَصْنَحُ

يَسْتَحِقُّ مَعْدُومًا عَرُورًا عَمْرًا مَالًا. قَالَ يَمْرُؤُ حَفِيفٌ لَهُ مَنَعَةٌ بِلَا... هَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَسْتَحِقَّ بَدَلًا عَلَى بَعْرِهِ أَتَى مَحْضًا

(قَالَ مَالِكٌ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُعْدَرِ لِأَنَّهُ عَرُورٌ ۖ وَلَا يَتَدْرَى كَمْ يَبْعَثُ
سَيِّئَةً) الَّذِي ذَكَرَهُ (فَذَلِكَ) أَيَّ مَعَ الْخِدْمَةِ الْهَرُورَ لَا يَصْلَحُ ۖ مَنِ الصَّلَاحُ حِد
الْمَسَادُ ۖ فَهُوَ مُسَادٌ مُعْدَرٌ ۖ وَجَمْعُ فِي السَّخِخِ الْخِدْمَةِ هُوَ مَالِكٌ هَذَا قَوْلًا
مُسْتَأْنَفًا ۖ وَذَكَرَ فِي السَّخِخِ الْمَصْرِيَّةِ مَعْدُومًا يَقُولُ لِمَالِكٍ ۖ وَبِهِمْ فِي بَيْعِهِ
الزَّرْعَانِي مَعْدُومًا مَالِكٌ أَيْضًا ۖ بَلْ يَدُ بِكَلَامٍ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ خِدْمَةُ
الْمُعْدَرِ ۖ وَكَانَ مَعْدُومًا بِالسَّخِخِ الْيَدِيَّةِ ۖ وَهَذَا فِي فَتْرَتِهِ^(١) فِي يَوْمٍ مَسَامِي
قَوْلِهِ أَوْ يَعْطَى أَحَدٌ مِثْلَ الْمُعْدَرِ مَالًا يَرَى ۖ أَوْ أَحَدٌ يُعْطَاهُ مَالًا عَلَى تَحْوِيلِ
عَقْدِهِ وَهُوَ يُعْطَاهُ مَالًا عَلَى أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ الْآخَرُ مِثْلَهُ خِدْمَتُهُ ۖ مَعْرُورٌ ۖ لَأَنَّ
ذَلِكَ عَمَلٌ سَجَهَوْنِ ۖ وَهُوَ الَّذِي قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُعْدَرِ ۖ لِأَنَّهُ
عَرُورٌ لَا يَتَدْرَى كَمْ يَبْعَثُ خِيئَةً

وَأَمَّا مَا كَانُوا لَا يَسْتَحْدِمُونَ خِدْمَةَ مَعْدُومَةٍ لِجَارِ ذَلِكَ ۖ مِثْلُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ
لِخِدْمَتِهِ شَهْرٌ ۖ وَمِثْلُ ذَلِكَ جَائِزٌ ۖ خَبَرُ وَلَدٍ مَالِكٍ «الْمَحَلِّي» عَنِ قَوْلِ
مَالِكِ الْمَعْدُورِ وَيَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ حَبِيفُهُ نَحْنُ أَخْرَجَ الْمَدَارِقِيَّ عَنْ جَابِرٍ
«لَا يَأْسُ بِبَيْعِ خِدْمَةِ الْمُعْدَرِ إِذَا احْتِجَّ بِهَا» صَحَّفَهُ الْبُيْهَقِيُّ ۖ وَصَحَّفَهُ بَيْنُ
الْمُعْطَانِ ۖ أَيْضًا

وَقَالَ تَرْدِاسِي^(٢) قَوْلُهُ لَا يَصْلَحُ مَنِ الصَّلَاحُ حِد الْمَسَادِ ۖ هَبْ بِاطْنِ

(١) ذَكَرَ فِي «الْمَسَدَكِ» ٣٣٦/٣٩٩ أَيْضًا

(٢) «الْمَدَارِقِيُّ» ٢٧٧٠

(٣) فَتْرَتُهُ الْيَدِيَّةُ (١٣١٠)

تساعده على ذلك ، وفيما هو أحاط من حديثه ، صبح النبي ﷺ ، فأنه لم يصب
رفته ، وإنما يبيع خدمته لأهل البعير من بيع خدمته لا نحو أولاده ، فسمته
أيضاً ، أي زوى عن أبي جعفر أنه ﷺ يبيع خدمته المذنبين ، من أجل صلفه لا
حجته فيه ، انتهى

وفي ١٢٤٠ الكلام : حاكم - ١٠٨٤ - المعنى : الأخلاق في بيت المقدس وأبي
حبيبة في بيت المقدس ، لظاهر علي أنه ليس بصحيح ، فإن الذي معه (أدم مائة)
هو اجاره خدمته بدو عيسى السد ، إذ قال لا يدرى كم يقبض سيده ، وهذا
لا يجوز عند بعضه أيضاً ، والذي اجاره له حبة هو لا يسجد ، نعم ، معية ،
هو خارج عن مذهب أبيه ، كذا قدم في كلام الباقي ، وكذا في باقي الأد
لعمري ، من بيع نفسه بضعه ، فهو مملوك ، لا يملك ، ولا يملك ، ولا يملك
ومالك يملكه ببيع دون الإجارة

وفي ١٢٤٠ - ١٢٤١ - المعنى : أي كذا م على حديث جابر رضي الله عنه -
ويحتمل أن يكون معنى قوله أي حر إذ لا جاره سمو به ، والله أعلم ،
وهكذا في محمد بن أبيه ، أن النبي ﷺ «باع خدمته حذر» ثم بيع نفسه «^١»
أخيراً

وفي ١٢٤٢ - المعنى : أي بغيره ، أي بغيره من نفسه كل شيء بشيء
معلوم ، سمى كان الأجير وحلاً ، أي : حر أو عبداً ، ويهدى له أبو حنيفة
والشافعي وأبو ثور ، ثم قال : وإن اجتره عبده ، سمى أعتقه في ثلثها صبح
العبي ، ثم بطل عقد الإجارة في ثلث المذهب ، ولا يرجع بعد عن مولا

(١) حاكم المعنى (١٢٤٠/١٢٤١)

(٢) إمامه دارقطني في «السنن» (١٢٤٨/١)

(٣) المعنى (١٢٤٠/١٢٤١ ، ١٢٤٢/١٢٤٣)

وقال مالك: من سجد يَخُونُ نَهْرَ مَرْجَبِي قَبْلَهُ حُدُودًا
جَفِيفَةً أَيْهَا يَتَذَوَّبُ . . .

شيء. وهذا جيد قول مالك في التفسير. وقال في التفسير يرجع على مولاة أجرة
الملك، وقال ابن حزم: عند الحد، هي الشح أو الإمضاء.

ثم قال: ويجوز للرجل أن يؤجر أمته ومدرسته، وأن يولد، ومن خلق
عنهها بعدد: (المتزوج لها في شجرة للأرض)، لأنه حد على مفعولها أنه
إحاربه لحدته، وليس بوحدة مفعول إحاربه لحدته، لأن أمه لحدته، وبها
قال مالك: لا يجوز إحاربه للأرض، إلا أن يكون فيه، أهمل عن قوله: لأن
الحق لو كان، وجب لسيده لا ما فصل عنه، وإن كانت مروجته لم يجر
إحاربه بذلك، لأنه يفرق بين الزوج لأمته عنه بالأرض.

وقال مالك: للأرض، ثم زوجها مع النكاح، ولا يفسخ عنه (جذره)
ويكون خروج أو يفسخ بها في حال فراغها من الميراث، وذلك ما في
زوجها، ولا يرضاها الميراث، لأنه يفسد النكاح وقت يفسده، ويحل
بفسد حارة مكانته، لأن مدعيها، ولد لا يفسد، أي من جهة ولا
رجل لها في غير الرضا، ولها أن يزوج عنها، لأنه من جهات لا كسالة
الشيء.

سائر من حراج الميراث عن الإمام مالك: المخرج من حريمه حتى
يؤمى أو شر حريمه، وهو في معنى الإحار، فعد من هذه القرواء أو لا
خلاف بين لأمه الأرض في حرم حارة الميراث.

وقال مالك في العبد يكون مشركاً (أي مخرج من حريمه) أحلقت حريمه
دون شريكه (أيها يتزوجها) هكذا في جميع البيع بمصره - انتهى من الميراث
والشروع غير مسقط الميراث، لأنها يتزوجها، لأنها انتحيت من الميراث،
وهو الأوجه عندني.

رواية أنه لا يجوز إلا تقويم حصه بشريك على الذي دبر، إذا كان موسراً
مخاضاً بالمشي، إلا أن مثله الشريك أن يدر غير كامل التقدير غير حسب ما يكون
في العنى

و دى السهب عن مالك في دبره إذا كان دبر يأنى شريكه أو غيره إن
ليس للضميمة الرضا بذلك، ولا بد من المعاونة، ورواه ابن حسب عن مطرف
وبن الناحشون قال لأنه من عيب، ولو دبر أحدهما وعلق الآخر عليه،
فوم على سمعي، وسقط ولا، السبيل لضمته، رواه ابن سحنون وغيره وكثيراً
أصحهاً انتهى.

ودن بنودير^(١) إن دبر موسراً حصته فوق باقي دبره، ولا يلزم عن
المدير قال مطرف سمعنا أن يهرم بهه عدل، ثم يقوله ليس سم يشر نفسه
لعم دبر عده بعيه أم تزيد؟ من دبر ليس دبره، ثم سم لصاحك بهه
التيه أم تزيد؟ وهكذا حتى ينف عن دبر أي يأنونه أحدهما به سرق كله أو
سم كله، وهذا صعبه، والراجع أن السبيل الموسر يقوم عليه بحسب شريكه
ليكون كله مدبراً كالشجر

لأن لدسوقي، قوله إن دبر حصته أي يأنى شريكه أو غيره، فإنه قد ورد،
وليس بشريك الرضا بذلك التفسير والتمسك بحصته، بل لا بد من المعاونة،
وهذا القول هو المشهور كما في «توضيح»، ورواه ابن حبيب عن الأحوي،
ورواه أيضاً السهب عن مالك

قال في «توضيح» وروى عن مالك أيضاً أنه يقوم على المدبر ليكون
مدبراً كله سبيلاً بمدبر يعرفه أحد، وإن في القولين في «مدبر» في كتاب
التفسير، وفيه أيضاً في السبيل الآخر، أن يأنى شريكه جار وغير إنته فوم

سیرت کے نام سے اہل معادہ و اہل اختلاف و جد آہدہ کے اختلاف ہے۔
 گیارہ سو سال پہلے علیہ صلوٰۃ علیہ وسلم نے یہ فرمایا کہ جو شخص اپنے
 والدین کی خدمت میں میری دعا کی آیت پڑھے وہ اس کی سزا سے محفوظ رہے گا۔
 اور یہ دعائیہ بھی ہے کہ جو شخص اپنے والدین کی خدمت میں میری دعا پڑھے
 وہ آیت آید کہ جو شخص میری دعا پڑھے وہ اس کی سزا سے محفوظ رہے گا۔
 خیر علیہ السلام

[illegible][illegible]

وَقَدْ تَمَالَكْتُ فِي رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ دُرِّ عَيْنٍ نُهُ نَصْرَانِيٍّ، فَأَسْلَمَ
الْقَدْ

وَمَا مَالُكَ بِحَالٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّعْبُدِ وَتُخْلَجُ عَنْهُ سُلْعُ
النَّصْرَانِيَّةِ وَلَا يَبَاحُ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَنْتَهِي عَنْهُ فَإِنَّ هَذَا النَّصْرَانِيَّ رَجُلٌ عَلَيْهِ
دِينٌ، فَصِيَ دِينُهُ مِنْ تَعْبُدِ الْمَدْبُورِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ مَا يَتَّخِذُ
الَّذِينَ يَتَّخِذُ الْمُدْبِرُ

وليس به نصير المعنى، لأن العبد عند ذلك مكاتب، أو حر على اختلاف
الأمم

ثم إن الشريك الذي اعتن بصيه أسد على لمدير بصيه مدبراً، والامتنان
يتقدر بقدر اختلاف، ولا يصحبه دمه ما ملكه بالصفاء من جهة الساكن وهذا
عند الإمام، وقال العبد الذي ذممه أو حرره ويصحب ثلثي قيمته لشريكه،
موسراً كان أو مضرراً بناءً على أن التفسير لا يتحرراً عندها انتهى.

(قال مالك في رجل نصراني) أي غير مسلم (ذبح عبداً له نصرانياً فأسلم
العبد، قال مالك) هي الصورة المذكورة: (بالحال بينه) أي بين السيد الكافر
(وبين العبد) يعني يخرج من لُبطة السيد (ويخرج على سيده النصراني) أي
يجعل له عليه خراج محض لا استخدام الذي غالب بسيد عنه، وأصل الخراج ما
يحصل من علة المعنى المتباعدة سواء كان ذلك عبداً أو أمه أو ملكاً حر، هناك:
خارج علاماً إما انقطاعاً عن مربيته عليه كل شهر (ولا يباع عليه) أي لا يجوز
بيعه؛ لأنه يرى فيه حد حرية (حتى يبيى لهره) أي أمر سيده لهره

(فإن ملك النصراني) والحال أنه (عليه دين) مع المفسر في الدين، كما
قدم أن السيد المحض مائتة والرقبة يظل المدير عند الإمام مائتة (واقطع
هيفه) أي السيد المنوع (من ثمن الملبور) إلا أن يكون في ماله أي في مال
السيد (ما يحمل الدين) أي يسعه (بالحال المدير) من ثمنه، كما هو المعروف في
ملحظ مسلم.

وقال المحدث: لأن به ملكاً صحيحاً، تصح بصره فيه كالمسلم، وحكم تفسيره
حكم بصره بغيره، لأن أسم بصره الكافر أمر بإزالة ملكه عنه، وأخير عليه
ثلاثاً يفي بكاف ما كانا لمسلم كغيره البصر، ويحتمل أن يترك في به هذا،
ويمنع عنه من كسبه، وإن لم يكن به كسب أجور سيده في لا يقدى عليه
ويهدأ من أبو حنيفة والمشافعي في حد حريته بناء على أن يبيع بغير حيز
جائز، ولأن في بصره إطلاق سب نفسي، فكان إيقاظه أضر، فإن قضا بصره
فناعه، بطل بصره وإن قلنا يترك في به عدل، فإنه من سواي
استماله وشكبه، ويمنع عنه من كسبه، وما حصل منه

وإذا أقر هو نفسه على المحرمية حرة، ويمنع على نفسه مما حصل من
كسبه، فإذا مات سبب شئ في عرجه، الثالث، وإذا عتق منه بغير الثالث،
وبيع الباقي من الورثة، إن كانوا كفاراً، وإن أسلموا بعد أسوة نوك، انتهى

وهي (التهذيب) (١) إذا أسعد أم، ود انصراني، فعنهما أو سمي في
قسمها، هي بصرية استكشاف لا تعمق حتى يؤذي الضميمة، وقال زهير تعق
في الحال وسعدت دعي عنهما، وهذا الخلاف فيما إذا عرض عن المولى
الإسلام دعي، فإن سم بقى على حالها

كان أم انهمام (٢) حتى إذا استبصر من الإسلام علو مولاه، فأبى،
فإنه بخرجه القاصي من ولايته، أن يقدّر غيبها فتجسسها عليها، نصير مكتبة
إلا أنها لا تترك من الرق، وإن عجزت نفسها، لأنها لو ردت إلى الرق ردت
إلى الكفاية لها، سلامها، وهو الموعوب، فلا فائدة في إتيان حكمه بتعجيره،
وعلى هذا، د اسم بصره انصراني، وإن عر تعق للحد في حال إياه

(١) (١/١٣)

(٢) (صح للمدبر ٤: ٢٢٥)

مولاها لاسلام والاسلمه دين عبيد لخصم بها، هي حره فان اسلم عبد
اخرى فهي غير حرة، لا لانها لا اسلمه، بل لانها اسلمت بعدة، وذلك لانها
والظاهر به، يعني مولاها، وذلك لانها اسلمت بعدة، لانها اسلمت
تخلوه بها فعلا من استعاض من الاستعاضه، ويحرم على غنقه الى ما يموت
تعتق بموته، بل اسلم فحل له، ورجع ثوبه، أو انفق دمه، فمصر عن انفسه
واجب عليه، عن السلطه الاسلاميه، بل هي غنائمها فانفقها له، فحل له عتقه
كما قال الله.

و قد مر سابقا، فيه ربه، فصرر به من يجات نفسه لا استعاض مع
يمكن دفعه عنه، بل الامر كما ذكره، هي أن تولد أفع يصير عنه وعنها.
فمنه لا يصير الى ليدل عقيب عتقه، لأنها بعد مداسه، بل بعد تفرام في
الانفساء، بل كان مقصود العتق، بل حصر لها قبله، فيضرر انفسه بذلك،
ويضرر في نفس دمه، وربه يوجب قبل ايديها عتقه، وقد قال
عليه السلام، حصره انفسه، وانه يوم يقبضه من حصره انفسه، بخلاف
بل إذا دلف عتقه على ولائه، بله حصره على الإبه، فكله عتقه
أولى، اهـ.

بله من عتقه من مذهب الزمان، بله حصره ما في ربه انفسه،
بله، إلا أن يكون، بله بولي له، وبله من مذهب الاسلام، وبله من مذهب
أن الاسلام مرحب لتخصيصه عنه، بله من صاحب «الهداية» في اناب اسبلا،
بكتاره بله، وأبي حنيفة أن عتقه أصله من قبل انكاهه، وبله.

فان من انفسه^(١) فهو انفسه من مذهب اصحابه، وبله من مذهب
انفسه أصله، حصره من صاحب «الهداية» أيضا، فأن من عتقه في

(١) صحيح الترمذي، (٥٠٢٤).

(٦) باب جراح المديبر

١٢٩٣ ٧ - حَقَّقْتُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنَّ عُسْرَ بَرٍّ عِنْدَ انْعِمَارِ
 قَضَى فِي تَمْدِيرٍ إِذَا جَرَحَ أَنْ يَسْتَوِيهِ أَنْ يَسْلَمَ فَا يَمْلِكُ يَمْنَهُ إِلَى
 أَنْ يُجْرَحَ فَيَحْتَبِطُ الْمَخْرُوجُ وَيَقْدَعُهُ بِجِرَاحِهِ

بلفظه، وقال روه: نحاكم في "المصدر" (١) في كتاب الطب وقال صحيح
 على شرط المديبر، ولم يخرجه، ٨ - والحديث أخرجه محمد في امرطه (٢)
 وفيه زيادة من هذه الرواية

(٦) جراح المديبر

بكسر الجيم جمع جراحه بالمصدر، ويجمع على جرحات بضم
 الراء فتحرج ابن فاء في الجحد، بدل حرجه جرحاً فهو جروح ومجروح،
 وفي مصدح "جرحه من" لقطعه، والاسم الجرح بالضم، والجمع
 جروح، ونم يملول، جراح إلا بر الشعر، والجراح بالكسر جمع جراحة
 بالكسر أيضاً، ٩ - والمعنى أن المديبر إذا جرح أحداً فماد حكمه أن يعمل
 به

١٢٩٣ ٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنَّ عُسْرَ بَرٍّ عِنْدَ كَمَرِيٍّ انْخِطَبَهُ الْمَعَادِلُ
 الْمَشْهُورُ، وَحَدِيثٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ كَمَا فِي "الزَيْلَعِيِّ" (٣) عَلَى "إِنْفِذَائِهِ"
 (قَضَى) أَيَّ حَكَمَ (فِي الْمَدِيرِ إِذَا جَرَحَ) إِنْسَاناً (أَنْ يَسْلَمَ) يَ يَجِبُ عَلَيْهِ (أَنْ)
 يَسْلَمَ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ (أَيَّ مِنْ أَمْرِهِ وَهُوَ حَمَلُهُ (إِلَى الْمَجْرُوحِ) وَفِي أَرْضِ
 حَرْجِهِ (فَيَحْتَبِطُ الْمَجْرُوحُ) أَيَّ يَحْتَمِلُ الْمَجْرُوحُ عَنْ أَمْرِهِ (وَيَقْدَعُهُ بِجِرَاحِهِ

(١) (٢٩٩/٤)

(٢) موطأ محمد مع تنقيح المسند (٢٢٩/٣) راجعه خير مصنف في "الموطأ" (٣)
 (٢٢٩) وأخرجه الذهبي في "السير الكبرى" (٢٢٩/١).

(٣) نظير مصنف بويه (٢٢٩/٤)

قد استمر روحه عليه في حال رقة فلا يسط بحوث النمرية فيه وإن كان
لأواجبه عليه - لا في ربه، علي بأقل الأمرين من قيمته أو أرض حياته، اهـ

وفي «التهذيب»^(١): إذا جرى مدبر أو أم الولد جناحه ضمن المولى الأفل
من بيعته ومن أنشأ لها روي عن أبي عبيدة - رضي الله عنه - أنه نصي بجناحه
المدبر على مولاه، ولأنه صار - ما عدا - اسمه في الحياطة - خلبير أو
الاستلاد من غير اختياره انشاء، وما يجب الأفل من ليعنه ومن الأرض
لأنه لا هو يولي الحياطة في أكثر من الأرض ولا متع من الثمرات في أكثر من
التيمة، اهـ

قال ابن أبي عمير في «التهذيب»^(٢) قوله - روي عن أبي عبيدة - أخرجه ابن
أبي شيبة بسنده عن أبي عبيدة بن الجراح قال: جناحة المدبر على مولاه،
وأخرج نحوه عن النخعي، والشمي، وعمر بن عبد العزيز، ولحسن، اهـ.

وفي «السنن»^(٣) إذا كان مدبراً، بجناحه على مولاه، وأما الرحب به
قيمة المدبر على المولى لإجماع الصحابة، فإنه روي عن سيد عمر وأبي
عبيدة بن الجراح - رضي الله عنهم - أنهما نصبا بجناحه المدبر على مولاه
بمحض من نصبا، ولم يمتثل أنه انكر عاقبتهما أحد منهم، فيكون إجماعاً
مهمهم، ونبى بترك بمقابله الإجماع - ولأن الأصل في عبادة العبد هو
وجوب الدفع على المولى، وبالتدبير مع من الدفع من غير حياض العشاء
يجب القنعة على المولى، كما لو نُشِرَ الخنزير وهو لا يحسن الجندية، ومشار
أواجب لأل من قيمته، ومن الدية، رجب في مال المولى بدلاً لأنه ضمان

(١) ١٩٣/٢٥

(٢) ٣٨٩/٤

(٣) «السنن الصالح» (٩/٣٨٣).

دنيا هو نفسه . وفي كل وقت ان احببت الله ما كنتي بها ما
 حرام . لا غير طاعة الله . قال كان على مناد فاصادهم بدماس
 مع حياض العبد مع ما تقدمت بقا على ارجح . بعد انما
 به . باعقل ما كان في حياض العبد فبعض من سحر العبد به
 بعض من سحر في ما كان من الله من الله
 ثمة . بعض ثمة العبد في اوتى من دن
 سيدة في كل

(دنيا هي السيد في كل ذلك الذي احداث
 العبد الذي سفل ما جمع العبد من الله
 ما هو به لا يفي من الله
 في كل من الله في كل من الله
 العبد من الله في كل من الله
 العبد من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله

في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله
 في كل من الله في كل من الله

في كل من الله في كل من الله

وَتَرَكَ عَبْدًا مُذْبِرًا. قِيمَتُهُ خُمُسُونَ وَمِائَةُ دِينَارٍ، وَكَانَ تَعْبُدُ قَدْ شَجَّ
 وَجِلًّا خَرًّا مُوضَعَةً عَقَلَهَا خُمُسُونَ دِينَارًا، وَكَانَ عَمْرٍ سُدَّ الْمُنْدَ
 مِنَ الذَّنْبِ خُمُسُونَ دِينَارًا
 قَالَ قَاتِلُكَ

إِذَا مَا لَسِيد (وَبَرَكَ جِلْدٌ كَثِيرًا قِيمَتُهُ خُمُسُونَ وَمِائَةُ دِينَارٍ) سَلَا (وَكَانَ الْعَبْدُ تَد
 شَجَّ رَجُلًا خَرًّا مُوضَعَةً) أَيِ تَحْتَ مُوضَعِهِ، وَهِيَ الَّتِي تَضَعُ عَظْمَهُ، وَتُكَشِّمُهُ.
 وَهِيَ إِحْدَى الْمَرَاحِلِ الْعَشْرَةِ لِمَعْرُومَةٍ، أَوَّلُهَا ائْتِمَاعٌ، وَثَانِي لُفْطِي
 الْحِلْدِ، ثَلَاثُ لِحْدَرَمَةٍ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ، ثُمَّ التَّحْلَاقُ، ثُمَّ الْمُسْحَاقُ، ثُمَّ
 الْمَوْضِعَةُ، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ، ثُمَّ الْمُسْفَةُ، ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ، ثُمَّ ائْتِمَاعُهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ رَشْدٍ
 (عَقَلَهَا خُمُسُونَ دِينَارًا)

ثُمَّ ابْنُ رَشْدٍ^(١)، جَمِيعُ الْعَمَلِ عَلَى أَنَّ هِيَ الْمَوْضِعَةُ إِذْ كَانَتْ خَطَأً
 خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ فِي رِسَالَةِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ لِمَعْرُومٍ فِي حَرَمٍ

وَقَالَ الْمَرْمِيُّ^(٢) نَسِيَ فِي ائْتِمَاعٍ مَا فِيهِ فَصَحَّ سَوْدٌ، وَلَا يَجِبُ
 ائْتِمَاعٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَهِيَ الْخِيَرَةُ إِلَى الْعَلَمِ، سَمِعْتُ مُوضَعَهُ، لِأَنَّهَا أَبْلَتْ
 وَضَحَ الْعَطَاءِ، وَهُوَ بِرُفْعِهِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَرْضَهَا مَصْرٌ، قَالَهُ ابْنُ
 الْعَسْكَرِ، وَهِيَ كِتَابُ الْبَيْتِ ﷺ لِمَعْرُومٍ فِي حَرَمٍ فَتَقِيَ التَّوَجُّعَ حَصْرًا فِي
 الْإِبِلِ، هـ.

وَالْبَيْتُ الْكَامِلُ مَاتَهُ مِنَ الْإِبِلِ وَخَمْسُ مِائَةٍ عَشْرًا، وَدُمَ حَتَلَعُوا أَوْ
 الْقَمْعُ مِنْ سَمْعِ الْإِبِلِ وَخَمْسُ مِائَةٍ عَشْرًا، خُمُسُونَ دِينَارًا (وَكَانَ عَلَى سَيْدِ الْعَبْدِ
 مِنَ الدِّينِ خُمُسُونَ دِينَارًا) مِثْلًا وَدَى السَّخِ الْهِنْدِيَّةِ وَيَحْمَرُ بِمَصْرِيَّةٍ هَهُنَا لَفْظُ
 (قَالَ عَالِمُهُ) وَيَسِي هَذَا فِي يَحْمَرُ لِسَخِ الْمَصْرِيَّةِ، وَالْأَوَّلَى عِنْدِي حَدِيثٌ، فَإِنَّ

(١) حُدَايَا سَجْدَةً (٤١٩٣)

(٢) طَبَقَاتُ (٢) ١٥٨١

هنا يند، بالتحسين ديناراً، النبي في عقل المسخة، فتقضى من نبي
العبد ثم يقضى دين سيده، ثم ينظر إلى ما بقي من الدين، فيمنق
ثلاثة ربيعي ثلثة ليرة، فالتقضى رجب في رقبته من دين سيده
ودين سيده أوجب من تدبير النبي، إنما هو رقبته في ثلث مائة
الدين، فلا ينبغي أن يجوز شيء من التدبير، وعلى سيد العبد دين
ثم يقضى وإنما هو رقبته، وغلب أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمَنْ
يَقْرِضْ أَخِيًّا يَرْجُ أَنْ يُؤْتِيَهُ خَيْرًا مِنْهُ﴾

الكلام الذي متعلق به سي، ولو سلمنا لافهمنا لال مالك في الصورة
المذكورة (هنا يند) هي الصورة المذكورة (بالتحسين ديناراً) وهي اسمع
الهدية بالتحسين ديناراً، والمراد (الي) رجب (في عقل المسخة) الموصوفة
المذكورة، فتقضى من نبي العبد، أو لا، لا تعلم في المعنى، وأن المعنى يند
هي دين السيد (ثم) مع ذلك يقضى دين سيده، وهو خمسون ديناراً في الدين
المذكور (ثم ينظر إلى ما بقي من الدين) وهو ثلثة مائة وخمسين ديناراً، لأن
العبد فرض قيمته في الدين المذكور مائة وخمسين ديناراً، وخرج منها المائة
في الدين والدين، بقي مقدار الخمسين ديناراً من دينه، فيمنق ثلثة في مائة
ما بقي وهو مقدار خمسين ديناراً، فبعد من أثبت من سيد

(ويبقى ثلثة) أي ثلثة الباقي من العبد مائة ألفاً فالتقضى أوجب، أي ولي
واحد بالوجوب (في رقبته) أي رقبته، تدبير (من دين سيده) لأنه متعلق برقبته
مقدور من الله، فإنه متعلق بالله (ودين سيده أوجب) أي الحق بالوجوب (من
الدين الذي إنما هو) أي تدبير في الحقيقة (وصية) من المال (في ثلث مال
الدين، فلا ينبغي) أي لا يجوز ولا يصح (أن يجوز شيء من التدبير) والحد أن
(من سيد العبد دين لم يقضى) صفة لدين (وإنما هو) أي للتدبير (وصية) لا غير

(وذلك) أي وجه يقدم الدين على ملك الورثة (أو الله تبارك وتعالى لال)
في إبه المعركة ﴿وَمَنْ يَقْرِضْ أَخِيًّا يَرْجُ أَنْ يُؤْتِيَهُ خَيْرًا مِنْهُ﴾ والدين مقدم على وصية

وقال مالك، في المُنْتَهَر إذا جرح رجلاً فأسلمته سيده إلى
المجروح، ثُمَّ هُتِ سِيْدُهُ وَعَلِيهِ دِيْنٌ وَلَمْ يَتْرَكْ مَالاً غَيْرَهُ فَعَالَ
الْوَرْدَةَ نَحْنُ نُسَلِّمُهُ إِلَى صَاحِبِ الْجَرْحِ وَدَى صَاحِبُ الثَّنِيِّ، أَمَا
أُرِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْعَرِيمُ شَيْئًا قَهْرَ أَوَّلَى بِهِ، وَيَحْطُ عَلَى
الْبَيْ عَيْنِ الثَّنِيِّ، لَمْ يَرَأَ الْعَرِيمُ عَلَى يَدِهِ الْجَرْحَ فَإِنْ نَمَّ يَرُدُّ

بِحَالِهِ، إِذَا كَانَ نَجَافِي جَاءَ حَيْثُ يَخِيرُ الْعَدْلَى بَيْنَ تَدْفِيعِ الْمَلَاءِ، أَوْ
مَنْحِهِ

ولقدّم هذا المتن في كلام صاحب البينات وغيره أيضاً، فمضى أصلهم
ليس على جسيمة المدير عليه، بل على مولاه، فلا تنزع على مشكلهم هذه
الفرع

(قال مالك في المدير إذا جرح رجلاً فأسلمته سيده) أي أسلم المولى خدمة
المدير النجاني (إلى المجروح) ليستوفي أرسه (ثم هُتِ سيده، وعليه دين، ولم
يترك) سيد (ملاً قهراً، يـ غير المدير (مقتل الووثة نحن نسلّمه) أي المدير
(إلى صاحب الجرح) نسم الجيم أي لمحي عابه. وفي أروشه عن ثبته
(وقال صاحب الدين) أي العريم (أنا أريد) في قيمة العمد (على ذلك) الذي عين
فمنه صاحب الأذن.

(قال) مالك في هذه الصورة (إذا رآه العريم شيئاً) في نفسه نبيه (فهو
أولى به) أحق بأخذ العمد من المجروح، ويأخذ منه مقدار الأرض ويعطى
للمجروح. (ويحط من الذي عليه الدين) وهو السيد 'المعبون' (قدراً ما رآه
العريم على فيه الجرح) ومثال أن لعبد لمدير جرح رجلاً موضحة أروشها
خمسون ديناراً كما نسم، وعلى السيد دين خمسين ديناً، وحطت قيمة العمد
خمسين ديناراً، فأخذ، صاحب الجرح، نكح فلان لعريم، لنا أعطني تسعة
سبعين ديناراً، فهو الغريم أحق بأخذه، ويأخذ منه خمسون ديناراً، ويعطى
لصاحب الجرح، ويحط من دين السيد عشرون ديناراً (فإن لم يزد) العريم

« قال مالك، في المفسر إذا خرج منه مال فأبى سيده أن
يأخذه فإن المخرج يأخذ ما في المفسر في دية جرحه فإن كان فيه
وفاة، أو موت أو عجز أو غيره، أو إذا استتر به سيده وإن
يكن فيه وفاة، أو غيره من دية جرحه، أو من مفسر بها دية
من دية جرحه ».

حذوفه، ثم فإذا صار حبيب دية سائر الموقوف فهي ماله سائر ديون،
فيسر المفسر قلدر حمله في دين الموقوف

قال صاحب « البدائع »^١، بحسب عمله من ملك مال الموقوف، فإن كان
بمخرج من ذلك بعث كنه، ولا سواه عليه، وإن لم يكن من ماله آخر بعض
ثمنه، ويسمى في المفسر موقوفه، فإذا لم يكن على الموقوف شيء كان دية
عليه دين، يسمى في جميع جملة في ماله من الموقوف، ثم

(قال مالك في المدير إذا جرح حبيب (قوله) أي المفسر (مالك) علا . .
أخذ المخرج أو شيء من ماله المفسر (قائل سيده) أو يقتديه) عن مالك
المدير (غير المخرج) يأخذ مال المدير في دية جرحه) وذلك لما نقله في
تخرج المفسر من كلام القزويني أي مدير أي كان له مال دفع في الجناية، ولا
يدير بموقوف حيث بيناه، ثم في الإسلام حديثه

(إن كان جرحه) أي في مال المفسر (وفاة) دية (تخرج) (الموقوف) من (المخرج)
دية جرحه - وفاة المفسر إلى سيده - وإن لم يكن عليه شيء في مال المفسر (وفاة)
أو حبه (أقتضه) كل في البيع انصبيه أي حله، وتبيح الحصة (أقتضاه)
أو أخذ، أو أخذ، أو حله (من دية جرحه) مثل أن يكون دية حله خمسة دينار،
ويكون ماله المفسر ثلثون ديناراً، فيأخذها في ثمنه (والمستعمل) أي المستخدم
(المدير فيما بقي)، وفي البيع المصيرية تمامها يعني (من دية جرحه) وهو مشمول
بها، أي تمام المذكور، فيسوقها من صاحبها المفسر

(٧) مات ما جاء في جراح أم الولد

عن أبي بصير^(١) وهذا كما كان من أحوالهم إذا خرج ولد ما ولم يفتقه
سلفه فإنه ينقص أرض الجرح من ما المير ورثة إلى سبعة، وإنما كان
ذلك لأن عند تقدير دارم لا ينقص إلا بخرج عنه المدر لا بأمر لا به
سلفه، ولما كان من مال جرحي منه رس جديته لم ينقص عنه أو ربه، أو
وهذا أصاب ابن أبي حنيفة الإمام^(٢) في حكاية مدرم دهر^(٣) عنه، خلافاً
لتحقيقه أن جرحه من غنى سلفه كما عدم مرراً

(٧) جراح أم الولد

عن أبي بصير^(٤) أم الولد إذا جرحت نعل أو ريشها برفقها، ومن السيف أو
بشيء من الأمرين من جرحها أو بغيره، وبعد قال الشافعي وحسن أبو بكر
هو الآخر^(٥) جرحها بغيره لا به لم ينقص من الجرح، في الجرح، بغيره
أرض من سلفه ما بلغت كالف^(٦) أو أكثر، وهذا إظهار من غنى سلفه
فلاؤها بكم جرحها في نفسه، مع ما إذا عشت^(٧) لأنه لا يثبت بغيرها فلم
يكن له من ربه في الجرح

وهذا من مملوكة سيقتها كسبها، ثم يسامها، دارم رس جرحها، أو
كثيراً، أو ما جرحه على سلفه، لأنه أم جرح من سلفه، بما اشترى
مع ذلك كغيره من مملوكة المير، وفارقت الفجر إذا لم تستمها دونه إلا
أنكر أن تستمها بغيره، وهذا إذا عشت من قيمتها، وهذا اشترى، فكما
من سلفها وجرحها عليه لأرض بكمه، وهي مملوكة لا يحتمل ذلك، فإن بيعها
غير حرام، فهو يرض عنه أكثر من قيمتها، أو

^(١) ابن عمر (٧١٤/٢٢)^(٢) سفيان (١٠٤/٢٢)

وقال أبو بصير^(١) رجب بن علي سيدنا داود بن حبيب عني عن شخص أو أنقلب منّا^(٢) في الشرح مع من سألها للمحبي عنه كما مع منها يندبها باطل الأمر - نصية يوم الحكة الأرض - اهـ

وإن عند الحمية في حكام أم الولد في الميراث أحكم من خبر، ولما صاحب السدس^(٣) بعد بيان أحكام الميراث وإن في جميع ما رخصنا وأصدر من^(٤) إلى الزاحب في حياتهما هناك يصح إلا أن جهة يصح يختلف، ويصح في أم الولد، وسببها وهي الميراث بأبويه وإن يصح في موضع آخر من حياتها على المولى، وهو لا من من قبيلها من عرس - وليس على المولى إلا من نصيبه - إن كثرت الحيات كالميراث

عن محمد بن^(٥) الكتاب لأخبار^(٦) أخيراً أبو حنيفة عن حماد عن يونس بن أبي أمية وأبوه وأبوه عن زر بن يحيى، قال يصر ميراثاً جديهما لأبوه الماتة له حرب فيهما،^(٧) يستطيع أن يذللها ولا يذللها العادة لأبوه مصوبك - إن محمد بن أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وكان يشأ أن الميراث وأم الولد على المولى لأقل من أن من حياتها وهو قبيلها، وهو أبو أبيه حنيفة، اهـ

باب - يكن بينهما فرق في التسمية، إن في الهداية^(٨) إذا مات المولى عتق من جميع العتاق، وإن سعى عتقها في من المولى بغيره -^(٩) لأن ليس هناك متعزم، فلا يصر بها حتى الميراث - خلاف الميراث لأنه ما من متعزم، اهـ

(١) الشرح بكرة (١/١١١)

(٢) مع النص (٣/١٢٢)

(٣) الم ٢٧

(٤) ١١ (١/٣١٤)

١٢٩٤ / ٨ - قال مالك، في أم الولد حرج أن يعقل ذلك
 الخراج، أي على من أمه في ماله إلا أن يكون عمر ذلك المخرج
 أكثر من قيمته أم الولد. فليس على سيده أن يحرج أكثر من
 قيمتها وذلك أن رتب السيد وأولاده إذا أتمم غلامه أو أولاده،
 فخرج ماله وحده منقذ ليس عليه أكثر من ذلك، وإن كثر
 تعقل فإن لم يستطع منه أم ولد أو سألها، لم يصح له ذلك
 من السيد.

١٢٩٤ / ٨ - (قال مالك في أم ولد مخرج) حرج، أي على من أمه
 ذلك المخرج ضامن، أي ميسور ثلوثهم من كنفه، وعينه، أي على سيده
 في ماله، أي في مال السيد (إلا أن يكون عقل ذلك المخرج أكثر من قيمته أم
 الولد ليس) سيد أعلى سيدها أن يحرج، أي يعطي ماله، أكثر من قيمتها، بل
 يعطي سيد قيمتها فقط، والخاص أن سيد يصير الآخر من قيمته، وأرض
 حرجها، ويدفع غائب الأمه إلى أمه، فلهذا

(ودنت) في السبع من إخراج أكثر من قيمتها، أي في سيد
 السيد (أو الوليدة) المقتضى إذا أسلم غلامه أو أولاده، فدفعت له ثلثه من ثلثه
 المصروفة، وهو مرفوع في المذهب (مخرج) أي في حرج (أصله واحد منهما) أي
 من اثنين وليس عليه أن على السيد (أكثر من ذلك) أن كثر من ذلك عليه
 أن يحرج (الولد كثر) أي إذا تعقل، من ماله

وخاص أن الزوجي الثقل، أي حسن، أو سيده السيد في ركن للمخرج،
 فليس على سيد شيء إذا عي ذلك جده

(فإذا لم يستطع) أي لم يدر سيد أم الولد أن يسلمها، أي يسلم أم الولد
 إلى المخرج ذلك، ففي ذلك من السيد، أي على سيد ماله مخرج أم
 الولد لا يجد منها من ماله حرج، أي سأل الإخراج، أي به وضع
 وعيها، أي لأمه الأمه وجمهور الفقهاء

قَالَ رَدَا حَرَجَ بَيْسَ فِكَائِهِ مُسْلِمًا ، فَلَيْسَ عَمِيؤُ كَثُرَ مَرَّةً ذَلِكَ
وَهُوَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ وَبَيِّنَ عَمِيَّةً أَنْ يَحْمَلَ مِنْ حَمَائِلِهَا
أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا

قَالَ الْمُؤَوِّفُ^(١) لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا انْتِصَافُ فِيهَا بِهِ يَنْقُلُ الْحَدَّثُ مِنْ
الْهَبَاءِ وَبِوَفْقِهَا لَا يَرُدُّ ثَلَاثِينَ وَهُوَ أَدْرَاهُ وَلَا يُوَلِّدُهَا لِأَنَّهَا تَعْتَقُ بِسَوْتِ
السِّدِّ وَبِزَوْنِ الْمَلِكِ مِمَّا زَوَى عِدَا مِنْ عَمْرٍ وَخِشْيَانٍ وَعَالِيَةٍ وَرَسَدَةٍ مَعَهَا ،
قُلْتُ وَلَوْ بَيْعُهَا خِلَافَ بَيْعِهَا فَالسُّبْبُ وَالطَّاهِرِيَّةُ إِلَّا أَنَّ الْحَمُودَ عَلَى
الْأَوَّلِ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ السِّدَّ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يَسْلَمَ إِلَى الْمَجْرُوحِ لَمَّا يَمُرُّ دُونَ
إِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَلِكِ وَهِيَ عَنْهُ (قَالَ رَدَا حَرَجَ قِيَمَتِهَا فِكَائِهِ مُسْلِمًا) بِمَسْأَلَةِ
(فَلَيْسَ عَمِيَّةً) أَيِ عَمْرٍ لَمْ يَكُنْ (أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ أَرِيدَ مِنْ أَنْ يَحْمَلَ قِيَمَتِهَا
(وَهَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ أَنَّهُ يُؤَدِّي بِمَسْأَلَةِ لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَرْضِ أَحَدِيهِ
(أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ) فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا بِشَرِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَهَا أَيْضًا وَقَدْ عَرَفْتُ فِي
كَلَامِ الْمُؤَوِّفِ أَنَّ فِي رِثَتِهِ امْرَأَةً أُخْرَى (وَبَيْسَ عَلَيْهِ) أَيِ عَمْرٍ السِّدِّ (أَنْ يَحْمَلَ)
وَسَمِعْتُ مِنْ جَنَائِلِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا لِأَنَّهُ يَحْمِلُ ظَنًّا مِنْ لِسَانِهِ عَزَّ وَجَلَّ
بِوَرْتِكِبِ جَنَائِلِهِ ، وَلَيْسَ بِهِ إِلَّا مَعَ تَسْوِيفِهَا بِمَسْأَلَةِ شَارِعٍ فَلَا يَكُونُ
عَلَيْهَا أَرِيدَ مِنْ أَنْ يُؤَدِّي قِيَمَتِهَا

قَالَ الْبَاقِي^(٢) وَهَذَا عَمْرٍ مَا قَالَ أَنَّ أَمْرًا لَوْلَا يَدُ حَسَدِهِ يُولَدُ عَلَى سِيدِهِ
أَنْ يَزْدَى مِنْ مَالِهِ أَوْشَ حَمَائِلِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُنْ لَهَا جَنَائِلُهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا ، فَمِنْ
هَذِهِ لَا قِيَمَتِهَا لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَمْدًا لَكَانَتْ تَسْمُوهُ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ دُونَ ثَلَاثِينَ تَعْتَقُ
الَّذِي لَا يَصْغُرُ نَفْسُهُ إِلَى رَقٍّ وَلَا اسْتِغْنَامٍ ، بَابُ عَمْرٍ ذَلِكَ إِخْرَاجُ مِمَّا هِيَ لِأَنَّهُ يَدُونَ
مِنْ رَقَّتِهَا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَمْنُورَةِ أَوْ السِّدِّ اسْتِغْنَامٍ أَوْ لَوْلَا عَمْرٍ الْمَشْهُورُ مِنْ
قَرُونِ حَدَّثٍ ، قَدْ تَلَوْتُ حَرَّ أَنْ يَسْلَمَ حَقَّةَ الْمَدِيرَةِ وَلَا يَسْمُو حَمَائِلُهَا أَوْ قَوْلًا

(١) (الحنفية) (١٢١ و ١٢٢)

(٢) (الحنفية) (١٢٣ و ١٢٤)

عن "سليمان" وكاتب بني الحمران أنهما لما وجدوا نسخة من كتابي "المصنف" و"المعجم" في بيتهم

واللفظه مثلك به سنة أو سنة "انخطت وعثما من عماد فطير
أخذها في امرأة غوث أي حبيب جلا نفسها، وذكرت أنها حرة، فولدت به
أولاد، فنظروا بعد ذلك ووجدوا أنهم ابن ذلك والعملة في هذا أعظم إن
شاء لله هكذا في "المصنف"، وسبني هذا النسخة في كتاب الإنصاف في
كتاب منها "يتبع في تولد أبيه"، وسبني بخلافه في كتاب

وتكمل "كتاب بعض النسخ والمكتوب والمكتوب" بحرف في غير وجه وحسن
مؤلفه به الحرف وأما

واختلفت نسخ "مروغا" في ترتيب الكتب بعد ذلك، فهي نسخة بروقي
بعد ذلك "كتاب الحدود" و"كتاب في المصنف" و"كتاب في المصنف" و"كتاب في المصنف" و"كتاب في المصنف"
نسخة "المصنف" بعد ذلك "كتاب القصاص"، في جميع النسخ التي قبله بعد ذلك
كتاب "سيرة"، وكان الكتاب "السيرة" من "السيرة" في "كتاب الحقائق"،
كما تقدم قبل ذلك

١٠٠٠ النسخة من... نسخ النسخة في ديوان... نسخة اختلاف ترتيبها
فيها منها بعد ذلك كتاب "سيرة" في أول النسخة "المصنف" وهذا من "جزء
الرابع" بنسخه سابقا وتعالى وقد وقع الخلاف من نسخة في الرابع من ذي الحجة
سنة ١٢٦٢ هـ والله الحمد وسنة

من نسخة الرابع من أول النسخة بكتاب محمد الله بنوليه ويظهر النسخة
الحاضر وفي كتاب السيرة

وفي أبي شيبة ^(١) قال أحمد بن حنبل - لا بأس به - ففعله عمر - رضي الله عنه - وعن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه أحله - وقال ابن المسيب وابن سيرين - لا بأس إذا كره السعة أن يردّها مرة معها شيئاً، قال أحمد - هذا من مذهب - وقال أبو الخطاب - لا يصح وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي - ويروى عن سرياس والحسن - لا بأس به من بيع العربون رواه ابن ماجة ^(٢)، ولا بأس ببيع ثياب يبيع بموص - قد يصح كذا لو شرط لأخي - ولا بأس ببيعة لخبأ لسميولة - فإنه لم يرد - وقد أئتمن من غير ذلك منه - ثم يصح

أن شيئاً هذا هو القياس، وما صار فيه أحمد لما روي عن يبيع من عبد الحديث أنه اشترى ثوباً - رضي الله عنه - دار النسيء من صفوان بن أمية فإن رضي عمر - رضي الله عنه - لا بأس به كذا وكذا

قال لألرم قلت لأحمد يذهب إليه؟ قال: أي شيء، قال: هذا عمر - رضي الله عنه -، وصحفت الحديث امرئياً، روي عنه القصة الأرم بإسناده، فأما إن دفع إليه ثوباً للبيع فربما - وهذا لا يبيع منه السعة شيء، وإن لم أشترها منه، فهذا يفرع عنه، ثم أئتمن عنه بعد ذلك بعدة شيئاً - وحسب المذهب من الثوب صح، لأن البيع خلا عن الشرط المفسد، ويحتسب أن الشراء الذي يبيعه عمر - رضي الله عنه - كان على هذا الوجه، فيجعل عليه حملاً بين نفسه وبين أخيه، وموافق القياس، ولأنه القائل بالفساد، وحديث دار صفوان ينفذ التجاري في صحته

وقال أحمد ^(٣)، وأما كون دفع شرط لصفوان إرضاءه إن لم يره عمر

(١) (١) ٢٨٩/١، مسند أحمد (٢٣١/٦)

(٢) (٢) ابن ماجة (٢٢٨/٢) وأخرجه أبو داود (٢٥٣/٢)

(٣) (٣) فتح باري، (٢) ٢٧٠

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده،

وقال الشيخ وقد روى هذا الحديث من عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن عمرو بن شعيب، ثم ذكره سلفه بطريقه حاصم بن عوف العربى عن الحارث، ثم قال حاصم بن عبد العزيز الأشجعي له نظر، وحسنه أبو حبيب شهيداً وحسنه الله بن عامر وابن أبيه لا يحتج بهما، والأصل في هذا الحديث مرسل عائشة، اهـ.

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن النعمان بن حجاج بن النعمان، وقد يسمون بن جده، ذكره بحليفه في الطبقة الأولى من أهل الحائفة، ذكره ابن حبان في الثقات، من (١٠٩) الأديب (عن جده) يمكن التردد به، ابن عامر بن حاصم بن عوف العربى، ولعله من محمد بن عبد الله ويشاء أن يسمي بهذا السبق شهر جده، وروايت المروءية به السند غير منصوص. محمد هذا ليس برواية جده عن أبي اليعقوب في المروءية المصنوعة لا مدخل لمحمد في هذه الإسناد لا في حديث واحد لا ثاني به، كذا في المعاش به ولعله

وقد الحافظ^(١) في ترجمه شعيب لم يذكر حد منهم أنه يرويه عن محمد، ولم يذكر أحد محمد هذا حد إلا القليل، وذكر في حقيقته، وروى له ذلك من جاء عنه من الرواية شيء يسير على خلاف فيه، ثم ذكر بعض الروايات، والخلاف في الروايات محمد أو أمه، ومع هذه الروايات هو ينفى قطعاً والمروءية في الروايات بهذا السند ورويه^(٢) والتسامع منه، فلا يمكن أن يكون التردد بجده في هذه الروايات محتملاً جداً

والشهر أن المروءية جده شعيب عبد الله بن عمرو بن النعمان النعماني ابن نصحاني، إما لأن لعمري إلى شعيب أو يكون لعمري عمرو عن

ان رسول الله ﷺ يهي عن بيع العرب

خرج ابو داود في ۲۲ - كتاب الجع، ۶۷ - باب في العرب

ومن ما جاء في ۱۲ - كتاب الجع، ۲۹ - باب في العرب

عن عائشة رضي الله عنها في ۱۰ - كتاب الجع، ۱۰ - باب في العرب

أحد من أصبح من أحد هو عبد الله بن عمرو، ذكره في صحيحه جميعاً،
روى عنه أم سمع منه، وأما في صحيحه، ففي الظاهر عدل، وهو أحد من
لا اختلاف الأول فيه، ولما لا أثره من حماد بن عبد الله، وروى
احتججه به، وربما رجس في القل، منه شيء.

وخرج أبو داود عن أحمد بن حنبل أصحاب الحديث (۱) ما رواه احتجوا
بحديث عمرو بن سمع عن أبيه عن جده، وهذا شاهد برؤس

ولما أبو رزاه، وفيه عن الثقات، ربما ذكره عنه كثر، ورواه عن أبيه
عن جده، وأما سمع حديثه، ورواه صحيحه كتب عنه رواها

أن رسول الله ﷺ يهي عن بيع العرب، قال القاضي أبي عبد الله في
يكون فيه التبريد، ولم يدر عسيرة، وأما حديث مسند أبيه، في صحيحه، وحكي
لتسبح في الحديث، قال أحمد بن حنبل في الصحيحين، ورواه
الحديث، في صحيحه، ورواه مالك بن أنس عن يونس

وكان أبو داود في من قال حديث مسند أو حديث لا يثبت فيه، ولا
يصح من مسند، في حديثه ما رواه عن الراوي، في صحيحه، ورواه
مسند، هذا صحيح، من أن فيه رواية مسند، في

قال مالك، وذلك في تفسير العرب، المذكور (فيما يرى) في صحيحه

(۱) هذا المصحف (۱۷۷، ۱۵)

(۲) من الروايات (۱۵، ۱۶)

عن أبيه وأخيه عبد الله بن ماس بن يساع عبد الله بن
 أنصيص. بالعبد من أخته. و هو من من الأما من أخته
 في أنصيصه ولا في النجار، رندد وأخته. و ماس بهذا أن
 بشرى من العبد بالعبد أو بالعبد إلى أهل معلوم. إذا أختف
 قار. حلاله. لأن أخته بغير دية بغيره حتى بغيره فلا يأخذ
 منه أنس بواحد إلى أهل. و هو أحسن أحسنهم

من أنظار. و بغير منه من أحد. لأنه لو كان موصفاً من ذلك من كل وجه
 من الثمن في حد السر. ولا لا. لا ينظر بالجميع لا تحدد لمعارضة منه. و هو
 جازب لوجب. و يكون معلوم المقدر. كذا في الإجارة. اهـ

عن أبيه وأخيه عبد الله بن ماس بن يساع. أي بشرى من العبد
 أنصيص. بالعبد من أخته. و هو من من الأما من أخته
 في أنصيصه ولا في النجار، رندد وأخته. و ماس بهذا أن
 بشرى من العبد بالعبد أو بالعبد إلى أهل معلوم. إذا أختف
 قار. حلاله. لأن أخته بغير دية بغيره حتى بغيره فلا يأخذ
 منه أنس بواحد إلى أهل. و هو أحسن أحسنهم

(أنا حنف) رحمه الله. و هو من من الأما من أخته
 في أنصيصه ولا في النجار، رندد وأخته. و ماس بهذا أن
 بشرى من العبد بالعبد أو بالعبد إلى أهل معلوم. إذا أختف
 قار. حلاله. لأن أخته بغير دية بغيره حتى بغيره فلا يأخذ
 منه أنس بواحد إلى أهل. و هو أحسن أحسنهم

[illegible]

٥. صاحب "معمود" محمود عبد الله حميد، بيع عبد الحليم، طابعه ١٩٥٠
ولا يجوز ان يحمل جوار الناصب، ١٠٠٠ نسخة انشاء في مصر لاصوات اربويه، ١٩٥٠
الطبعة الاولى.

وكان له فيهم، إلى أجل، ولا سيما إذا وجدوا أنفسهم في
البلاد، عند الساعين، ويخرج عنه في حقيقته وقد عفا ما كان إلا أنه
أمر من القصة في عهد سادس الحروب - بمرحلة احتلال جديد -

[illegible]

أصله حتى دل أن معنى الاسم مشتق من ولد باسمه لا من دل معناه
المقصود منه، فلو أخذنا الشيء في معناه المقصود منها قلنا حسن
مستعمل وإن شئت باسم واحد وإن دل في نفسه المقصود والبر في
الاسم، فدل على تشبيه قولهم باسم الواحد في الأول والثاني، ههنا حسن وعنه
إن دل على ما دل على الاسم، الأول في قولهم قولهم حب ابنهما حسن.

(١) ١٧٧٢

[illegible]

(۳) کدامی 'لاعیل' ربه = مرده، ملک مریمین (نابای قره) بهما جدا. ۱۰۰ مره ۱

مؤثر، والسم اذ هو سائل وهو مفعول مقصود كما عمل في الابل وسم
وكذلك لدجاج، فله

نور بن القاسم كنها صفت وسم، ذكرها ابن الهيثم، واسم سم هو
حرف من بضم الكسر، يبلغ حد الانتفاع بها المصنعة المقصودة

لذا ابن لمؤثر هو أن يسم عبه، فابعدع وب قصر عنه من حمدة
الصغار، وأما أثير فعلى ما ذكره ابن يطلع حد حرث، وهي الإثبات
على قول ابن القاسم كذلك وعلى قول ابن حبيب أن يبلغ بين موضع
والآخر

ما از من فحد الكبر فيهم أن توف بين صداره وفيهم أن يطلع من
من يعنى الكسب بعده أو حرث، وذلك الحصة غير منه أو مخرجه، أو
الاحلام إن كانت دابة من المصنعة المقصودة من لعبه أن يكون مؤثراً على
الكسب بمعنى يستدعي اشتغالهم لا يكون شاعراً في الجسم كالمشعر
والصناعة وأما الحرث والحياطة والسد، فهي مع الصناعة والحساب أمر

والكتابة، وانشره، إننا تقدمها نذكر الحكمة الكسب بها، وهكذا ما جرت
هذا مجرى، ونسب كذلك الأعداد، فمما نذكره التي يعملها أكثر الناس بحسب
بيد من لا يعمل ذلك العمل كالحرث والحصاد في الرجال، والعبث في
النساء، لأنه لما كان هذا العمل ممتداً، يسكن أكثر هذا الجنس كان ضرره
التمسي وسائر أنواع الضرر، ونسب ذكره بحسب في نزهة ولا في شيء
من الأسماء، إلا أن يكون معاً من المصنوع المقصود ما يقتضي ذلك

أما الصناعة في البناء، فكما تلحق الرعم والسج كل نوع من ذلك
محدث للأجر، وأما كتمانها فمروى محمد بن الحسن بن الحسن بن
الإمام، وروى عنه عيسى أنها إن كانت دافعة عنها أنه حسن تشييد به من غيرها،
وأن جمال فهل يكون حسناً في البناء؟ روى عيسى عن ابن القاسم أن ذلك

فَالْمَدِينَةُ لَا يَبْعِي أَنْ يُسْتَقْبَلُ

رواية أخرى، و يجوز بيع شيء من قبضه، احتاره ابن عجلون وروي ذلك
عن ابن عباس وهذا قول ابن حبيب و سماعي إلا أن أبا حنيفة أجاز بيع
المغار قبل قبضه، اهـ

وقد مر رتبة "أما بيع ما سوى الطعام قبل القبض فلا خلاف في
مذهب مالك في إباحته، وأما الطعام الذي فلا خلاف في مذهبه و القبض
شروط في بيعه، وأما غير الذي من الطعام، فله في ذلك وريان إحداهما
الصحيح، وهي لأشهرها وبها قال أحمد، وأبو ثور إلا أنهم اشتروا مع الطعام
الكبيل والورود، والرواية الأخرى: الجوز، وأما أبو حنيفة، فبعض عنه شرط
في كل بيع ما عد المبيعات التي لا تسكن ولا تحوّل كالأرز والحناء

وأما الشاعري فإن القبض عنه شرط في كل بيع، وبه قال أبو ثور، وهو
مروي عن جرير بن عبد الله وابن عباس، وقال أبو عبيد وإسحاق كل شيء لا
يكون ولا يورث ولا يأسى معه غير ثمنه، فاشتراط هؤلاء القبض في اكتمال
والموروث، وبه قال ابن حبيب، وهذا مروي عن أبي سفيان وربيعة، ورواه
هذا مع الكبيل وورود المملوك، فحصل في اشتراط القبض عليه أهوال
الأول طعام البربري فلهذا الثاني، في طعام بإطلاق، الثالث، في الطعام
المكبل والموروث، فرباعع في كل شيء يقبل، للخصص في كل شيء،
فالسكن في مكبل والموروث، السابع في المكبل والموروث ر ١٠٠ و ١٠١ اهـ

وبما مر من المذاهب في ذلك في باب بيع الطعام قبل القبض،
اهـ وتعلم من بعض المذاهب المذكورة ما بيع بعد المذكور في المسحور
عند مالك وأحمد خلافاً للشاعري وحنيفة

(قال مالك ولا يبيع) أي لا يجوز (لأنه) بيع الحر، و (يتمسك) ببناء

حينئذ يظن أنه، لا يعب لأن ذلك عذر لا يدري ذلك هو أم
أشئ أحسن أم يبيع. أو ناقص أو تام أو حي أو ميت وذاك
يضع يده عليه

المشهور (حسن) لا يعلل، قال العرب اصل حد شرقي، على
الحد والحسن هو ما قام حي به أنه يبيع به قاله تعالى "ألم
أحس أنظر أنهنكاهن" فعل يمس مفعول، وانجس من فعل مضمي فاعل
(هي يظن به) كذا في نسخ التهذيب وبعض المصنفين، فهو جمع الحسن، وفي
بعضها من يظن أنه، فهو مضمي مفعول يمس

(إذا بيعت) أي في أم الحسن (الآن ذلك) أي استثنى الحسن (عذر لا
لا يدري أذكر هو) الحسن يهود الاستبعاد (ثم أشئ) وكذلك لا يدري (الحسن
أم يبيع) ويتقارب ذلك بما هو القبيح (أنقص) أي يبيع أم يبيع أم
يبع يمكنه بيع البيع له، وفي المصنفين لا يدري أذكر هو، ثم من
أد أم يبيع أو أم لا يبيع أو أم لا يبيع أو أم لا يبيع أو أم لا يبيع
في الآخر المذكورة أنه (يبيع من لهما) أي كان فساداً، أي أحفظ ذلك

و صاحب المصنف، وفيه د، أم يبيع وأشد يعني كما في التهذيب
و المصنف من أنه لا يجوز بيع الحما مفرداً لأنه قد روي لا يجوز بيع
مفرداً لا يبيع مثلاً، هـ

في النجاشي^١ وهذا كما قال به لا يجوز بيع أمه أو شيء من
أولادها أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه
أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه
أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه أو شيء من نسبه

١ في نسخة أخرى ٣٢

٢ في نسخة أخرى ١٢٩٥

حرماً من لحمه طاقه لا يخلو من بلاءه أقسام أحدها أن يكون جزءاً شائعاً والثاني أن يكون جزءاً معاً ولثالث أن يكون جزءاً مقسراً غير شائع ولا معيّن، فإن كان جزءاً شائعاً فإنه يبيع في جميع الأجزاء وفي غير الحيوانات كبيع نخل ولبنة والحب والذرة

وإن كان جزءاً معياً فلا يجوز أن يكون في حيوان أو غير حيوان، فإن كان في حيوان فإنه على غير وجهه، لأن يكون معاً كبيع رمانة أو شتر الثحول ولحم الفخذ، فهذا لا يجوز بوجهه لأن المصاع لم يشر من المصاع ما لا يبيعه، وإن لم يبيعه لم يبيع باقي المصاع، وهذا في الأجزاء وما في ظهور المحرّك وضوح النساء، لأنه يبيع من بعض يبيع ويتصرف فيه ابتداءً بالطريق، وهذا امتناع عندنا، فإنه يصح أن يقال بترك على قولنا إن المشتري يبيع، وهذا أظهر مما حكيه في قولنا أنه لا يبيد أنه حسي أو قبيح، ذكره الأئمة، حي أو ميت

ومع ذلك كان ماقياً على ملكه لا يجب أن يؤثر في البيع تسلمه يبيع في ذلك، وإنما يؤثر فيه على قولنا أنه يبيع مسترجعاً، فالأصل بيع مبرحاً، ومروءة استثنى الحسن معاً أو منفصلاً فإنه لا يجوز، وبفسخ البيع، رواه في المصنوع من مبيع غير مائل، وقيل لأوراعي وابن حنبل يجوز أن يبيع الرجل أمته المذلول ويستبي ما في يده، وله أن يهد جزءاً من الأمانة مبرحاً مستثناة كبدها ورجلها، فإذا أبيع يبيع على ظله، فإنه يبيع، ويصح ما لم يصب أحد به عند المصاع بزيادة أو نقصان

فإن دعيها شيء من ذلك برمتها يبيعها يوم بيعها، وإن دعيها عند المشتري، يبيع الطول بغير يده، ويرد إلى المصاع، وهذا ولده بعد تقويم أم على المشتري، وإن كان ولفته قبل ذلك، فإن هذا إنما يستقيم على قولنا أن المشتري مع المبيعة، ولو قلنا إنه يبيع فكان يبيع على

يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ فَقَدْ أَوْ إِلَى أَخِي وَيُمْسِكُ حَتَّى الْمَقْلَعَةِ دِيَارِ أَبِيهِ هـ
 قَالَ تَدْرِكُ لَا تَأْسُ بِدَرِكٍ. وَإِنْ يَدْفَعُ الْمُشْتَرِي، فَسَالِ حَائِجٍ أَوْ
 يَقْبِضُهُ فِي حِجَارِهِ أَوْ أَقْبَضَهُ وَيُرِيدُ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ فَقَدْ رُبِيَ أَخِي
 أَيْعَدَ مِنَ الْأَخِي الْمَشْرُوعِ إِلَيْهِ أَيْعَدَ أَوْ التَّوْبِيعَةَ مِنْ ذَلِكَ لَا
 يَسْجِي. وَيَسْمُكَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُبَاعُ كَأَنَّهُ بَاعَ حَتَّى مَدَّ دِيَارَهُ، إِلَى
 حَتَّى قَبِلَ أَوْ حِجَارِهِ وَيُمْسِكُهُ دِيَارَهُ فَقَدْ أَوْ إِلَى جَدِّ أَيْعَدَ مِنَ
 السَّيِّئَةِ فَحِينَئِذٍ يَبْتَغِي الْمُدَّ بِأَنْ يَسْجِيَ إِلَى أَخِي

بِمَوْضِعِهَا (يَدْفَعُهَا) (إِلَيْهِ) إِلَى الْمَشْرُوعِ (فَقَدْ أَوْ إِلَى أَخِي وَيُمْسِكُهُ) أَيِ يَرُدُّ
 الْحَائِجَ وَيُمْسِكُهُ (هَذَا) أَيِ مِنَ الْمَشْرُوعِ، وَفِي لَهْدِهِ مِنْ أَيِ مِنْ ثَمَنٍ لِلْمَقْلَعَةِ دِيَارِ
 لَهَا (هِيَ) فِي سَبَاحٍ عَلَى الْمَشْرُوعِ مِنَ الْأَخِي

(قَالَ تَدْرِكُ لَا تَأْسُ بِدَرِكٍ) أَيِ يَجُوزُ هَذِهِ الْإِقَالَةُ لِأَنَّهُ يَبْتَغِي مُدَّ، فَكَذَلِكَ
 الْحَائِجُ الْمَشْرُوعُ أَيْعَدَ الْبَيْعَةَ حَتَّى وَجْهًا دِيَارِ (هَذَا) نَحْنُ الْمَشْرُوعِ فِي
 الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ

(مَسْأَلَةُ) الْمَشْرُوعِ (الْبَيْعَةِ) مَسْمُومٌ (أَوْ يَقْبِضُهُ) أَيِ الْبَائِعُ (فِي الْجَوْلَانَةِ) أَوْ
 الْقَبْضَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى مَسْمُومٌ بِمَقْلَعَةِ دِيَارِ (وَيُرِيدُ) أَيِ وَيُرِيدُ
 الْمَشْرُوعُ دِيَارِ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ أَوْ إِلَى أَخِي) يَكُونُ (أَيْعَدَ) مِنَ (أَخِي) الْأَوَّلِ
 (الَّذِي) الْمَشْرُوعِ (أَيْعَدَ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى ذَلِكَ الْأَجْلِ (وَالْأَمَلُ) بِالْمَصْدَرِ
 مَطْلُوبٌ مِنَ الْعَدِّ (فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَسْجِي، أَيِ لَا يَجُوزُ) (وَأَمَّا كَرِهَ ذَلِكَ) الرَّعْصُ مِنَ
 الْإِقَالَةِ (لِأَنَّ الْبَائِعَ) فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (كَأَنَّهُ بَاعَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَشْرُوعِ (مَقْلَعَةَ دِيَارِ
 لَهُ) أَيِ مَدَّ دِيَارِ كَأَنَّهُ لِبَائِعِهِ عَلَى الْمَشْرُوعِ (إِلَى حَتَّى مَدَّ دِيَارَهُ) أَيْعَدَ
 (بِجَوْلَانَةٍ) وَيُمْسِكُهُ دِيَارَهُ فَقَدْ أَوْ إِلَى أَجْلِ أَيْعَدَ مِنَ السَّيِّئَةِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ بَيْعُ
 الْقَبْضَةِ بِمَقْلَعَةِ (أَخِي) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْخَطِّ

قال الباجي^(١) وهذا كما قال ابن التائع إذا زاد المتاع عشرة عشرة دسبر
عمرى أو يملكه فإن ذلك جائز سواء كانت الزيادة من البائع ما شاء من جميع
الاشياء كلها، الغير وغيره نقداً أو مؤجلاً، ولم يصرف؛ لأنه كأن البائع اشترى
الجارية بالثمن الذي وجب له على مبدع، وبهاذا زادها لياها، ولا فساد في
ذلك ما لم يكن الزيادة من جنس المبيع

فإن كانت من جنس زاد^(٢) نقداً ولم يعز مؤجلاً بما تقدم من صاع الضرع
يجسه إلى أجل وإن بدم المتاع فزاد العشرة ليقيله لبائع فإن كان إلى أجل
فهو جائز؛ لأنه يبيعها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به مقدسه، وإن زاد العشرة
نقداً لم يعز ذلك؛ لأنه حصل عشرة من المائة الموجودة عليه، قصار ببعث
وسلف، وهذه العلة للأمر إلى امر ما يسهل من خروج هذا باب

قال ابن رشد^(٣) هذا شيء يعرض للمنايعين إذا أقال أحدهما الآخر
برياده أو نقصانه ونسبائعين إذا أسرى أحدهما من صاحبه الشيء الذي رده
بزيادة أو نقصانه وهو أن يتصور سهمها من غير قصد إلى ذلك تبائع روي.
مثل أن يبيع إنسان من إنسان سلعة بعشرة فلغير نقداً، ثم يشتريها من غيرين
إلى آخره فإذا أصبحت البيعة الثانية إلى الأولى مستقرراً الأمر على أن أحدهما
دفع عشرة فلغير في عشرين إلى أجل، وهذا هو الذي يعرف مبيع الآجال

ولم يحفظوا إلا من باع شيئاً ما كانت قلت جداً بمائة دينار مثلاً إلى آخر
ثم بدم البائع، فقال مبيع أن يصرف إليه مبيعته، ويدفع إليه عشرة دنانير مثلاً
نقداً أو إلى أجل أن ذلك مجزؤه وانه لا بأس بذلك، وإن الإقالة صدقهم إذا

(١) مشهور (١٦٤/٤)

(٢) كذا في الأصل والصواب جاز، لعل «الر»

(٣) مسند البجليه (٢/١٤٠)

محلها اثر. وه يستفاد هي بيع مسافة، ولا يخرج حي او سبع إلا من الشيء
مشم، ثم بشره بأكثر منه: لأن في هذه المسافة اسرى منه النوع الأول المعتد
الحي، ما سلمه حي وحيث له، بالمعتد التي رادها بقدا أو إلى حي

ومختلف لا خلاف بينهم لو كان سبع مسافة قبل إلى أهل، والمشرة
مناقل، بقدا أو إلى أهل.

وأما أن يدم المشتري في هذه مسافة، هناك الإجابة غير أن يعطي
التابع عشرة، بقدا أو إلى أهل أي من الأهل الذي يجب فيه المسافة، فيت
احتفظوا، قدر ما لا يجوز، ولو سألني يجوز، روحه لا كره من ذلك
عنا أن هذا أربعة أي قصد بيع ذهب بالذهب إلى أجل، ولو بيع ذهب
وعرض بذهب لا المشتري دفع الثمن، والعقد في المسافة لا يفسد

بعض يدخل فيه سلقه وبيع كان يشتري بذهب بذهب، وأصله
عشرة أي لأجل الذي يجب عليه ببعض من هذه بقدا أو ما سألني فيها
كنه عدة حرام، لأنه شراء مسافة، ولا يفسد عشرة بغير هذه عدة وليس في
نكود لرحل على رجل مائة دينار بدينار، فسرى منه علامه بالفسخ مائة
التي عليه، وينعجل له عشرة دينار، وذلك جدير بإجماعه

وفي «الشرح الكبير»^(١) من دفع سبعة بدينار مائة، لا شيء ما تأكل منه
بقدا ثم بغير، روي ذلك عن ابن عباس وعائشة والحسن بن سعيد والشعبي
والشعبي، روي ذلك عن أبي بصير والاوزاعي ومالك وحماد بن عمار
وأطرو، أي لا شيء يجوز بيعها به من غير بدنها، فجار من بائنها كما
لو أجهه بدينار

وب ما روي أن ثمن ولد يمدد على عاتقه فذلك، أي بعد علامه

قارء ذلك، في الرجل يبيع من الرجل الجارية بدينار أو دينارين
أحد ثم يشرها بأكثر من ذلك ثمس الذي باعها به من بعد من
ذلك لأجل الذي يبيعها به، ذلك لا يفسخ ويغير ما كره
من ذلك، أو يبيع الرجل الجارية إلى أجل ثم يبيعها من أجل
أبعد منه يبيعها بثلاثين ديناراً إلى شهر، ثم يبيعها بيسبعمائة ديناراً
إلى سنة أو يبيعها سنة نصراً، فإن رجعت له سنة بعد بيعها،
وأعطاه صاحبها ثلاثين ديناراً، أو شهر . . .

روى أحمد بن محمد بن جعفر، شافعية، أي يستحق من ماله بها دخل
على نفسه في دم ولد ولد من الرمي، فدا بأم ولد بعد بعائه، الحديث
قدل في الصحيح، السادة جيد، ورواه الشافعية قال لا يفسخ منه من
عاقبته، وأمره في استحقاقها سنة من يقع من شراها .

(وإن ذلك في الرجل يبيع من الرجل الجارية بدينار مثلاً إلى أجل)
أي سنة مثلاً (ثم يشرها) أي (بأكثر من ذلك ثمس الذي باعها به) مثل أن
يشرها بمائة . (حسب ذلك) أي (أجل المدة من ذلك الأجل الذي باعها) أي الجارية
(إليه) أي (الأجل المذكور مثل أن يشرها إلى سنة يشتر (إن ذلك لا يفسخ)
أي لا يحرم (ويغير ما كره من ذلك) أي مثال هذا البيع مكرره المصروف .
وهو (أن يبيع الرجل الجارية إلى أجل، ثم يبيعها إلى أجل أبعد منه) هذا
يجوز للمتل به أعاده نهجاً

وشرح مثال قوله (يبيعها) رجل (بثلاثين ديناراً مثلاً) إلى شهر ثم
يبيعها (البائع من المشتري) (بستين ديناراً) يودها البائع لمشتري (بى سنة أو إلى
صحب سنة مثلاً) (نصاراً) أي (أمره إلى أن رجعت إليها) أي إلى (البيع المفسقة)
هي الجارية (ببيعها) سائمة (وأعطى) مائة من (صاحبه) أي البائع مائة أو
المبلغ لئلا يده، وهو المبلغ المذكور أعلاه مائة، فمصر للمصور إلى
البائع، وصاحبه له ذلك، وشراؤه المشتري (ثلاثين ديناراً إلى شهر) أو يبيعها

.....

والنسخ ما دونه مال المملوك واللاوجه لأوله لسير عن ربحه سلف في كتابه العبد ينسخ مال العبد إذا عتق، وتعلم هناك ما ورد من شد إيهام اختلافه لو كان العبد في العتق ويبيع على ثلاثة أمثال أحدهما أن ماله سيده فيصا، وبه قال شافعي والجمهور، ويذهب ماله مع به فيهما، وهو قول نود وأبي ثور، وانتأث أنه تبع له في بعض فقي النسخ

في من شد^١ حجة من أن له ماله في النسخ (١) حديث من هو المشهور، وحجة من حقه لسيده في النسخ، يقاساً على النسخ وحجة من رأى أنه بيع بدمه في كل حال كقول بعض مالك، وهو مذهب، اختلاف العلماء به، حجة كثيرة أصح من يذهب بحد أو لا يحد^٢

قال من قيل العبد استنسخ بحدوث من هو موصى الله عنهما، من يبيع عبداً وبه من، الحديث، له مات عتق أو العبد يملك لإصاحبه يملك إليه بتمامه ولو كان غيره، يحد منه أن العبد، إنما ملكه سيده مالا كان بملكه، وبه قال مالك وقد قال الشافعي في العبد، كونه موصى به، ذلك، رجع لما نسبته إليه، أنه موصى به، وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي، هو موصى به لا يملك أحد سوا أصلاً، والإضافة للاعتصام به والانتفاع، كما جاز لسرح للذم

ووجد من يهود أن من عتق ماله، وبه قال، عتق إن النسخ ببيع مكر منه أن لا يكون ماله موصى به، فلا يجوز العبد ومنه داهم سراج، ماله لشافعي، وهو مالك لا يمنه لإطلاق الحديث، وكان العبد إن رجع في بعد ماله، والمال الذي معه لا ينسخ له في بعده، كذا في النسخ^٣

١) المطب المطبوع (٢/ ٢٩٤)

٢) فتح الباري (٥/ ٢٠١)

قال الترمذي: من باع حداً وله من ماله فليبيع، إلا أن يشترطه المشتع إذا كان قصده للعبد لا لغيره.

قال القموق^(١): جملة ذلك أن السيد إذا باع عبده أو جاريته وله مال فليبيعه إياه مولاه، أو حصه به، فهو لدايع، بحديث ابن عمر: رضي الله عنهما روى مسلم وأبو داود: من باعته^(٢)، ولأن العبد وماله للمائع، فإذا باع العبد انحصر البيع دون غيره، وإن اشترطه المائع كان له الحصر، وروي ذلك عن حماد: رضي الله عنه، ورضي به شريح، وبه قال عطاء وطاوس ومالك والثوري وإسحاق.

قال القرافي: إذا كان قصده للعبد لا لغيره، هذا مضمون أحمد، وهو قول الشافعي وأبي ثور والليثي ومعاذ، أن لا يقصد بالبيع شراء مال لعبد، إنما يقصد قضاء المال لعبده وإقراره في يده، فمتى كان كذلك صح اشتراطه، ودخل في البيع به، سواء كان المال معلوماً أو مجهولاً من جسد الإنسان أو من غيره، عيباً كان أو ذيباً، وسواء كان مثل الشمس أو أقل أو أكثر، مال اليئس إذا باع عبداً بألف درهم، ومعه ألف درهم، فالبيع جائز، إلا كان رغبة المائع في العبد، لا في ألف درهم، وذلك لأنه دخل في البيع بعد غير مقصود.

وإن كان المال مقصوداً بالشراء جاز اشتراطه إذا وجدت فيه شرط البيع من العلم به، وأن لا يكون بينه وبين المان رياء لأنه مبيع مقصود، فأشبه ما لو ختم إلى العبد عبداً آخرى ونحوهما.

قال القاسمي: هذا يهيئ على كونه العبد يملك أو لا يملك، فإن فشا لا

(١) «السخري» (٢٥٧/٢)

(٢) أخرجه مسلم (١٥١٣)، وأبو داود (٣٤٣٣)، والبيهقي (١٦٥٠)، وأبو داود (١٦٥٠)، وأبو داود (١٦٥٠).

من باع عبداً وله مال

في المتن مرندي عن البخاري مصححون له وقعه أسفه لا
من عبد إذا وقعه له بذكر الله . وهي وثائقه . قال له ذكر الله . هو
والله تابعه فحصل له من عمر رخص الله عبدهما . سمعه من أبي
محمد بن سالم . سمعه من أبيه عمر . رضي الله عنه . موقوفاً فحدث به
نعم . فصحت رواية سالم وبيع جميعاً وهذا هو المصحوق عنهما

رواه الحسناني من طريق سفار من حسين بن علي بن سنان عن أبي
عن عمر . رضي الله عنه . موقوفاً وسفار صحيح . قال مرندي المصحوق به
من حديث أبي عمر رضي الله عنه عن أبيه . موقوفاً . رواه محمد بن
يحيى . وعنه عن مبيع عن أبيه . أخرجه حسبي
نقل . مصحوب وقعه .

(من باع عبداً وله مال) استدل به بماتكبه على ما خبره من أن بعد
يحدث بعد إذا أضافه دليل الحديث أن لا شيء . وحققت أن العهد يثبت
ملك غير تام لأن لم يثبت ابتاع ماله . وفي المذهب مسائل نقلت عن
يملك . وحرى ذلك على أنه لا يملك

أن لم يوفى^(١) . يثبت العهد بينا إذا لم يملكه سيده في قول عامة أهل
العلم وهو أهل الظاهر يملك له حقه في حقه قوله يدي
الذي يملكه^(٢) . ومن لم يملكه . من باع عبداً وله مال . وصدق الله . . .
بلازم صحيح . وما قوله يدي
والله يملكه عنه ماله . فحقص

(١) - من يوفى (١: ٢٠)

(٢) - يملكه (١: ٢٠)

(٣) - من يملكه (١: ٢٠)

(٤) - من يملكه (١: ٢٠)

في "مؤيد" فيه جملة لأحكام أن ما على عبد من بيعه من ثوب
غير داخر في البيع، لا مال، وقيل فيه أصحابنا يحدوا سائر العود، لفظ،
والأصح أنه لا يدخل سائر العود ولا غيرها لأن اسم عبد لا يتناول ثوب،
وقال الأبي: "لذهب عندما أن أعدد بئس ياب الصب التي عليه دون ثوب
مصرى، وكذلك النجارية، وحده يعتبر يعرف، وإلا فاسم العبد لا يتناول
عليه وقيل بين المزارع بين يمينه من يميني ثوب، وبه أو اشترطه، يكون
شرطه مطلقاً ويعد له".

وهذا الموضع "م" كان على "أ" أو النجارية من بحلي، فهو مصرى
مأخوذ من لثيم، فدل عليه من كان يلبسه عند التاج، فهو المستر، ومن
كان لثيماً يلبسها تدفئة، أو شتاء يلبسه به فهو تدفئة، ولا أن يلبسه
مستريح، يعني أن الثوب الذي يلبسه يخدمه، والخدمه يدخل في البيع دون
الثوب الذي يتحمل به، لأن ثوب يخدمه حرث العادة يبيع به، ولا يعلق
بها مصنعة وحاجبه إذ لا حياة له فيها، فحرب محرق مدحج القار، بخلاف
ثوب يخدمه، فإنه يخدمه على العادة، ولا تقتضي به حاجة العبد، وإنما
يلبسها به ليعفه به، وهذا حادث، لا حاجة به، وإليه "م".

الحاجة فيها

قد أرى عمر من يقه عنهم من باع والده، فجاءت، فبني
اسم هذا من حليها إلا أن "م" التي "م" وفيه قال بحس، الحمي، وبه،
الحبر بني، رواه ابن عمر ولأنه يبيع ببيع، فشيء مما هو بين المزارع مساهم أو
مستر، "م".

(١) في "مؤيد" على صحيح مصر (١٢٩٦) (١٢٩٦)

(٢) إكمال إكمال المعلم (١٢٩٦/١)

(٣) المصنف (١٢٩٦/١)

من ماله لا يبرأ من البيع حتى يبيع منه ما كان عليه من الدين
من ثمنه فهو له نقد كذا ودينار أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
وإن كان له دين من الدين أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
فإن كان له دين من الدين أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين

(قال مالك لأمر المحتسب ببيع عبده) ببيع عبده من ماله لا يبرأ من البيع حتى يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب

نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب

نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب
نقد كذا أو غيره من ماله أو غيره من غير أن يبيع منه ما كان عليه من الدين
المستوفى من شرطه في اشتراطه (أما العبد فهو له) أي ماله يكتسبه ب

وَذَبْتُ أَنَّ مَالًا يُعْبَدُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ زَكَاةٍ

وقوله "نقد" أو "حيث يريد أن" اشترط المباح حفظ المال لا يفسد العقد ما لم يكن المال لم يشترط عيناً أكثر مما اشترى به من العين، أو يكون ذباً موجلاً بشيء بالنسيء أو بالتقيد، أو يكون بمشروط من المال مجهولاً عنه امتصاص أو أحدهما، لأن ما اشترط من ذلك ليس بمعرض في البيع، فيؤثر فيه الفساد بشيء مما ذكرناه لأن المباح لم يشترطه نفسه، وإنما اشترط بقاءه على ملك المند، فليس بمعرض في البيع، اهـ.

(قوله) "أي ليس ما سبق من المفهوم من أن السيد لا يملك مال العبد من كل وجه" والمال ملك للعبد من وجه، ونقد من الآخر (أن مال العبد ليس على سيده به زكاة) ولو كان المال من السيد لوجب عليه أداء زكاة مال العبد قال الباقى "ما استثنى به مالك من أنه لا زكاة على سيده في مال العبد، فقد خالفنا فيه من يحالفنا في ملكه.

قال الحنفى: السيد يركبهما في يد عبده؛ لأن ملكه

قال العوفى^(١) قد اختلفت الروايات عن أحمد في زكاة مال عبد الذي ملكه لبياء، وروى عنه زكاته على سيده، وهذا مذهب سفيان وسحاق، أصحاب الرأي، وروى عنه لا زكاة في ماله لا على العبد ولا على سيده، قال ابن المنذر: وهذا قول ابن عمر وجابر والزهري وقتادة ومالك وأبي عبيد والشافعي يولان كالمعنى.

قال أبو بكر: المسألة منية على ابن عمر في ملك العبد إن ملكه سيده، وإجماعاً لا يملكه، قال أبو بكر هو أصحاري، وهو ظاهر كلام إمامنا أحمد في هذا؛ لأنه جعل السيد مملوكاً لماله عنه، وإن كان مملوكاً للعبد لم يكن مملوكاً لسيده؛ لأنه لا يمتنع اجتماع ملكين كمين في مال واحد، اهـ.

وَأَنَّ كَثَ الْبُعْدِ جَارِيَةٌ اسْتَحْلَ قَرْجَهَا بِمَلِكَةٍ بِهَا هَا وَمَنْ عَنِ الْعَيْدِ
أَوْ كَاتِبٍ تَبَعَهُ مَالَهُ

(وَأَنَّ كَثَ الْبُعْدِ جَارِيَةٌ اسْتَحْلَ) بعد (قَرْجَهَا بِمَلِكَةٍ بِهَا هَا)

قال ابن حبان: وهذا الفصل من الاستدلال: وهو من العدد تسع وعط
أما بعد خمسة فهو صحيح. وذلك أنه لا يصح الوعد إلا بأحد أمرين
نكاح أو ملك يمين. فإن لم يكن للعد في أمته نكاح لم يذ. لا أن يستعملها
ملك يمين. ولا خلاف في حوزة ذلك، فيثبت بذلك ملكه لها. وإذا صح
ملكه للمرأة صح ملكه لغير ذلك من الأموال لأن أحدا لم يفرق بينهما. ثم

قلت: وما قال لا خلاف في حرار ملك مشكوك من مسنوع، قال
المرقسي: تبعه أن يشرى بغير سيده هذا هو المخصوص من أحمد في رواية
الجماعة، وهو قول ابن عمر وابن عباس والشعبي والنسائي ورمزي ومالك
والأوزاعي والبرقي وأبي ثور. وكثر ذلك من شهرير وحماد بن أبي سليمان
والثوري وأصحاب الرأي. وللتدعي مولان مبيحان على أن العد هل يملك
تتميم سيده أو لا؟ وقال الله في أمي يمين يجب أن يكون في مذهب أحمد
في شرعي العبد وحماد مبيح على الروايتين في ثبوت التمليك به بملك سيده
واخرج من مع ذلك يأخذ العبد لا يملك المال، ولا يجوز الوعد، لا في نكاح
أو في ملك يمين. وبناء قول ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - ولا
يعرف لهذا في أصحابه مخالفاً ثم

(وَأَنَّ عَقْدَ الْعَيْدِ لَمْ يَكُنْ) أي كاتبة سيده (تبعه حاله) في لعن والكتابة
هذا باب صحيح (١٧٩٦) يريد أن صاده يبعده بطلان لعنك دور بشرطه بطلان

(١) (المعجم) ٤/ ١٧٩٦

(٢) (المعجم) ٩/ ١٧٩٦

(٣) (المعجم) ٤/ ١٧٩٦

[illegible][illegible][illegible]

والروح الثالث سحب به قود ادد سبع تبهه ا - = د=د - م پ -

(سحب به)

والتوجه لوضع
التي هي
التي هي
التي هي

١ - روى عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى
الشيخ فسلم على من كان معه فقالوا له: لا تسلم علينا حتى تسلم على الشيخ.

[illegible]

۱- در صورتی که در هر یک از این موارد، به دلیل عدم امکان انجام کار، کارفرما مجبور به تعلیق کار باشد، کارفرما موظف است به کارکنان خود اطلاع دهد و در صورتی که کارکنان به دلیل عدم امکان انجام کار، مجبور به تعلیق کار باشند، کارکنان موظف به اطلاع کارفرما باشند.

وفي الشرح الكبير^(١) وبعد سماعه سجوداً عليه مما مره من النبي
 عليه السلام فقال: «أشكر الله الذي وثقني بشيئاً في دينه» فبهذا وبهذا
 يتبين أن هذا الخبر هو الصحيح، وأنه لا خلاف بيننا وبينهم في هذا
 وأما وهو مذهب الشافعي

فإنما ينبغي المأثور في هذا الحديث أو في الاستدلال به، لما مره من
 النبي عليه السلام، هل ينبغي بركته أو منه سجدة؟ على رواية إمامنا عليه السلام بركته،
 وهو ظاهر لولا ما في حقه، لأنه قد بينا في طلب الخبر، ذلك، وهذا معناه
 أنه ينبغي بركته

والثاني، يتعلق بهما السيد، وهو الذي ذكره الشافعي في هذه الرواية
 يلزم مولاه جميعاً، وأما هذا ما لا ينبغي أن كان في هذا ما لا ينبغي
 فبوجهه، وأما ما يمكن في هذا شيء، على ما مره، يتبع به، في هذا وأما
 في هذا ما لا ينبغي أن يكون غير ما ذكره

وقد بين رسول الله^(٢) في أحاديثهم في العبد المتعلق بالآدمي، ذهب ما
 وأهل الحجة إلى أنه إنما يتبع بهما في هذا لا في ركنه، ثم إن ما يتبع بهما
 يعني عبده، وأما ما يتبع بهما، في هذا ما لا ينبغي أن يكون غير ما ذكره
 أن ينبغي بركته على ما مره من النبي عليه السلام، وذلك ما لا ينبغي
 سجدته عليه، وذلك ما لا ينبغي بركته، فالذي لا يجوز بيعه، إنما هو
 الناس في ما في هذا، فأنشأ الخبر، وأما ما لا ينبغي بركته، ذلك بالحدود
 التي ينبغي، وأما الذين رأوا أن يجوز بيع السيد، فإنهم ثبتوا أنه لا ينبغي
 بركته، إنما هو من الآتيه

(١) طر المصنف (١/٣٤٨)

(٢) بده المصنف (١/٣٤٩)

(٣) باب ما جاء في المهداة

(٣) المهداة في الرقيق

عن أحمد الرهوي في نسخ المصنف ، « بل فيها ما جاء في المهداة ، قال الفردوس »^(١) المهداة لغة سر المهداة ، وهو الأثرام والأثرام ، اصطلاحاً ، هو يعقل المبيع نفسه لا الخلق مما ماله ، وهي فضاء مهدة سنة ، وهي طويته الرمان لهبه المصنف ، مهدة ثلاث ، وهي قلبه الرمان كثره القصار ه وقال المصنف^(٢) « من عصى عهد الرقيق من يسيه العبد » سجاريه ، ولا يمسره التامع غير من العيب ، من أضاف الميسري به من عيب في الأيام الثلاثة ، فهو من التامع ، غير ملائمة ، وإن وجد به عيب بعد الثلاث ، يرد في بيته ، وهذا خبره خاتمة

قال الشيخ والي عهد يجب مالك ، وفي عهد لم يربط الرمان من المصنف ، قال وعهد لك من الجود وبيعهم والبرص ، يد مضت السنة فقد يرى ما من المهداة ، قال ولا عهد إلا في الترم حاصه ، قال وهذا قول أهل المدينة وابن المسيب والرهوي اعنى هذه السنة في كل فاء مصل ، وكان ساعدي لا يحبر ثلاث والس في شيء منها ، ويهر إلى العيب ، من كان يعبث مثله في من ملك المهداة شيء شراء فيها إلى وقت الحصة ، فقاموا قول التامع مع ، وفي كان لا مكر حلوته في ملك المدة رذ على ادفع ، وصنف أحمد خلت المهداة ، قال لا يشك في المهداة حديثاً ، كان أفاده شيخنا في الفردوس^(٣)

وقال المؤلف^(٤) ، ما نعتت نسخ في يد التامع من العقد ، من كان لمبيع

(١) كذا في الاستبصار ، ١٩ ، ٣٧٧.

(٢) السراج الكبير ، (٣) ١١١.

(٣) إمام القس ، (٣) ٢٥.

(٤) أصل المجهولة ، (٢٥) ١٨٢.

(٥) المصنف ، (٦) ٢٢٢.

من هذه لعكسه حكم العيب القديم، وإن كان من عهد آدم، في حكمه حكم العيب لحادث بعد انقضى

فإن الحادث بعد انقضى فهو من ضمن المشتري، ولا يثبت به خيار، وبهذا دار أبو جعفر والشافعي، وقال مالك، عهد الزمان ثلاثة أيام، إلا في النجوى والجدوم والبرص، فإن ظهر من شيء استدار، لحديث حماد عن عطاء بن رباح رضي الله عنه جعل مهلة من ثلاثة أيام^(١)، وأنه صحيح من المذهب، ولما أنه ظهر عند المشتري، ويحتمل أن يكون حادثاً، جلد يثبت به الخيار كسائر لميع، وحديثهم لا يثبت، قال الإمام أحمد لسر في حديث صحيح، وقال ابن سبويه لا يثبت في المهد حديث صحيح، أنه

وإن ابن سبويه^(٢) في خيار العيب ما شرط العيب الموهب بمحكم به، فهو أن يكون حادثاً قبل أحد متبايع بالثقة، أو في المهد عند من يقول به، ويعرف ما يثبت بالثقة دون سائر منها، الأمصار، وسلفه في ذلك أهل المذنب المهد، سببه وعبرهم، ومعنى المهد أن كل عيب حدث فيها عند المشتري فهو من البيع، وهي عند المالين بها عهدان، عهد، ثلاثة الأيام، وذلك من جميع العيوب انحصاراً فيها عند المشتري، وعهدا لشئ، وهي من عيوب ثلاثة العدم والبرص، نجوى، لما حدث في شئ من هذه الثلاثة بالجميع، فهو من المباح، وما حدث من غيرها من العيوب كان من ضمن المشتري على الأصل

وعهدا ثلاث عند المالك بمره أيام الخيار وأيام الاستبراء، والنفقة فيها دسار من الجائع، أما عهد السنة فلعنة فيها، والنصاب من المشتري، إلا من الأمراء الثلاثة، أنه

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٥/١)

(٢) عده المصنف (١٧٦/١)

١٢٩٧/٣ . هذشي يحيى بن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن أبان بن عثمان، وهشام بن إسحاق، كانا يذكرون في حقهما عهدة أثرجي في الأيام ثلاثة من حين بشرى السيد أبي الوليد . . .

وهي «سجل» في صرح «المحضر» ومشتد لمعنيين عمل هذا التبدل، وبداوهم أو ابتداء من المستعمل، وقد سجدوا من حجر بعد وهي مداحتهما حولان، وأضيف في العهد، فوري التمدد يفتي بها في كل بلد، وأما بوب لا يفتي بها إلا بتأنيده، وكان اشاعي لا يجر التلاوة ولا آتة في سيما

١ . محمد بن ابوتاه في عهد ثلاث ردا عهد آتة أو أر بسط أثرجي خيار ثلاثة أيام، أو غير سنة فيكون ذلك على ما شرط وأما عبد أبي حنيفة فلا يجوز التحريم إلا في ثلاثة أيام .

١٢٩٧/٤ . (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) يفتح الثعبان (بن حزم) صاحب «تراوي (أن ابن) يفتح الفجر وحده الترخيد (بن عثمان) بن عمار . . . صاحب «المحضر» . كان أمرا على التفتيش من عبد الملك (وهشام بن إسحاق) بن مشاة «أبو الوليد بن أسير» الفخرومي كان واد، بالتدبير، من عهد محمد . كان في «المحضر»

(كان يذكرون في عهدهما) أي كل واحد منهما . دخلت (عهدة الرقيق) بالإفاد مفعول يذكرون، ونسختي عهد يذرون إلى عهد أثرجي يكون (في الأيام الثلاثة) من كل سنة يحدث (من حين بشرى) . . . مجهول (الفيد أو الالة) راجع لاختلاف عهد مالك في عهد . . . العهد

في «فناحي» . . . عهد الأيام ثلاث من يوم عهد ليح، من كان بيع

وعنه السند.

لأمر بالخبر، فمن يوم يحكم بلوم عقد وإنما يحسب فيه باليوم الكامل، وإن كان بيع قبل النسخ احتسب بعد بعده في الأيام. وإن كان بيع في ضمن النهار فقد روى أبي الحسن عن مالك في كتابه محمد بن كان بيع في نصف النهار، لم يحسب بذلك اليوم، وقد انفرد مشهور لأبي نعيم في التعليق، وعنه مقام مسافر في المصر.

وإن محزون يقول إننا يرعى المعصود من المدة، وليس اعتد في الأيام، فيحسب في المقام في المصر بعد بيعه، ويحسب على هذا أن يفسد أيام من الأيام في فقهه انتهى (وبدكرت أيت في خصه).

(عقد السنة) قال الشافعي^١ يريد به من الأمور المشهورة المعمور بها، كشيء كان لا يمر به من بيعها، ويحتملها من أولاد الحر، حتى قادر يذبحون ذلك في نصف ثلاثين على أحد، من قرب من الله، ولا بعد عنها. لأن المصلحة لا يفتقر على فائده من جميع الأقدار، كما هو محصورون النجم، بأولاد نصف، فيستمر نكر تلك في النصف من الأمور، ثم لا يكر ذلك عليهم مكر. ولا يهاجم عنه به، يكونه عملاً له عند الأئمة من أهل المدينة الذين يؤخذ عنهم انتهى.

ثم إن قال^٢ قال الأزهري: القصة مد ذكرها سفيان بن عيينة عن أبي شيبة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب: «عقد الربيع ثلاثة أيدي». روى أبو داود عن الحسن بن عيينة عن سمرة بن جندب: «وهم يسمعون الحسن بن عيينة وهي جماعة من سمرة خلاف. ولما ضاعت بعضهم حديثه، لعن الله منعه من سمرة، ويعمل من التعليق، انتهى.

(١) مسكن (١) ١٧٢

(٢) شرح الزمخشري (١) ٢٢٢

من أهل سبوت، أو غيره من سائر، فقد برى من كُنْ عيب ولا
عَهْدَ عليه، إلا أن يكون عليه عيب فكنمه فإنه كان علم عيب فكنمه.
ثم نفعه سائر، وكان ذلك بيع مرفوداً ولا عهد عند الآ في
ترقيده.

أو شبهه باب ١٥ انتهى (من أهل الميراث أو غيرهم) لفظ من صادر لمن أي،
سواء كان بائع من أهل الميراث أو من غيرهم، وبني دلالة هذا بقايم من
أنه لا خلاف بين جمهور فقهاء في أن بائع من سائر (بالمراعاة) متعلق ببيع أي باع
بغيره من العيوب كلها (فقد برى البائع، إذ ذلك (من المصلحة كلها) يعني (من
كل عيب) فيه.

(ولا عهدا عليه) أي على البائع (إلا أن يكون) بائع (علم عيباً) في العقد
أو الأمد (فكنمه) أي العيب من بشري (فإن كان علم البائع عيباً) في البيع
(فكنمه) عن بشري، ولم يسه له (ثم نفعه الميراث) أي لا نفعه مع الميراث.
ولا يراد بذلك (وكل ذلك البيع مرفوداً) أي حرر للبشري رده (ولا عهداً عنداً
إلا في الرقب خاصة) كما تقدم في القوم السابق.

وال من رده^(١) أخضع بعضهم في حواشي بيع الخمر، فقال هو حصة
بجور البيع البير من كل عيب، سواء علمه البائع أو لم يعلمه سواء وسم
يسميه أهراً أو لم يسمه، وبه قال أبو ثور، وقال الشافعي في أشهر أقواله،
«هو المصور عند أصحابه لا يراد بيع إلا من عيب به للبشري، وبه قال
الثوري، وبه مالك فالأشهر فيه أن البير من جائرة مما به يعلم البائع من
العيوب، وذلك في رقب خاصة إلا أنه من الحمل في الجوارح الرتعات،
وته لا يجوز غيره عظم المعروف، ويجوز في الخشن، وبه في ربه تاتية أنه
يجوز في الرمن وحيوان، ورواه أكثر من مؤلفين.

(١) مذهب المجتهد (١/ ١٨١)

تم مدد بخلاف علی بن حماد بن الحارث و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه .
و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه .
و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه . و فی حدیثه .

[illegible][illegible]

مرفقات المبرمجين^١ : الحزم هي مجموعة من البرامج التي يمكن استخدامها في تطوير التطبيقات. وتحتوي على ملفات البرمجة، المكتبات، وثائق المستخدم، وغيرها من الملفات اللازمة لتشغيل البرنامج.

(١) باب الغيب في التوقيف

أرواه، أو وصح عنه عليه، وروى سحر بن كيث عن أبي عطف، والحسن بن الحسن، وأرواه، في الثانية أنه يروى عن أبي عطف، ولا يروى عن أبي عطف، وروى ذلك عن عثمان، ويحوي عن زيد بن ثابت وهو قول مالك وهو الذي في الصحيحين خاصة لما روى أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه - طاع زيد بن ثابت عند شرط البراءة من الغيب بمعاينة فرسه، لاصحابه زيد عبيد، فأرداه عن أبي عمر فلم يوصله، فترافد إلى عثمان، فقال عثمان لأبي عمر - رضي الله عنه - تخلفت أنت لم تعلم بهذا الغيب، فقال لا، فوجه عبيد، فدفعه ابن عمر رضي الله عنه - مالك، فرحمه الله فقهه، ثم هرب، فطم سكره.

بكره - بعداً

وروى عن أحمد أنه أحاز البراءة من المجهول، يخرج من هذا صحة البراءة من كل عيب، وروى سحر بن كيث عن أبي عمر، وهو قول اصحاب الرأي، وهو الشافعي لما روى أم سلمة أن رجلاً من أصحابها في مواريث قد سئل إلى رسول الله ﷺ هذا رسول الله ﷺ فاستهفوا ويؤثروا وليحمل كل واحد منهما صاحبه، فقال هذا علي أو امرأة من المجهول جارية، ولأنه إسلامه حتى لا يسلم فيه، فصح من المجهول كالمثال والطلاق، ولا فرق بين المجهول وغيره، مما سبق في أحدهما باب في الآخر، وهو عثمان قد حاشاه ابن عمر - رضي الله عنه -

(٢) الغيب في التوقيف

إذا وجد بعد البيع ما يجعل الشراء على رده أو يبيع من القيمة أو ما

يبيع

الحيوان مبرور من العيوب، قالوا: يذهب إليه - والله أعلم - عطاء عثمان بن عفان، رأى من كل عيب لم يعلمه، ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه المانع، انتهى.

وما سكتي من قول مالك مقدم معناه من قوله في آيات السابق، وكان الأوجه أ، يدور في هذا الموضع وأخرج محمد^(١) أثر ابن عمر - رضي الله عنه - هذا، ثم قال: وهذا هو زيد بن ثابت أنه قال: من باع عبداً ببراءة فهو برئ من كل عيب، وكذلك باع عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - ببراءة، وراها جاتره، يقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر - رضي الله عنه - باع من باع عبداً أو شيئاً، وبراءاً من كل عيب، ورضي بذلك المشتري، وضمنه عن ذلك، فهو برئ من كل عيب علمه أو لم يعلمه، لأن المشتري قد براءاً من ذلك.

فإن هل لمنبئة قالوا: براء المانع من كل عيب لم يعلمه، فإما ما علمه وكنهه فيه لا براء منه، وقالوا: إذا باع بيع المبررات^(٢) يرى من كل عيب علمه أو لم يعلمه، إذا لم أسمعك بيع المبررات فالذي يقول أثراً من كل عيب.

(١) أنظر أصولاً مالك مع التبيين للسجدة (٢/٥٤٢).

(٢) هكذا في نسخة المطبوعة التي بأيدينا، والمظاهر صحتي في نسخة الأصول في بيع المبررات بالتحقيق عند التسمي آخره، ثلاثة، لأن بيع المبررات بيع براءة عندهم، كما عرفت فيما سبق فيها من كلام تاجي وغيره، قال المصنف (١١٩٨/٣) مع من الراد بالبيع بيع حكمه ربيع مبرر أو غنم، وبيع دار - بعضه - بين أو شعير، وهيب إن ليس أنوارث أنه لو كان، وإن لم يبين المورث أنه لم يبرأ من بيع براءة، إلا أن يضمن المشتري أو المانع وارثه، انتهى.

وقال تاجي (١١٧٧) ما يبيع فلا يبرأ - يكون بيع براءة أو بيع مطلق، مرد كل بيع يبرأ فقد كان من كفاية من اشترى ربيعاً من المانع المبررات، فإنه بيع براءة ولا عيب لمشتريه، لا عهد ثلاث - ولا عهد ستة، وضمتها من أهل المبررات في هذه الاستبراء من كتب من عن لحيي، ورواه أبو العباس عن مالك، وإن كان فيما مطلقاً مدركه المذهب، انتهى انتهى.

ويش ذلك آخرى أن يبرأ بها بشرط من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، انتهى

وهي «التعديص المصنف»^{٢١} قوله يدلنا عن زيد الخيل ، قد ذكر سميته
وعبد من أصحابنا ، يدي اشترى المجد من ابن عمر رضي الله عنه وخرى
معه وخرى ثان زيد بن ثابت ، وهذا «اللعن الذي ذكره بخلافه» وفيه لو ؟ .
مذهب . في ذلك الم «المصنف» ما «مضموع مع ابن عمر» رضي الله عنه .
هذا المضموع ما ذكر لبراء من كل عيب ، إلا أن يكون فيه روايات في ذلك
حديثة ومؤخرة ، لكن الكلام في ثوب كون المضموع المذكور ، هو زيد بن
ثابت ، وقد ذكره من علماء الشافعية الرافعي وغيره أيضا

والاحكام في «حسين» حدس ان ابن عمر رضي الله عنه «باع
عقرا» من حدس ثابت بن عيسى ، درهم بشرط البراءة ، فباعه عتقا ، فأتى
زيد بن عمر فم يثيبه ، وثراعه من عماله ، فقال لابن عمر : «صلى الله
عليه . اتخاف أنك به بضم بهذا العيب» فقال : لا ، ردّه عليه ، فباعه ابن عمر
«رضي الله عنه» بألف درهم ، أخرجه ثابت في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد ،
وقم بسم بدأ ، وجهه أنه باعه بألف وخمسة دراهم ، وصححه البيهقي

وأخرجه أبو عبيد عن يزيد بن هارون عن يحيى بن أبي شيبة عن عباد بن
العموم عنه ، وعبد الرحمن بن وجه آخر عن مالك . وقم بسم أحد منهم ، حميري
والحد المذهب . «في «الحاوي» معاذ بن عيسى ، وفي «السنن» لابن مزيح
عن ابن عمر ، وزاد أن ابن عمر رضي الله عنه كان يقول لا تركب بيحيى
فم رضي الله عنه انتهى بزيادة من «الشيخ»^{٢٢}

وهذا ابن شد^{٢٣} . وفي أيضا أن زيد بن ثابت كان يصير بيع البراءة ،

١٦ ٥ ٢

٢٢ عن فتح الرحمن (٢٤/٣)

٢٣ رواية المصنف (١٨٤/٢)

نظائر بر دی است و هفتاد و پنج عدد - و چه می شود که کاهن
 باشد و چه می رسد به سجد و سجده بر بعضی به حد و برد انصاف
 مع انفسه و اولاد او و بسنگ و بر حد بقیه انفسه

تا آنکه به سجد می رسد و تسبیح نماند و الا هیچ جمع
 تسبیح او نیست الا بر جمع تسبیح و تسبیح او بدو تسبیح او
 بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو

و تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو

و تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو
 تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو تسبیح او بدو

وإن ماليت^١ لأمر المتجتمع غنيبه جئدنا^٢ في الرجل يشتري
العبد، ثم يظهر بنة على عيب يرثه بنة، وقد حدث به عند المشتري
عيب آخر^٣ بنة إذا كان العيب الذي حدث به معيب، مثله القطع في
المعور^٤ ما أخبته دبت من العيوب المستفيدة

وكأنه ظهر على عيب لم يعلم به، فكان له الأمر؛ لأنه فات فيه حرمه
من المبيع، فكانت له لمطالبة بموجبه، وإذا ثبت هذا فمعنى أثر العيب أن
يقوم المبيع صحيحاً، ثم يقوم صحيحاً، يزوج قسط ما يهبه من الثمن، فسيبه
إلى الثمن به انقضاء بالعيب من القيمة، مثله أن يقوم بمبيع صحيحاً بغيره
ومعيباً معه، والثمن فيه عشر، وقد دفعه العيب فشر قيمته، فخرج على
البيع بغير الثمن، وهو بوجه ونصف، انتهى وسيأتي في كلام المصنف . . .
أيضاً مثال لما من القميص، ويأتي قريباً كلام الموفق فيما إذا كان عند
المشتري من المبيع حق أو موتاً، غير ذلك

(قال مالك والأمر للمتجمع عليه عندنا في الرجل يبري العبد ثم يظهر)
أي يقطع (عنه) أي من العبد (على عيب يرثه منه) أي يرث العبد لأجل هذا
العيب، والجملة صفة لعيب (وقد حدث) جملة حالية (به) أي مالعه (عند
المشتري عيب آخر) هذا مالك في المبررة المذكورة (إنه إذا كان العيب الذي
حدث به) أي العيب الذي لحق بالعبد عند المشتري (معيباً) أي موجب لعدم
العبد (مثل القطع) لعضو من أعضائه (أو المعور) بمعنى فقدان بصر إحدى
العينين (فروا له ذلك) أي أشبهه بالقطع وغيره (من العيوب المستفيدة) التي
تسمى عند المالكة عموراً مترسطة

قال الباقى^{١١} (مما في التي تلي الخيار على صريحي معصان وريادة . .
أما المقص، فعلى تسميى نقص من جهة القيمة، ونقص من جهة لبداء

(١) المصنف (١/١٩٧)

وانقص من جهة العمة مكون لمعبر^١ أحدهما لا اختلاف الأسري، والثاني
لتعير حد السبيع، أما النقص لاختلاف الأسواي، فإنه لا يسبح برد بالمعبر
ولا يوحده رد شيء معه، ولا يشت لغيره بمنعاج.

وأما نقص بقيمة تعير السبيع في غير هذه، مثل أن يحدث فيه لياق أو
سرقة أو رد أو غير ذلك مما لا يؤثر في هذه الكفة فيقهر الكاف من قيمته
فهذا لأن ابن حبيب لا يشت الخيار، ربه أن يرد السبيع دون عدم شيء، لما
حدثت هذه.

وفي "أسدييه" من رواية محمد بن صدقة عن مالك بن عيسى اشترى حارية.
فزوجها، ثم وجد بها عيباً، فإنه باعها بين أن يوضح عنه قدر العيب المذهب
وبين أن يردّها، ويرد معها ما نقص الزوج.

وأما القسم الثاني وهو انقص من جهة البطل، فما كان يسير كذهاب
تظفر أو لأمته في رخش^(١) الرخيص، فإن دفع كس ما يشت لغيره لئلا
يتم له برد، ولا شيء عليه من سبب والإمسك، ولا شيء من قيمة
العبد إلا، لاسع شهم بالتفليس، وذلك، جب الرد عليه ما كان من الأمور
تيسيرة حتى لا يسلم من مثلها، (أما كان معتاداً متكرراً فلا موضع له فيما
حدث منها، وذلك بمنزلة بقاء السبيع على هبته، وكذلك الكس والرمم والصفاع
والغش، لأن الأمور معتادة يسرع البرء منها، هذا مذهب ابن نديم، وخالفه
شعب في الوعث والفتح، فقال: يب الخيار للبايع

فإن كان انقص في العدد فخير كالعمور والحمى والسمل وطمع الأصعب من
الوخش ولا يمس من الراتبة وقطع اليد، فإن دلت بيت الخيار بمساع بين أنه
بسلك مسع ويح حقه بقسمه انقص أو مرد لبيع وما يعير بعيب لمخالفة.

(١) قوله رخش، الرديء من كل شيء.

فإن ثوبى اشترى العبد بخير استعزى إن أحب ما يوضع منه من ثمن مبيع، بقدر مبيع الذي كـ بالعتد يوم شراؤه، ويجمع عنه من حب أن يفره من ما أصاب العبد من لمبيع عتده، ثم يرد العبد، وذلك ثـ

ويرجع يفسح الثمن، وهذا حكم الألف من والولادة، لأ هذا كنه نفس من المبيع، مؤثر في ثمنه بأشراً كثيراً، إلى آخره من هـ في أنواع بنفس والربا في المبيع

(لأن الذي اشترى المبد) أي المشتري (مخير الظاهر) هذه (أو يثبت أحدهما) (إن أحب) وغیر (أن يوضع منه) أي من المشتري (من ثمن العبد) الذي اشترى به (بقدر المبيع) القديم (الذي كان) لاحق (بالمبيع يوم شراؤه) طرف مكان (يوضع منه) أي من المشتري جراء إن أحب أي يسقط من ثمن بقدر (لأن أحب) مسري (أل يفره) يجمع ثراه أي يدفع المشتري (لأن ما أصاب للعبد من المبيع) (بما حدث) (هذه) أي عند (مسري) (ثم يرد المبد) ويأخذ (نفس) (قله ذلك) ويخير المشتري دون البائع، لأ عيب البائع سابق، فثبت بحسب المشتري مدف

قال المناجي^(١) ومعنى الخبر المذكور أن يكون المبيع أن يملك مبيع المبيع، ويرجع بثمنه العيب القديم، أو يفره على بائع أو يرد بعد قبضه العيب بحدوث عتده، رلى «ثم على» وعند أبي حنيفة إن ظهر عيب في هـ ما أصاب عند عيب آخر، فله ضمانه لا يرد إلا جرحاً بانه، انتهى

ومن الموقوف^(٢) كل مبيع كان مبيعاً ثم حدث به عند المشتري عيب آخر من قبله بالاول من أحد به دون بائع إحداهما ليس له لرد، وهـ

(١) «مشتري» (١٩٩، ١٤)

(٢) «مبيع» (١٦٣٠، ١٦)

وَرَضُ كَيْفَ مَقْتَدًا لِمَنْ كَاتَبَ فِيهِ لَعْنَةُ يَوْمِ شُرَاهُ بِعَيْزٍ عَيْبًا، وَنَهَى
 دِيَارَ وَبِمَقْتَدَةِ يَوْمِ شُرَاهُ وَبِهِ «عَيْبًا» نَصَرُونِ دِيَارًا وَصَحَّحَ عَنْ
 الْمُشَرِّفِ مَا بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَأَيْضًا نَحْوُ لَعْنَةِ يَوْمِ شُرَاهُ لَعْنَةً

قَالَ مَالِكٌ وَأَمَرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عَمْدًا بِمَنْ رَدَّ وَلِيَّهُ مِنْ
 عَيْبٍ وَحِدَةٍ بِهِ وَإِنْ قَدْ أَصَابَهَا نَهَى إِنْ كَاتَبَ نَحْوًا لَعْنَةٍ مَا
 نَقَصَ مِنْ نَهْيِهَا

١٠٠٠

أَيُّ يَقُومُ لِمَقْتَدَةِ يَوْمِ شُرَاهُ حَالًا كَرِهَ مَجِيئَهُ وَسَيُفَسِّرُ مَادَّ الْفُتُوحِ، فَقَالَ
 (بِنَظَرِكُمْ لَعْنَةً) يَوْمِ الشُّرَاهِ (أَيْ كَاتَبَ فِيهِ لَعْنَةُ الْيَوْمِ شُرَاهُ بِعَيْزٍ عَيْبًا مَالِكًا
 دِيَارًا) مِثْلًا (وَقِيصَهُ) كَاتَبَ (يَوْمِ شُرَاهُ وَبِهِ الْعَيْبُ) الْفُتُوحِ حَدَّثَ الْفُتُوحِ دِيَارًا
 مِثْلًا (وَصَحَّحَ عَنْ الْمُشَرِّفِ مَا بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ) وَهُوَ يَصْرُوحُ دِيَارًا فِي بَيْتَيْنِ
 الْمُسَدَّدِ (وَلَا يَمُوتُ تَكُونُ رَحْمَةُ الْيَوْمِ شُرَاهُ لَعْنَةً) وَلَا عَيْزُهُ بِمَا رَدَّ مِنْ
 لَعْنَةٍ أَوْ نَهْيٍ يَوْمِ شُرَاهُ

وَقَالَ الْمُؤَدِّ «أَيْ قَالَ مَالِكٌ الْمُشَرِّفُ فِي الصَّحِيحِ يَوْمِ شُرَاهُ أَوْ عَمْدًا، وَ
 وَلَهُ، أَوْ قَتْلًا أَوْ عَمْدًا أَوْ دِيَارًا، أَيْ شُرَاهُ وَنَحْوَهُ فِي حَيْثُ دَعِيْبَةٍ، فَهُوَ لَا يَرُوحُ
 وَهَذَا لَمْ يَأْتِ بِحَيْثُ، وَمَالِكٌ، وَأَيْضًا، إِلَّا أَنْ أَبَا حَبِيْبَةَ قَالَ فِي مَسْنُونِ
 حَالٍ لَا أَرُوحُ لَهُ، لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَعْلِ مَقْصُودٍ، أَتَى بِهِ،

وَبِهِ حَيْثُ شُرَاهُ مِمَّا رَدَّ عَلَيْهِ عَمْدًا، أَيْ حَيْثُ، فَهُوَ كَمَا «الْحَرْفِ» وَ
 أَوْشَرُ، وَهُوَ مَعْدَمٌ فِي حَيْثُ، وَأَيْ وَقَدْ أُلْحِظَ الْعَامِلُ أَدْلَاهُ الْأَمْرُ،
 لِأَنَّهُ مَسْأَلَةُ الْبَيْتِ، وَلَهُ خَالَهُ شُرَاهُ، وَهُوَ مَرَكُوزٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَمْدِ، فَهُوَ
 أَنْهَى.

(قَالَ مَالِكٌ وَأَمَرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عَمْدًا بِمَنْ رَدَّ وَلِيَّهُ مِنْ) أَحْسَنَ رَحْبٍ
 وَجَلَّهُ بِهِ، وَكَانَ قَدْ أَصَابَهَا، أَيُّ جَانِبِهَا، بَيْنَ عَمْدَةٍ بِالْعَيْبِ، أَيْ بِمَنْ كَاتَبَ، وَبِهِ
 (يَكْرُ نَهْيَهُ) أَيُّ عَمْدَةٍ بِمَنْ نَقَصَ، أَيْ بِمَنْ نَهَى، فَإِنَّهُ مَعْدَمٌ

خالد جمع الصحابة، وبقا قلنا يقول مالك فالتكرار شيب سوء، وقال الشافعي وطء اليكر بمعنى برد باليد دون انشيب انتهى

وقد ان رثا^١ احلقت في مشري بها الحاربه فقل قوم اذ وصي قلبه به ارق، وله الر حوج قيمة العيب، سوءه كانت بكر^٢ ا، ليل، وه قال ابا حبه

وذكر الشافعي برد قيمة الفرح في اليكره ولا يردع في الشيب، وقال قوم^٣ بقاء ويرد بهر غلظ، وه عا اس ابي شمه و مر ابي ليلي، وقال الثوري^٤ ب ا ا رد نصف العشر، وان كانت بكر^٥ رد العشر من نصفه، وقد است ليس عليه في وطء انشيب شي، وأما اليكر فهو عيب بيت ليله للمصري الحجار، ووي مثل هذا يقول عن الشافعي، وقال عثمان بن سبي القوط معبر في العرب في ذلك نوع من الرقيق، فان كان به أثر في انبيبه^٦ فليبيع ما عصى، وان به يكي نه أثر ثم يرمه شي^٧ انتهى

وقد للموق^٨ ان كان الجميع حاربه شيئا فوطئه بمشري من عديمه بالمعرب فله رضاء وجر معها شي، ربي ذلك عر^٩ ير ثلثه، وبه دل مالك^{١٠} الشافعي، وأبو ثو^{١١} عثمان بن سبي، وعن احمد رواية أخرى^{١٢} له بمع الرد، ويروى فلك من عصى، وه ف^{١٣} اسعري^{١٤} و ثوري^{١٥} وأبو حنيفة، وإسحاق^{١٦} لأن لونه يجرى مجرى اجده، لأنه لا يحدو في ملك المعبر من حقوبه، أو عال، فوجب ان يبيع برده، كما لو كانت بكر^{١٧} وفان شربخ^{١٨} بالحمي، والشافعي، وس المسيب^{١٩} وابن جرير يلى^{٢٠} برده، ومعها ثمن

و حلتوا فيه^{٢١} هذان شربخ^{٢٢} الشافعي نصف خمس نصفه^{٢٣} وقاء شعبي

(١) قد به للجهه (١٧٩٨)

(٢) الشافعي (١٧٩/١٧٩)

قال مالك الأَمْرُ الْمُتَجَمُّعُ عَلَيْهِ عَقْدٌ بِيَسْرٍ دَعِ عَقْدًا أَوْ
وَبِيَسْرٍ وَحَيْرَانًا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ هُنَّ لَمِيرَاتٌ أَوْ غَيْرُهُمْ فَلَدَ بَرِيٌّ مَرُّ
كُلِّ حَبِّبٍ بِيَسْرٍ دَعِ

سكوتهم وقال من المصيب عشرة دبر وقال ابن أبي ليلي موه مشها،
وحكي نحو قوله من هم ونسي لله هم . ويكره ابن أبي موسى رواية عن
أحمد إلا أنه إن نسخ صار وإعطاء في ملك المير، لكن في الفسخ وفقاً لحكمه من
أصله

وإن كان بجارية بكرة فوطها لمشري، ثم ظهر على عيب جردتها،
كان عليه أن يرد معها أرضي المسمى وعن أحمد في جواردها وإبان
حداها لا يرد . ويأخذ أرضي المصيب، وفيه قال ابن سيرين . والزهري .
والثوري، والقاضي، وأبو حنيفة، وأصحابي

قال ابن أبي موسى: وهو يصحح من أحمد، والرواية ثالثة يردّها،
ويردّها فيها شيك، وإن قال شريح، ومن المصيب، والمحمي، والشعبي، ومالك،
وإسحاق بن علي، وأبو ثور، والواجب ردّها ما مضى قيمتها بمرده، فإذا كانت
قيمتها بكرة عسرة، وثبّتا قيمة ردّها البير وهذا حال جائك، وأبي ثور، وقال
شريح . حمدي . ردّها عشر قيمتها، وإن من المصيب يردّها عشره ويردّها لثمنه

(قال مالك الأمر المتجمع عليه عقداً لا عليه المبرور) (بسر دَعِ عَقْدًا أَوْ
وَلَيْفَةً أَوْ حَيْرَانًا) آخر غيرهما (بالبراءة) من المصوب سواء كان له بيع (أو أهل
الميراث أو) من غيرهم) أي في أهل الميراث (فقد مروى من كل عيبهما
باع) قال الرافعي: "عائد على أحمد وسليمان، قال أنسب بمالك إنك
ذكرت أسره في حيوان؟ قال إنما يريد الميرد وهو ذلك، فيبيى مالك أن
الحيوان دخل في درج الكلام، فإنه يراد الميرد وقال ابن عبد البر أفنى
به مرة في سائر المصوبات ثم دمج إلى حصصها: الرجز . انتهى

«... علي بن هو المشهور في بيت علال»^(١) ليح نالبر ده يند
في الرقن حكمة

وقال القاضي^(٢) «... علي ثلاثة حبر، وهو واحد من
وعروض، وأما الرقن، فالظاهر من «الذهب جوارحه» ... ووجه ذلك أن
الرقن يكتف حبره، ولا يظهرها شراً من نفسه ووجهه في مدته في محله، فكان
محبوباً بما يذم به البائع من استواء ضمه به وعلم تصديق، ومن أصلها في الرد
بالمحب مبيح على علم بباتح بالمحب وتقليبه، وما سوى فيه علم البائع
والبيع فلا سبل إلى رد به، وأما الحيوان الضامت فأندي عليه أكثر صحاب
أنه لا يصح فيه إيراد، رواه ابن القاسم وغيره عن مالك، وقال محمد رفع
لماث في كتبه من باع عبداً أو وشدة أو حيواناً بالبراءة لصد بوي، ووجه حال ابن
كثافة وشافعي.

«... العروض، مروى ابن حبيب أو ماكناً أثبت لبراءة في الحيوان
والعروض، ووجه قال ابن رجب، ورواه عبد الرحمن بن دينار عن ابن كدينة،
وهو قول أبي حنيفة، ...»

«... وهو من أحمد من أنه لا فرق بين ذلك بين حيوان وغيره، فقد
قال الأصول لا فرق بين حيوان وغيره، مما ثبت في أحسنه ثبت في الآخر،
انتهى، إلا أن الروايات عن أحمد مختلفة في أنه يصح البيع بالبراءة أم لا،
كما يذهب في كلام «المعني» قبل المحب في الرقن

وفي «التعليق لمحمد»^(٣) للشافعي في شرط إيراد أمواليه في قول
ببراً مطلقاً وفي قول لا يبرأ من عبث مـ لأن في إيراد معنى التبعيث

(١) (المعنى: ٨/ ٨)

(٢) (٢١٦/٣)

إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمَّ فِي دَنَتْ عِيَا فَكَمَهْ فَوَازْ كَانَ حَسَم عِيَا فَكَمَهْ،
لَمْ تَعْمَهْ بَرَسَهْ وَكَانَ مَا بَاعَ مَرْدُودَا عَيْتَهْ
فَدَا مَابِتْ، فِي الْحَارَةِ نَبِيَاً بِأَحَارَسْتِي، لَمْ يَوْجَدْ بِأَخَذِي
الْحَارَاتِي عَيْتَ مَرْدُودَا عَيْتَهْ عَالٍ نَعَامْ

، سَلَكَ الْمَعْبُودَ لَا عَيْتَهْ، وَهَ قَا أَعْمَدَ فِي رَوَانَهْ، وَفِي ثَوْبٍ عَشَامِي، وَهُوَ
الْأَصَحُّ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ، وَابْنَةُ مَسْ سَانْ لَا سِرْأَ فِي عِيَا الْحَيَوَانِ، وَبِيْعٌ فِي
الْحَيَوَانِ عَمَّا لَا يَمْنَعُهُ قُوَّةٌ مَا يَمْنَعُهُ، كَذَا فِي الصَّانِدَةِ، أَتَمَّ

'إِلَّا أَنْ يَكُونَ' الْبَائِعُ (عَلِمَ فِي ذَلِكَ) الْمَسْعُ (عِيَا فَكَمَهْ) فِي الْمَسْعَرِ
(قَبْلَ كَانَ عَمَّ) بَائِعٌ (عِيَا فَكَمَهْ) لَمْ تَعْمَهْ فِي تَبَائِعِ شَيْئِكَ وَكَانَ مَا بَاعَ مَرْدُودَا
عَلَيْهِ يَدْمُ بِحَرِّ هَذَا فَقُولُ عَنِ الْإِمَامِ مَابِتْ جِيلَ تَعْبٍ فِي تَرْفِيهِ، وَنَعْمَ هَذِهِ
شَرْحُ

فَدَا مَابِتْ فِي أَقَادِ عَدَا وَفِي قَدَمِ قَرَأَتْ عَمَّ عَنِ عَمَّهْ فَلَا
تَكْرَارَ، حَتَّى أَنْ التَّمَكُّورَ فِيهِ سَبَبٌ لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظٍ لِأَمْرِ التَّمَجُّعِ
عَلَيْهِ عَمَّا، وَتَكْرَرُ هَذَا لَفْظٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَمَّ عَمَّ لِمَعْنَى عَمَّ
فَلَتْ

فَلَتْ وَفَرَّقَ أَحَدُ تَفْسِيرِهِ بِمَ يَدْمُ عَمَّا مَبْنِيٌّ لَفْظٌ لِحَمْلِهِ، وَرَأَيْتُ
هَذَا، وَهَذَا بِالْفَتْحِ كَمَا فِي سَمْعِهِ الْمَعْنَى هَذِهِ كَمَا عَمَّ اسْتَبَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهَا هَذَا، أَمْثَلُ هَذَا، وَدَ يَدْمُ عَمَّ أَنْ هَذَا، مَبْنِيٌّ فِي أَهْلِ
تَمْرَاتٍ وَغَيْرِهِمْ سَبَبٌ عَلَى أَحَدٍ مَرْدُودَا عَمَّ عَمَّ، هَذَا يَدْمُ فِي
كَلَامِ مَرْدُودَا فِي مَسْ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ عَمَّ

'فَدَا مَابِتْ فِي الْحَارَةِ نَبِيَاً بِأَحَارَسْتِي' ثُمَّ يَوْجَدْ مَعْنَى الْحَارَاتِي عَيْتَ
مَرْدُودَا عَيْتَهْ فِي مَسْ هَذَا أَعْمَدَ هَذِهِ (فَالْ) ذَلِكَ فِي هَذِهِ تَعْبَرُهُ (نَعَامْ)

أُصْحَرِيَّةٌ قَبْلِي كَانَتْ فِيهِ الْحَارِثِيَّةُ فَبَنَظَرُكُمْ لِمَهْرًا ثُمَّ تَدْرِكُ
 الْحَارِثِيَّةُ بِحَبْرٍ يَعْجَبُ الَّذِي وَجَدَ بِحَدِّهَا مَاءً. وَصَحْبُ حَبْرٍ
 سَائِبٍ ثُمَّ يَقْسَمُ مَرْءُ الْحَارِثِيَّةِ إِنْ يَمُوتَ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا، يَدْرِكُ
 تَمِيمًا حَتَّى يَفْجَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَصْبًا مِنْ دُنْتُ عَمِي
 الْبَرِيعَةِ بِفَقْرِ أَرْبَاعِهِ وَخَمْسٍ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا ثُمَّ يَقْضَى إِلَى إِنْ
 يَمُوتَ بِحَبْرٍ فَيَرُدُّ يَدْرِكُ سَائِبٍ وَفَقْرٌ سَائِبٍ مِنْ مَتِّ حَصْبَةٍ إِنْ دَرَسَتْ
 كَثِيرَةٌ وَذَلِيلَةٌ

أَيُّ تَزَادُ (الْحَارِثِيَّةُ الْقِي كَانَتْ) هِيَ قِسْمَةُ الْحَارِثِيَّةِ فَتَنْظُرُكُمْ لِمَهْرًا (مَثَلًا يَكُونُ
 سَائِبًا مَادَّةً دَبَارًا (ثُمَّ تَقْدَأُ) فِي يَوْمٍ (الْحَارِثِيَّةُ) لِيُجِدَنَّ أَحَدًا مِنْهُمَا الَّذِي وَجَدَ
 بِأَحَدِهِمَا، يَمُوتُ (تَقْدَأُ صَحْبُ حَبْرٍ سَائِبٍ) مِنَ الْعَيْبِ، يَمُوتُ أَحَدُهُمَا مَثَلًا
 يَمُوتُ وَحَبْرٍ، وَلَا أُخْرَى بِحَبْرٍ

أَنَّهُ يَقْسَمُ ثَمَرُ الْحَارِثِيَّةِ وَهِيَ مَادَّةٌ دَبَارٌ فِي مَثَلِهَا أَسَدُ كَوْرٍ (الْعَمِي يَمُوتُ
 بِالْحَارِثِيَّةِ) بِثَمَرٍ مِنْهَا (عَيْنُهُمَا يَدْرِكُ تَمِيمًا) أَيْ وَاحِدًا مِنْ إِنْ تَدْرِكُ كُلَّ وَاحِدَةٍ
 مِنْ سَائِبٍ يَمُوتُ كَسَائِبٍ، وَحَتَّى يَفْجَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَصْبًا مِنْ ذَلِكَ مِنْ
 الْقَمْعِ فِي يَمُوتُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِكُ أَحَدًا مِنْهُمَا حَتَّى يَفْجَعُ (عَمِي الْمَرْعُومَةُ) أَيُّ الْعَمِيَّةِ
 الْقَرِيبَةِ يَدْرِكُ أَرْبَاعَهُ (يَرُدُّ يَدْرِكُ) فِي سَائِبٍ (وَيَفْجَعُ عَلَى الْأُخْرَى) أَيْ سَائِبَةٍ
 الْبَرِيعَةِ (يَقْلُوبُهَا) مِنْ سَائِبٍ، يَفْجَعُ فِي مَتِّهَا يَدْرِكُ حَصْبًا وَسَائِبًا دَبَارًا
 عَلَى حَرْفَةٍ وَحَبْرٍ وَخَمْسٍ وَخَمْسٍ عَلَى الْأُخْرَى

ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى إِنْ يَمُوتَ بِحَبْرٍ (وَمِنْ سَائِبَةٍ فِي مَتِّهَا) وَحَبْرٍ حَبْرٍ
 وَخَمْسٍ فِي مَتِّهَا (يَرُدُّ يَدْرِكُ) يَقَعُ عَلَيْهَا مِنْ تِلْكَ الْحَصْبَةِ وَفَقْرٌ فِي حَصْبَةٍ
 خَمْسٍ وَخَمْسٍ فِي مَتِّهَا فَيَرُدُّ يَدْرِكُ حَصْبًا وَخَمْسًا (وَيَفْجَعُ الْبَرِيعَةَ) إِلَى
 السَّائِبِ (إِنْ كَانَتْ) حَبْرٍ مِنَ الثَّمَرِ (كَثِيرَةٌ أَوْ ذَلِيلَةٌ) لَا رَدَّ فِي ذَلِكَ هَذَا
 طَبَرٌ لِي فِي شَرْحِ كَلَامٍ لِأَمَامٍ

وهذا هو العلم الذي لا يورثه^(١) . من انني لا أعده بها، والأخرى
 مالهعة وحظ الأخير^(٢) في^(٣) مع هذه الأمور بما لا يريد عنه من الخروج .
 وهو في حيلها وإنما يقوم كل واحد من التجارب المتعددة بعدة بيض
 قبيحة كل واحد منها، فذلك هو وصل إلى ما يريد . ثم يجمع بيضه إلى
 بيضكم كم بيض بيضاء كى . فذلك من تجارب من حيلها^(٤) فإن كانت بيضه التي
 بهذا الحب لبس بيضه، وفيه لأخرى المتغير وحده . يرجع بعدهم .

وبهذا ذلك أنه لا يخلو أن يكون الحادية التي هي ثلث تجارب من
 على جانب من ذلك، أو يكون قد مات برتبة أو نقصان، فإنه كتب قائمة لم
 نصنظر في هذا به التي يوجد بها بيض، فإن كان فضل تجارب به
 أحاديث . من حاربه، فإن كان ذلك التجارب^(٥) . من ذلك . من
 فله الحد به معرفة من حاربه، قد يمر من هي «البيضة» من ذلك، وروى
 من عمل الماضي، من أن أحاديث من بيض واحد أبيض لا يرجع في
 ما به، من وجد أبيض من بيض من حاربه، والذي أعطى لم يبق، وإنما يرجع
 بقيته

والسنة من حاربه في البيضة من أن النحاس في البيضة
 المتعددة من بيض «البيضة» . من أو بيضه . فإنه يرد ويحد ما بقيه
 من النحاس، وذلك من أن النحاس في البيضة والنحاس في النحاس . من

ذلك . من أن النحاس في كلام «البيضة» من هي «البيضة» من هي
 فإن حاربه «البيضة» فإن لا يرى في ذلك من القليل والزيادة . وهو في
 «البيضة» بيضه . والمعروف في بيض . من هي «البيضة» . وسأني به

(١) حظ «البيضة» (٢) (٣) (٤)

(٥) «البيضة» (٦) (٧)

التصريح في «الموطأ» أيضاً قريباً من قول مالك في «مجمع ريش» أنها «لا أنه يقال» بمراد بقوله «هذه» كذا أو فقه أي ما دون نصف

لأنه كذا «يراد» وأن «ابن» بالبيان «مستنداً» في «صفحة» «هذه» كمنزلة «الزوائد» «بها» «فالمصنف» «على» «هذا» «بعض» «بعض» أي «الصفحة» «بعض» من «النسب» «وبما» «تمسك» «بالذي» «دسم» «بكر» «الكتاب» «وجاء» «الصفحة» «بها» «في» «بؤيه» «من» «النسب» «بعض» «فقال» «هذا» «بها» «جميع» «كل» «بؤيه» «عشر» «والنصف» «واحد» «أو» «أشبه» «إلى» «جميع» «هذه» «وهو» «هذا» «في» «الكتاب» «هذه» «وهو» «عشر» «إلى» «نصف» «وهو» «هذا» «وإن

«شتر» «من» «هذه» «يراد» «بعض» «الجميع» «بعض» «هذه» «إلا» «أن» «بعض» «النصف» «الأكبر» «من» «النصف» «ولو» «سرسر» «ففي» «له» «وجه» «هذا» «في» «إشراك» «بها» «بجميع» «أو» «بجميع» «أو» «بما» «سبب» «بجميع» «هذه» «هذا» «أن» «كان» «النصف» «بالجاء» «فإن» «كان» «هذه» «هذه» «بمطلق» «و«^١ «هذا» «بعض» «من» «النسب» «فإن» «الذي» «يراد» «أو» «تدريجاً» «ببعض» «أي» «وهو» «بجميع» «بكل» «النسب» «يراد» «ببعض» «الجميع» «بعض» «الجميع»

«وإن» «ببعض» «هذه» «يراد» «سرسر» «ببعض» «الجميع» «بعض» «هذه» «إلا» «أن» «بعض» «النصف» «الأكبر» «من» «النصف» «ولو» «سرسر» «ففي» «له» «وجه» «هذا» «في» «إشراك» «بها» «بجميع» «أو» «بجميع» «أو» «بما» «سبب» «بجميع» «هذه» «هذا» «أن» «كان» «النصف» «بالجاء» «فإن» «كان» «هذه» «هذه» «بمطلق» «و«^١ «هذا» «بعض» «من» «النسب» «فإن» «الذي» «يراد» «أو» «تدريجاً» «ببعض» «أي» «وهو» «بجميع» «بكل» «النسب» «يراد» «ببعض» «الجميع» «بعض» «الجميع»

١ - الظاهر «الكبرى» ١٢٤٨

٢ - «هذا» «ببعض» «هذه» ١٢٤٨

وسمى محتاج أن يرى حكم المواضعة، وما يتعلق بها، وفيه ستة أبواب الأول في تغيير معنى المواضعة وتزويرها الثاني في معيها من المفقود عليه الثالث في محل المواضعة من العقود الرابع في محل المواضعة من المفقود عليه الخامس في تبين حكم انقضاء التماس، في بيان ما سطر به المواضعة، ثم بطل الكلام على الأبواب الستة

والمواضعة أن يوضع الجارية إذا بيعت على يد مرأى مثله حتى يحضر حبيسه، فإن في حاصبه كمال البيع، وإن لم تحضر، فمهرها حمل مسح البيع، قاله أئمة في العبيبة والمواضعة: أرى أن يحصل التماس على المواضعة، قاله ابن عديس لما بقي فيها من الحمل.

وحكم المواضعة ثابت في البيع بالثقة أو في التماس الموحل، والمواضعة ثابتة في الرقعة من الإماء التي يتقصر لحمل من ثمنها الكثير، وأما وحش الرقبة فلا يلزم فيها ذلك، وما كان يسمي خمسين أو مائة فهي من التمرعات، وذلك بحسب باختلاف الأوقات، وإنما يظهر في ذلك أن حرم الرقعة أن يتخذ مثلها للوطء، فهي أئمة التي يثبت فيها حكم المواضعة، وإذا كانت مصر لم تجز إعادة بانقضاء ذلك، وإنما تتخذ للاستخدام فهي من الرقعات، ولا يثبت فيها حكم المواضعة

فإذا كانت الأمة ذات روج فلا مواضعة فيها؛ لأنها لم تشرع للوطء، ويلزم البائع تقفها وجميع مؤنتها في مدة المواضعة، وهي من ضمانه ببيع، فما يحمي في عنتها من موت أو نقص جسم فهو من البائع، وما حدث لها من مال يهيء أو وصية فهو للبائع، إن كان له يرضى منه مذهب؛ لأن كل من يرضى عنه كان له ما يشاء من مال، كذا في الحديث.

قال الموفق: «لأن البائع لا يبيع من تسليم البائع بعد قبض التماس»

وهو الأمر الذي كنت عليه أجهلاً بلدت. وكتب لي أن رجلاً
اسم سيد، جلي له داراً فيه سدس من الحب الصافي ثم رجعه
عني برد منه. ولا يتخشب بهعب عليه جد أعيان عيني به،
فكذب يكون له جاراً، أو آخره من غيره لأنه صانع له و
الأمر صعباً

(وذلك الأمر) هو الذي كانت عليه (حسابه) أي جمهور العلماء (سلباً)
(أدبياً سواء - دهر - له شرفاً وكرماً - (وذلك) أي الدليل عليه، وخطراً
(لو أن رجلاً يباع عبداً جلي له) أي جلي العبد المشتري دار قيمة يباعها وبي
السبع مائة مائة، أي قيمة ١٠٠ دار مائة حيرة من القبة أصحها) أي
يكر آخر لنا اصحاب من بعد به يوجد به عتاً مديون صعد أيرده
منه (و) أن يجوز بمشدي أو يرد من يدك العبد الذي وجد به (ولا
يُحسب للعبد عليه) أي من المشتري (جاراً) أي آخره (لهم عمل له) م -
الذي

(فذلك يكون به) أي للمشتري (جاراً) أي عتاً (إذا آخره من
غيره، لأنه) أي العبد (اشترى له) أو لمعه، وأخرج بالصفة - أسهل
من ذلك (قال مالك رحمه الله) معروف عتاً بالدينية بكرة، تجرره تأكيداً

في الحديث "كنا ذرنا لعمرك للمعصية وبه الرذائل المعصية"
وهو، ما جوع جميع العتس، ذلك ما يحدث له عبد أن يبيع من
سريته ما من من العتس، غير طاهر، ونظائر كثيرة منه ما يره، وانصوب
على ظهر المعصية من رده مع انسيب المجرور اختلاف بين صحابته، فإن
من انصوب يرد، وقال شهاب لا يرد، وهو للمعصية إذا اشترى عنه من يرد
بأنه

وجه قول من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وخصوف حسمه
 انما ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وخصوف حسمه
 من البیوع ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وخصوف حسمه
 کالمی فی بیوع النعم يوم الجمع

قال ابن سبويه وانه یختلف اشیب واین الناحیة یفاسم ان حسمه
 بیوع النعم عند الجمع لا یرد عنها ۱۹۸۸ - کاد النعم غیر نادر حین الجمع وانه
 لا یجوز ان ینکح به او یفاسم به ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة
 ینکح به من غیر الجمع ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة
 ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 ذلك مع الام ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به

۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 الأصل وانه لا یجوز ان ینکح به ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة
 النکح ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به

ولما یقول ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 من النکح ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 أحلها ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به

نکح ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 من غیر غیر ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به
 أحد حسمه ۱۹۸۸ - من یفاسم ان حسمه علی هذه الناحیة وانه لا یجوز ان ینکح به

قَالَ ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ، فَبِهِمْ يُبَاحُ رَقِيقًا فِي حَقِّهِمْ وَجَدَهُ.
وَوُجِدَ فِي ذَلِكَ الرَّقِيقِ عِنْدَهُ

وَوَدَّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا يَقْنَضِي أَرْضَ الْعَبْدِ إِلَّا مَا نَصَبَهُ لِشَارِعٍ مِنَ
الْخُرَاجِ وَلِغَايَةٍ هـ

وفي «المحلى» بعد قوله مالك: وبعد الأمر حديثاً وبه دليل الثلاثة
الباقي، ويدل على ذلك ما رواه أبو دارود عن عائشة، وذكر الحديث المذكور
في كلام «المنيعي» عن أبي بصير، ثم قال: «رواه أبو حنيفة في «كتاب
الحديث»، ثم قال: «هذا - والله أعلم - برجح بشري «المصنف» فيمنعه. ثم
يوجد به عيبان: عند «الشافعي» فقضى أنه يرد العبد على «بائع بالهبة» فيرده
بائنه. ويكون به الثقة، وهو المصريح. وإنما طابت له، لأنه كان ضماناً للعبد
لو مات مات من مال المشتري، لأنه في يده، اهـ

ولما قلص عمر بن عبد العزيز قضاءه حين قضى بالعلم لبائع، وهذا
الحديث من حرم مع الكلفة، كما في «فتح القدير»

واستشكل بأنه لو كانت الحلة بالصان لكانت الروايات قبل الفيلس ثمانية
واجبة، بل الحلة عمالة قبل الفيلس - لصاحبه - وعنده به «والفيلس» معاً، وإنما
اقتصر في الحديث على «التعليق بالعقد»: لأنه أظهر عند «تابع والطحاوي»
وكيفاً ثم يكن الروايات لمصاحب مع تقرير الصان عليه لعدم المذك «هـ» ما في
«المحلى» رحمه الله عمر بن عبد العزيز قضاءه، أخرجه البيهقي «مفصلة»،
وذكر الحديث بطريق

«نابغ مالك، والأمر» فمرجح (عنده) فهو «متعلق» أي «شري» (رقبة) يطلق
على «شمر» راجح - وهو المراد - هذا أي جماعة من العرب (أي صفة واحدة)
أي «عند» واحد (لوجود في ذلك الرقيق) أي في جماعتها (ههنا) له استحقاق للغير

به انفسه او وجه مشروط بغيره، بقدر قيمته من امواله التي اشترى
به او بغيره بغيره

(٥) باب ما يفعل في ابولدها اذا بيعت والشروط لغيره

١٢٩٩ ٥ - حَقَّقْتُ فِي حَقِّهِ عَنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ عَدُوٍّ قَالَ عِنْدَ نَاسٍ
مِنْهُمْ: بَاعَ بَعْدَ بَيْعِهِ مَرَّةً رُبَيْعًا

به العيب او وجهه مشروطا بغيره او وجهه ولا يرد العيب كمنه، فيرد
المبيع - قلت (بقدر قيمته) أي حده - (من ائتمن ظلي اشترى به اولئك
الرقيق) - وبسبب ما يوافق في الرقيق

وبما هو - (من اشترى بغيره بغيره) - (من اشترى بغيره) - (من اشترى بغيره)
بغيره بغيره، من كان هو غلامه لما او موصوفه او لغيره كمنه - (من اشترى بغيره)
خاصة، من كان كذا - (من اشترى بغيره) - (من اشترى بغيره) - (من اشترى بغيره)
البرقعة او بغيره لغيره او بغيره، من كان لا يرد العيب او بغيره - (من اشترى بغيره)
لا يرد العيب - (من اشترى بغيره) - (من اشترى بغيره) - (من اشترى بغيره)

(٥) ما يفعل بالرقبة

وفي بعض نسخ في بولدها (اذا بيعت) والشروط فيها لو ر حالبه أو
والجمل ان كان بغيره في البيع

١٢٩٩ ٥ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ
عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ
عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ
عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ عَنْ عَدُوٍّ

الْتَلْمِيزُ، وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْشِيَ عِنْدِي لِي دُلْمُشٍ أَيْتِي تَبْعُهُ
بِهِ لَسَانٌ عِيدٌ أَيْ بَنٌ مُشْتَرَفٌ عَنْ ذَلِكَ، هُمُ بْنُ الْحَطَّابِ، لَعَالِ
عَمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ لَا تُرْتَبَا

معاوية بن عتابة بن الأسود وقيل سمها رائطة بفرق ابن منه وأبى حبان
وحسانه بن زبابة ورطة امرأة ابن مسعود (الظمية) بفتح السين من لبيد
لقب الصحابة لها رواية في «الصحاح» أبى سالك لبي بطلا عن النخعة على
زوجها وكاتب قص عليه

(واشترطت) ريب (عليه) أي على ابن مسعود (أنت إن بعثتها) بأحد (الذي
لي بالنمن الذي يبعثها به) أي من ذلك الوقت، وإن كان رائداً على نفسه في
الحرب، وهذا هو دراية «الموقاة»، وهكذا نعت محمد بن موسى^(١) واليهامي
في نسخة، ونعت محمد بن «الآثار» في آخر نسخة محمد

وما سيأتي في كلام «المعنى» من رواية إسماعيل بن سعيد وشرط بها
إد بعثتها فهي لها دلمش الذي استعمله (فعلك عيد له بن مسعود عن ذلك) به
هو امر حديث هل تحل لي أم لا؟ (هم من الحطاب) معقول سأل

قال الباجي^(٢) سؤال ابن مسعود - رضي الله عنه - من هذه القصبة
وهو من أهل العلم والاجتهاد يحتمل معاني أحدها أن يكون غني عليه
حكمها، وأراد أن يملكه فيها على رأي من رأى أنه يملكه أن يملك من هر أعظم
منه، ويحصل أن يكون أراد أن يبين به وجهاً حتى يعلم من مسعود حكمها
بالمجلس الذي برئ منه، ويحصل أن يبين به ذلك مع معرفته بحكمها ليعلم
مواضع له فيها، أو معالفة

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - (لا يعرفها) قال الباجي، قال

(١) انظر «الشيخ المسعود» (٢/٢٢٩).

(٢) «المعنى» (٢/٢٠٦).

وفيها شرط بأحد

أبو محمد في المصنوع معنى لا يستلزم هذا التردد، وهذا يقتضي
منه من جهة لأبغ لغاتنا، ثم ما ذكره ويحصل عني أن ما لا
يتميز في بوطه مع غيره، هذا شرط فيها، ويؤكد حكمه بعد في الفساد
والخساسة مذكوراً فيه، اهـ

(وفيها شرط لأحد) التحديات عليه، قال محمد بعد هذا في كتابه الآخر،
راجع ١٠٠٠ له رد، وأخرجه برأيه أبي حنيفة عن أبي العنبر عن الزهري،
وأحد في 'موصية' برواية سالم، ثم قال بعد الآخر: وهذا أحد، كل شرط
الشرط ما عني يستلزم أو التبعي من التبع من شرط بينهم، وفيه
منه للبع أو بعثري فالتبع واحد، وهو قول أبي حنيفة، اهـ

وإن في ١٠٠٠^١ وفيه أحد، كل شرط كان في بيع بين من البيع فيه
منفعة لأحد، العسوي أو الحرية فهو عند البيع مثل هذا، وجرى، أراد في
موضع آخر، وما كان من شرط لا منفعة فيه لواحد منهم لا يقع فيه جائر
والشرط فيه باطل، وهو قول أبو حنيفة، اهـ

هذا لباحي^٢ قوله ومشرط عنه، يقتضي: إذا كان هو من
لعمد غير وجه شرط، ذلك يكون من وجه فظنح به بعد كمال ١٠٠٠، وعلا
منه العبد، لذلك، وهو قوله: 'بيع العاقبة'، الشرط مع ١٠٠٠، وهو بيع
فأحد هو ما يقع عند أحد لثلاثة - روى أحمد لما أنهم كانوا من البيع
فأحد بينهم ولو واحد

وفي الشرح الكبير^٣ ١٠٠٠، شرط كراهي - روى أبي العباس

(١) (١٠٠٠) (١٠٠٠)

(٢) (١٠٠٠) (١٠٠٠)

(٣) (١٠٠٠) (شرح الكبير على المعنى) (١٠٠٠)

الصحة و غفلة + خلاف في نسخة الشيخ أحمد و غير احمد و غير احمد،
 خلاف لثلاثة و الأعداد غير قصد من طبرق. قال و غير احمد و غير احمد
 جازبه، و شرط من مشهور أنه ان ما فيها غير من بعد ما فيها، أن السج
 حده، و روى المروزي عن أحمد أنه قال هو في نفس من حيث ليس إلا
 سرهه في سج؟ يعني أنه قصد أن سرهه أن يبعده بها و لا يبعده باليس
 الأول بها سرطال لم يبع بها، و لا في يبعها، و لا في سرهه لا في سرهه
 أن لا يبعه من غير، و الغفلة منه بعد كم و لا أن لا يبعه لا

و روى عن اسماعيل بن محبوب أن سج حازر قد روى عن أبي بصير أنه
 قال سجد من امر في سنة الفقه و به - سرهه - بها في معنوا نصيها
 و ليس في السجها به ثلاث ثلاث بعد - روى أنه منه به فقال لا يفرها،
 و لا حبه فيها شرط، و لا اسماعيل و ذكرت لأحمد الحديث قال السج حازر
 و لا يفرها لا كما، فيها سرهه و سرهه سرهه و لم يفرها في ذلك لبعه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه

قال شيخنا و يحصل أن بعض كلام أحمد لم يرد به و روى أبي بصير
 أنه روى عن اسماعيل بن محبوب عن حوز السج، فيكون السج حازر
 و السرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه

(١) حده في الأصل، في النسخة (وهي سرهه لا حده) و قد في نسخة الأصل و سرهه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه
 و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه و سرهه

١٣١١، ٦ - وَحَقَّقْنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا يَفُوتُ لِرَجُلٍ وَثِيقَةٌ إِلَّا وَبَيْدَهُ، إِنْ شَاءَ تَأَمَّلَهَا وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ صَبَحَ بِهَا مَا شَاءَ

يَعْنِي عَلَى التَّكْرَةِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ، وَالْأَمْسِكُ عَنِ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهَا مِنْ الْوُطْءِ لِذَلِكَ، لِتَحْلَافِ فِي الْعِلَّةِ يَكُونُ يَمْسُدُ مَسَادَ سُرْطٍ فِي مَعْنَى التَّحَاذُبِ، هـ

١٣١٠، ٦ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، لَا يَفُوتُ لِرَجُلٍ وَثِيقَةٌ إِلَّا وَبَيْدَهُ) بِمَلَكَ اسْتِغْرَابَ فِيهَا (إِنْ شَاءَ تَأَمَّلَهَا، وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ صَبَحَ بِهَا مَا شَاءَ) مِنْ التَّصَرُّفَاتِ كَحَتَّى، التَّخْيِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

قال محمد بن سوطه بعد لاث لمذكور في هذا واحد، هذا تفسير أو العهد لا ينبغي أن يشرى لأنه إن وهب له يجره عنه كما يجوز منه التحريم فهذا معنى قول عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والشافعية من لفظة شاء، اهـ وفي سنن أبي المجدد^(١) عن شرح معاني الآثار بسططوي برواية عبيد بن نافع عن أبي عمر عن لا يحل فرج ولا فرج إن شاء صاحبه - عمه، وإن شاء وهبه، وإن شاء أمسكه لا شرط فيه، ورواه أبو بكر بن عبيد عن نافع عن أبي عمر أنه قال: مكروه^(٢)، في الرجل الأمه غار أو لا يبيع ولا يهب

وعن «أبو السكود»^(٣) في تفسير قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ مِنْ حَنَافِئِهِمْ^(٤)﴾ أخرجه ابن أبي شيبة رعيه الرزقي عن أبي عمر، رضي الله

(١) انظر «السنن المصنوعة» (٢٥٧/٣)

(٢) (٨٢/٦)

(٣) سورة المدثر، الآية ٥

قَالَ مَالِكٌ، يَمْنَعُ اشْتُرَى جَارِيَةً عَلَى شَرْطٍ أَنْ لَا يَبِيعَ وَلَا يَهْبِئَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْطِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَطْلُهَا وَذَلِكَ، أَنَّهُ لَا يَحْزُونَ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا أَنْ يَهْبِئَهَا فَإِذَا كَانَ لَا يَذَلُّكَ ذَلِكَ مِنْهَا، فَمِمَّا يَتَوَكَّلُهَا بَيْنَكَ نَأْمًا لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَنْتَى عَلَيْهِ بِهَا مَا مَكَهُ بَيْنَ عَيْتِهِ هَذَا فَدَخَلَ هَذَا الشَّرْطُ ثُمَّ يَصْلُحُ. وَكَانَ بَعْدَ مَكْرُوهًا

هذه - أنه مثل من امرأة أحلت حارسها لزوجها؟ قدر لا يحل لك أن تهاجرها إلا إن شئت أنت، وإن شئت وهبت وإن شئت أعطت، أم
 (قَالَ مَالِكٌ هَمِنْ اشْتُرَى جَارِيَةً عَلَى شَرْطٍ أَنَّهُ) أَيِ الْمُشْتَرِي (لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبِئُهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْطِ) أَيِ مِنَ الشَّرْطِ الْمُنَافِي بِبَيْعِ الْمُصْلَحَةِ (فَإِنَّهُ لَا يَسْرِي) أَيِ لَا يَجُوزُ (لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَطْلُهَا وَذَلِكَ) أَيِ رَجْعِهِ عَنِ الْجَوَارِ (أَنَّهُ) أَيِ حَسْرِي (لَا يَحْزُونَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا أَنْ يَهْبِئَهَا) لَا شَرْطَ ذَلِكَ مَالِ الْبَيْعِ^(١). يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَبْنًى عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ الْمَصْلُحَ لَا يَجِبُ اسْتِيعَاقُ الْعَاسِدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّ الشَّرْطَ يَمْنَعُ مِنَ ذَلِكَ، فَهُوَ مَسْجُوعٌ وَلَا أَمْرٌ أَنْ يَتَوَقَّعَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ كَرُوهًا، لَا أَمْرًا، أَمْ

(فَإِذَا كَانَ) الْمُسْرِي (لَا يَطْلُكَ ذَلِكَ مِنْهَا) أَيِ اسْتِيعَاقُ وَبَيْعُ وَغَيْرِهَا (فَمِمَّا يَتَوَكَّلُهَا بَيْنَكَ تَلَامًا) يَلِ مَكَهُ مَخْصِي (لَأنَّهُ قَدْ اسْتَنْتَى) بِالشَّرْطِ (عَلَيْهِ) فِيهِ مَا مَكَهُ بِهِ غَيْرَ، لِأَنَّهُ دَخَلَ هَذَا الشَّرْطُ) فِي عَقْدِ الْبَيْعِ (لَمْ يَصْلُحْ) مِنَ الْمَصْلَاحِ هَذَا الْفَقْدُ أَيِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا مَكْرُوهًا لِعَاسِدِهِ بِالشَّرْطِ

وَمِمَّا يَصْلُحُ الْبَيْعُ فِي ذَلِكَ أَوْ يَطْلُ الشَّرْطُ هَذَا؟ فَوَلَّاهُ لِمَالِكٍ فِي ذَلِكَ كَمَا سَبَّأْتِي قَرِيبَ فِيمَا كَلَامِ ابْنِ رَشْدٍ فِي بَحْثِ شَرْطِ فِي الْبَيْعِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ^(٢) رَأَى ابْنَ وَهْبٍ فِي رِوَايَتِهِ الْمَسْمُورَةَ، أَنَّ مَالِكًا وَإِنْ اشْتَرَاهَا

(١) الْمُتَقَرَّرُ (٢/١٦٣)

(٢) الرَّجْعُ الْمَرْفُوعُ (٢/٢٥٨)

أما في إمكان الربا وتمرير بالتقاسم لعدم ما يحويه عب نبيع النحر واحد بره
على عدها فوه

وهذا يري أن عبي في هذه الأمور لمكان عدم نعتك فيها أعني جوع
أثره أن نعت جوع في السلعة فاعده فيها هو الرمز في تعميمه لأنه قد
تخلص السلعة وهي تساوي أنما - ورؤ - وهي تساوي خصصاته أو بالعكس
ولذلك يري مالك مع أنه لا سواي فونا في لبيع تقاسم

أما «شرح الكرا» و«شرح حكما» فمما لعدم سم نعتك به ملك
سواء انصلي في الفحص ولا ولا بعد تصرف المسوي له بيع ولا به ولا
عق ولا غيره وهذا كان الشافعي

وهذا أبو حنيفة يبيع المملك له بالقبض ولبيع الرجوع فيه به عده
مع ريدته المصلحة لا أن يفسد في مسوي صرفا يبيع الرجوع فيه به عده
فيها حاجتا بغيره في حاشية - رضي الله عنها - لاسرها بمرط
الزلا - فاعتمدها - رضي الله عنها - في البيع فاعده - لأن المشرع على
صفه بملك المبيع فيه به عده وقد حصل منه المصداق بعد غيبه عده به
حسب - فوجب أن يملكه كالمقتد الصحيح - أنه له مقبوض بملك فاعده مع
بملكه كما أن كان النسي منه

وهذا حديث بريدة بن الحنفية عن النبي صلى الله عليه وسلم لا على ما ذكره
في حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنسوها بعد الشروط بل الظاهر أن
أبيها حين ملهم إنكار عبي بملكها سره تركه

ويحصل أن السوط كان سابقاً بملكه فلم يوتر فيه وعليه رد المبيع مع
بملكه بمقتضى رد المبيع مع ملكه أي بملكه كالمبيع معه فوطها

المشترى فلا حد عليه لأعقوبة ذنبه منك، ولأن في الملك حلالاً، وعلمه به
مثله، لأن الحد إذا سقط للمشبه، وجب للمبهى، لأن الوصية هي ملك الغير
بوجوب المبهى، وعليه أثر المسك، لأن كانت يكره، وإن ثبت كان ولله
حرّاً لأنه وعليه يشبهه، ويلزمه ذلك، ولا ولا عليه، لأنه من الأصل،
وعلى الراطن ثبت يوم وصيته، قد

وقد التزم^١ في المسكاح، بعد البهية، وهو غلو، في ركح قاسد
لوشاء قاسد، ووطء امرأ منها امرأه، أو أمه، أو وطء لامة لمشركة بينه
وبين غيره، وثب، هذا، بهذا، فثبت به تحريم كتمنعه بمرصد، الس، إحياءاً،
قال ابن سببر، اصبح كل من يحفظ منه من علماء الأمصار على أن الرجل
إذا وطئ امرأة مسكاح قاسد أو بشره قاسد بها تحرم عن به، و، وثب، انه
وولد ولده، وقد مضى ملك، ولازم من التوري والتاعمي وأحمد، وإسحاق
وأبي نو، أصحاب الرأي، لامة وط، أحسن، الس، فأثبت تحريم كاتوطء
الاصباح، ولا يصح الرجل موطئاً لمن حرمت عليه، ولا جناح له به النظر إليها؛
لأن البهية ليس بها، لأن الموطوءة لم يستح النظر إليها، فلا لا يسيح
النظر إلى غيرها، إلى، وقال آبه، ويجب للمهر تمتكوسه بكاف صحبه،
والمرطوء به به غير خلاف مله، امر، هذا ما يتعلق بمسألة الأمة أنا بهت
بشره

وما بشرط في البيع فالبحث فيه طويل، والفروع في مسك لامة في
ذلك كثيرة، لا بهه فلهم أناحوها بعض شروط في البيع، ومنعوا غيرها، ومنه
تقدم قريب في كلام الإمام محمد، شروط التي فيها منع لأحد جهات،
أو البيع منه، والتي لا محله به لأحد منهم حاتر،

(١) المسك (٤١٨)

[illegible]

نہی ہے کہ اگر آپ کو یہ معلوم ہو کہ آپ کے پاس کوئی چیز ہے جو آپ کو دینا چاہیے، تو آپ کو اسے دینا چاہیے۔

[illegible]

م تیب میں میری، ذخیرہ، قدیم ما دوری کا دلائل جلد ہی معر بہ
کدر م میں محاور ہیں دن غنی حاکم و بصرہ لسی قضاۃ وہ وسط ہی جملاً
صدا انی العمید۔ جمع حاکم، واٹ ہا حاکم۔ ورواء الحاکم می گفتہ: مجموع
الحديث' مي مات الا حديث الصغار، رمي جهة الحاکم ذکر عید احسن بی
الحاکم یہ وسکت مراد کہ ان کی نصیب اثر یہ ہے^(۴)

وہاں اسی وجہ سے "فہم" میں اصلاح الدعا اور دینت مکتب احادیث
احمدیہ: حدیث مبارکہ میں بھی یہی قسم اسمبر، اور وہی تصحیح: انسانی حدیث
برہہ رسول اللہ ﷺ کی نقل سے یہ ہے جس کی کتاب نے بھی یہی نقل کی ہے

(1992) (2)

(١٥٩ / ٢ = مجموعہ کا نمبر : ۵۶)

أمر مثل ذلك، بينهما فقلت لا حرج على مالك، وقبل منه سبع مئزر،
وقيل لم يسن السبع مئزر، وأن من ذلك ما لا يبيح من عند ربي
عليه السلام، فإنه لا يجوز عند مالك لأنه يكون مرفوعاً من أبيه وسأله في
سنة ما لم يسن ذلك منها وإن لم يسن كان مرفوعاً ومن المصنوع في هذا، فبيعه بثلث
من بيع رصف، (نقل القمها عن أبيه من البيوع الخامسة)

وحظير إذا ترك الشرط قبل القبض، فإنه ولو جيبه وأشبهه ومما أثر
العقلاء، وحده ذلك وأصحابه إلا ما ذكره من حيث الحكم، وقد روي عن
مالك من ذوق اليهود، وحده جمهور أنه البيوع بضمي في البيوع
مع ثلث، كذا في الفروع مجتهداً في ذلك، الحلف به

وحده عقلاء، هي إذا لم يسن البيع من قبل الشرط بربيع القناد
إذا أبيع شرطاً أم لا يرفع؟ وقد سئل عن أبيه، هذا القناد
حكيم أم معقول؟ إن كان حكيم، لم يرفع، برفع الشرط، وإن كان
أبيع برفع الشرط، مما لا يرفع، (جمهور وأبو غير معقول، القناد
الذي يوجد في بيوع الرمة والحرر هو كذا حكيم، وكذا لا يرفع عندهم
أصلاً وإن لم يسن من البيوع أو ربيع الحر، وهو حكيم)

وحظير من حكم هذا البيع، رفع، ويقدم كلام من رصف في ثلث
قريبة، وإن سرق في ثلث لشرط ثلث عن أحمد أنه لا يرفع
بالواحد لا بأكثر، إنما هي من شرط من البيع، ودفع أبيه من ربي
عند الله، وقد روي عن أبيه من البيوع، ولا شرط في
بيع، ثم روي أنه روي، وأبو عبد الله، وقال حسن صحيح، قال لا يرفع قبل

(١) (الجمعي، ٢٩١)

(٢) (أخرج في ٢٠٥: ٢٠٦)، (الترمذي، ٢٥٢٢)، (المعجم، ٢٥) - ما حقه

(٢٨٨)

لأن عبد الله مؤلاً، بكونه في البيع متعدي، وقال نسرد
الواحد لا بأس به في بيع، إنما هو رسول الله ﷺ عن شرطيين في بيع
وحدان، فدل على صحة ما ذكرناه من إباحة جمعه، وشره ظهوره في
المقدمة

١ - خالف في تفسير الشرطيين منهي عنهما فروق عن أحمد، إنما
شرطان صحيحان ليس من مصلحة المنة، فحكى ابن السكيت عن أحمد
بمن اشترى ثوباً، واشترى على البائع عيافته ومصارفته، أو طعاماً، واشترى
طعاماً وحمله، إن شرطهما فالبيع باطل، وإن اشترى أحدهما فالبيع جاز

وروي الأثر من أحمد بتفسير الشرطيين، أن يشترط على أنه لا يبيعهما
من أحد، وأنه لا يظلمها بغيره، بمرتين متتاليتين، وروي عنه إسماعيل في
الشرطيين في البيع أن يقول: إذا بعتكها^(١) فإني أحق بها باسمي، وأن يحدسها^(٢)

وظاهر كلام أحمد أن المصهي عنه من الشرطيين ما كان من حدس
أو من شرط شرطي أو أكثر من مقتضى تعدد أو مصدق مثل أن يحدس
العباءة لتأجيل وتأخره والتقصير، بهذا لا يؤثر في المعنى وإن كان

رواه القاضي في المسحوق، ظاهر كلام أحمد أنه من شرط في لعمري
شبهه بطل، سواء كان صحيحاً أو مديون، فمصلحة أحمد، أو لغيره، مصلحة
أحد من طاهر الحديث ومثلاً بمجموعه، ولم يفرق الشافعي وأصحابه لري
بين اشترط والشرطيين، ورووا أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط^(٣)، وأن

(١) وفي الأصل: «بعتك» وهو جزم.

(٢) كما في الأصل، وهو «بعتك» أي «الرجع أنكرا».

(٣) أخرجه الشيخان (٩٤٩، ٩٥٠).

مذهب صاحبی، صاحب شرط فاسد، وهو مذهب بی حبیته، لأنه شرط
بیعی منصوص انفسه، منه اذا شرط ان یبعه، لأنه شرط علیه إیالة ملكه عنه
انفسه انفسی، شرط غیر یسوی مثل ان یشتط او لا یبیه، ولا
یهب، ولا یحرق، ولا یط، او یشتط علیه ان یبیه او ان یمتعه فانولاه له،
فهذه وه، انشیها شروط فاسدة

وهو یبیه بها بیعاً علی روائیس، قال القاضی انصوص عن حقه
ان بیع صحیح، وهو غیر فاسد، والسعی، والحمی، والحقک، وین بی
ثلی وین ثری، والذیبه الخی فاسد، وهو مذهب ابي حبیبه والشافعی لا
انبی یبیه غیر عن بیع شرط، لأنه شرط فاسد، فاسد بیع کما فی مذهب
حق، انفسه انفسه

بی الثمنین یسجد^(١) الصراط فی علی بن ابی طالب، وهو
ان کل شرط لا یقتضیه انفسه، فیه انفسه لأحد الاستعداد، و انفسه عنه،
وهو من علی الاستعداد بقصد البیع انفسه یسجد، وهو یسجد به شرط،
کشرط لأجل فی الثمن، وانفسه وشرط انفسه، وهو من انفسه یسجد
الکفیل بانفسه فیه جابر، وفعل کس، انفسه علی، یسجد بانفسه وشرط
فعل، یسجد کما منفسه بعد لا بعد، شرط منفسه بعد، وکذا اذا من
عنه منفسه لأحد الاستعداد، او منفسه منفسه منفسه علی، وانفسه من
الاستعداد کس، انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه، وانفسه منفسه من
کس انفسه انفسه

بی الثمنین یسجد^(٢) فی الامس الصراط فی ذلک، وهو منفسه

(١) (٢٠٠ - ١٧٠)

(٢) انفسه انفسه (٢٠٠ - ١٧٠)

به انه قيل عليه وعمره، وب ابن حبان به صححه، وكان حوافاً شجاعاً، ولما
ابن حبان عثمان الصوري به صحيحين، فالحج كرماء، عراساء وغيرهما،
وله في لعمري أخبار كثيرة، ولا رواية له في الكتب الستة

مات بالبرية سنة سبع أو ثمان وخمسين، فيه صحابي من طبقة
الفتح، ومات في سنة ثمان مائة، وهو أميرها، قاله الزرقاني
والصحيح، وعبد الله بن حبان عثمان، لأن عم عثمان هي زوجة كرم

وما تم عهد ابن عثمان فهي دحان، سب اسمها من القليل، كما في
تهذيب الحفاظ^(١)، وقار كثر من مصر وذكر غير واحد في عدده أني،
أنسي^(٢) لما ولد، فقال "هذا يشبه"، وجعل يغفل في فمه ويقول "لعن
يشيع بن أنسي"، فقال النبي^(ص) "أيه يشيعي"^(٣) فكان لا يمدح أحداً ولا
يظهر له ساءاً، وهو صاحب يهراس عامر، وهي جارته فتن برذيرة آخر منوك
اندرس، وهو أول من بعد الشافعي بعده، وأجرى إلى عمه أنيس

ولا يذهب حديث ابن القصة في جميع نسخ النسخة من المتن والشرح
أنه به، وبصحة، منها الزرقاني، والسوري، والمجني، غيرها لعبد الله بن
عامر المذكور، وهكذا ذكره محمد في المطبعة

ومالك ذلك كله بـ "في" المسمى^(٤) إن ذكر في النص عن ابن سبأ
أنه عند له من عمر رضي الله عنه، حتى بعثت، بن أنس في من
الحدود، فأوصى ابن عمر بزوجها، وأمره به بن الشرح كلامه، وألفه به
شرف من الفتح، لا من المصنف

(١) إخراج لم يأت (٥٩/٣)

(٢) ابن القصة (٥٩٢)، وطبعا له (١٢٣)

(٣) أخرجه القصة في استدركه في كتابه من النسخة (٣/١٢٩)

(٤) (٢/١٢١)

٨/١٣١٧ وحديثي هـ حديث، عن ابن شهاب، عن
 سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف، أن
 ربيعة فوجدها ذات روح، فزعم

٨/١٣١٨ (عالمك من ابن شهاب الترمذي عن أبي سلمة من
 عبد الرحمن بن عوف أ) اهـ (عبد الرحمن بن عوف) أي أشري (وندا)
 أي جارية من غاصم بن عدي كذا في نسخة كبيرة عن ذلك، وهكذا
 برويه سديد عن الترمذي (فوجدها) عبد الرحمن (ذات روح فزعم) لاجل هذا
 انحب، من محمدي، موطئة^(١) بعد فيه لأم، ويبدو باحد لا يكون سمها
 طلائع، فإنا كانت ذات روح، فوجد عيب برده، وهو عن أبي سلمة، هـ

هـ (أخرج الشافعي غير قصة^(٢) بعد هذا الأمر سنة يثني سلمان من
 موسى بن علي عن الأسماء بنت أبي بكر، عن أبي سلمة، عن أبي سلمة، عن
 عيب برده، قال الشافعي^(٣) (فليس عمر الأمة والمبد عيب، وكذلك أرواح
 للأمة، ودل الشافعي لا يرد به، وما أن هذا معنى يمنع الاستماع بالأمة،
 فثبت به خيار الرد بالعيب كذا أخرج، وروجه في عهد عيب، لأن هذا
 بمنزل مني منه حكم، عتقوا رجلاً أن يروجه من أمه، وكذلك يولد
 الأمة والكبرى، وكذا الأب والأم، لأن كل واحد من هؤلاء يولد من
 أحد والأمة، ويصرف إليهم قبل كسبه بعض قوته، فصار ذلك بطله ورواه،
 أما لأخ والأخت وصان الأخوات فلا ينسب إليهم الذل لعيب، لأن الخبر بهم
 أقل هـ

وهكذا حكى حالات الشافعي في ذلك من رشد^(٤) هـ قاله، والموذج عند

(١) موطئة أحمد مع مختلص المسند (٢٥/٣)

(٢) المسند الكبير (٤٥/٢٢٣)

(٣) المسند (١٤/١٩٠)

(٤) إنباه المجتهد (٢٦/١٧٥)

تتصرف بالباطع إلا أن يشترط التمتع^(١)

أخرجه البحاري في ٣٤ - كتاب البرج، ٩٠ - باب من دعى بخلاف قد روى
ومسلم في ٢٦ - كتاب البرج، ١٥ - باب من دعى بخلاف عليه روى حديث ٧٧

أبوت السجل لمره أبرا بون أكلت الفشي أكله أكلًا، والتأبير التمشيق والتلطيح،
وهو أن يمشق ظلع الإنسان بيد فيه شيء من ظلع السحفة المذكور، والتحكيم مسلم
بمعناه المشهور، ولو لم يصح به شيئاً، كذا في «الفتح»^(٢)

وقال السمعاني^(٣) أصل الإيثار عند أهل العلم التلطيح فإن من
عبد الله (لا أنه لا يكون من يمشق السحفة وتظهر الشرا) فغيره من ظهور
الشعر، سروجه منه، والتحكيم صنف مشهور، دون نفس التلطيح بغير اختلاف
بين العلماء، قال العمري قد يشق ظلع بعضه فيظهر، وقد يشق الصداق
فيظهر، وأيهما كان جهر التأثير المراد منه،

وفي العمري^(٤) الإيثار شق ظلع الحنة، سواء حذفت شيء أم لا روى
قأبوت سفيها أي شققت محكمها في إتيان حكم المؤنة بعمل الأحمي هـ
وفي المحشي المادة بأمر البعض، وإما في يمشق بعضه، حيث روى المذكور
إليه، وقد لا يؤمر من يمشق الكل، اهـ

(فلمرما للباتع) كذا في جميع النسخ، قال الزرقاني وفي رواية «ظلمتها»
بالمشنة وتاء انتابت (إلا أن يشترط إيها المنافع) أي المشري لنفسه، فتكون له
إذا رخص البائع

وفي الحديث عدة أبعات الأول، ما قال السوفي^(٥)، إنه البيع من ولع

(١) مع البحري (٣١٤)

(٢) العمري (١٣٠/٦)

(٣) عمدة القاري (٢٠٧/٨)

(٤) انظر العمري (٣٠/٦)

على صر - ثمرة مزيرة، ولم يشرط ثمرة فهي للشيخ وإذ كان من مؤثره فهي
للمشترى، وهذا قال مالك، لليثق والشافعي، وكان من أبي يونس هي
للمشترى أي بحالها لأنها من أصل الثمرة، بخلافه فكانت تابعة له
كالعصا

وإن لم يوصف بالأوراق، هي متباعدة في الحالين لأن هذا ثمرة له
حقه فلم يبيع أصله في البيع، كخروج في الأرض، ولما الحبيب المذكور
لأنه صريح في دعوى أبي بكر وخجة على أبي حنيفة والأورع
بمهوره، لأن جعل الثأير حداً لمعداً بائع ولا لم يكن ذكره مبيداً

وقال يحيى^(١) ولحقص ما حد استلافهم في الحديث أن من حصة
استعمل حديق لفظاً ومطوياً، وماذا والشافعي لفظاً ودليلاً، ذكر الشافعي
استعمل ذلك من غير تعيين، ويستعمل مالك مخصصه، ويبان ذلك أن أما
حقيقه جعل ثمرة للبايع في الحالين، وكذا رأى أن ذكر لإبراهيم عليه ما
قبل الإبر، وهذا المسمى يسمى في الأصون بحقول الخطاب، واستعمل مالك
والشافعي على أن المسكوك عنه حكمه حكم المطوي، وهذا يسمى أهل
الأصون دليل على خطابه، وحول لورث وأهل الظاهر وفقهاء أصحاب الحديث
كقول الشافعي في ذلك، اهـ

قال أبي^(٢) استدلال مالك بدليل الخطاب من الحديث، لأن ما جمعها
للبائع بالآية فهي إما لم تؤخر ببيعها، وأيضاً فذلك هو الشرع حتى
الآية قبل الوضع للبياع وعنده البائع، ويشترى بموالة الجنب، فذلك وفيه أن
الجنب بعد وضع يتعطل عن الأصل، وثمرته لا يستعمل فيها، فلا يكون
نظيراً

(١) حصة الماروق (٤٠٩/٨)

(٢) إكمال الإكمال (٢٦٠/٢)

قال الأبي: واحتج أبو حنيفة بالحديث أيضاً لأنه قال: لم يذكر الإبدال في الحكم مما ساءه، وإنما قصد به التنبيه بالإبدال على ما لم يورثه، ورد عليه بعض أصحابنا بأن التشبيه إنما يكون بالأدنى على الأعلى، وبالمشكل على الواضح، وما ذكر خارج عن الوجهين

ودليل الخطاب من المسمى في أصول الفقه بمفهوم المخالفة، وهو ما يثبت به بعض حكم المطلق به للمسكوت عنه، كقوله في انضمام السائمة للزكاة، فمفهومه أن لا زكاة في المذبذبة، وحظولية الخطأ هو كونه على أن للمسكوت عنه حاشي بسطوق به في الحكم، والراذ على أبي حنيفة رغم أنه إنما يكون بالأدنى على الأعلى، وبالمشكل على الواضح، والمذكور في كتاب الأصول أنه يكون أيضاً بالأعلى على الأدنى، اهـ.

وفي الهداية^(١) من باع نخلاً أو شجراً فيه ثمرة فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبيع لقوله ﷺ «من اشترى أرحماً بها دخل فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع» ولأن لا يملك وإن كان حقة، فهو يقطع لا للثقل، بمصر كالأرجح، اهـ.

قال الزيلعي^(٢) لحديث قريب بهذا اللفظ وقال المحقق في «التمارية» لم أحده، اهـ. وقال ابن هانئ^(٣) إن الحديث المذكور أصلاً به محمد على أنه لا فرق بين كون الثمرة مؤثرة أو لا، وما قبل فيه إنه قريب، فلهذا أن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له كما في «التحرير» وغيره، اهـ.

وأجاب المومنين عن المخرج بأنه ليس من ساء الأرض وإنما هو مودع فيها، اهـ.

(١) (٢٦/٢)

(٢) نصب الرتبة (١/٤)

(٣) نزهة المستظل (٧/٨٣)

ثاني ما احتج به محمد عليه السلام في دفع حرثه عند التحلة ما ذكره
 في كتب فروع من قوله: «فمن دفع حرثه في ماله» ولم يذكر من أبيه في دفعه
 أو غيره. اهـ

الرابع ما في «معني»^١ في شرط اجتماع حرث من الثمن معلوما
 كان ذلك كاشرا في حقه في نحو أن يؤول جمهور الثمن، وذلك شبه
 من أصحاب مالك، وقد أمر في المصنف لا يصح أن يؤول من ماله لأن الحرث
 ما ورد بالشرط جميعه، ولنا أن ما حار اشتراط جميعه جاز اشتراط بعضه
 كما في المصنف. اهـ

٥ - الثاني^٢ مسئلة في الذهب من المالكه على حرثه، انتهى بعض
 الفروع، وقد يجوز من ادعى حله في حرثه أن يستلزم من الثمن حصته و
 جزء منها، وكذلك في مال الميراث لأن ما حار ميراث جميعه حار قسمه
 بعضه، وما في دفعه في ميراثه لا يوجب في حصته، وقد أمر
 المصنف لا يجوز للميراث الميراث^٣ يشترط منه حرثه، وإنما في
 دفعه جميعه أو لا يستلزم منها. اهـ

٦ - الثاني^٤ في دفعه في حرثه، انتهى بعض الفروع، وقد يجوز من ادعى حله في حرثه أن يستلزم من الثمن حصته و
 جزء منها، وكذلك في مال الميراث لأن ما حار ميراث جميعه حار قسمه
 بعضه، وما في دفعه في ميراثه لا يوجب في حصته، وقد أمر
 المصنف لا يجوز للميراث الميراث^٥ يشترط منه حرثه، وإنما في
 دفعه جميعه أو لا يستلزم منها. اهـ

(١) معني (١٣٠٢٣ ج ١)

(٢) محمد بن أبي (١٣٠٢٣ ج ١)

(٣) بشر الميراث (١٣٠٢٣ ج ١)

بعضه ^١ في المحارة ^٢ أي دفع بإطلاق الحديث كـ "فإن" ^٣ لا
أن يمدح بمسألة مثالي تلك وهي ^٤ في حديثهم ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

ربما ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

وهي العنسي ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

(٨) باب النبي عن بيع الثمار حتى يذو صلاحها

لعبداء. بيع الثمرة قبل يذو صلاحها بحدوث الثمرة، ولا يعمل بحدوث الثمرة.

وهل النبي عن الدلالات الأربعة للنسب وهي عبارة الثمرة، وشجرته، ودلته، وقصافته، وطعمه، وما أشبه ذلك، والعمل بالحديث، عليه ما في الحديث أنه استدل من ما ذهب إليه بإشارة النص، وانقسم استدلاله بعبارة، وهذا سواء في إيجاب التحريم، ومن يوافق بعضهم في بعض بعبارة، لأن عبارة يعلو التحريم بالإشارة تقتضي عن ما لم يثبت أو لم يثبت، م.

(٨) النبي عن بيع الثمار حتى يذو صلاحها

ما ساجي معناه حتى نرجي، ومعنى لازمه، في ثمره لحد أن يذو فيه النقص، أو الصفة، وهو الصحيح وهو صلاح، وبذلك يستدل من العبارة، وذلك أنه بعد أن يطلع الثمر مع طوع النفع في النصف الآخر من منه ما يور بالأصحي.

أن من حبيب شجرة النحل سبع حبات لظفر، ثم يفتح إفرجه عنه ويبيض، فيكون إفرجه، ثم يذهب عنه بهاس الإفرجه، ويضمم به ريمه حصره، ثم يكون يحم، ثم يمسح الحصر، حصره، فيكون وهو، ثم يصير صغره، فيكون يراً، ثم يذو صغره قله، ويصبح ثمره، فتكون رطبة، ثم يس، وتكون قراء، وذر صلاح الثمر أن يطيب، ويوجد فيه الثلاوة، ويظهر البود في الأسود والبيض في الأبيض.

وكذلك العبء الأسود يذو صلاحه أن يسحق إلى السواد وينضه في البياض، وكذلك الزيتون، يذو صلاحه أن يسحق إلى السواد، وذر صلاح الثمر أن يذو صلاحه أن يذو صلاحه، وأما الأمور التي ماله أن يذو صلاحه إذا بلغ في شجره، من أن يطيب ثمره لا يطيبه، حتى يزرع.

١٣٠٤، ١١ - حَقَّقْنِي بِحَبِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي
عَمْرِو، عَنْ سُورِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلاَحُهَا

وَإِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْأَكْلِ كَانَ مَا ذَكَرَ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ مَا رَوَاهُ بِحَبْنٍ صَلاَحُهُ
لِلْأَكْلِ، فَجَعَلَ عَنْ ذَلِكَ مَوَاقِفَ لِأَكْثَرِ الْأَخْيَارِ، وَهُوَ مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ
يَبْعِي عَنْ بَيْعِ شَعْرَةٍ حَتَّى تَنْطَبِقَ مَتَعْلَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَبِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْرَةٍ حَتَّى
تَرْفُخَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ قَالَ تَحْمَضُ وَتَصْفَرُ^(٢)، وَرَوَاهُ الْحَارِثِيُّ، وَابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
الْعَسِي حَتَّى يَسْوَدَ، وَرَوَاهُ الثُّرُمَيْدِيُّ وَابْنُ مَرْزُوقٍ^(٣)، وَالْأَحْمَدِيُّ فِي هَذَا كَثِيرٌ نَقَلَهُ
عَنْ عَبْدِ الْمَعْنِيِّ، هـ

وَحَكَمِي مِنْ عَامِلِينَ عَنْ د. الْهَدَامِ أَنَّ مَعْنَى الصَّلاَحِ عِنْدَ أُولَئِكَ
الْمَاءُ بَصَادٌ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُوَ ظَهَرٌ يَنْتَفِخُ، اهـ

١٣٠٤ / ١ - (مَالِكٌ عَنْ سَاقِحٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) رَوَاهُ
الْحَارِثِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَمُسَدَّدٌ عَنْ بِحَبْنٍ كَلَاهِمًا عَنْ مَالِكٍ، وَثَابِتٌ
حَدَّثَهُ مِنْ أَبِيهِ، فِي الْمَصْنُوحِ (بِهِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ الثَّمَرُ -
يَسْتَلِثُهُ - (بِحَبْنٍ أَيْ مَخْرُجَةِ السَّجَرِ، وَإِنْ لَمْ يَزُكْ، فَيُفَافِ بِسَرِّ الْأَرَاكِ،
وَالْعَرِيجِ، وَبِصَادٍ مُصَابِحٍ - وَفِي «مَج» يَدْخُلُ فِي الثَّمَرِ الثَّوْبُ، فَتَبَاسِيسُ
وَسُجُومَاتُ مَهْرَةٍ أَمْ (حَسْبُ يَتَو) بَلَا عَمْرٍ، وَيَعْنِي فِي بَعْضِ كِتَابِ
السَّحْبِيِّ بِالْأَلْفِ، وَهُوَ عَطَا، لَا يُعْطَى فِي مِثْلِ هَذَا اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ
فِي مِثْلِ رَيْدٍ يَبْدُو، وَالْأَحْمَدِيُّ حَدَّثَنَا أَيْضًا قَالَ عِيَّاضُ^(٤) (صَلاَحُهَا) وَيَقْدِمُ
الْكَلَامَ عَلَى بَدَلِ الصَّلاَحِ

وَالْأَبَاحِيُّ^(٥)، اخْتَلَفَ أَصْحَابُ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ، هَذَا مُعْتَدٍ بِنِ مَسْنُوعٍ،

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٢٦٨٩)، وَمُسَدَّدٌ (٧/٣١)

(٢) أَخْرَجَهُ الثِّرَاوِيُّ (١٢٢٨)، وَابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ (١١٠٧)

(٣) سَرَفٌ مَدْرَجُ الزُّرْقَانِيِّ (٢٦٠/٣)

(٤) ابْنُ عَمْرٍو (٢١٨/٢٢)

في البايغ والشمري

حدثنا محمد بن أبي ٢٤ كتاب الطير ٨١ - باب بيع القمار قبل أن يبدؤ
بصيدها ومسلها في ٢ - كتاب الطير ٩٢ - باب البيوع عن بيع القمار من قبل
ولا يبيع، حديث ٢٩

أن يعمد بموجود قبل بدء الصلاح ويبيعه، لكنه لا عرص في الله فيها قبل بدء
الصلاح، إلا بمجرد رسم خاص، لا غير ذلك، لأنه لا سلطه فترخص عليه
أو يملك بعضها، لأن الله من حيث يجبكون عاق، وبعد بدء الصلاح من
عرص في ذلك من لا يندفع به، وكله رعيه، فعليه ردك وعرضي عن مرور
لأجله، وقد غيرة من أصحابنا أن مرور قبل بدء الصلاح أكثر، وبعد بدء
الصلاح يفتي وبادوا، وأكثر المرور يظل معلوم، ويمرر مضمون عنه، أنه

وسمي وصفاً له مالك أنه كان بيع الثمن قبل بدء الصلاح، مرور
(في الصلاح) فلا يفتل من أجله من الله (في) في (المصري) كذا في النسخ
الهدية (أكثر المصنفين) وفي بعض النسخ: "وبه فلا يبيع منه" وفي
الحديث عدة إباحات

من المرفوع^١ لا يخلو مع شربة قبل بدء الصلاح من لانه المسم
أحد، أن يشرب من شربة النقب، ولا يبيع أبهم وحماها للحديث بمذكرة
فيهم، يقتضي حصاد الصبي عنه، فإن من يصر، أجمع من العلم على مرور
بجمله هذا الحديث^٢ وهكذا ١٠٠ على الإجماع: "لحقه ويمرر من منه
المذهب

١ - "لحقه" أن يبيع شربة قبل بدء الصلاح يبيع على ثلاثة وجه
ودكر منها: أن يشرب منه، قال: "وهو لا خلاف في صحة إلا ما روي في

(١) المصنف (١/١٨٨)

(٢) المصنف (١/١٨٨)

يعد من أهم سمات في الشخصية، ومنه ينشأ أو يستفاد في كثير من الأحيان من
بكره أو أنه لا يكون، خصوصاً في ما يتعلق به من جوانب واداءات مختلفة،
ولذلك، الحرائج بكره أو لا، يتم قياسها ولا تأخذ في حسب كونها أو لا، و
صلاحيات، ما يحد من صلاحيتها من ناحية عظمتها، وذلك لا بدعاً من، ولكن
الجزء من

وہذا، جسکی عیبہ الإحصاء ہی بہنام، کہ جسکی عیبہ ہی بہنام ہیں۔

[illegible]

جنگل سبزی علیہ تراجمان، حرم و شرف مقدس، انصاف طوطی، علیہ
لا حدود، فی جوہر لایموت، جامع لا یفترق، فی مہر بلا خاتمہ، لا یصل
تخلد باہ غلبہ، در آفرینش اس نغمہ کی کہ سن

[illegible]

(713) 30 4, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 267

$$1 \leq i \leq n, \quad i \neq j$$

اسی ملا حلقہ اسوی سے بیحد میں ، مہینے میں دو بار عمل فرما کر ۔
وہ ۹۰ دن بھی ۔ النسخہ دس بار ، اور وہ بار ، چار بار

حرکی اشباحی^۱ ایضاً اس میں اس کتاب سے ۔
اسی کتاب اطلاق لغت فقیہ طائسیہ میں صریح ہے کہ : "اگر کسی
وہ اس کتاب میں صریح اضافہ ہے ۔
نجد ، وہ کہ اس میں ہے ، اس میں اس میں ، وہ کہ اس میں
ہو ۔" ۔

وہ اس میں ہے ۔ "تو اس میں" ۔
اس میں ۱۰۰ بار اس میں ہے ۔
وہ اس میں ہے ۔

اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔

اس میں ہے ۔
اس میں ہے ۔

۱ - ص ۱۰۱

۲ - ص ۱۰۱

به ولو علناً لم يرد به فالحق جائز متى أمن الميراث إذا كان شرط الضع أنه
مقصود له.

وفي «الدر المختار»^(١) من ماع ثمرة باردة ما قل يظهور فلا يصح
انعاقها ظهر صلاحها أو لا في الأصح، وبطلانها المشتري في الحال مبرراً
عليه، وإن شرط تركها على لأحد بعد البيع، وفيه لا يفسد، وقاله
محمد، إذ ساعد ثمره للتمارة، فكان ثمرها يقسمه المودد، يرد على «يجوز»
من «الأشياء» بغير هي «القول» في «المقتصرات» أنه على قولهما
القوي. هـ.

ثم قال المؤلف^(٢) ويصح أن يرد في صلاحها ماع شرط القطع
على ثلاثة ضربات أحدها أن يبيعها بعد ذلك فليس كذلك الأمر، فهذا الضرب
الذي ذكره حكيمه، ويبين بطلانه، الثاني أنه يبيعها مع الأصل، فيجوز
بالإجماع بغير شرط^(٣) من ماع صلاحاً بعد أن يرد، فثمرتها لتساع، إلا أن يستقر
المبيع، الثالث أن يبيعها بغيره لم يرد الأصل، نحو أن تكون تساع، ولا
يشترطها تساع، فيبيع له بعد ذلك فيه وجه، فلهما يبيع تساع، وهو
المشهور من بدأ ماله. أحد، فحسب لأصحاب الشافعي لأنه مجموع
الأصل والثمره، فيشترى لمصح، كما لو اشترى ماعاً.

والثاني لا يصح، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي لأن العقد
ينتقل انتزاعاً، وأحرر فيما سواه لعقد يبيع الصحة لأنها تدخل في
عزم الشيء، بخلاف ما إذا باعها ماعاً، فإنه متى بالضر الحروي به، ولأنه
إذا باعها ماعاً تدخل الثمرة ماعاً، ويحوز في التساع من العذر ما لا يجوز في
الميراث. هـ.

(١) (١٤/٥١، ١٤/٥٢ و ١٤/٥٣)

(٢) (المصنف ١٤/١٥٠)

.....

المشتري سهر، ومنك الناتج الأصل، وهو سب الريانة، وهي حكمها بصفة السح، فع روي عنه أنهما يشركان في الريانة، وقال القاضي الريانة للمشتري، وعن أحمد، أنهما يتحدقان بالريانة، وهو قول الثوري ومحمد بن الحسن، لأن من السح راد سجه محظورة، والريانة هي ف ب فبها حين الشر، وجهه يوم الخدما.

و، انفاص، يحصل أنها ب بين سبها قبل ملك صلاحها، وبها بعه، وقال الثوري، بأحد المشتري رأس ماله، ويتصلق بأنفاص، وهذا كنه إذا لم يرد حين، ما ب قصد ذلك فأنبع بعه من أصبه، لأنه حينه محرم، وعند أبي حنيفة، لا حكم لقصد، والسح صحيح، قصد رسم يقصد، وأصل هذا الخلاف في حريم المعيا، اهـ.

وفي الهداية^(١) وإن سهر من مبعده، وتركها بوب، يمنع طلبه الفصل، وإن ترك بعير فأنه يملك ما رز له حصوله بجه محظورة، وإن تركها بعد ما قام عظمها لم يصدق شيء، لأن هذا تغير حاله لا تحلق ريانة، اهـ.

سح، قال الأبي^(٢) يجوز بيع المرة التي به صلاحها على الإطلاق، ولا خلاف في جواز دس، ويجوز معها شرط لتسب، وبه قال الشافعي، قال أبو حنيفة لا يجوز شرط لتسب.

قال المروزي^(٣) إذا بدا الصلاح فيها خار بيعها مطلقاً، بشرط التسب، إلى حال الحرار، وبشرط القطع، وبذلك قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شرط التسب إلا أن محمداً قال إذا تسمى عظمها حرة.

(١) (٢٧/٢)

(٢) (المسمى) (١٠٠)

(٣) (المسمى) (١٤٥/٦)

١٣٠٥ / ١ - وَحَقَّقْتُ هَذَا مِنْ ذَلِكَ. عَنْ حُمَيْدٍ بَصُولٍ. عَنْ
أَبِي ثَرْيَابٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ هَذَا بَيْتٍ أَسْفَلَ حَتَّى تَرَاهُ.

فَوَجِبَ أَنْ يَسْبَحَ مَا لَمْ يَكُنْ صَلَاحُهُ مِنْ بَيْنِ مَا عَلَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا بِهِ أَمْرٌ مَعْنَاهُ

وَقَالَ بِنَاحِيٍّ^(١) إِذَا بَدَأَ صَلَاحٌ بِمَرَّةٍ، فَلَمْ يَجُزِ سَمْعُهُ، فَإِنْ بَدَأَ فِي
مَحَلِّهِ مَرَّةً، رَسَبَ فِي جَهَنَّمَ وَاحِدَةً، فَيَجُزِ سَمْعُ ذَلِكَ الصَّبِّ كُنْهَ، لِأَنَّهُ لَوْ
زُوِيَ فِي ذَلِكَ بَيْعٌ مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ دُونَ عَمَلِهِ، لَمْ يَصِحْ ذَلِكَ لِفَادَاهُ، وَلِلْمَعْنَى
الْمُتَّفَقَةِ بِمَقَرَّةٍ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا عِنْدَ مَقَرَّتِهِ، وَهُوَ وَدَّ قَوْلَ بَيْعِهِ

١٣٠٥ / ١ - (مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ) الْمَصْرِيِّ (عَنِ الْأَمْرِ مِنْ مَالِكٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ فِي "الْمَسْهَدِ"^(٢) حِكْمَةٌ رَوَى هَذَا ابْنُ حَبِيبٍ
عَمَّا حَدَّثَهُ أَبُو إِسْحَاقَ، ثُمَّ يَحْتَفِظُوا فِيهِ لِيَمَّا عَلِمُوا، أَهْلُ رِوَايَةِ الْبَحَارِيِّ^(٣) هُوَ
عَمْدُ^(٤) ابْنِ يَسُوفَ، وَمَعْلُومٌ عَنْ أَبِي رَجَبٍ كَلَامُهُمَا عَنْ مَالِكٍ (بِهِ) فِي حَدِيثِهِ
عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَبِهِ كَرَاهَةُ عَبْدِ الْحَمِيدِ كَمَا حَكَاهُ النُّعْمَانِيُّ عَنْ الْعَرُوسِيِّ (عَنْ بَيْعِ
الْقَوْمِ حَتَّى يَرَاهُ) بِصَمِّ الْعَرُوسِيِّ مِنْ أَرْضِ بَابِلَ، قَالَ الْفَحْلِيُّ هُوَ بِحُلٍّ مَعَا
صَلَاحُهُ، وَهُوَ أَوَّاهُ تَرَاهُ الْوَاوُ. وَضَوْيُهُ بِمَعْصِيَتِهِمْ، وَادَّكَرَ الْيَاءُ، وَصَوَّبُ
الْخَطَامِيِّ أَيْضًا، فَدَسَّ هَذِهِ الثَّرْوِيَّةُ هُوَ لُصُوبٌ، فَلَا يَفَالُ فِي لُصُوبٍ تَرَاهُ،
إِنَّمَا يَلُصُّ بِرَهِي لَا عَمَلٍ، وَقَالَ ابْنُ لَاحِقٍ الْوُجُوبُ الرَّوْبِيُّ عَلَى الْفَحْلِيِّ،
يَعَالَى وَهَذَا يَرَاهُ (مَا ظَهَرَ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ بِرَهِي إِذَا احْتَرَأَ صَمْرًا، هـ

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي "الْمَسْهَدِ"^(٥) أَرَاهُ وَاحِدَةً، وَبَدَأَ صَلَاحُهَا

(١) (تأليفه) (٢١٩ / ٢)

(٢) (٢١٩ / ٢)

(٣) (٢١٩ / ٢)، (صنع ثانوي) (٢١٩ / ٢) وأخرجه مسلم (٢١٩ / ٢)

(٤) (٢١٩ / ٢)

قلت يا رسول الله، وما رأيي؟ فقال: «حينئذ يحمر»

المرء من وجهه، وقد لا يحدث في بعضه كلها، فلهذا

قال الهادي^(١): يقال أروي الشعر إذا علاه، وأرعره سر
والشعر يحمر، ويحمر أن يكون من حور، منه: لأبي حنيفة يحمر بطن
ويحمر سبعا، وقالوا يا رسول الله! مكدة من جميع حج الهند في
انصهرة القيل يا رسول الله! ولد بجمه السائل في بيت (وما تراهي)
فإن أروي فإدخروا هذه النطفة عريه، فكيف يحمر علم من معه من عرب
حتى ما يؤمنه، والجواب عنه يحمر وجهه، احتاجا أن يكون معه بعض
العرب دون بعض، فقال عبد من بني منى، وروى أن يكون بعضه
مستدر به في حمله، فذانه قاتل حتى يحمر الشعر، فاحتاج أن يدا عن
حمر لحيته الذي يبيع بهما، فأحرر، فاحتاج حمره يحمر

لأنه (حينئذ يحمر) وفي حج بمصر، فليس حينئذ يحمر، ورد
في حج البيت، ثم ذهب أبو بكر إلى أن هذه اللفظة هي السجح لمصر

قال الهادي: يعني يحمر على حمر، يشح حمرة، وهو أن ما ينمو من
لبح أثر الحمرة، فثبت هو الإحراء، ثم يكون منه ما يسمونه، ومنه ما يسمونه
حمرة، ويكمل في حمله، فيكون سر، ثم

وحدثت بعض حديث تقدم في انتهى عن أبي حنيفة حينئذ يحمر
صاحبه، وتقدم الكلام على

ورد به السجدة صريحة هي: رسول عن يرمي، والجواب بمرحله،
وفي، ولها عبد سحرى فلما، من وما يرمي، والجواب بمرحله عن
المن

(١) (المعتمد) (١١٩/١)

وقال رسول الله ﷺ

(وقال رسول الله ﷺ مكثنا صبح عات ربح منه الجنة) (١٦)،
 وشافه محمد بن عباد عن الزواردي عن حميد متصراً على عدم جملة
 الأعيان، وعدم التلويط وغير واحد من الحفاظ بأنه 'نخط' أي وبذلك
 جزم بن أبي حاتم عن أبيه زبي قرعة، والنخط هي رواية الزواردي عن
 محمد بن عباد، وقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الزواردي (١٧)،
 إسماعيل بن جعفر الأبي بكر، ورواه حمزة بن سفيان وسمر بن حفص
 عن حميد، فقال فيه، ثم يـ. قال فلا تروي أنس بن سم
 سحن، وكتبه عن أبيه ﷺ أخرجه للحبيب في التمهيد، ورواه
 إسماعيل بن جعفر عن حميد، فخطه على كلام من في تفسير قوله
 ترمي، وطهره المؤلف

وأخرجه الجوهري من طريق يرفد من ر. والنخط من طريق أبي
 حامد الأحمر، كلاهما من حميد، يلفظ في أمر أريد إن مع أنه سعة،
 بحيث، ورواه ابن الساري وشمس عن حميد عبد الجوهري، فلم يذكر هذا
 نص المصنف فيه، وديهما جماعة من أصحاب حبه على ذلك

وقال التلويط (١٨) خذت بالكفا عبادة منهم ابن الساري، ومثيهم،
 مروان بن محبوب، ورواه من هارون، فقال فيه، قال أنس أذهب الحديث
 قال، لحاضر، وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون هذا مرهناً،
 لأن الذي ربحه منه زيادة على ما خلت الذي دفعه، وليس في رواية لدى رفته
 ما يلزم من رفته، وقد روى مسام من طريق أبي الزبير عن جابر بن عوي
 رواه لرفع في حديث أنس، ونظفه قال رسول الله ﷺ لو عب من حيث تم أ

(١٦) ط. ومع التلويط (١٨) ٢٩٨

(١٧) ط. المرجع المرجعي (٣) ٢٩١

«أَرَبَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ سَمْرَةَ، فَسَمِ بِأَحَدٍ حَدَّثَكُمْ عَنْ أَخِيهِ» ١٤.

١٤ أخرجه البخاري في ٢٤ - كتاب تركاء، ٥٨ - باب من باع ثمره أو بعه و
أرضه ودرسه وفي ٢٤ - كتاب النبوة، ٨٧ - باب من باع ثمار قبل أن يهد
صلاحه ومنهم في ٢٢ - كتاب المساقاة * - باب وضع جرح، حديث ٥

فأصابته عامة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، سم تأخذ مال أخيك بغير
حق ١٥.

أولاً: أي أخيراً (إذ أصبح الله الثمرة) بأن تعف (لهم بأنفسهم) يحذف (لهم)
فمنه لا يستغفريه عدد دخول حرف جر، مثل قولهم سم، وعلام، حرام
(أحدكم مال أخيه) لأن ذلك ينفذ الثمرة لا يبقى لسموم في مقابلة من دفعه
لسموم، فيكون أحد الناس باطلاً.

لأن قلت: اختار المؤلف بعد الزهر أيضاً معكراً، قلت: التفت إلى غير
البدائي سريع وأكثر كفاً في «المحلى» واستدل بهذا الحديث على وضع
الجرح في الثمرة، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في باب الجرح في الثمار.

وبان الشافعي - رحمه الله - لم يثبت عسفي أن يزرع الله بغيره أمر بوضع
الجرح، ولو ثبت سم أعتد، ولو كتب بدلاً بوضعي بوضعها في تسميل
والجرح قال: والأصل المجتمع عند أن كل من أضر ما بوجود بيعه (بعضه)
كانت حصية فيه منه، ولم يثبت هذا وضع الثمرات، فمخرجه من ذلك
التملة، كما في «التمهيد» ١٦.

١٦ - سم المبيهي على حميد: أنس هذا من مال لا يوضع
التملة ١٧، وقال بعد ذكر الحديث: وبان الشافعي حلال كلاله في مسألة
التملة لو كان حلالاً، الثمرة لا ينفذ، فمن ما احتجج من ثمرته ما كان لصحة

(١٦) - أخرجه مسلم في «التمهيد» (١٠٥٥)

(١٧) (١٩٢/٢)

(١٨) - أنس الكبرى (٢٠١/٥)

أنه كان لا يبيع ثمره حتى تقطع أشواحه.

(أنه كان لا يبيع ثمره حتى تقطع أشواحه) وهو أشجع المعروف لأنما سحر حسد من البعده، وعلفه الحاري في «صحته» من رواية أبي العباس عن أبي العباس عن خازنه، وراه في آخره حتى قطع الثمر، فمنس لأحمد من الأخير.

لأن الحافظ^(١) وقد روى أبو داود من طريق غيره عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذ طبع النجم صباح رفعت العاهة من كل سفة» وفي رواية أبي حمزة عن عطاء: «رفعت العاهة عن الثمار» ورواه أحمد وإسحاق عن ابن عمر: «بني رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى موسى عليها العاهة فقل من قبل يا أبا عبد الرحمن» قال: «إذا طمعت الثمر»^(٢)

مسند وأخرجه شيخنا الشيخ الشافعي وفيه الله بن أحمد ثلاثه مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذ رفعت النجم رفعت العاهة من كل سفة» وذكره أحمد في «طريق» مسنداً قال أخرجه الطبراني في «معجمه الصغير» بهفظ: «إذ رفعت النجم رفعت العاهة من كل سفة»

رواه عبد بن سنان عن عطاء بهفظ: «فما طبع نجم صباحاً قط ويوم عاهه إلا رفعت أو حسب» كما في مسند وفيه تعطف به أخرجه أحمد. ثم طبع النجم من الأرض من الثمار في: «إلا وقع» ومنسجم في: «لأنه» وطلوعها صباحاً طبع في أول النصف، وذلك عند شقاء الحر في بلاد الحجاز، وإن شاء نضج الثمار.

حكى العمري عن المصنف أي لا ظهرت من ظهري من ساطعة عند طبع الثمر، وذلك في «المعجم» لأول من أنار، فليس السواد بصنعها مجرد ظهورها في الأرض، لأن طبع كل يوم وليلة، اهـ

(١) معجم أبي داود (٢/٤١٥)

(٢) أخرجه الشيخ في «مسنده» (٢/٤٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٢/٢٢)، ح (١٠١٥)

(٣) الظاهر أن النجم بعينه، (ص ٤٠)

وخرجته - عبد الله بن عباس - قال النجم القز

١٠ - خلاف منها في ذلك وطريقها مساجاً لا تقي حصرة بيده يدهي من شهر آذار وهو شهر ملوك وهي "سجج" فصل النجم كل تركيب رجع مشرق من عند الإحلال - ردد عليها عند الصبح - وقت في العبر الأوسط من أيار وسقوطها من المصباح في العشر الأوسط من تشرين الآخر، والرب مدهم أن بين ظلمتها رعد وسيلها أمواج وود، وفحات في السار والزل وشمس، ومده معها بحيث لا يجر في الليل بين حصور بلده لها بحسب يدها من الشمس فيها ومعدداً - قد بعدت ظهرت في الشرق في صبح الحربي - أود بحج - لا في تيار مع حصار ومرك للشاره

وعبد الله بن عباس في القصور الكسرة - ما إذا ظهرت من المشرق وذكر حار يترأ الله - ولما ظهرت بالعد أو حر انصرف من لاسر

وعبد السجج بن "مقيم" بعد ما ذكر كبرة الأحرار في انحراف ونصح القصور فصل "سجج" قال قراط في حروف شد ما كثر من أيار، وامل - واد - سجج واضح الأولى كنها وادها موماً - وقد حوت على هذه المائدة ومجود ليدور أنهم مصداقاً، يتألف في أربع عن فصل الحرب، فهو بينهم، وهم أشوق في نه وأخرج مده.

١١ - روي في حديث (١) طبع نسخة (٢) نسخة العدة حر ك (٣) نسخة.

(١) (٢) (٣) ٩٧/٩٣

(٢) سجج من (١) (٢) (٣) ٩٧/٩٣

(٣) نسخة (١) (٢) (٣) ٩٧/٩٣

(٣) اخرج محمد في (١) (٢) (٣) ٩٧/٩٣

وَأَلْأَمْرٌ عَسَىٰ بِهِ يَكُونُ حَكْمٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْهِ

في وقت واحد ١٩ روى القاسمي عن مالك في الترمذي في مال ليس
المطل عن عبد الحميد بن عبد الله لا يباح البيع منسوط طيرة لريا حتى
يهدد بلاحه

وكانت هذه السجاري والخطوط، إذ قالوا - والمعد في حلقه انقطع،
وعلى الجمل علامته اذ وجد في حديث بقراءة لا يسير لأبصار من
الأحمر، و

كذلك كانت والأمر مختلفاً في المدن النوية (في مع المطبخ) كسكر
الموجود وشديد جداً، انتهى إلى، قال لردفاني^{١١} عديم لعداء عنده،
قلت: «المراد لا مصر، بل في ليدية (روور) (والقضاء) بننديه ليدية وكسر
الضاد كسر من صحتها، وهو اسم لعداء بقرون في الناس الحيار وحقير
القدر، ويعصم بطلانه على من يراه»

وقال: اعدوني في افسح السبل^(١) بيدي من لحيار احب منه
والعبري^(٢) ر اجمعته وسكون ر هـ وحقة مكورة ر هـ صف من
الطبخ ر هـ شيه ر هـ نخل ر هـ براس ر هـ احد ر هـ كوي
وقال: الذي من افسح السبل^(٣) هو عرب الصخرة (والعبري) صف الجسم
وكسرهما معه، لم حله، مرده معروف، ر هـ ان تيد انير لبي في اكثر
الموقلات، لاه ر هـ اسر من بيع اعاد ر هـ في الارض، هـ

وسبب ذلك في كلام الفرد رايعه من أنه مرده ب لأحد، وأنه
المصنف جميعها عهد من قبل واحد، لأن موضوع الكتاب عهد من قبل

(1) Fe^{2+} ione için

71 233 (47)

أَنْ يَبْعَهُ إِذَا تَقَا صَلَاحَهُ

التجديده، وفيها اختلاف، أن حكمهما واحد أم مختلف، كما سيأتي في كلام
المصنف، وأن حكميهما واحد عند مالك، وهو أن يجوز خلافه بملكه
الثلث، كما سيأتي في كلام المصنف.

قال المصنف^(١) : «صح بيع ثمر من بيع، وورثان، وسجود، وكفاح، وسعر
وحرر هذا صلاحه إن لم يستثن بأحكامه، فإن ستر بها سجود، أو هو
قشر، وكفاح في سبيله لم يصح جراحاً، لأنه غير مرئي، ويصح كلاً، ويدو
الصلاح في البيع باحصراره أو إصفراره وظهور خلافه في غيره من الثمر
والسهم بلصق كالسجود لأن من شأنه أن لا يطبخ حتى يفسد، وفي ذي النور
كالورد والياسمين يفسده، وفي البخر يفسدها، ومثل هو في الطبخ لاصفر
والجرب لإصفراره، واستهيو للصلاح؟ قولان، ويدو الإصلاح في البطبخ
الأخضر، لأنه ملون لثبه بالعمرة، أو غيره.

هذا القسومي، وهو الإصلاح في العشاء والخيار أن يصعد، ويوجد به
طعم، لأن المصنف^(٢) : «وبشرط أن يكون كسبي، و...»، «مقتضى كسبه»، «و...»،
ويطبخ من كل ما يفسد، ولا ستر بعضه من بعض، ولا يجوز توقيفه كغشيره،
ووجب ضرب الأجل إن استمر ما كان كما يطعم به شيء خلفه غيره، وليس
له آخر ينتهي إليه، كالسجود في بعض الأعداء.

ثم قال: «يجوز بيع معيب الأصل كالثمر والبصل والثوم بشرط رؤية
ظاهره وبلغ شيء منه، ويرى، فإنه يعرف بذلك ولا يكون مجهولاً، فإن
المسومي خلاف ذلك، وإن عظمهم من معيب الأصل لا يجوز أن يباع به، ولا
ما كان مصنوعاً بالفضل، لأن ما لم يبيع مجهولاً، له.

(أن يبيع) أي بيع كل واحد منهما، وهذا صلاحه) وعدم في كلام المصنف

(١) الشرح الكبير (١/١٢٦)

سبلال خجيرة

هو صلاح كل واحد منها (سبلال خاتم) هذا بمعنى، كمره تأخره
قال جري^١ وعسا كما قد، ومع القننة إذا لم يصرح به خاتم من شرط
أن يثبت البيع على جميع ما يجره منه من أجزاء، فإن قلت حديثه لأن صلاح
ذلك الشئ لا يضر، فلهذا صح لها، لأن هذا حكم شرعي فيه لم يرد عليه صلاحه،
كل ما بائع بعده منه وهذا حكم الشرع وهو نوع من التخييل، وحكمه
الاستحسان، وبغيره من باقي بعضه دون بعض، ولا يضر أوله من آخره، وقال أبو
حيبة وسامي لا يجوز شيء من هذا، والدليل على ما يقول أن هذه شجرة
لا يضر حسن أولها على آخرها، بخلاف ما يقع ما لم يرد عليه صلاحه
صلاحه كذا في الحاشية اهـ

ودر الحرلي لا يجوز بيع الغنم والخيول والدواب وما أشبه ذلك إلا
نقطة لغية، قال النووي^٢ وحمله ذلك أنه إذا باع نخلة شيء من هذه النخل
لم يجر لا يبيع لموجود منها دون معدوم، وبهذا قال أبو حنيفة واسماعيلي
وقال مالك يجوز بيع الحصاة لأن ذلك يشي تيمية، فحمل ما لم يظهر سماً
لما ظهر، كما أن ما لم يرد صلاحه بيع ما لم يرد صلاحه، وما أنه لم يرد
تخلقه، ثم يجر بينهما كما لو باعها قبل ظهور سمي منها، وحاشية مدح بيع
أصوله، ولأن ما لم يخلو من شجرة سحر لا يجوز بيعه سماً من أصله، وإن
كان ما لم يرد صلاحه تبعاً لما لم يرد

ويصح بيع أصول هذه النخل التي تذكر شجرها من غير شرط القطع.
وهو ما ذهب إليه حنيفة والشافعي، ولا فرق بين كون الأصول معبداً وكباراً،
معه أو غير معبداً، لأنه أصل نكره به الشجر، فلهذا الشجر

ولا يجوز بيع ما المقصود من سطر في الأرض، كالجر والهيل والنوم

(١) المسمى ١/ ٢٢٢

(٢) المسمى ١/ ١٦٠

ثُمَّ يَكُونُ لِلْمُسْتَرِي مَا بَيَّتَ خَشَى يَنْقَطِعُ ثَمَرُهُ، وَبَهَبِكَ. وَكُنْسَ فِي ذَلِكَ وَقْتُ يَوْفَتْ. وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ النَّاسِ وَرَبُّهُ دَخَلَهُ الْقَدَمَةُ. فَقَطَّعَ لَمَرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ ذَلِكَ الْوَلْتُ فَإِذَا دَخَلَتْ الْقَدَمَةُ، بِجَانِبِهِ نَبَعَ الثَّلَثُ مُصَاعِدًا كَانَ ذَلِكَ مَوْصُوعًا عَنِ الْوَلِيِّ الْقَدَمَةُ

حتى يُلَمِّعَ وَثَمَرُهُ، وهذا لقول لا اله الا هو، وبين المنذر، واصحاب الوادي، وادبه مالك والاورعي وسحاق، لان الحاجة داعية اليه، فأنشبه بيع ما لم يبدُ صلاحه نهياً لما يند، وما انه مبيع مجهول لم يره، ومن يؤمن له، فأنشبه بيع التحمل، ولأن النبي ﷺ يبي عن بيع تمر، رواه مسلم^(١) وهذا غرر

(ثم يكون للمستري ما بئت حتى ينقطع ثمره وبهلت) مكسو اللام ي محتم (ربى في ذلك وقت موثقه) (وثبت) أي سبب عدم التوثيق وحوازه (الو. الانقطاع (أن وقته معروف عند الناس)

لأن الناجي^(٢) يريه في القدر، ولطيف وما ليس له أصل ثابت مما يحدث شيئاً بعد شيء، ولا يتغير، ووجه ذلك عندي أنه إن لم يشتري ثمره على المعروف من حال مثله في قوة بمانه وموصته إلى آخر ما بسطه من بيان المصروب والأنواع في ذلك (ويروى دخنته) أي كل واحد من الأنواع المذكورة (للحاجة) في الآفة والمرض (فقطعت) تلك الحاجة (المرثه) بالنصب معناه أي انقطعت ثمرته (قبل أن يأتي ذلك الوقت) المعروف بين الناس

(فلما دخلته الحاجة بجفافة) نهك بها انشمار قبل أوانها حتى (لملغ) الحاجة (القطعة) والثالث هي السطة عند مالك كما سيأتي في محله (مصاعداً) أي أكثر من الثلث (كان تلك موصوعاً عن الذي يتناهى) بخلاف (ما كانت الهبة أن من ثلث فلا بها بها.

(١) صحيح مسلم (١٨٢/٣)

(٢) النسخ (٢/٢٢٧)

(٩) باب ما جاء في بيع العربة

قال الساجي يريد أنه لما بيع من هذه العربة عند الناس أو من ساعده إذا سعت بهيئتها، أو من ثمرتها من مدته، من حسب ما عرّفه، وعقلوه من ذلك، فإن ملكتها الثمرة، وبطلت فإنها تعد منه المبيع للمبدع، وروى لبيد حبيب الثمن، وإن قصرت عن ذلك الثمن، ونطقت قبل استيفاء من وثقها، ربما يكون ذلك مداه، فلم يحسم جميع ثمرته بقي من ثمنها، فهو بيع ذلك عن مبيع لما دفع له، فأكثره، وسدّكرك ذلك في «باب الجوع» قريباً

(٩) بيع العربة

أو «بيع المصبرة»^(١) (ما جاء في بيع العربة) وهي على ورء فعله حمها عراباً اختلّف في معاد ثمنه وشرهاً أما النصف ففيها قولان أحدهما أنها فعله بمعنى فاعله لأنها عربت بأمره، ما يملكها أي لو رد ما لم من باقي الثمن باعتبار التحريم، وحكم الشيخ، أو مداه، عطية، بقدر عربت تحل مبيع من وكسر ثمنه يرى على أنه لازم

قال صاحب القليوبية: «عربة من النخل التي يجرى، من المداهمة عند بيع الحرس، أو غيره، من عربة يعرف أن جمع ثمنه، كأنها عربت من حرس الحرس، وقيل ما عود من محلي الإسماع من ملكه من الثمن من قوله تعالى ﴿فَتَمَتَّعْتَهُ بِالْقَلِيلِ وَقَدْ مَلِئْتَ كَنَفَهُ﴾^(٢)»

قال تروقي^(٣) قال الجمهور، إنها بمعنى فاعلة، قلت ثم صارت مداهمة ذلك مبيعاً أمراً أحدهما يردت؛ لأن مالكها وجب ثمنها فأنبها أنها ابردت مبيع من باقي ثمنه، ثالثها أنها ابردت من المداهمة عند بيع باقي

(١) انظر «المصبرة» ٩١

(٢) سورة الصافات الآية ١٥

(٣) شرح الزركلي، ٢٦٦/٢٦٩

لنحلي راسها فأنه اعزوب عن حروب امرئ، خلصها عا عريت عن ملك
مالكها، سلفها أبا عريت عن الحار من في اتركاء، سلفها أبا عريت عن
نلسن لكونها هبة، فانه ابن وشد

القول الثاني عا دعيمة بمعنى مملوكة من عا د يبروه اذا أئاه، لا
مالكها يبروه أي يأبها، فهي مبروءة، وهي «المصراع» يبروه الذي أمطيه
أي يتهب

القول الثالث ما كان الأبي^(١٦) إن عرا التي حلى وزن عرا هي بمعنى
الطبيب، ومنه يقال عري حلالاً وعروء، إذا أئاه يطب مبروءة، ومعنى
عأعروء دأعطاء، كما يقال عأعري فأعسه، أي أعطيه، فمن العرب منعه من
عرا يبروه إذا أئاه يطب مبروءة لأن مبرها يأبها، ويطلب إليها
وهذا الشقاق موافق لم يبرها من مالك من أئاه عية اشمر، ونسبها من
هو ندي صوبه أبو عبيد، وليس من أئاه مبرها به «مناحي» لأن ندي
مبرها به ليس فيه هبة ولا عية، وهذا فنب وسباني تفسير علي الإمامين
نوب

القول الرابع: أنها اسم لعطية نحاصه وقد سب العرب عطاء نحاصه
باسماء نحاصه كالمنحة عطية الناة ولافار لنا وكب فثاره

إن حسان من ثابت فيما ذكر بن سيرة وكان غيره هي لسويد من
أنهلت -

سببت سمها ولا رُغْبَه وبكى عرايا في السنين الجوانح^(١٧)

(١٦) إكمال ٢٥ ٢ ٢

(١٧) نظر غريب الحديث من العيان (روح ب سيرة ه ج ر ي) قال بن منظور في
(رجع) يته عري رغبة، هذه الراء وتطلب الحب المفتوحة وتشهدا

سبح الجراح ، فقلتها : من علم جمعا ، ولم يحسنوا في صحة حديثه ، و . عد
في ما وضعه ، فذكر في مالك وأبي حنيفة في ثلثينها ، ذكر المحدثون
«العلم» هذه الأقسام بحرف الحاء

فإذا ثم لم يجد حرمه شيء ، ولا أن يكون رجل لصاحب حائل
بشيء من الحلال بحرفه من شيء فيحرمها ويحرمه ويحرمه من الغير ،
ويحرمه إليه أن يحلحله بالحرف ، فليس يحلحله ، وإذا أن يبيع صاحب الحائل
ثم حل الحلال أو ثمر الحلال معلوم من ماله ، ثم يصدر بدخوله عليه ،
فيحرمها ويحرمه من رطب بغير حرمه من يحلحله

ويحرم أن يبيع بها فيفسد الموهوب إذا كان بغيره الرطب من ،
ولا يبيع بأكملها رطب حياضه إلى رطب ، فليس ذلك رطب يحرمه من
الوعد ، من غيره من أحد ماله

و . لا يبيع رجل ثمر حائل حله حلاله ، ويسمي منه حلال
معه من ثلثها لثمة ، وماله وهي أبي عمر له من حرمها في الفسوق ،
وسمى ثمرها لأنها تحرم من أي حرم في الحلاله ، فحرم لاهل العامة
البيع لا بعد الحرام ، وحرمهم ففسدوا من بعد فليس لهم أن يبيع ذلك الثمر من
رطب ثلث الحلال بغيرها ، وهذا جدي عليه اسم العرب أن يدرى رجلا ثمر
حلال يبيع به ثلثها ويصرف ثلثها رطبه من محرمات

و . لا يبيع رجل ثمر الحلال بغير حرمه من حائله من حائله من حائله
معه ، لا يحرمه في حرمه ، وعادان الصوران من ثلثها لا يبيع بها
وحدح منه الصور صالحة عنه أنت تعي وسمي بغيره ، وقد مالك الجرح في
البيع على الصورة ، فحرمها ، أو عبيد على الصورة الأخيرة من صور

أبيع - ورد أنه خص لهم أن يأنكروا به، ولا يشترطه نجا - ولا اشتراط،
ومع أن حجة صور البيع كلها، وقصر العربية على هذه، وهو أن يجري الرجل
شرا محبة من محله، ولا يُسَلَّم ذلك به، ثم يبدو له في الرجوع ملك الله،
فخص به أن يحبب ذلك، ويحببه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصة ثمراً،
وحله على ذلك - هذه هي - النبي عن بيع الثمر بالتمر، هـ

باب وقد روي عن الأئمة أربعة في تفسير العربية دون مسئلة أنا
الإمام بذلك فقد على عنه البخاري في صحيحه قال كان مائة العربية أن
يجري الرجل برجل النحلة، ثم ينادي بدعوة عليه، فخص به أن يشربها منه
شرا

قال صاحب "هذا التعبير وحده من عند البر" من طريق من ذهب
عن صاحب - وروى الطحاوي من طريق بن مضع عن مالك - العربية النحلة
تخرج في حلقه غيره - وكانت بعد أن يخرجون يأملونها في رطب ثملا
إلى الساتر - يكره صاحب النحل الكثير دخول الأخر عليه بقوله أنا
أعطيك به من خالك ثمراً، فخص له في ذلك، ومن شرط العربية عند مالك
أنها لا تكون بهذه المقام إلا مع الثمري خاصة؛ ما يدخل عن مالك من
المصر بدخول حلقه، أو يدفع الثمر من آخر بقيام صاحب سجن بالسقي
والكلب، هـ

فت - وما حكى عنه البخاري ذكره في الموطأ من رواية ابن القاسم
عنه حكاية أبيه بن عبد البر في التمهيد، وقال هذه رواية مشهورة عنه
بالمدني وجرى، وهذه الرواية عن مالك على خلاف أصح في العربية أنها هي

(١) صحيح البخاري (٤١/٢٩٠)

(٢) نظر الاستدلال (١٩/١٢٦)

وأما الدمي، فقد قال الحافظ: انتهى في الأثر، وذكر أنه ليس به
«المعروف» أنه قال: «العربي يشتري أرطالاً ليرأ ثمنه، فأكثر حرمته من الثمن
بأن يخرجه أرطالاً ثم يقدّر كم ينقصه، إن بقي، ثم يشتري بخرجه ثمناً فإن
تفرقا جاز، وإلا فلا».

وقد جاء عن الثوري بنصف حر ولا تباع الحرمة بالنسيء لا بـ بحر
الحرية كما يحرر من المعتق، فهذا لا، كذا وكذا من العرب، فإذا يس
كاد كذا وكذا، فيدفع من الثمن ثمنه حرمة، ويحبس السنة شرباً، فلو أن
نحوها، فإن تفرقا منه صد، اهـ.

وأما أحمد نسائي في كلامه لم يوافق ما حكى عنه الأثر، لأن الموافق ذكر
شرايط صحة هذا البيع عند الفقهاء يجوز، وكذا في «الشرح الكبير».

وملخص ما قالاه في ذلك أنه لا يجوز بيع المراهنة لأنه لا يملك بهي هي
المراهنة وهو بيع شرط بضمير، ثم عليه، فأما العربيات يجوز في الجملة،
وهو قولهم: «أرسل الله»، وهم مائة وأربعون والدمي ويسمى وابن
المنذر، وإذا بر حصة، لا يدخل بيعها بحدوث التذكير، ولا بـ مع شرط
بالحر من غير كبل في شدة علم به، كما نوكى على واحد أو من أو
قيماً (أهـ) أو على خمسة أو من.

رسالة دي أبو هريرة أن النبي ﷺ حصى في العرب في حصة أو من
أو فيدوب خمسة، منق عليه، ورواه عنه من ثلث وسهل من أبي حنيفة
وعبد الرحمن، وحديثهم في سبانه إلا العرب في المنق عليه، وهذا ريادة يجب
الأحد به، وقال بن المنذر: انتهى عن امرأة هو ندي رحمن في
العرب.

(١) نظم الشرح الكبير، على المتن (١/١٢٣)

(٢) الصحيح البخاري (٢٣١٧٣)، وصحيح مسلم (١٨٢٩)

وانما يجوز عند البيع شروط خمسة فصحها أن يكون في ذمة ختم
أولهم في فطر المذبح، ولا خلاف في أنها لا يجوز في زيادة على ختم
أولهم، وأنها جبرية، ذمة ختم عند التخليص جبرية، والخمس لأولهم
فطر المذبح أنه لا يجوز فيها، وبه قال بن أحمد وشافعي في أحد قوليه،
وقال مالك والشافعي في قول آخر بجوز، ورواه إسحاق بن سعيد عن
أحمد، ولا يجوز أن يسرى أكثر من خمسة أوسق، سواء شراها من واحد أو
من جماعة، وقال الشافعي بجوزها في بيع جميعه على غرابا من رجل
واحد، ومن رجال في عقود مسكرة، لا كل عقد جبرية جاز أن يكسر
كسائر بيع

باب عقود أجي عن المذبح، واستثنى منه عتبه ذمة ذمة ختم، ثم
إذا بيع على المذبح، وإن باع رجل عتبه من دخن فبها أكثر من خمسة
أوسق، جاز، وقال مالك وأصحابه لا يجوز لما ذكره في المشرق

فإنها أن يكون بشرط محض أو أقله رطب ولا يجوز بيعها
لعني، وهو أحد قولي شافعي، وإن كان غير أنها لا يبيع مطلقا لأن كل بيع
جاز يحتاج جاز للعني

وإنما روى محمد بن أبيه قلت لربي بن ثابت يا مراكم هذه فاشتر
رجلا محتاجين من الأصهار، شكو إلى رسول الله ﷺ أن لوطي يبي
قد بددنيهم، يبيعون به دينا بأكثر من وعدهم فصور من يسر، عرض لهم
أن يبيعوا لهم، فصره من التمر الذي في أيديهم لا يبيعون رطبا^(١)

ومن حوله، لا قبل شرط لم يحل مباحته بغير ذلك الشرط، ولا أن ي

(١) - يروي عن عبد الوهاب (١٠٦٠)، وقال لم يبيعه من يبيعه من يبيعه
بأنه، وذكره الشافعي في باب بيع التمير من كتاب الجوع (١٧٣٢)

اصح نلدحه سم سج مع علفها فاكه عسائكر، فعلى حد من ن. صاحبها
غير صحيح من كثر الطرف، ا كان قد جاء ومعه من مصر بيري
المره ثم مر به سردها بالصر، وقد راعها لراها به. و من دعون بالحد
المره حظه كمنهت مالت او حبر، فاك لا يميز، وعل من علف سج
ويحمد كلام جيد، لان الحاده وحدث من التماسين، فصار قد لو كان
انصري مخرج، إلى أكلها

وبنا حديث ربه المذكور، وبعده يسمى حامس لا ثبت مع خدمه،
تلقها ا د يكون للمصري بعد بيري، احبر ربه المذكور، ريعها ان
مصريه بحر منها من كمنه وحب ان يكره النمر الذي شري به معلوماً
بالتكيل ولا نحو حواء ولا بعد في حد عده اناج مع مراب خلافاً
لان الأصل عند الكل من الطرف من سقط في احداهما لحد، ايحد في
الآخر ففسد لأحد، ومعنى عرسه مرأى، علف الخارض بالمره فطره
يحي، منها مر، ليشترها مثلاً مرأ، وبعد قول السامي

ومن حسن مر احمد أنه د بالمرها طيبا، ويعتني مرأ وهذا
يحتفل لأول، ويحمل أنه بضربها يتم من الطيب، ان القاصي والاول
اصح لا مره يبي على خرصه شمر في عشر ونصف مع خرصه مر،
فكر اسرها بحر منها رطب لم بحر، وقد أخذ لوجوه لاصحاب شافعي،
الغني بحر، وثالث لا بحر مع من النج وبعبر مع خلاص

وربه بصور ما روي ان شمر من ربه من ثاب أنه علف ارجس بعد
ذلك من بيع بعره بالطرب أو شمر، وب ما روي عن ر. من ربه بلطف
رجس في المره أن يوجد مثلاً خرصها مرأ، ووك مسلم، ولأن مره

[illegible]

١ - يعرف بشرط إذا هي بيع المرفقة شروط عقد ١ - أن يكون
 ٢ - في ذل خمسة رسل ٣ - ويعقد بحضور من المرفق ٤ - وفيها بها حل
 المرفقة ٥ - رجاءه المرفق إلى أهل القبط ٥ - وإن لا يكون مع ما
 يشترط به سيد المرفق والشرط المرفق، وأبو بكر سيد المرفق، هو صاحب
 الشافعي إلى بيع، والشرط المرفق كم ٦ - المرفق، والشرط المرفق المرفق
 أن يأكلها رطل، المرفق

قلب و غیره نام گویند در بحیثیت نوازه و بحال است

«أنا عند الكفة علي م قد ألقيني وأني وشد ويد دير و عسوقتي
أصحه مع بعده عنه شروط السنة هي معق عايف في مدعب ايمانكيه.
والأورد، مختلف هي عندهم، كذا حكى الأبي^{١٩} من المناهي عايف

كبر واحد الاختلاف بينه في بعضها بعضاً كما سأل أولاً أن يكون المشرى المدي حراً، أو من له مقامه مثل الله رب الذي ورثه منه هذه العربة، فلا يجوز بيعها بحسن، الثاني أن يكون بعد ابهر يعني بدأ صلاحه رب السراء، وإنما يشر عنى قد انشروط وأن لم يخلص بالشرية مثلاً بعهده عدم شترائه لأجل أنه سيبيع، والله الموفق ولا سيما قد ذكر

$$\langle \sigma_y / \hbar \rangle_{\text{Ave}} = 0 \quad (1)$$

(۲) دہلی کی تاریخ (۱۸۷۷ء)

الحج عديم من حيث ذلك الحي وبما ليس ط الإهداء فهو ذلك
مبطل عطفه، وقد يرد أن الأمر حسب الحي بمبطل قبل الإهداء
وهكذا حكمه عند ابن يونس وغيره

الثالث: أن يكون، بالخروج نحو مكة، شراء ما فيها أي يهدرها
التم لا تأكل ولا تاكل

الرابع: أن يكون، خروج من سفاح أضره، فلا يجوز أن يذبح
وهد، وإن كانت الأضحية يسأل لم يجر أن يذبح بغيرها، ولا يحرقه ولا أهد
من ذلك ولا أهد، وحكى الآتي عن السدوسي: لا يجوز أن يكون من غير
صاحب ولا يربط ويأكل، وقد استجني لا يجوز يذبح، وأما ذبحه
فإن يذبح فليس يجوز، وإنما يجوز، وإنما يذبح

الخامس: أن يكون ذلك الأضحية من ذبح يجوز يذبح، قال شيخنا
هو ذي حاء في جل لأحاديث، فهو محل الغصة فلا يهد إلى غيره،
ومن السبعة لا يجوز بيع الأضحية، وإن أهدت بغيرها رضاء ولا يهد
فأما بلد، أم

قال في موضع آخر في يهد: "أهد هو مما حلف منه، فقال يوم
بهم أصحاب أبي حنيفة: جاز يهد ما يهد غرضاً كما يجوز تأخير غرضاً
وأصح أن الأضحية يهد أو يذبح من يذبح بغيره، وقال الآخرون
بهم يجوز لا يجوز يهد بالأضحية، لأن أهداً حينئذ يذبح، ولا ضرورة
يذبح من ذلك، وكيف يجوز ذلك، وهو يهد الأضحية عنها

ولا أعلم أحداً يذبح أو يذبح إلا من أصحاب ذوق وأصحاب أبي
صه، م

السادس: أن يكون لمن يذبح هو يذبح الأضحية مؤداً إلى الحد، وهو

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

مذهب سلف، وحال أصحابه، وأحاديث بعضهم أن يعطيه نقد^١ منه الأبي

وذكر صاحب^٢ أن يعطيه حرصه عند الجواز شرط عند في صحة هذا الشيخ ولا يجوز له تمجيل الحرص مرأ^٣، وأما الشافعي فقد عده أن يجعل له الحرص مرأ^٤ ولا يجوز له أن يتجاوز حتى يتجاوزها

قلت ويلزم الشافعي أن أحد كم يقدم في كلام العربي وغيره، وذكر هذا لشرحه عبر واحد من أساليب، قال ابن رشد لئلا من الشروط أن يعطيه شرط^٥ يشرها به عند الجواز، فإن أعطاه شرطاً لم يجوز، اهـ

ودى الذروب والكسوفي في شروط عدم المسحط بتمجيل، قال الفقيه^٦ في الحرص عند الجواز لا على شرط التمجيل، فإنه مفسد، وإن لم يجوز بتمجيل، وأما تمجيل من غير شرطه فلا بشرط سواء شرط التمجيل أو سكت عنه، اهـ

وأما لا يبعد التمسك فيها بالأول أن يكون المسحط منقطع لغربه لا معبرها، وإن عاصي هو الذي يحرص على أصحها وإن حسب لا يرعى الاسم، يجري التحكم في كل ما يقع سواء كان بلطف العرب أو غيرها.

فإن قد در في الشرط أن لفظ اسمي في الإعراب والعرب كأعرمتك، لا يلطف بلفظ ولا أتبعه وأصحته عند المشهور، قال الذهبي بلطف العرب أي سماعتها من الظني أن يكون لغربه خمسة أسبق فافهم، فإن الأبي^٧ اختلف من ذلك، فقصر في المشهور عند الحكم على خمسة أسبق وقال أيضاً لا يجوز في الحصة، وإنما يجوز فيه دونه

(١) المتن (٢٢٨/١)

(٢) المتن (٢٢٨/٢)

(٣) المتن (٢٢٨/٣)

واللهدوير^(١١) وكان المشتري من بعيه خمسة أرسق فأقبل، وإن أخرى أكبر بمقي وإن كانت لعمرية أكثر من احمدة لكن شرط لا يجوز إلا لي المصدة، ولا يجوز أيضاً أن يشتري بركلة على احمدة معها بقدر أو عرض

الثالث أن يكون للمشتري جميع العمرة، والخلان في الخطوبة بين ابن القاسم وحيه، فأجاب ابن القاسم شراء بعضها، وقال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز أن يشتري بعض العمرة.

قلت وهذا لا اختلاف مبني على اختلاف آخر، هو الاختلاف في علم الرخيص، فمن جهة دفع المهر لم يجوز الرخيص، ومن جعلها معروف على المهرى بالفتح جواز للرخص، ولما ذكر اللهدوير محل هذا في الشروط علم الرخص، إذ قال مناس من الشروط علم الرخص، وهي إحدى لمعبر على ابلق دفع المهر عن المهرى بالكسر. الحاصل بدخول المهرى بالفتح وخروجه أو للمعروف أي الرخص بالمعنى بالفتح. كذا في المؤنة والخراسان لا لشجر، فينتج بالعرض

قال اللهدوير^(١٢)، يعني لا بد أن يكون شراء الثمرة لأجل دفع المهر أو للمعروف، لا أن كان شراء الثمرة، فلا يجوز شراءها بالعرض، بل بالبيع أو العرض

والحاصل أنه لا بد أن يكون الدفع للمهرى على اشتراء أحد الطرفين المذكورين، وأولاهما معاً، وهذا مذهب مالك وابن القاسم، وهنئ عبد الملك بالآور عطف، وهنئ اندحمي والثاني فقط، فإذا كان الشراء لتجارة منع باعاهي المهرى التلاخ.

(١١) الشرح الكبير (٣/١٨٠)

(١٢) حاشية الفسوي (٣/١٨١)

وركان لشر لدفع المص حار على الطريقة الأولى وإن شاء، أو
اشاءه ان كان المعروف جاز على الطريقة الأولى والثانية، أو الثالثة،
ويميب أن يعمد بمعروف يجوز للمعري ما كسر شراء بعض عربته، وأما على
أن العمد دفع مصبر، فلا يجوز، ولا يرون التصور براء، بعض مذكوف
أنه لا يبيع بصفة لما يقب من العربيه لا يبيع بفسد، هذه العربيه جائز
على طريقته، وان تقسم، وكذا على طريقة التجميع، وعلى طريقته
عد أنتمت به به جوده اهـ

والربيع - يكون العربيه مع براء، وإن شاء، فإن لم يجرى عن ملكه في
ذلك وروى - إحداهما أنه لا يجوز لا في الحال والمآل، وقد قررنا
والثانية يجوز في كل ما يبيع، ويذهب عن التمسك كالمعروف، وهو والذين
والربيع، قال أبي هذا هو المشهور، وقد رها على، براء - براء وراه
معه.

فمن وباعهم جرم الذرية إذا كان واحد منهم من شأنها أن
يبيع، لا يجرى حين اشتراء بائعه، ولا يكفي براء جها، فخرج عن مصر
وبلحها وجرى اهـ

وهكذا ذكر الشروط الخمسة المزبورة، ونذكر في إلا بعد لم يذكر فيها
الحاس، وهو ما يكون العرض براء، وقدرة بدله أن يكرر، يجوز على أنه
معروف ما كسر لا في حائط معين، وإلا فسد البيع، فلا يفسد في حد هو
المفسد حلالاً لما هي المبيوعه من صحة البيع، ومعلان شرط التجميع
ويبقى في براء اهـ

فإن كان عدد ثمر في المبيوع لا ع شر ولا شرط، لا يفسد في
ولما جاء براء يكون في المبيوع إلى لعدد مبرها، وما عداه مبرها
فيها مبرها مبرها اهـ

١٣٠٩ هـ - وَحَقَّقَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بْنِ الْحَصْبِيِّ، عَنْ أَبِي مُبَارَكٍ، مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الْعَرَبِيَّاءَ بِخُرُوبِهَا

قلت: ما أول هذه الفرائض يا شيخ وأما الحنيفة فلا يبيع من تلك وأما الثماني والثلاثون فليسوا إلا أهل بيت النبوة ليس عند المالكية حاجة، أما الثمانون فاحتمل أن انفردت به الثمانون كما تقدم، وأما أربعون فهو عند المالكية وبعينها، وأما الشاذلي وحده، قلنا يحتمل أن يوافق، فلا يرجع عنكم في هذه

١٣٠٩ هـ (مالك عن داود بن الحصين) يبيع من الثمانين مائة من شيء سئل عن يبيع في اسمه (مولى) عند أبي أبي أحمد، عن حصن أبي أمية بن جابر، عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «هذا البر في السبي» هكذا أخذت أبي «مولى» عن جابر، ورواه عنه حصن، ورواه عثمان بن عمر عن مالك عن داود عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «هذا هو» والصواب ما في «الموطأ»

ويزيد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن جابر، وأما ابن سعد الذي يروي عن جابر، فاسمه طلحة بن رافع، ليس له ذكر في «الموطأ» اهـ

ويروى رواية «الموطأ» ورواه لسفيان عن مالك قال يبيع من الثمانين مائة من شيء بهذا الإسناد، وما رواه عن مالك، اهـ

(رحمن) يبيع من الثمانين، وهي الثمانون يبيع من أربعين، قال «الحافظ» لا يكثر بالشديد، ويكفيها أربعين، اهـ

أي يبيع للعرباء أي في بيع يبيع يبيع يا (يخروها) يبيع ويخروها يبيع

«أول دواء حمى اليرقان أن يفرغ البطن من الطعام»

هذا حديث صحيح في ٢٤ - كتاب الطب ٨٣ - كتاب منافع الطب ١٠١ - كتاب الجوع ١١ - كتاب تحريم بيع الرقيق بالمال في العرب حديث ٤

«أن يفرغ البطن من الطعام»

هذا حديث صحيح في ٢٤ - كتاب الطب ٨٣ - كتاب منافع الطب ١٠١ - كتاب الجوع ١١ - كتاب تحريم بيع الرقيق بالمال في العرب حديث ٤

«أن يفرغ البطن من الطعام» هذا حديث صحيح في ٢٤ - كتاب الطب ٨٣ - كتاب منافع الطب ١٠١ - كتاب الجوع ١١ - كتاب تحريم بيع الرقيق بالمال في العرب حديث ٤

«أن يفرغ البطن من الطعام» هذا حديث صحيح في ٢٤ - كتاب الطب ٨٣ - كتاب منافع الطب ١٠١ - كتاب الجوع ١١ - كتاب تحريم بيع الرقيق بالمال في العرب حديث ٤

قال مالك: وإنما تَدَّاعَ امرؤٌ بخرصها من امرٍ يتحرَّى ذلك
وتدَّاع من في رؤوٍ من شخص . . .

انما فهم على أنه لا يجوز في كثير من جملة فعل هو مدَّاعها حصة
أوسق، وإلى خروج مقدورها دور حصة أوسق، ولو رأى من مدَّاعين من
المصالح

وحده الملائم، فحدث في هريرة المذكور وغيره، وإن مدَّاع لا
يجوز في كثير من جملة أوسق، بما روي محمد بن سنان عن أبيه عن
يحيى بن حبان عن عمه وسع بن حبان عن جابر بن عبد الله بن رسول الله ﷺ
رحض في الخبر في أوسق والرسول في ثلاثة والأربعة، روى محمد بن سنان
وعنه ثعلب

ولا خلاف بين مالك والشافعي، من أنه هما في جوهده في أكثر من
أربعة أوسق، إذ كانت ثلث حصة أوسق، حديث مالك روى به، فوالأول
جابر في الأربعة لأوسق، ولم يشك عنده، اهـ

عن سفيان بن عيينة، وحديث جابر بن عبد الله بن رسول الله ﷺ
وحديثه أن هريرة بن حيان وأخاه، ورجل من بني سنان، لا يطأ
يريد على أربعة أوسق، وقد روي عنه يحيى بن أبي العيص، وإنما جعله جألاً لا
يجوز فحارده، فليس بأوسق، اهـ

(قال مالك: وإنما تَدَّاعَ العرب بخرصها أي بخرصها وحسن أمرها)
أي بخرصها، ثم أوضح قوله بخرصها بقوله يتحرَّى ذلك) سواء
السيحور أي بغير المهادن بالتحري، عليه الخطأ (ويخرج) أي يخرج (هي
رؤوس النخل) من الحداد بأن يخرق بخرص أي بخرص بني عيسى هذه
الجملة يكون رسق من مثلاً وليس له مكينة، يعني لا يحتاج إلى قبل من على
رؤوس النخل، لا لا يمكن كنهه على رؤوسها

منه من الممردف ما لا يجوز في غيره من الممردف من بيع الطعام من
سببه، ثم

قلت ويوضح ما ذكر من ثلاث مسائل المبيع فيها، أنهم أحلوه
منه يحتاج في البيع إلى المص، وما لا يحتاج إليه، وتعدوا على أنه لا يجوز
بيع الطعام قبل القبض كما تقدم، ثم اختلفوا بعد ذلك، هل يجوز للمشتري
لتصرفات المذكورة قبل القبض أم لا؟ قال المؤلف^(١) وجعلناه أن ما يحتاج
من البصر لا يجوز اشتراكه فيه، ولا التولية فيه، وهذا قول أبو حنيفة
وسامع، وقاب ماثل يجوز فيه في الطعام من قبضه، لأنها مختصة بالنفس
لأن، فجازت قبل المص، كالأدلة

هذا، إذ هذه أنواع مع تدخل في عموم المبيع عن بيع الطعام قبل
قبضه، فلا يشرك مع غيره لمع عطفه برشته، والتولية مع جميعه
فيه، ولأنه يحل لك غير من هو في دمه، فأشبه المبيع، ودان الإقانة، فإنه
منع للمبيع، فأشبه الرد بالمعيب

وختلف الرواية عن أحمد في الإقالة، فنه أنها صح، وهو الصحيح،
وهو مذهب المالكية، والثانية أنها بيع، وهي مذهب الشافعية، وسكني من أبي
حنيفة أنها صح في حق المتعاقدين، بيع في حق غيرهما، فلا تثبت أحكام
بيع في حقوق، بل يجوز في السلم، وفي استيعاب حل قبضه

قال أبو المنذر وفي جماعتهم إذا رسول الله ﷺ في من بيع الطعام من
بيعه مع جماعتهم على أن له أن يقبل منهم جميع المتسعة فيه، دليل على
الإقالة^(٢)

ثم إن قلت هي صح، حار - هل القبض وعنده إذا لم يبيع، لم

(١) إجماع (١٩٤/٦)

محمود عن دبعة عادة قذرة من بلاد مصر وفيها عدة أجناس ، لأول هي
 الثور من جنسها ، فإن لها حي^(١) حذفت فيه أضيافاً عند من يدسم أن ما
 لا يستندع دبعة وإن علم به فهو حاشية ، ما يستندع دبعة إن علم به فلا يكون
 حاشية كالمصري ، فإنه في كتاب من (المؤر) وهو مذهب من يافع في
 المدونة^(٢)

وروي في المدونة عن أبي الطاهر أن من أضياف الشام: نبي وجه
 كان ظهر جديده سار كان أو غيره ، وإن لم يظفر وأبي بن جنين لا يكون
 حاشية إلا من صاحب الثيرة من السماء من عبي أو ورد أو عيش وفساد بحر
 أو برد أو يكسر الشجر وإنما من بلاد من صنع أبي فليس بجاشية ، هـ

ومن لأبي^(٣) فالصحر عن دبعة ، فإن في المدونة ، كالصحر ،
 والبار ، والريح ، والبرق ، والبرد ، والمطر ، والمطين الحاشية ، وبنو دبعة وعبي
 الثيرة في سحر والدموم ، وإن من لحارب اتفاقاً في الجميع ، حاشية في
 المصري الحش والبطان الحاشية ، فإن من أضياف من عبد بحكم الجميع
 حاشية ، وإن لم يظفر وأبي الحاشية ليست بجاشية وقد أنشد مرو
 أبي دبعة ، جعل الحش حاشية دون المصري ، اهـ

ومن يافع^(٤) في حاشية كل قوم لا صنع لأبي في كاريح والثور
 والبرق والمطر ، ثم روي الساجي بنسبته عن جابر أنه سبي^(٥) قصي في
 الحاشية ، والحاشية تذكروا في البرد ، والبرق والشمس والريح ، وحاشية
 تسمى من روي للكتاب النبي^(٦) ، يجب أن يخرج منه ، وإن كان من صنع

(١) المسمى (١٣٦)

(٢) إسناده كذا في نسخة (١٣٤٤)

(٣) المسمى (١٤٠٦)

.....

لنفسه عدل القاضي المشتري من بيع لعقد، ومعدنه مانع بالتمسك، وبين
العداء عليه ومطالبة الحبي بالصحة؛ لأنه أمكن الرجوع بطله، بخلاف كتاب
بالحاجة، اهـ

الثاني هل يؤثر حاجة في البيع أم لا؟ قال السوفى^(١) إن ما تهديكه
الخدمة من الثمار من هذين المانع، ولهذا قيل أكثر أهل المعاشة، منهم
يحبون بين سيد الأمازي، وذلك، وأبو حنيفة، وجعالة من أهل الحديث، وبه
قال القاضي في الحديث، ودل أبو حنيفة، والقاضي في الحديث، هو من هذين
المسري لما روى ن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت إن أبي يشتري بصره من
فلان، فأدعيتها لخدمة، فسأته أن يبيع عنه، فتألى أن لا يبيع، فقال
النبي ﷺ فتألى فلا (أر لا يعل خير)، معنى عليه^(٢)

ولو كان واجباً لأحبره عنه

وثالث ما روى مسلم من جاءه ابن النبي ﷺ أمر بوضع الجوانح، وعنه
قال قال رسول الله ﷺ إن يمين من أجنب ثمرًا، فأصابه ساقه، فلا يحن
ذلك، لا يحد منه شيء، أم تأخذ مال أختك، ويرحى^(٣) روى مسلم وأبو
داود^(٤)، وهو صريح في الحكم فلا يعدل عنه

قال القاضي من بين علي أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجوانح، ولو
ثبت به أفعده، ولو كنت قاتلاً بوصفي لمضعتها في الليلين والكبير، ذلك
الحديث ثابت، روى لأفعده، منهم أحمد ويحيى بن معين وعلي بن حرب
وغيرهم، اهـ

(١) المعنى (٣٧٧)

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٠٥) ومسلم (١٩٢/٣)

(٣) أخرجه مسلم (١٠٥٥٤)، وأبو داود (٣٤٧٠)، المعنى (٤٤١٠)، وابن ماجه (٢٢١٩)

وخرجوا من في هذه المدينة مع الفلاحين على أن يملأوا
من أثمارها ما يشاء من الثمار. وقد كان حبيب أسير إلى أن كان في
من مع الثمار من يده. فقال: يا ابن أسير الله الشكر لك يا أخا
أخيه. وقد كنت في الاعتلاء في ربيع قومه فقال: يا ابن
أسير، يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
ومحمد بن أسير في الجليله وابن جعفر بن أسير في بلاد
البحر الأحمر. في حاضره حاضرة من أسير. فقال: يا ابن أسير.
البحر الأحمر. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
البحر الأحمر. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.

وقد كان في بلاد الشام. وجميع النجاسة من أسير. فقال: يا ابن أسير.
بنت أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.

فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.
فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير. فقال: يا ابن أسير.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٤/٣) وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٤/٣)

(٢) صحيح مسلم (١٠٠٠)

(٣) مسند أحمد (١٠٠٠)

(٤) صحيح مسلم (١٠٠٠)

(٥) مسند أحمد (١٠٠٠) ابن أبي شيبة (٢٤٤٤/٣) وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٤/٣)

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٤/٣)

وفي «المجلد» لعل الشافعي لم يصرح بقوله، وأما حصة، و...
 و... لا يجب وضع أسنانه، وقد يشهد لها في مسلم أن رجلاً مع
 شد أ، فكثر فيه، فأمر بني ب... عليه، فلو كان موضع لم يقد، الم
 ذلك، وحملوا الأمر بالموضع على الاستحسان أو النسخ قبل بدو الصلاح، وعليه
 حمله من لهزم، ر... به على جور النبي قبل بدو صلاح، قد وثقوا
 صحاح لم يرتب عليه الإقالة، ...

الثالث في عهد الحادثة المروية قال الجرح، صاهر اسد...
 فردب في ميل الحادثة، كثيره، إلا ما حوت المادة ضعف مثله كاسي،
 اسير، لا يهبط، فلا يثبت اليه، قد أحسن، في لا أقول في غير
 صواب، ولا عشرين ولا أخرى ما نسب، ولكن لا كان حياته تعرف
 اسد، والربع، أو خمس موضع، وفي رواية أخرى ما كان دور اسد
 جهوز من جهوز لاه، وهو مذهب، «و» لاهي في التقديم، لاه لا
 أن تأكل الخبز منها، أثر الربع، ويسلك منها، فلم يكن من طهره أحد
 حاصل، وقد رأينا الشرح غير است في مواضع، منها الوصية، وعطفا
 «مريض، وسار في جرح، فقرأ، جرح الرجل إلى ثلث،

في لا ترمي من عهد، بهم، سمعون كنت في سبع عشرة سنة، لأن
 السب في حد الكفر، وما حواه في حد نفسه، بتبيل قوله في الوصية
 «الثلث كيرة، فقلت»

رواه المروية الأولى عموم الأحاديث لدا ثبت حد، فإذا تلف شيء...
 قدر خارج عن المادة وضع من انتم يلدو لاهي، فإن تلف الجميع بطر
 انعد، وجميع المنشور، بجميع انتم، وما على اثره في الأخرى، فربما يعبر
 تلف الجميع، وقبل تلف القصة، فإن تلف الجميع، وكثير من الثوب رجع
 بغيره لادع كنه من النمل، ...

فبذلك حكى عن وقت من سنة اتماعه مدح لادم بوضع
الاحكام في ذلك مطلقاً، والصحيح انه فصلاً مظهر من مدحه
مدحه

قال ساجي وحملته انه اسبغ على ثلاثة انواع تمارين وكسبه
وما جرى معروفا من الجور والسرور والندح، فلهذا يراعى في جرحها الثلث
في تصنيف عن ثلث شي بوضع صبي، وان يقع الثلث وضع، وبني ايقون
وهو من نوع عونه والاصول لعمه على العوض في اصابه دور ما يخرج
منه

وسمي في بحث الآتي ان در دشت روايت احكامها في بوضع فيها
حساب، والثانية اثباته، وثالثه بانبات حكم اجتماعها فيها، فبهر بصره
الثلث م لا روي ابن القاسم عن مالث او الخامسة بوضع فيها فليتها
وكثيرها ببعث ثلث او تصرفه، في التفسير عن ابن القاسم عن مالث
الا ان يكون في التفسير ورجح علي من ربال عنه لا بوضع فيها او ما يقع
الثلث

ومع ذلك يجري اتم، في ان اتمه ميع مع م م وجرى
مجرى لاشعار في ان المقصود من ثمره كالمع، ويطرح
والخرقاء بوضع، والحق والعدس، فلهذا روي عن القاسم وحسين اصحابها
ان الثلث بصر في م م م م، وقد اشتهر في كتاب ابن المور المصنف
كثلاً، بوضع دجاجة في طبقه وكثيرها دون اختيار ثلث

دجاجة في ابن القاسم ان المقصود منه فثمره، فوجب ان يكون حكمها
حكم غيره، ووجه قول اشتهر ان هذا باب ليس به اصل مدحه، فمع بغيره
بالمثل كسوره م

ردن الأمي^١ يستحب أن كان من سبب لعنتي^٢ ويصح قل أو كبر،^٣ كما
كان من غيره، فشرط دفع الجائحة^٤ أن يلج الثفت^٥ أكثر، ثم احتلف، فقال
الجمهور^٦ المستحب أن يصره^٧ أو يعاقبه^٨ له هي بعض الثمن، لا
يرخصها إلا برؤيته^٩ له^{١٠} أو عصب^{١١} ثمنه^{١٢} أو يصر^{١٣} جائحه^{١٤} فيوضع من
الثمن^{١٥} بقدر ما يرجح في أزمته^{١٦} من غيره^{١٧} الجميع كان، إذا الثفت أو الخسر
أكثر، ولكن في أزمته^{١٨} لا يلزم أن يصر في يده^{١٩} أو يصر

وإن أسهب^{٢٠} بعد ذلك فلهما^{٢١} من الثمن، وبحالات يجهل بها
هو ركن ثمن لا يصر^{٢٢} فيها^{٢٣} من غيرها^{٢٤} كذا^{٢٥} يصر^{٢٦} على
الملك^{٢٧} لا يصر^{٢٨} إلا في الضرر^{٢٩}، والحد^{٣٠} لا يصر^{٣١} على
ثمنه^{٣٢} في نكاح^{٣٣} إلا في حلف في الطون^{٣٤} والشهود^{٣٥}، وفي الحاجة^{٣٦}، فبأن
قوت^{٣٧} لا يصر^{٣٨} بغير^{٣٩} من قبل^{٤٠} يصر^{٤١}، وقبل ما يوضع^{٤٢} في
قوت^{٤٣} لا يصر^{٤٤} بغير^{٤٥} من قبل^{٤٦} والاسفل^{٤٧} به، والاعتاق^{٤٨} المدة^{٤٩}
فصاره^{٥٠} كالشهر^{٥١} إذا جهل^{٥٢} حاله^{٥٣} يصر

وكل ما يصر^{٥٤} به^{٥٥} فأكثر^{٥٦} ربه^{٥٧}، وإذا لا^{٥٨} لا يصر^{٥٩} بغير
الاعتاق^{٦٠} باختلاف^{٦١} في^{٦٢} لا يصر^{٦٣} الشهادة^{٦٤} كاللغة^{٦٥}، والحد^{٦٦} على حكمه^{٦٧} حكم
العتق^{٦٨} لا^{٦٩} والحد^{٧٠} يجوز^{٧١} بالشارع^{٧٢} بغير^{٧٣} القول^{٧٤}، هـ

الفرع في المسعد^{٧٥} التي تؤخذ^{٧٦} فيها^{٧٧} جازية^{٧٨}، وتخذ^{٧٩} في^{٨٠} الحد^{٨١} الذي^{٨٢} ما
قال^{٨٣} الأب^{٨٤} أنه^{٨٥} يؤخذ^{٨٦} في^{٨٧} شمار^{٨٨} وركب^{٨٩} لا^{٩٠} يصر^{٩١} دعوى^{٩٢} ثلاثة^{٩٣} أقوال^{٩٤}،
المشهور^{٩٥} منه^{٩٦} أن^{٩٧} فيها^{٩٨} لجانحة^{٩٩} مطلقا^{١٠٠}، وتثنى^{١٠١} لا^{١٠٢} مسند^{١٠٣}، والثالث^{١٠٤} به
كالنار^{١٠٥} في^{١٠٦} العتق^{١٠٧} والعتق^{١٠٨}

ردن أبي^{١٠٩} ما^{١١٠} يصر^{١١١} به^{١١٢} في^{١١٣} رخص^{١١٤} الجائحة^{١١٥}، وفيه^{١١٦} يصر^{١١٧} به

(١) من كتاب الفروع (٢٠٠)

(٢) من كتاب الفروع (٢٠٠)

معيبر، أحدهما جبر الثمرة، والثاني مبي يصب بها فأن عسي الثمرة
 فهو كل بيع يحتاج إلى معائه في أصله، حاجته إلى ذلك يكون على معيبر
 أحدهما لاسهاء صلاحها وطبها كثره، النحل، العنب، شجره عند يده
 صلاحه، وكثره لتفاح والطبخ، ونورد والياسمين والقول، والذي يحتاج إليه
 لبقاء طريته ومذاقه، كثره العنب سهرت بعد انتهاء طيبها، وقايقول،
 والتمبر، والأصوب المعية من الجوز، والسجدة، والفصل، ونوم

فإن ما يحتاج إلى غائه في أصله تمام صلاحه، فلا خلاف عندنا في
 وضع له بصره فيه، وإن ما لا يحتاج إلى معائه في أصله تمام صلاحه، ولا
 لقاء بصره كعمر الشابس والفرخ، ولا صلاحه في أنه لا يوجد فيه حاجة
 لأن يسمه قد لا يحل المانع له أنه أحسن لأنه لا يسمه في أصله متع
 مستثناة ينظر سفاضة، فصار ذلك معرقة الفكرة، فموضوعة، وإنما ما يحتاج
 إلى معائه في أصله تحفظ بصره كالحب يشتري بعد تمام صلاحه ويصل
 وغير ذلك

فقد انصف أصحابنا في مسائل يجب دعا إلى أصل ثم دل بعد ذكر
 الفروع على ربه أصح من ابن القاسم لا يراعى سقط بصره، وإنما يراعى
 يكامل صلاحه، ويجب أن يجري هذا مجرى كل ما كان هذا حكمه فانصف
 واليهون، أنه موضع بيانته في شيء من ذلك، وعلى ربه محجور موضع
 الجائحة في حبيبه، وإنما اختلف في أفراد على القول الأول، لا موضع فيه
 جائحة، وعلى القول الثاني موضع فيه جائحة

وإن ما كان مفرداً في التكميل لا حبيب أصحابنا، قدر من عام لا
 جنته فيه، قال ابن المأشود، لا حاجة، ومن اشترى عكة بعد ما كان
 وابن القاسم، ويردع موضع فيه الحاجة، قال أشهب لا يمنع فيها
 الحاجة إلى آخر ما سطر من الفروع، ويوجه في ذلك

لقد رسول الله ﷺ أنتم لا تعلمون

رسول الله ﷺ سواهم وقال في حق يحمل أحد عبث سميع نافي ﷺ
حيث من موصية على حسب بعد ما يرى بين الله عليه السلام
ويحتمل بها من رسول الله ﷺ غير واحد الاستعانة بالاحتلام لعمد يفت
لا يفتها

أما العلم ما يقدم من كلام الله من في المحامدة كتاب بين
الثلث كتاب هي أحد العشر

(لقد رسول الله ﷺ أنتم لا تعلمون) صبح خيرة وتطيد الاله حلف مالم في
الخير ما خود من لانه صبح خيرة ركسر كلام وتطيد الحجب وهي حجب
صبح و... (أي) ... والاه لا يوتي ريت ... (أي) ... ريت ... (أي) ...
(أي) لا يفتل غيرا ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
و... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
لقد رسول الله ﷺ أنتم لا تعلمون

... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...

... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...
... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ... (أي) ...

(١) ... (١٢٢٢)

(٢) ... (١٢٢٣)

(٣) ... (١٢٢٤)

فإن ماتك وعلى ذلك. الأمر عند
 حال مالك. ويجب تحذير النبي بوضع عن المشتري، المشتري
 قساعة. ولا يكون ما دونه ذلك حاجته.

(١١) باب ما يجوز في استثناء الثمر

معه لا بد من ذلك في بوج والتفريق، وإن كان المشتري في الكلام محذور عام،
 انتهى. حكى في كتاب بوج من أحد في الأمر، وحكي أن كان
 البس في الثمر، ما حكمه. كلام الصحابي مدعو عن بعض
 الأئمة، مضافاً^(١)

فإن ماتك وعلى ذلك في عام، وضع بوج الأمر عطفاً عليه،
 أمارة. وعدم في أحد الثاني في قوله: "فإن ما هذا" وهو "فإن"
 أهل الحديث

فإن مالك وأبي حنيفة في بوج عن المشتري، منه في (ثلاث مضاعفات)
 أي أنه - الثمن أو أكثر من ذلك يجب وضعها أي وضع من ثمنها عن
 المشتري (ولا يكون ما دون ذلك) أو ما دون الثالث رجائياً، معسر في
 البوج فلا بوج، وهو في الحديث مالك في أن ما أحد لا يبيع في
 نقد بوج

١ - ما يجوز في استثناء الثمر

في الجوع^(٢) إذا بوج بوج، وضم، جاد، ثم في الأمر
 ما إذا بوج بوج، وضم، جاد، ثم في الأمر، ثم في الأمر

(١) انظر شرح حاشي كتاب، ١٥١٤/١٥١٥

(٢) التمهيد، ١٦/١٧٢

١٣٠٧/١٨ - حدثني بن خزيمة عن أبي ماري، عن أبي ربيعة بن عبد الرحمن، أن القاسم بن محمد كان يبيع تمر حائطه، ويشتري منه

صح أبي ربيعة والاشترى ذكره أصحاب، وهو مذهب الشافعي. وقال أبو بكر وابن أبي موسى لا يجره. اهـ

وكان محمد في موطئه^(١) لا بأس بأن يبيع برجل تمره ويستني بعضه، إذا استثنى ثمنه من جملة ربه، أو حياءً أو مساءً اهـ وصيأتي شيء من ذلك في فخر لرب

١٣١٢/١٨ - (عالم من ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الراي (أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق) كان يبيع تمر حائطه، ويستني منه، ولم يبيح في الأثر كبيعته الاشتهر كيف كان. قال يحيى^(٢) - يحمل أن يريه مع كلاء ويحمل أن يريه مع حرء شائعاً، ويحمل أن يريه محلاً - بخاؤها عام استثناء الحرء الشافع منه فإنه جائز إن كان أقل من النصف، وإن كان أكثر من النصف، لا يدي عليه مائة وأصحابه أن ذلك جائز أيضاً، وإن الساجشون لا يجر استثناء الأكثر من الجملة، اهـ

لرب وتقدم لرأى اختلاف العلماء في أنواع الاستثناء وعلى سنة الحرء الشافع حمله محمد في موطئه^(٣) (وإن كان بعد هذا لأثر: ويبيح ما أخذ لا بأس بأن يبيع الرجل تمره ويستني بعضه إذا استثنى ثمنه من جملة ربه، أو حياءً أو مساءً اهـ^(٤)

(١) نظ. التعليق للمصنف (١٩٢/٣)

(٢) المبطل (١/٢٣٧)

(٣) نظ. التعليق للمصنف (١٩٢/٣)

١٣١٤: ٢٠ - وحديثي عن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز ان ابا عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب الله وأهله أحب الله وأهله»

قال في الحاشية (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

١٣١١: ٢٠ - قال في الحاشية (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

قال في الحاشية (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز) (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

١٣١٤: ٢٠ - (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

١٣١٤: ٢٠ - (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

١٣١٤: ٢٠ - (المعجم جامع محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن حريز)

(١٢) باب ما يكره من بيع التمر

١٣١٥ - ٣ - حَقَّقْتُ فِي بَحْثِي عَنْ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رِبَا بَنِي إِسْلَمَ، عَنْ عَصَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُرٌ يَنْتَضِرُ مِثْلًا يَمِثُّ لَهَا» إِنَّ عَامِنَةَ عَنِ جَبْرِ يَأْخُذُ نَضِجَ الصَّاعَتَيْنِ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، دَعَا فِي دَعْوَى لَهُ: «هَذَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» «يَأْخُذُ نَضِجَ الصَّاعَتَيْنِ؟» هَذَا ب

(١٣) باب ما يكره من بيع التمر

ملاحظة: وفي نسخة التمر «ممناء الموقية»، وكذا في نسخة، وإن الروايات الواردة في الباب هي بيان بيع تمر يعصا ببعض، وتمر نوع من التمر، وحاصل روايات الواردة في الباب أنه لا يجوز التعامل في بيع التمر وهو إجماع.

١٣١٥/١ - (ملك من ريد بن أسلم) التلوي (من عصاء بن يسار) الهلالي مرسى في «الموصلة»، وهكذا روى محمد في «موطع» مرسلا، وقال ابن عبد البر: «وصله داود بن أبي أسود عن ريد عن ٥٤٠ عن أبي سعيد التلوي (أنه قال قال رسول الله ﷺ: «التمر بالتمر مثلا يمثله» مصلح في موضع آخر، أي حاك كونهما متماثلين أي مساويين؛ أ) من غير اشتراط التوبة» ورواه (فيلل له) ابن عاصم عن أبي خنيس (رواه محمد في «موطع»): وهو رجل من بني هادي من الأنصار، وقال الترمذي: هو مراد بن عروة كما يأتي في الحديث الآتي (بأخذ الصاع) من تمر الحيد (ببعضه) من التمر لري، (بمثال رسول الله ﷺ) ادعوه لي (دعوه) نصيبه - جمع من الماضي في ٤ دية، وفي المصرية «دعي» بساء المجهول، له فقال له (رسول الله ﷺ) (أناخذ الصاع) بر سمر (بالصاعين؟ قلنا) (أناخذ من (يا

وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَمِيقُؤُسِي تَجِبِبِ بِالنَّجْمِ صَاعًا بِصَاعٍ. فَعَانَ
وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيْ تَجِبِبِ بِالنَّجْمِ. ثُمَّ أَيْقَعَ بِدَرَاهِمٍ حِينَئِذٍ.

وسئل (أ) أمي خير لا يميموني) بك الإغرام في أكثر نسخ (ب) في
معه (أ) يميموني) بدعاه المومنين (الحبيب) معج بحم وكسر 'موم'
ولكن تشبيهه لموحدة نوع من حيد الثمر - (أ) 'الك' هو 'كيس'
و(أ) 'اطحاري' هو 'طيب'، و(ب) 'الصب' وقيل 'بني' أخرج منه حتمه
ورده، و(ب) هو الذي لا يحاط بعمره بخلاف الجمع، كما في «الفتح» (١)
(بالجمع) يمنع انجيم وسكون الهم نمر. تسقط، و(ب) القرون رصاعاً
بصاعاً) أي مائتاً وسو (أ) مع الجمع) بني عتق (بالدراهم)
تو (ب) أي نمر (بالدراهم) المذكور (ج) بلا بدل من جبه آخر.

قال 'الباقى' (٢) ولم يرد من طريق صحيح في هذا الحديث بعينه (أ)
رسو (أ) أمر الناس برؤ بيعة، وإن كان روي أمره (أ) في بعض
الأحاديث من حديث ملا، قد كان عيني ثمر له رسول الله ﷺ، وحدث
مبدأ أخير منه، فأشترى صاعاً بصاع، فقال رُفْه، أرؤ عيني معوماً، وقد
أخرج يهودي هذا الحديث من غير طريق صحيح، وبني به هذه الروايات رُفْه،
ورد عينا معوماً، وإن كان لم يزم هذا برؤ بيعة، فيحصل أن يكون سم يزم به
لأنه كان يبيعه قبل التحريم للسامع من يستحلّه، وبني استقامته من أهل
الكذب، (أ) بوي أنه و(أ) دل (أ) ٥ إنسان، ثم أسمع أحدهما بعد أن
يعاض فإنه لا يرد شيء منه، ولذا لم يرد شيئاً من يدعاه معاً أمه من
المشركين (أ)

(١) (صحيح البخاري) (٤/ ١٠)

(٢) (المستفي) (٤/ ٢٤٢)

قَالَ حَدِيثُهُ لَمَّا لَمْ أَحْرَجْهُ السَّيِّئَةَ^(١) فِي الْوُضْءِ فِي أَوَّلِ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا مِمَّا لِي بِهِ مَرَّةً، أَوْ الرَّبُّ، رَتِي ذِكْرَهَا لِلْبَاحِي أَوْ حَرَجَهَا لَشَهِيرِي فِي عِدَا الْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَيْنُ، وَلَمْ يَرَوْا لَوْ أَنَّ مَعَهُ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَسْلُومٌ مِمَّنْ أَمْرًا بَرًّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ، وَهُوَ سَمِعِي^(٢)، قَدْ احْتَجَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ مِنْ أَجْرِ بَيْعِ طَعَامٍ مِنْ رَجُلٍ يَبْدَأُ بِبَيْعِ مَنَّهُ طَعَامًا تَحِلُّ لَأَمْرِي وَبَعْدَهُ^(٣) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ سَمٌ بِحَصْنِ جِهَةِ الطَّعَامِ، لَا مَدْعَى مِنْ غَيْرِهِ، هُوَ مَوْلَى السَّامِعِي وَابْنِ حَسَنَةَ وَأَبْنِي ثِيَابٍ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا هَذَا مَالِكٌ

وَقَالَ بَنِي بَطَالٍ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ بَيْعٌ بِمَنْزِلِ الْبَيْعِ بِمَنْزِلِ الْبَيْعِ كَانَ يَبْلُغُ قِيمَةَ الرِّبَا، وَفِي رِجَالِهِمْ مَنَحَرِيمُ الْمَدْعَى بِدَعْوَى، فَطَلَبْتُ لَمْ يَأْمُرْهُ سَمْعُهُ، قَالَ وَهَذِهِ مَعْنَى أَنَّهُ قَالَ فِي عَدَامَةِ^(٤) عَيْنٍ «أَوْ رَجُلًا» مَرَّةً، وَفِي حَرِّ مَدْعَى عَدَمٌ، كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ مَعًا وَفِي بَنِي مَدْعَى، وَهُوَ أَحَقُّ بِمَنْزِلِ السَّامِعِي مِنْهَا الْمَطْلُوبُ، عَيْنٌ أَنَّ الْمَدْعَى لَمْ يَحْرَمَ، بِعَيْنِ الْحِيلَةِ الَّتِي حَصَرَهَا بِمَنْزِلِ بَعْضِهِمْ بِوَحْدَةٍ إِلَى مَقْصُودِ الرِّبَا، بَلَّغَ بَرِيدٌ أَنَّهُ يَحْتَطُّ بِمَالِهِ فَهَرَمَ بِمَدْعَى، فَبَيْعُهُ لَوْ بَعْدَ تَبَيُّنِهِ تَبَيَّنَ بِشَرِّهِ مِنْهُ بَعْدَهُ

وَدَلِيلُ عَدَمِ الْحَدِيثِ أَنَّ نُسْبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، وَفِي هَذَا، وَفِي بَعْضِهِ مِنْ هَذِهِ وَسَمِعَ يَهْرَقُ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ الْمَشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ، فَكَانَ عَيْنٌ لَهُ لَا يَهْرَقُ. قَدْ رَوَى، وَفِيهِ كَلِمَةٌ لَيْسَ بِحَرَمٍ عِنْدَ شَاخِصِي وَأَبْنِي حَسَنَةَ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبْنُ أَحْمَدَ بَلَّغَ حَرَامًا، أَوْ

كَانَ السَّامِعِيُّ^(٥) إِذَا بَاعَ مَدْعَى مَعَهُ رَدِّيَ، مَدْعَى، سَمِ الشَّرِّ بِالْمَدْعَى تَحْرِمًا

(١) ج (٢٣٦١) صحيح لاري (١٤٠-١٤١)

(٢) ع (٢٣٦١) صحيح لاري (١٤٠-١٤١)

(٣) ع (٢٣٦١) صحيح لاري (١٤٠-١٤١)

أبى سفيان بن عبد الله أخى حمز بن نوفل،

يحيى بن - مع واس يوسنة، وفاز حمزة - إله الخوطة - عبد حمزة يحيى
بليها عيم - امر معروف، وكذا ذكره البخاري والعمري وفي الصواب -
والمحق الذي لا شك فيه، والآل - خط، حكاه أبو قاضي^(١) عن ابن عبد الله
وأما جده محمد بن قيس^(٢)، قال: انصرف بلفظ عبد الله

فأبى - وهكذا في الخطوط - أبو عبد الله بن يوسف عن مالك قال
الحافظ - قد لاكثر تغريب القيم عن الجسم، وهو الصواب، وحكى ابن
عبد الله أنه رفع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الحميد، ثم ردت عن
شيء من سبع سنين عن عبد الله بن يوسف، فلفظه وقع ندب في رواه عمر
البحري، ف - كذلك وقع يحيى بن يحيى الخبي عن - هو خطأ.
انتهى

وفي^(٣) أيضاً في موضع آخر - مع مفتوحة - ه حبة، وفي رواية
مطهره، ثم انصرف، فقد انصرف - وعلى الأصوات أخرجه عنه من
رواية يحيى بن يحيى عن مالك (ابن سفيان) مضمر، بالتحريك خطه العمري.
وكذا - انصرف في الخلاصة - ورواه البخاري وغيره، هذا في مهملة
الضاد - عرسه عن ثقت بن سهل روى عن الناصح وهو، لا - أنه
تزوج اثراً - عبد الله قال في عمر بن ربيعة

نهب لبيك - امرئ سفيان - عتق الله كعب بن سفيان
عني - لا استغلب - وسفيان إذا استغلب

(ابن عبد الرحمن بن عوف) برزقي في حجة من رواه شيخين (ميرزا)

(١) نظر - مع البرص - (١٢١٦).

(٢) انظر - (١٢١٦).

(٣) فتح ما ي - (١٢١٦).

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَخْذَرِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ هُرَيْرَةُ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَتَفَعَلَ رَجُلًا
.....

له مرمرعاً في الموصل^١ هذا الحديث أبو حد (عن سعيد بن المسيب عن أبي
سعيد الخدري) وقد أكر السلي طرق هذه الرواية عن محمدي (عن أبي
هريرة) قال أبو عمر ذكر أبي هريرة لا يوجد في غير رواية عبد المجيد، وإنما
المحفوظ عن أبي سعيد، كما رواه ثناء عن ابن المسيب عنه، ويحيى بن أبي
كثير عن أبي سلمة، وعنه بن عبد الغفار عن أبي سعيد، انتهى

وتعنه الزرقاني^٢ بأنه زائد من ثمة غير مناف، فليست شاذة كما ادّعاء
بقوله "المحفوظ" إذ مقابلته المتبادر، ولذا لم يلتفت إليه الشيخان لذلك وروية
الحديث، ومن أنصر على أبي سعيد فقد قصوا، فلا يقضى به على من
ذكرهما، وكان أبو عمر أشعر من بعد ذلك، فقال في "الاستذكار"^٣
الحديث محفوظ عن أبي سعيد وأبي هريرة، انتهى

(أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً) يعلم في رواية "مرواً محمد" هو رجل
من بني عدي من الأنصار، وفي رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد عن
المخاض بنت أخت بني عدي من الأنصار إلى غيره فأثره عليها، وأخرجه أبو
عوانة ومزارعطي من طريق الثوري عن عبد المجيد أسماء سواد بن غزوة
بفتح الهمزة الموحدة ويخفف الواو وآخره ذاك مهملة، وغزوة صير فصحمة وراي
ونحبة لينة يورن عطية، كذا في "الفتح"^٤.

(في قالوا صاماً)^٥ سواد المشهور أنه متخفيف الواو، وحكى المصنف

(١) المطبع الأزرقاني (٢٠١٦/٢).

(٢) ١٩٠ - ٤٤٠

(٣) اصح مبين (١٤٠٠/٢)

(٤) (١٤٨/٢)

وأنذهب سددت به الحجة على . على الربا الكبير والربح لا انطعم
وعيره؛ لأنه يؤخذ لما ذكرنا من أن وهو مكيل - قال والأورد سددت وهو كان
العله لك أو انطعم لقال والنظا كددا أو انطعموم كددا

فأما ما في البريد أن من حكم مع بعضه بعضاً ، خص هذا
الحكم به لم يكن له حكم مع صاحبه ، فلا خلاف في ذلك في الأربع
المسماة بغير الشحير والنسر والمدم ، ولقد ذكرت كلها في حديث أخرجه
مسلم من حديث أبي هريرة ، وخرجه من حديث عبيدة بن النعمان ، وذكر
الأربعة المذكورة ، وذكر معها أنذهب والقصد

وهذا الحديث وإن كان في إسناده بعض مقال ، فهذا الطاهر منه قد نقلته
الأمة بالتقريب ، فوجب الحكم بصحته ، وذهب فقهاء الأمصار ، وجماعة القياس
إلى أن هذه المسماة بأصوات هي بحريم التحصيل لغرض لا حجة بها على
اختلافهم في أصل ذلك لغرض لا خلاف . معاني المتقدمة بها

وذهب أهل الظاهر إلى أن حريم التعامل متصور عليه ، وختلفوا في
في حله بحريم المعاض في الأربع المسماة ، فروى أحمد عن سعيد بن
العباس أن لعنه الله الكيل أو الوزن فيما يؤكل أو يشرب ، فإن هو حية
انطعم في ذلك حشر مكيل أو موزن ، فإن الشامي عنه ذلك أنه مضموم
حشر .

وحدثت عبارات أصحاب في ذلك ، فاختار القاضي أبو إسحاق أنه
مقتات جسد ، ومذهب مالك في الموطأ أن لعنه الله الأضياء ولا يدخل بالأكل
على ، وبه ذهب من تابعه ، قال مالك لا يجوز المواكبة في بهن وتبخر
ولا جمل . وهو يؤخذ لما كان من مذهب راجحاً

وحديثه على ما روي عن حاتم، يهتدأ أن الملة يوحى للآفات، فلا يجبر الرما في الحركة التي تيسر، لأنها ليست بمقتضى، ولا يجبر في بيض، لأنه وإن كانت مقتضى قلبه يستعد، عاز ليأجى وهذا بقول حننلي أسري على لمدن، انتهى

وقد قدير^(١) وغرم كتاباً وناً وجماعاً في دهب رصة، وطعم ربا فضل وناً، لكن با الفصل أيضاً بعد جنه من التلذذ وطمع الترموي، ولا بأس به في مختلف الجنس بينهما بدأ بيد، وربما التلذذ بحرم في الترموي مطلقاً، وكذا في طعام ولو غير ربوي، فكل ما يدخله ربا الفصل يدخله ربا التلذذ حكمة، انتهى

وقد يهتدأ حرمه الرما أي ربا الفصل في طعام نبات وأجود يأن لا يهتدأ بحره إلى الأمد المنهي عنه جاده، ولا حله على ظاهر التمدد

وهل يشروح مع ذلك كونه متحداً لعبه التمشير أو لا بشرط* وهو قول، الأكثر معوله جنه، وقد ربا التلذذ دمه مجرد الطعم، لا على وجه اليدوي، تحلن التاكهة والمحصر

ودهم العيسى^(٢) عن ابن جاري عشرة مقاصد للمصالح في ذلك كثرها مناصب لدهير، وهو بن رشيد^(٣) مني انصاه على أن الرما يوجد في سنن في البيح، وفيه ثم من دمه من سيج أو سلف أو غير ذلك، فالما الرما يهتدأ لقرن من دمه فهو صمد صمد صمد، وهو ربا انصاهية لمدني هي حه، وذلك أنهم كانوا يسلطون بالربادة، وينظرون، فكانوا يقرنون النظر

(١) دس لكير (٢٨/٣)

(٢) نظم خمسة الفروع (١٢٠/٨)

(٣) دس في التمهيد (١٢٨/٢)

ارفك، رجد، ردي عناه عليه الصلاة والسلام - يقول في حقه عز وجل "الا يراى
 رجا لخالقه هو صانع، فانه ج انما هو معجز" هر محله به كما ذكر
 في محله

[illegible]

وكان شيخنا سيّدنا من عمرنا حليفاً لشهيدنا حليفاً، حرم
 رضي الله عنه، كان في ذلك رسول الله ﷺ لا يذهب إلا مع
 أحدنا، فقلنا حديثاً عنه مع الأصمعي في ذلك، وهو
 يصحب شيخاً من بني الأصمعيين، وكان في بعض الثروب
 الأصمعيين، فبنا معه ذكر مع الأصمعي في السنة، فوجدنا
 شيخاً من بني الأصمعيين، فبنا معه ذكر مع الأصمعي في
 السنة، فوجدنا شيخاً من بني الأصمعيين، فبنا معه
 ذكر مع الأصمعي في السنة، فوجدنا شيخاً من بني
 الأصمعيين، فبنا معه ذكر مع الأصمعي في السنة، فوجدنا

و سطر ثانياً سور هذه السورة وهو قوله عليها قد أنعم الله على
الإنسان إذ يسمع الضمير في قوله سمع فقط، وقد عدها لا يسمع في
الضمير الواحد منها الضمير، وهو أيضاً في قوله سمع في هذه السورة

[illegible]

(f) او نه چي (S³) پلم ټي او دلو (T³A) د نني (S³)

[illegible]

قال يحيى: «الخلافة بين أبي حنيفة في هاتين أختيهما أنا
براعي لأصيات وهو لا يراعيه، بل يُعَدِّي ذلك إلى كل مورر، والثاني: أننا
نُعَفِّي لَعْنَةَ الْبَيْتِ إِلَى هَيْبِ الْمُقَاتِلِ الَّذِي لَا يَأْتِي فِي الْكَيْلِ، وَهُمْ لَا يُعَذِّبُهَا إِلَهُ
وَيُحَدِّدُ فِيهِ بِعَاضِلٍ، وَالْعِلَالَةُ: «وَرَأَى اللَّهُ فِي» مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ مَنْ
يُعَدِّي بَعْدَ إِلَى كَرِ الْمَطْمُوحِ مِنَ الْمَطْمُوحِ، وَشَحْبُ الْحُطْلِ، وَالدَّوِيَّةُ، وَبِحَسْبِ
تَقْصُرُهَا عَلَى مَا يَمُتُّ مِنَ الْمَطْمُوحِ، سَهِي

وَمَا لِلْمَرْءِ^(١) أَثَرًا فِي سَعَةِ لِرَبِّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكُونُ لِقَاءُ هَذَا
لِقَاءَ بَيْنِ أُمُودٍ^(٢) أَيْ أَكْثَرَ حُدُودًا وَفِي الشَّرْعِ لِرَبِّهِ فِي أَيْهِ مَحْصُورِهِ، وَهُوَ
مَحْرُومٌ بِالْكَتَابِ وَانْتَهَى الْإِجْمَاعُ

وَرَبِّهِ مِنْ بَعْضِ رَأْيِ الْفَضْلِ، وَرَأْيُ الْبَيْتِ، وَاجْتِمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى
تَحْرِيمِهِ، وَدَلِيلُ قِي رَأْيِ الْفَضْلِ خِلَافَ بَيْتِ الْبَيْتِ، فَحُكْمِي هِيَ مِنْ
عِيَّاسٍ، وَاسْمُهُ مِنْ رِبَا، وَرِبَا مِنْ وَجْهِ، وَرَبِّهِ مِنْ زَيْبٍ أَيْ مِنْ إِنْفِاقٍ أَيْ
الْمَنَّةِ الْخَفَاءِ^(٣) هَلَا رِبَا يَلَا فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ الْحَارِي^(٤)، الْمَشْهُورُ مِنْ
ذَلِكَ هُوَ مِنْ عَدَسٍ، ثُمَّ يَنْهَى: حَمْدٌ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ وَبِذَلِكَ
الْأَثَرِ بِإِسْنَادِهِ، وَلَهُ الْتَرْتِيبُ وَابْنُ لُمْنَرٍ وَبِهِمْ

وَدَلِيلُ أَوْ صَالِحٍ صَحِيحٌ مِنْ عَدَسٍ حَتَّى حَالٍ، مَرَاهُ مَا رَجَعَ عَلَى
الْصَرَفِ، هُوَ سَمِيحٌ بِنِ حَبِيرٍ قَالَ: «بِ» مِنْ عَدَسٍ هَلَا مَرَاهُ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ عَزَّ
الْصَرَفُ فَدَلِيلُ بِهَ بِأَسَاءٍ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لِحَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ الْخُدْرِيِّ

(١) الْحَقْنِي ٢ (٢٢٩)

(٢) أَهْلُ الْعِلْمِ ٢ (٢٢٩)

(٣) حِينَ الْحَالِ الْآيَةُ ٢٢

(٤) فَصِيحٌ بِهَدْيٍ (٢٢/٩٨)

قال ، قال رسول الله ﷺ « لا تسرقوا الذهب ، ولا تسرقوا الفضة ، ولا تسرقوا
بعضي على بعض » الحديث ورواه البخاري لا يراة في نسخة صحيح علي
الحسين ، وقد روي عن النبي ﷺ في ثوب احاديث من معها خلية عياده من
الاصناف رواه مسلم فهذه الالهة التي هي المصنوعة من سبيد فيه بيتة اربا فيها
بالنصر والاجماع

وعلى اهل اهل الله مما سواها ، فحكى عن طبرق ، فنادى ابيهم فقالوا
ارب سبيد ، وقال لا يحري في غيرك ، انه قال داود ، وصادف القياس ،
ودنو ، ما عداها على سبيل الاحكام ، ومن القائلون بالنسب على ان سبوت
ارب في حنة وانه بيت في قلبه حديث عبد الله بن عبد الله بن ابي
ابن الفضل لا يحري ، في الحسين بواحد الا سمع من حماد بن عمار
في سبيل يشارف الاسماء فيها لا يحري بيع ابيهم بالآخر متعاضدا كما عطفه
بالشجر ، والنصر به بيت ، والفرقة بالدين ، لانهم كفارت بعبادة ، وحب
محري بوهي جسر واحد ، وهذا حديث ابن ابي شيبة رحمهم الله انهموا بالذهب بالفضة
كذلك فليس بنا حدة ، الحديث ، فلا يكون عليه

واتص القائلون في اهل الله بالذهب والفضة واحدا ، وعلمه لا يحري
الادوية واحدة ، ثم حسموا في ذلك واحد منهم ، وروي عن احمد بن
الابرار ، رواه ابن اسود عن ابي عبد الله في الذهب والفضة كونه موزون حسبي
وعمه ، عن الادوية من قبل جسر ، عن ابن احمد بن حماد ، وذكره الحرابي
والنسي موسى ، اكثر الاصحاب ، وهو قول الشعبي وقال حرابي ، ثم
واسدون واصحاب الراي .

عن هذه الرواية يحري ثوبا في ثوب حكيم او غيره ، بحسب مذهبهم في
او في مذهبهم ، واما في ، والفرقة ، والحديث ، ولا يحري في
مذهبهم لا يحري ولا يفرقه ، لانه في مذهبهم ، وحسب الله عيادتهما ، قال

[illegible][illegible][illegible]

()

34. $\frac{1}{2}$ and 11. 11th

1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812

١٢٩٧/٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ

يَزِيدَ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ،

وَأَمَّا رَأْيُهُ الثَّالِثُ، أَمَعَهُ بِهِ عَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالنَّصَبِ كَرِهَ مَطْمُومٌ حَسَنٌ مَكْنُوعٌ
أَوْ مَعْنَى، فَلَا رَأْيَ فِي مَطْمُومٍ لَا تَكُلُ وَلَا يُؤْوَى، كَالنَّفْحِ وَالزَّمَانِ وَالْبَيْضِ
وَلَا فُسْطًا فَيَسُ حَمَلُهُ، كَالرَّعْرِعِ وَالْحَدِيثِ، وَيُرْوَى ثَلَاثُ هُنَّ صَحِيحَةٌ مِنْ
الْمُسْتَجِبِّ، وَهِيَ قَدِيمٌ قَوْلِي لِمَنْعِي، وَقَدْ رَوَاهُ جَدِّي بِرَبَا فِيمَا جَاءَ بِهِ
أَنَّهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَدُونَ بِنِ سَبْرِي، حَسَنٌ الْوَأَحَدُ عَنْهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يَصُحُّ،
لِقَوْلِ الشَّيْخِ يَزِيدُ فِي رَجْعِ عَمْرِو بْنِ الْقُرَظِيِّ وَنَحْوِهِ بِأَنَّ لَيْسَ بِهِ
وَالْحَدِيثُ أَنَّ مَا جَمَعَ فِيهِ الْكِبَالَ وَالْوُورَ وَالْمَطْمُومَ مِنْ حَسَنٍ وَاحِدًا، وَفِي
الْأَمْرِ رِيبَةٌ بِإِحْلَافِهِ، وَهَذَا هُوَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَدُونَ مِنَ الْمُسْلِمِ هَذَا، وَهُوَ
صَحِيحٌ، لَا يَمَعُ فِيهِ عَمْدٌ وَالْحَدِيثُ سَوِيٌّ فَتَأْخُذُ بِهِ شِدَّةٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ، فَتَصَدِّقُ
بِحَرَمِهِ لِمَا جَاءَ عَلَى سَنَةِ الْأَشْيَاءِ، وَمَا يَصُدُّ عَنْهُ أَتِلَاذُهُ، وَاسْتَلْقَ جَسَدَهُ، فَلَا
رَأْيَ فِيهِ رَأْيَ مَنْ سَلَّمَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، «تَكُنْ»

١٢٩٧/٢٣ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، بِحَدِيثِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافٍ الشَّافِعِيِّ
عَنِ ابْنِ مَرْجَانٍ وَغَيْرِهِمْ، عَنْ ابْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَهَانَ (أَبْنِ رَيْدَانَ عِبَانِيٍّ) بِحَدِيثِهِ ثَمِينَةٍ
أَحَدُهُ ثَلَاثُ مَفْصَلَةٍ عَدَّ كِتَابَهُ، «اسْمُ أَبِي عَكَّاشٍ مَطْنِيٌّ رَجَعِي»، يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ
عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي رَافٍ، وَقِيلَ هُوَ عَمْرُو بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو^(١) «عَمْرُو
بِحَدِيثِهِمْ أَنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يَحْفَظُ، وَلَمْ يَكُنْ لَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَوْهُ لَا
أَبْنُ يَزِيدَ هَذَا الْحَدِيثَ فَطَفُ، وَقِيلَ ابْنُ أَبِي رَافٍ هُوَ عَمْرُو بْنُ أَبِي أَصْبَغٍ»

وَفِي ابْنِ الْحَدِيثِ ابْنِ الْحَفَظَةِ هُوَ عَمْرُو بْنُ أَبِي رَافٍ فَيَسُ لِسْمِي، وَفِي الْعَمِي
عَلَى صَحَابَتِي مَحَلَّةٌ عَمْرُو بْنُ أَبِي أَصْبَغٍ، وَحَكَوْهُ عَنْ عَمْرُو، وَقَالَ هَذَا هُوَ
(يَزِيدُ بْنُ أَبِي رَافٍ) سَوِيٌّ يَزِيدُ هُوَ، وَفِي ابْنِ الْحَدِيثِ^(٢) ابْنِ الْحَفَظَةِ، يَزِيدُ بْنُ أَبِي رَافٍ

(١) ط. «سَمِيحٌ» (أ. ١٦٦/٣)، وَالْأَسْوَدُ (أ. ١٦٦/٣)

(٢) (١٦٦/٣)

بِالسُّلْبِ؟ لَدَانِ لَهُ سَعْدٌ أَتَيْتُهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْيَهُدَى. سَاءَتْ حُرٌّ ذَلِكَ .

أَدْعَى عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْيَهُدَى هُوَ الرُّطْبَى مِنَ السُّلْبِ وَالْأَوَّلَى أَيْبَى إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الْبَلُّ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ (مَالِئَةً) بِضَمِّ الْمِيمِ الْمَحْمُودَةِ وَاسْتِغَانِ الْإِمَامِ حَبِيبُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَالشَّعْبِيُّ، وَلَا قِسْرَ لَهُ، كَقِسْرِ الشَّعْبِيِّ، فَهُوَ كَالْحُسَيْنِ فِي حِلَّاسَتِهِ، وَكَالشَّعْبِيِّ فِي طَعْمِهِ، وَيُرْوَدُ، أَنَّهُ الْأَرْهَرِيُّ، وَقَدْ الْجَوْهَرِيُّ عَمِلَ بِهِ ضَرْبٌ مِنَ السُّجْرِ لَا قِسْرَ لَهُ، وَيَكُونُ فِي ثَمَرِهِ وَالْحَجَارِ.

(فَقَالَ لَهُ) يَ تِلْكَ تِلْكَ. وَهِيَ رِيْدُ الْمَذْكُورِ (سَعْدٌ أَتَيْتُهُمَا أَفْضَلُ؟) قَالَ الْبُزْجَانِيُّ: مَالِ مَالَتْ أَيُّ أَكْثَرُ فِي الْكِبَرِ وَمِنْهُ لَهُ اسْتِجَاحٌ سَعْدٌ، أَتَيْتُهُمَا وَسَيَّأَتِي كَلَامُ الْبَاهِجِيِّ فِي ذَلِكَ (فَقَالَ) رِيْدُ (الْيَهُدَى) أَفْضَلُ مِنَ الشَّعْبِيِّ (فَنَهَاهُ) رِيْدُ (عَنِ ذَلِكَ) أَيُّ هِيَ يَمِينُهَا يَمِينُهَا مُنْهَضَةً، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: «سُؤَالُ سَعْدٍ أَتَيْتُهُمَا أَفْضَلُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَرِيْدَ بِهِ أَفْضَلُ فِي الْيَهُدَى أَوْ الْقِسْرِ، وَهِيَ «السَّيْدِيَّةُ» سَأَلْتُهُ هِيَ كَرَاهَةِ سَعْدٍ لِيَهُدَى، بِالسُّلْبِ حُلٌّ عَلَيْهِ الْفَصْلُ؟ قَالَ: صَبَّ السُّدَّ أَنْ لَا يَأْسَ بِحُلِّهِ هُنَا يَرِيْدُ، وَمِمَّا عَمِلَ.

وَلَا ظَهَرَ حَسْبِي أَنَّهُ يَرِيْدُ: «لَهُ أَعْيِمَ» أَفْضَلُ فِي الْقَدْرِ يَحْسِي بِذَلِكَ أَكْثَرُ كَيْلًا، وَهِيَ هَذِهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَحْسِي عَلَى سَعْدٍ وَلَا عَمِيرَةٍ فِي الْحُسَيْنَةِ أَفْضَلُ عَمِيرَةً مِنَ السُّدِّ، وَالثَّانِي أَنَّهُ اسْتَدْلَّ سَعْدٌ عَلَى مَا يَهُدَى عَنْ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الرُّعْبِ بِالنَّمْرِ لِأَجْلِ الْمُنَافِلِ، وَلَوْ سَعْدٌ فِي ذَلِكَ لَحُوتُ الْعَمِيرِ لَسَا صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ بِذَلِكَ.

وَبِهِ سَعْدٌ فِي الْمُنَافِلِ فِي السُّدِّ بِالْيَهُدَى يَفْتَضِي أَنَّهُمَا عِنْدَهُ حَسْبِي وَاحِدٌ، وَلِذَلِكَ اخْتِصَّ حُكْمُهُمَا مِنْ مَعَ تَعَادُلِهِمَا فِي الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ، وَهَذَا مَقْبُولٌ، مَالِكٌ أَنَّ السُّدَّ وَالْحُسَيْنَةَ وَالشَّعْبِيَّ حَسْبِي وَاحِدٌ فِي الرُّكَاتِ، وَهِيَ مَعَ الْمُنَافِلِ، أَتَمُّ

قال ابن رشد: ما اختلجهم فيما بعد صعباً و حياً مما لا بعد صعباً واحداً من ذلك يسمع والتعبير ص ر قوم إلى أنهم صعب واحد، وصار آخر، أي أنهما صعبان في الأول كان مائلاً والأول في وحكاية مائل في «الموطأ» عن محمد بن المنصور، والثاني قال السلفي وأبو حنيفة، انتهى.

وقد الموفق^(١٦)، سير والتعبير حسناً، هذا هو المذهب، ومنه يقول لنوري وابن شامي، وإسحاق، وموتور، وأصحاب الثوري، ومن أحسن أنهما جسر واحد، وحكي ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وحيد الرحمن بن الأسود بن عبد يسوب^(١٧)، وابن مغيبة^(١٨)، النوسي، بن حكيم، وحماد، ومالك، والليث، ذل المودي قال مالك، لأبي عبيد ومعهما جماعة، والآخر^(١٩) من المتفهمين أنهما صعب واحد، وهو محكي عن حمزة وسعد، وغيرهما من السلف، والتفوه عن أن الدخيل صعب، والثراء صعب، والأول صعب، إلا أن الليث بن سعد وابن وهب، فقالا هذه الثلاثة صعب واحد، انتهى.

قال ابن رشد^(٢٠) ما حجة ثابت في عمل جملته بالمدينة، وأما أصحبه عام، في ذلك، إنما السماع والتقصير، ثم السماع، وفي أن السمي^(٢١)، في الطعام مثلاً، سماع، فقالوا، اسم الطعام بوزن الشعر، وهذا ضعيف، لأن هذا عدم نصرة الأحداث، نصيحة، رأيت من طريق الغمر، فإنهم عددوا كثيراً من المتقدمين في سماع، وسكت عند مالك والتعبير صعب واحد، انتهى.

قال الموفق: ولما قول السمي^(٢٢)، فيهموا أنير بالتعبير كيف سمع يد.

(١٦) ابن رشد المصنف (١٣٥٦)

(١٧) المعني (٧٩/٦)

(١٨) هو ثقة من كبار التابعين، مذهب المذهب (١٣٩/٦)

(١٩) هو إمام من الثقات بن مغيبة النوسي، حجازي، بعد، روى في حقه بسبب

مذهب المذهب (١٣٨٧/١)

(٢٠) ابن رشد المصنف (١٣٩/٦)

ذلك، وقد سجد من أبي وقاص في حبس والده، ومالك، وشامي
ومحمد وأبو يوسف ومحمد.

ومن من عند الرضا جمهور عنه: «سعى على بيع الرطب، فاشترى
بجور رطل من لأحداه، وقال: يا حبيبي، بجور لأمة لا يجدون يكونون من
جسمه، بجور رطله فانهم يبيعون مثله، أو من غير حبيبي، فيجور
لغيره» (١) وإذا أخذت هذه الأصناف فكموا كيف شئتم.

ومن حديث باب وفوه (٢) ألا يبيعوا التمر بالتمر، فرب لفظ انتهى
عن بيع التمر بالتمر، ودخل في العروة مثل علي، أما مع رطب بالرطب
ولعن باللعن ونحوه من رطب بتمر، فيجوز مع التماس في قول كثير من
العلماء، ومع أنه شافعي فيه يبيع، وما لا يبيع كاجنة، واحجار، حبي
موسى، لأنه لا يبيع في رطبها، ولا حجار حبي الرطب، بأسر، وذهب أبو
حسين الفخراني من صحاح إلى هذا.

ومن المصنف (٣) وهذا الحديث أصلي في شراء كبره من مسافر الرطب،
وذلك أن كل شيء من المظنوم مما له مزية، ولجفافه بهاء، فإنه لا يجوز
رطبه بغيره كحبيب والرطب، وكذب لا يجوز على هذا المذهب منه الرطب
الرطب، لأن اعتبار المماثلة إنما يقع فيهما عند أراؤنا الحديث، وغما إن
تناهى حالهما كان مختلفين، لأن أحدهما قد يكون أرق رطب، وكثير مائة من
الأخرى لا يجدى بها، منه أكثر، وتعدت مائة رطباً في التكرار عند سميته،
وعن أبي حنيفة حراز يبيع التمر بالرطب، ويشتبه أن يكون ما بين الحديث
عنده عن أبي حنيفة قوله انقلده من من ليعلم وأعجب به من رطبه على
ذلك. (٤)

(١) معالم بسنن (٢١٧/٣)

كل جسي بانه، ومجهول من معلوم، وذلك أن انطرب ورد عرفه كيلة في نفسه، فلا يمتنع خبره من الثمن الذي يؤخذ عوضاً عنه، ولعمد ما تعود من الثمن، وهو النافع من البيع الشرعي، وهو معرفة الثمن، وقال من حب الثمن، وانزبان يحظر واحطارة انتهى

فتد ولعل على ذلك أدخل ما دلت في تفسيره أنواع البعارة كما سياتي من تفسيره في «الموطأ» مفصلاً، وليس عليه الترتيب في البعارة والبعارة والبعارة في متاعل التمسى بخراب انتهى

وقدر مدبر^(٢٢) البعارة بأنها بيع مجهول بمجهول من حيث، أو بيع مجهول بمعلوم بربي، أو غيره، وعدم الحراز فهما للفرق بسبب المتعالي، فإن تحققت لمعلوبه في أحد الطرفين جاز، إذ حاله وحار لمجهول بمثلته أو بالمعلوم إذ كثر أحد العوضين كثره شبه سمي معها المديته في غير ربوبيه أي فيما لا يدخل به ربا أفضل، فيسئل ما يدخل فيه ربا ما لا يدخل فيه، كالفرقة، وما لا يدخل فيه ربا أصلاً كقطر وحديد

وحكى الآبي^(٢٣) عن القاضي عياض ما صرح به بخرابه في البعارة، هو أحد نوعين وقد عرّفها مالك في «الموطأ» بما هو أوسع منه، فقال كل عرفه لا يعلم كيلة إلى آخر ما ذكر من أنواع المحاطرة فتد وساتي هذا في «الموطأ» في آخر الباب.

ولم الحافظ بعد قوله، والمحب به الشافعي كل بيع مجهول بمجهول، قال وأما من كان أقسم لك فبرك هذه بخرابه صاعداً مثلاً، فما زاد عليه وما نقص نقصه فهو من البعارة، وليس من البعارة انتهى.

(٢١) فتح م. ص ٢٢٢/٢٣

(٢٢) الشرح الكبير ٢٢٠/٢٣

(٢٣) إكمال الكمال المصنف ٢٠٤/٢٤

وبلغت - وهذا أحد الأمواج الأتية في غود مثلك، وتعقب الحافظ هذه الإيراد بعونه^١، لكن في البخاري من طريق أبيه من نافع عن ابن عمر المروية أن يبيع الثمر بكيل إن زاد ظني، وإن نقص فعلي، ثبت أن من صور الصورة أيضاً هذه الصورة من القمار، ولا يتم من كونها عمار أن لا تسمى مربية، انتهى

لث^٢، لكن ثبت ما حكى البخاري من طريق أبيه من نافع عن ابن عمر من قوله أقصصت بك برق ظاهراً، فإن في صورة مصداق المذكور ليس يبيع ولا يشتري، بل مجرد إماره، وما حكى البخاري عن ابن عمر هو من التبع^٣، فتأمل

ثم قال الحافظ^٤ ومن صور المربية أيضاً بيع الخمر بالحنطة كيلاً، وقال^٥ مربي المربية كل شيء من الخمر لا يعلم كنه ولا وزنه ولا عدده، إن يبيع شيء مسمى من الكيل وغيره^٦، سواء كان من جنس يجري الزنا في فقهه ولا، بسبب المنهي عنه ما يدخله من القمار والقروء قال ابن عبد البر^٧ نظم ثالث إلى معنى المربية لغة، وهي المدالعة، ويدخل فيها القمار والمخاطرة

وفسر بعضهم مربية بأنها سح الشر قبل بدو صلاحه، وهو خطأ، فالمخاطرة بينهما ظاهر من حديث البخاري عن ابن عمر مرفوعاً^٨ «لا يبيع الخمر حتى يبدو صلاحه، ولا يبيعوا الخمر بالثمر»^٩، وهن في المخاطرة على الجرم، وقبل غير ذلك، وانتهى ذلك عنه الأحاديث في تفسيرها أولى، انتهى

ثبت وهو ما تقدم في الحافظ لث البخاري، وفي التشرح الكبير^{١٠} للمصنف لا يجوز بيع المربية، وهو يبيع برطب في رؤوس الخفل بالتمر، لا

(١) فتح الباري (٢٨١/٢)

(٢) أخرجه البخاري (١٨٣)

١٣١٨ / ٢٤ - حَقَّقَ سِي بنُ حَبِيبٍ عَنِ مَالِكٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ
عَنْ أَنَسِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَهْنٌ عَنِ الثَّمَرِ بَرٍّ، وَالثَّمَرِ
بَيْعُ الثَّمَرِ . . .

عَنِ الثَّمَرِ، وَفِيهِ مَجْمُوعٌ فِي «مَرْطَبَةٍ» لَهُ مِنْهُ عِنْدَ إِشْرَاءِ الثَّمَرِ فِي رُفُوسِ
الْحَبْلِ بِسَبْرِ كَيْلًا لَا يَلْزِمُ الثَّمَرَ الَّذِي يَصْعَقُ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ وَفِيهِ سَالِمٌ لَا
يَلْزِمُ إِذَا كُنَّ الثَّمَرِ

والمحافلة

وَالْمِصْمِ، وَالثَّمَرِ مَعَاذَهُ مِنَ الْحَبْرِ، وَهُوَ الثَّمَرُ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
أَنَّ الثَّمَرَ فِي لَا يُلْزِمُ الثَّمَرَ فِيهِ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ بَيْعُ الثَّمَرِ فِي
سِلْسِلَةِ دَابِرٍ، مَعَاذَهُ مِنَ الثَّمَرِ، وَقَالَ الْمَلِكُ الثَّمَرُ الثَّمَرُ فِي الثَّمَرِ
أَوْ بِمَعَاذِ سَوْدٍ، وَتَمَسَّيَ هُوَ بَيْعُ الثَّمَرِ فِي إِثْرِهِ، وَقَالَ بَيْعُ الثَّمَرِ فِي بَدَنِ
صَلَاةً، وَفِي بَيْعِهِ فِي رُفُوسِ الثَّمَرِ بِالسَّبْرِ، وَعَنِ مَالِكٍ هُوَ كَرَاءُ
الْأَرْضِ بِالْحَبِّ، أَوْ بِكُلِّ طَعَامٍ أَوْ ثَمَرٍ، وَحَشْوَرٌ أَنَّ الثَّمَرَ كَرَاءُ الْأَرْضِ
بَعْضُهُ دَابِرٌ، كَذَا فِي «الْمِصْمِ»^(١)

وَفِي الثَّمَرِ الْكَبِيرِ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ، وَهُوَ بَيْعُ الثَّمَرِ فِي سِلْسِلَةِ
بَيْعِهِ، وَفِي سَبْرِ حَبْرِ حَبْرِ، وَقَالَ سَلَمَةُ فِي الثَّمَرِ الثَّمَرِ
إِشْرَاءُ الثَّمَرِ فِي السَّلِّ بِالثَّمَرِ كَيْلًا لَا يُلْزِمُ إِذَا كُنَّ الثَّمَرِ

١٣١٨ / ٢٤ - (مَالِكٌ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَهْنٌ
عَنِ الثَّمَرِ عَنِ الثَّمَرِ عَنِ الثَّمَرِ (وَالثَّمَرُ بَيْعُ الثَّمَرِ) بَيْعُ الثَّمَرِ

(١) مَوْضِعُ مَالِكٍ مَعَ الثَّمَرِ الثَّمَرِ (٢٢٥/٣)

(٢) مَوْضِعُ الثَّمَرِ (٢٢٥/٤)

باشند که به ریغ بکند تا به حد جدا

در چه اشعار و فی ۳۶۸ کتاب معجم ۹۲ - باب بیستم در بیان
الطیخ ۵ - در بیت بیع برادر اشعار و فی در بیت حقیق ۲

و انما هم الاطراف علی سطح و لای بکثر مع الحقیقه فانظر ما عطفه و استک
الهم ۱۱ - من (کلیلا) مصاب علی التفسیر ای من حیدر مکیلا و بیض لید من
جده الصبره مال جود و بیض ماکر من بدنتهم - قال المهدوم به - اوله مفیده
تکند - بهر موقوفه و استیکوب عید و بیض ماکر من لای طری ۱۵
الریحی و ما حریف

باب اشعار - اوله کتب مسمی - بکون متبیین ۱۷ - با
احمد - بهر ان جلد مصاب من می کتب - مصحح - بکون متبیین
فر ۱۱ - اوله کتب ۱۵ - من کون - و به لای ۱۷ - و ان کون ۱۸
از ۱۹ - و ان من کون ۱۷ - حقیقه - لای ۱۸ - امر طریقه استعد - ای هم حقیقه
هی حریف - وقت و بی ۱۷ - هذا الاستعد ۱۸ - ضروری - یاد من انوب - کتب ۱۹
مدر ۲۰ - بی ۲۱ - من کون ۲۲ - و بی ۲۳ - ان کون ۲۴ - من کون ۲۵
۲۶ - بی ۲۷ - من کون ۲۸ - و بی ۲۹ - ان کون ۳۰ - من کون ۳۱

و جوانه که بود و در به طبع ۱۷ - و در کتب ۱۸ - لای ۱۹ - ان کون ۲۰
فی ۲۱ - کون ۲۲ - و بی ۲۳ - ان کون ۲۴ - و بی ۲۵ - ان کون ۲۶ - و بی ۲۷ - ان کون ۲۸
کون ۲۹ - و بی ۳۰ - ان کون ۳۱ - و بی ۳۲ - ان کون ۳۳ - و بی ۳۴ - ان کون ۳۵
کون ۳۶ - و بی ۳۷ - ان کون ۳۸ - و بی ۳۹ - ان کون ۴۰ - و بی ۴۱ - ان کون ۴۲

و بیع الکرم) مصحح حدیث و سحر ۱۷ - حیدر اصحاب بنسبه و لای ۱۸
و به ۱۹ - کون ۲۰ - و بی ۲۱ - ان کون ۲۲ - و بی ۲۳ - ان کون ۲۴ - و بی ۲۵ - ان کون ۲۶

وقال الفردي^(١) وأعرب مماثلة المعنوية في إثيوبيا - حيدر السرخ
 قد ورد عنه في شيء أنه كان بكل كللمح، فالمماثلة فيه ما يكين لا ماله ن
 ما ورد عنه في شيء أنه كان يورث كالعدد، فالمماثلة فيه ما يورث لا ما تكس،
 ولا يورث غير الشيء بغير معنى في شيء من لأشياء، فالمماثلة بعبارة كالنعم،
 فإنه يورث في كل بلد انتهى

قال الجاهلي^(٢) وفي تجديد حوار سميت العرب كرم، وقد ورد بهي
 عنه، وجميع بينهما يحمل انتهى على التثنية، ويكون ذكره مع جاز الجوز
 وقد كره على تفسير العزامة من كلام أبي نبي^(٣) وحلى بندي كونه مولوداً،
 فلا حجة طرأ بها، فيحمل المبنى على مثنوية، انتهى

قال الأحي^(٤) وإنما وثق من اسمي^(٥) أنه قد، إنما الكرم فب
 المؤمر، قد أن لأساري، أنه سمي الكرم ثرياً، لأن أحمر المشروبه من
 فيه سمي على سحابة، وما من سحابة إلا حلا، فكره سمي^(٦) أنه يسمي
 أصل الأحمر باسم ما ورد من الكرم، وجعل يؤمن أحمر به، الاسم

قال الأحي^(٧) ويحمل عندي أن يكون هذا، أي العرب وإن كان فيه مراع
 ويري وخصب من يريته، فإن في المؤتمر كثر حبراء، وأصح بيته وقال
 وله يرد ذلك، فهي هي أن يسمى الكرم كرم، ولذلك لم يقله السار
 أبي، ولا أصحوا من تسمية شجر العنب كرم، ولكنه يفتأ أنه تفصيل لب
 المؤتمر عليه، كما قال^(٨) ابن السكيت، يصححه بما لشدته التي سميت
 به عند الخطيب قبل الذي يظهر في^(٩)، انتهى

(١) نبت الكرم (٣١/٥٣)

(٢) مع شاري (١٦/٣٨٦)

(٣) استمر (١/٢١١)

(٤) ترجمه البحار (١١١٤)، وسيم (١١١٩)

٩ ٣ ٢٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصْبِيِّ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى أَبِي أَبِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَخْدَرِيٍّ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَمْرٍ بِهِ وَبِمُحَافَلَةٍ وَتَمْرٍ بِهِ سَبْرًا أَشْمَرَ
بِأَشْمَرٍ فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ وَالْمُحَافَلَةُ كَالْأَرْضِ بِالْحِطَّةِ

٣١٩ ٢٥ (مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصْبِيِّ الْأُمَوِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) وَحَبِ
أَوْ هَذَا مِنْ أَلْفَاظِ سَكُونٍ مَرُودٍ (مَوْلَى) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (أَبِي سَعِيدٍ) الْأَسَدِيِّ
(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَخْدَرِيِّ) رَأَى الْإِسْبَاحَ مِنْ طَبَقٍ مَالِكٌ (أَلِ) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَرَاثَةِ (وَالْبَيْعِ) (الْمُحَافَلَةُ) لَهُ لَمَرَحْمَاءَ هَذَا (وَالْمَرَاثَةُ) الْمَرَاثَةُ
الْمَرُورُ بِالْمَرَاتِلِ (بِالْمَرُورِ) بِالتَّوْبَةِ (فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ) قَبْلَ أَشْمَرٍ بِالْمَرَاتِلِ رَأَى أَبِي
مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الْإِسْمَاعِيلِيِّ كَذَا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَتَقَدَّمَ فِيهِ أَنَّ أَبِي سَعِيدٍ مَخْدَرِيٌّ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهَذَا يَدُوحُ مِنَ الْمَرَاتِلِ وَلَمْ يَتَقَدَّمَ لَنْ يَحْتَمِلْ أَحَدٌ أَنْ يَحْمِلَ
فِي أَحَدِ الْبُحُورِ مِنَ الْآخِرِ فِي الْجَنَسِ لَوْ هَذَا أَسْبَغَ

(وَالْمُحَافَلَةُ) كَرَاهِ الْأَرْضِ بِالْحِطَّةِ هَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَبِئْسَ تَفْسِيرُ
الْمُحَافَلَةِ فِي رِوَايَةِ الْحَارِثِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ (وَالْمَرَاتِلُ) هَذَا فِي هَذَا
الْحَدِيثِ مَعَ جَوْفَةٍ مِثْلَهُ تَفْسِيرُ الْمَرَاتِلِ وَالْمُحَافَلَةُ مَا أَقْبَلَ أَحَدًا إِلَى أَنْ يَكُنَّ
الْمُتَسَبِّحُ مَرُودًا هُوَ مَوْلَى أَبِي سَعِيدٍ مَخْدَرِيٍّ وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ وَهَذَا
مُخْرَجُهُ بِسَمِّ لَيْسَ بِأَوَّلِهِ لِأَنَّ سَمَّهُ بِهِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ بَنِي عُمَرَ وَجَائِزٌ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا فِي تَفْسِيرِ مَرَاتِلِهِ بِحَوْلِ ذَلِكَ هَذَا مَرْجُوحٌ هَهُمَا هَذَا
الْمَعْنَى هَذَا

(١) (الْمَرْجُوحُ) الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ (٢١٨٩)، بَابُ بَيْعِ الْمَرَاتِلِ وَتَمْرِهِ بِسَمِّ فِي 'الْبَيْعِ'
(٥٥٥)

ثم قال قهولاً: لأنّه من الصلوة قد قرأوا سورة حاشية ولا
محال لهم ما حدث، وقد اجتمع العلماء على أن ذلك ما حدث
أن كل ما لا يجوز إلا مثلاً مثلاً لا يجوز منه كبل جرافة ولا جراف
جرف لأن في ذلك جهل المصنف، ولا يؤمن مع ذلك التفاضل، ومن
يحصنوا أن يبيع تكريم بديس، وسر يترطب السعد في رؤوس محلي
والسور بالحطه مرة إلا أن بعضهم قد سمي ببيع الحطه بالذوق الحادة
بعض انتهى

قال الشيخ^(١) قدس سره من المداخلة، وقد بي عن ذلك انتهى عن
المداخلة فلا يجوز لذلك كذا - لأرض بالحطه

قال البرقي^(٢) رضي الله عنه، جميع الظواهر في الناحية^(٣) وجه
المداخلة فيها أن بعضها المشهور بها في كبرائها إنه هي لم يزرع الحطه
حطه، فهو يؤمن إلى بيع الحطه بالحطه جرافة بحر أو بحر فأكبر لأن
الشيء بدونه التمكن من حطه، والذي يصل إليه من مدحه لأرض حطه وسباني
يؤثر فيها مستحق في كذا قرأ الأرض

وما صاحب العبد المداخلة بيع المزرع هل يدر حلاله ولا
يصح أن يكون من بيع الحر من المداخلة وما عذبه الظاهر لأنه إن كان
التفسير من قول أبي جعفر فلا بد من قول أحد من مشركي لغة ولا
شراء، وإن شاء من قول أبي سعد بن جعفر فلا بد من قول صاحب
«العبور» به ولا شراء انتهى ونعم في قول صاحب قول محمد بن
تفسيرها

(١) «الشيخ» (٢٥٩٩)

(٢) «الشيخ» (٢٥٩٩)

(٣) «الشيخ» (٢٥٩٩)

يَكُونُ لَهُ أَصْعَدُ الْمُصْبَرِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ كَيْفَهُ مِنَ الْحِطَّةِ وَ يَنْتَرِ أَوْ
مَا أَتَتْهُ دَبَّ مِنَ الْأَعْقَمَةِ أَوْ يَكُونُ يَلْزِمُ السُّعْمَ مِنَ حِطَّةِ أَوْ
النَّوَى أَوْ الْمَصْبِ أَوْ النَّصْفِ أَوْ الْكُرْسَبِ أَوْ الْكَتَبِ أَوْ أَنْتَرِ أَوْ مَا
أَتَتْهُ دَبَّ مِنَ السَّلْعِ لَا يَفْلَحُ كَيْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا وَرْدُهُ ...

والتجمل الألبه هله له (يكون له) أي له من الآخر (الطعام المصبر) تشبيه
الموحدة من المضرة، وهو المصبر بعض نوى مصر (التي) صفة طعام (لا)
يعلم كيفه من الحطة أو الثمر) ومن يبدل بموصولا (أو ما أتته ذلك) المذكور
(من الألفه) لاخر، ونقطه من يبدل

(أو يكون) مثلاً (الرجل السعفة) أي الساع (من الحيط) بالحاء المصحفة
والموحدة، المصبر حبر، ما يبق على الأرض من أوراق الشجر، ويكون علماً
للنواب من بعد سقوط الموحدة، وهو غريب بالعصا (أو النوى) أي نوى
التمر، وهو أحياناً من علف النمل (أو المصبر) فتح نقود ومكبر المصبر
المعجزة لربه شأنته يصبر قصبه إذا قطعته لأنها تقطع مرة بعد أخرى،
كنا في "المعنى"

وفي استحد المصباح، المصبر الحطة، وبانه حبر، والحطب والفضة
الزطه، وفي الإصطبات بالفتح، والمصبر المصبر، لا، وتقدم بسط فيه في
الركزة

(أو المصبر) بضم العين وباء بيت معروف (أو الكرسمه) بضم الكاف
وتسبي المعطى أو التكتان) بفتح التاء معروف، وله يبدل بمصر ويستصحح،
هان أمير دريد كذاق عربي شامي بدم، لانه يكن أي يسود أو غير معفه
على بعض، رخص الكس لرى (أو الكرسمه) بفتح الصاد والراء
الإبرسم معرب، وبان المصبر هو ما يعمل منه الإبرسم، وقد قال بعضهم
القر، والإبرسم مثل الحطة والدجن

(أو ما أتته ذلك من السلع) الآخر (لا يفلح كَيْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا وَرْدُهُ

ولا عدده قَبُولُ الرُّجْعِ رَبُّكَ بِكَ سَلَمُهُ كُلُّ سَمْعِكَ هَبْهُ أَوْ نُزْ
 مِنْ يَكْبِتُهَا أَوْ رُبُّ مِنْ ذَلِكَ مَا يُوْرُ أَوْ عُدَّ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يَحْدُ.
 هَذَا مَعْصٍ عَنْ كَيْفٍ كَذَا وَكَذَا صَاحِبًا بِسَمْعِهِ يُسَمِّيهِ أَوْ وَرَبُّ كَذَا
 وَكَذَا وَرَحَلًا أَوْ عُدَّ كَذَا وَكَذَا، هَذَا مَعْصٍ مِنْ ذُنُوبٍ فَغَنِي عَرْمَةُ نَت
 حَسَّ وَهَيْكَ يَلْتَمِثُ شَبِيهِ مَا رَادَ عَنِ بَلَّتِ السَّبِيهِ مَهْوِي أَوْضُرُ
 مَا مَعْصٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بِهِ مَا رَادَ مَعْصٍ ذَلِكَ تَعَا وَكَ
 الْمَحَاضِرَةُ وَتَعْدَرُ

ولا عدده يعني يكون مجهول المقدار (الميلون الرحل لرب تلك السابعة) التي لا
 بهي مقدارها (كأن) يكسر التكاثر أمر من كل يكمل (ساعتك هذه) بهيكت (أو
 غير) من من الآخر (من يَكْبِتُهَا) أي قر غيرك ن يَكْبِتُهَا هَذَا كَاتِبُ السَّعَةِ مَعَا
 يَكْتُبُ (أَوْ رُبُّ) أمر من الرُّبُّ (مَنْ فَكَّ مَا يُوْرُ) أي إذا كتب السَّعَةِ مَعَا يُوْرُ
 (أَوْ عُدَّ مَعَا) أي من مَعَا (مَا كَانَ يَحْدُ) يَتَاءُ المَحْدُورُ أي إذا كَاتِبُ "أَعَدَّ
 مِنْ لَمَعْدَرَاتٍ أَوْ بَلَى" مُرْغِرُوهَ أَنْ يَرِيهَا أَوْ يَفْعَلَهَا (فَمَا تَقْصِي مِنْ كَذَا وَكَذَا
 صَاحِبًا لِلسَّمْعَةِ بِسَمْعِهَا) يَدُوكَ تَكُنَا وَكَذَا مَعْصٍ مَا مَعْصٍ مِنْ حَبَّةِ صَاعٍ مِلَا (أَوْ)
 تَقْصِي مِنْ (أَوْ رُبُّ) كَذَا وَكَذَا وَطَلَا بِرَحْمَةِ الرُّبُّ إِلَى كَذَا وَكَذَا مَعْصٍ مَا مَعْصٍ مِنْ
 عَشْرَةِ ارْحَلٍ مِثْلًا (أَوْ) مَعْصٍ مِنْ (عَمِدَ كَذَا وَكَذَا) وَاحِدَهُ يَحْدُ مَعْصٍ مَعَا يَحْدُ
 مِثْلًا مَعَا تَقْصِي مِنْ ذَلِكَ) الْمَسْمِي يَدِي عَيْنِهِ مِنَ الْحَبَّةِ وَالْعَشْرَةِ وَاحِدَهُ
 (أَعْمِي بَا أَلَاءَ (عَزَمَهُ) عَمَّ الْعَيْنُ لِمُعْجِبَةٍ وَتَكُونُ نَرْبُ لِمُعْجَلَةٍ أَوْ تُضْمَرُ
 ذَلِكَ مَا مَعْصٍ (حَتَّى أَوْفَيْتَ ذَلِكَ لِسَمْعِهِ) الَّتِي لَحْظُهَا (أَعَدَّ رَادَ عَلَى ذَلِكَ لِسَمْعِهِ)
 الْمَذْكُورُ (فَهُوَ لَوْ) أَي أَمْلِكُهُ

ثم وحيث كلامه سابق آخر يقول (أَقْصِي مَا يَقْصِي) زِدْ فِي السَّعَةِ
 لِمُعْجِبَةٍ مَا لَعَدَّ لَكَ، سِي فِي السَّعَةِ حَصْرِي، وَبُو صَحَّ كَانَ مَعَا مَعَا
 «أَمَّا» (مَنْ فَكَّ) بِسَمْعٍ (مَنْ أَنْ يَكُونَ لِي مَا رَادَ لِمِيرِ ذَلِكَ يَبْعَا) كَمَا مِنْ
 طَلَا (وَكُنْتَ الْمَحَاضِرَةُ) رَحِمَ ارْتِكَابَ مَا لَعَدَّ مَعَا (وَالْفَرْدُ) رَحِمَ مَا

وأنفسهم يدعون هذا الآية م ش . وقد ثبت في الصحيحين وأما قوله
 خمس من ديب الكليل أو ثور أو العدد على أنه يكون
 له ما زاد على ديب ثور نصف ديب الثور من ديب البقرة
 أحد من ديب البقرة من ثورين بغير ديب ولا هذا ، فليس بها ديب
 فهو بغير ديب . وما كان من هذا من الآية فليس بديب .

فإن من ديب ذلك بغير ديب ثور أو ديب
 الثور خمس من ديب ثور ، وهذا ظاهر ، فليس
 صاهرو كذا كذا يسمى بديب . . .

هذا على (والقصار) بغير العاد منه وغيره (بما على هذا) يعني بديب فيه
 القصار الآية من الذي يسمى بديب بغير ديب ، أي من ديب البقرة (أي
 ثور) وهو ديب (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 من ديب الكليل أو الثور والعدد على أنه يكون له . . . بغير ديب
 على ذلك يسمى

أما من ديب الكليل أو الثور (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)

(أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)
 (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور) (أو ثور)

كان في بلاد سبكر^(١) يسجد بنون مالك لعمه العرب في الجزيرة من
أرض وهو المقدسة، والديح، والصبغة، وهي حتى ذلك بريادة والعمير حتى
لما يعبر المغموس القمر مشتق من لقمار بريادة (القصبة) المغموسة بقمار
والصخاطرة شيء منديل بمعنى منطرب، قاله الرزقي^(٢) وتقدم في فون الجاب
أفزون لعلماء هي تفسير الترمسة

وقال ابن عبد البر في «المعجزة»^(٣) وأما حطب مالت في السرية بها
سبع كل مجهور معصوم من صنف دند كذا ما كان، سوة كان ما يجوز به
التوصل أم لا؛ لأن ذلك يصير إلى س صحاطرة والعماء، وذلك فاسل عنه
هو موهو المراء في الموطنة فقال ك شيء من الجوار لا يعلم كله ولا
دونه ولا غيره، فلا يجوز شياؤه من الكفا أو بوزن يمين من صنفه

ثم شرح ذلك بكلام معناه كرم كل رجل له مد في رؤوس شجر، أو
شجرة من طعام، أو غيره من موى، أو عصير، أو م كذن، أو حب باها^(٤)،
أو رينون، أو نحو ذلك بكفا وكذا، وبها، وطلا من ريت اعصرها، فما
عصر معني، وما زاد مني، وكذلك حب الجوز، أو الصدسم بكفا وكذا، رجلاً
من لهاب، أو حب الجوز، وكمن صبر التضر، أو طعام وما أسه دنت
كله، ذا مالك، فليس هذا بيح، ولكنه صحاطرة والعماء

وعند مالك أنه كما لم يجوز أو يقرأ له أنا أصلي لك من كرم كذا
وكذا من الرزق معصوم، وكذلك لا يجوز أن يشرى شيئاً من ذلك كذا
مجهور معصوم من صنفه، ما يجوز فيه التفاضل وما لا يجوز

(١) بلاد سبكر: (١١١، ١١٢)

(٢) شرح الرزقي: (٣، ٢٧٢)

(٣) (١١٢، ٢١٢)

(٤) البان ضرب من النمر

(١١) باب جامع بيع الثمر

١٣٢١ ٢٧ - قال مالك من اشترى قمرا من محل مُسَمَّلٍ، أو حائط مُسَمَّى، و نسا من عبه مُسَمَّاهُ بَنَتْهُ لَا يَأْسُ بِدَيْتٍ إِذَا كَانَ يُؤْجَدُ عَاجِلًا بِسَرْعِ الْمُشْتَرِي فِي خُدُو بَيْتِهِ دَقْعَهُ انْسَبَ

(١٤) جامع بيع الثمر

أي الأحكام المقررة في بيع الثمر

١٣٢١ / ٢٧ - (قال مالك من اشترى ثمرا من محل مُسَمَّلٍ أي مِعْبَةٍ (لو حائط) أي بستان (مُسَمَّى) أي مَعِين (أو) اشترى (لينا من هدم مُسَمَّاهُ إنه لا يَأْسُ بِدَيْتٍ) لا يجوز الشراء (إذا كان يأخذ) المشتري (عاجلا) ويُسَرُّ قومه عاجلا يسره (بسرعة) المشتري في أحده عند دفعه الثمرا أي إذا دفع الثمري الثمر

قال الساجي^(١) وهذا كما دل به لا يَأْسُ أو يشترى ثمرا من حائط معين أو ثمة من غير معينه إذا كان الثمري يسرع في قبضه، يريد أن ذلك في هذا يمكن بقبضه بأن يقو صلاح الثمرا ويكون الثمري في القسم وإذا لم يقد صلاح ثمر الحائط أو لم يكن في ثلث القسم من ثلث غير جار، ولا هل في ذلك منه (المراد من بيع الثمرة حتى يقد صلاحها، وأما من القسم بتمامه جاز ذلك فيه خلافا لبيضاوي، أن هذا جامع مدمر خارج من حيوان لا يحس حسه عالما، فصار د يرد بالبيع دونها كد، يعبر، وحققنا أن هذا أنشأه من ثمر، فصار أن يفسح أحده بالتمتع، به عليه دونه كالنظر^(٢)، اهـ

وعان الموقوف^(٣) لا يجوز بيعه بغير في الضرع، وبه فان شد ساجي

(١) نسخة ١ ٢٢٢٦

(٢) كذا في لأحد، والنظر على مذهب مالك كالمك . . . مره .

(٣) المسمى (١/٣٠٠)

«استحى وأصحاب الردي وهي عمة بن عباس وأبو هريرة، فكرهه دارود
وغيره وحكي عن مالك أنه منكر، أما معطوفة إلا عمره خلافه نسبي
الغنى كقبي الظفر، وأبو الحسن، وسعد بن حير، محمد بن عيسى»

ولما ما روى في عيسى رسول الله ﷺ يعني أن يسع حياءً عن
ظهره، أو من في صرع، ورواه الحلال بإسناده، ولأنه مجهول القصة واستندار
عنه بحمل، لأنه بيع عن ثمن شخص علم بخره، كبيع ما يحمل التلقاة، ورواه
في ذلك مذهب، وما بين الظفر عود، من التسمية، لأنه توسع جاحه، ثم
وفي التسمية، لا يجوز مع من في الصرع من الأمة الثلاثة، صفة
أما ر، أحمد، وأبو ربي وأبو مسعود، أنه يخطئ يعني من سواء ما في غيره
الأندلس حتى تضع، وهو مع ما في صرعها، لا يكتل، وروى الترمذي
في أن يباع من حتى يطمع أو صوف عن ظهره، أو من في صرع أو من في
ثرا ولبس، فقلعه بفتح، وعنه بفتح في كفيه المحدث في الاستصا
وعنه، وهو مراع في الاستصا، فقلعه عن حكي عن مالك أو تسمية بهو،
بالصحة كبيع، ثم على نسجه، وهو من يحدث من قبل التلقا، فحفظ
من البيع من التلقا عن وهو مع من التلقا، وأما ذلك إذا عرف
قد حرمها أباناً معطوفة

وفي المعطوفة، أن مالك ما حرم شراء من مع من أن كانت كبيرة
السهر والسيور، الثلاثة، عام إن كانت لشدة أو السهر وغنى وجعل خلافه
عن كذا وكذا شهر يكدر وكذا درهمين فلا يبيع، لأن لشدة غير ما حرم
إلا يبيع ثمنه كذا كل غلط بكذا، وكذا، ثم

رواه أبو ربي، حار مالك يبيع لمن يبيعها ما محدود، كذا ما

الزيت، وتلف من أن يستوفيه المتاع بالكسب وجب أن يكون من صمدان البائع، وهذا لا خلاف له

وجمعه ذلك أن البيع على سرير أحصاه فيه من ثوبية كالمكيل والموزون، والمعدود والشمرة في رأس لحن لم يتناه صلاحيها والمسلم فيه. والضرر الثاني: ليس فيه حق ثوبية كالعبد الحاضر والثوب والمعدود من الطعام أو غيره، وبغيره في رؤوس النخل بهيمة، ثم قال: أما ما ليس به حق ثوبية كالعبد الحاضر والزيت، وكالمبيع من المكمل والموزون والمعدود جرفاً، فإن ضمانه بنفس العبد من المشتري خلاف لأبي حنيفة والشافعي في ثوبيهما. إن ضمانه من الساع في قبض المشتري، وإن الساع يصح تلفه. هـ

قلت ويحذر قول مالك قال أحمد قال الخرقى إذا بيع البيع على مكمل أو على موزون أو معدود، فتلف قبل قبضه فهو من مال البائع وما عداه فلا يحتاج له إلى قبض، فإذا تلف فهو من مال المشتري

فإن المرفق^(١) يعني ما عد مكمل، والموزون، والمعدود، فإنه يدخل في ضمان المشتري قبل قبضه، وإن أبو حنيفة كل بيع تلف قبل قبضه من ضمان بائع إلا لعقار، وقال الشافعي: كل مبيع من ضمان البائع حتى يقبضه المشتري

وحكى أبو العتاف عن أحمد رواية أخرى كقوله: لأن ابن عباس قال: أرى كل شيء يضره الطعام، ولأن التسليم واجب على البائع، لأن في يده، فإذا تعدى سعة صبح العقد كالمكيل والموزون، ولو قول النبي ﷺ «الحراج بالحصان»، وهذا البيع مائة لمشتري، ضمانه عليه. هـ

وه استدل الشافعي بإد قال. والدليل على ما نقوله حديث محمد بن خلف

وَمَا كُنَّا نَسِيءُ كَانِ حَاصِرًا، بِسَرَى عَلَى وَجْهِهِ، مِثْلُ الْمِسِّ، دُ
حَوْبٍ، وَالتَّوَحُّبُ يَسْتَحِينُ، قِيَا حُدَّ تَمْبَاعٍ يَوْمَ يَوْمٍ، فَلَا سَاسَ مِ
فَلَانِ لَيْسَ قَتْلُ أَنْ يَسْتَوِي الْقَشْتَرِي مَا أَشْتَرِي، رَدَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ مِ
دَهَبٍ، بِحَسَابِ مَا بَقِيَ لَهُ

أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ التَّوَحُّبَ بِالصَّغِيرَةِ^(١)، وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ أَخَذَهُ
عَلَمَاءُ الْعِلْمِ، فَاسْتَسْنَى عَنْ مَرْفُوعِهِ عَدَالَةً

أَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو كُلٍّ شَيْءٌ كَانَ حَاصِرًا بِسَرَى) أ. التَّوَحُّبُ أَعْمَى
وَجْهِهِ) بِمَنْ عَلَى الْحَوْبِ فِي التَّجَارِ، مِثْلُ الْفَيْسِ إِذَا حَلَبَ) بِمَنْ يَحْدُ
(و) مِثْلُ (الْوَحْبُ يَسْتَحِينُ) سَبِي الدَّكْبِ، يَ يَفْجَحُ كَمَا (فِيَا حُدَّ التَّمْبَاعُ يَوْمَ
يَوْمٍ) أَيِ نَاحِدِ الْحَبِيبِ وَتَمَرِ كُلِّ يَوْمٍ يَحْدُ يَحْدُ وَفَعَلَ أَشْرَ (فَلَا سَاسَ مِ

عَنْ التَّاجِي^(٢)، هَذَا كَمَا دُونََ إِنْ حَكَمَ هَذَا حَكَمَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ حَاصِرٌ
يَسْرُ قَبْضُهُ، وَهُوَ مَرِيٌّ مُشَافَقٌ مَعَهُ، فَلَا يَمْلِكُ بِدَمِهِ، وَهُوَ يَحْتَلُّ بِمَقْدَرِ
مَعْنُومٍ مِنْ حِمَاةٍ مَعَهُ، وَقَوْلُهُ عَنِ الْمِسِّ إِذَا حَلَبَ يَرِيدُ أَنَّ يَدَهُ لَيْسَ فِي
الْعَمَلِ، وَبَعْدَ تَمَامِهَا وَيَسْتَحِينُ الْوَحْبُ، فَطَرَّ الْمَصَاعِ إِلَى قَدْرِهِ يَحْسِي مِ
يَوْمًا وَيَسْرُ قَبْضُهُ، وَيَصْلُحُ ذَلِكَ هُوَ حَقٌّ (وَإِنْ فُتِيَ) أَمْسَ أَوْ الرَّحْبُ (فَبَلَّ أَنْ
يَسْتَوِي الْقَشْتَرِي مَا أَشْتَرِي) أَيِ قَبْلِ أَنْ يَقْبُضَ الْقَشْتَرِي جَمِيعَ الْبَيْعِ (رَدَّ عَلَيْهِ
الْبَيْعُ مِ نَهْ) أَيِ مِ نَسِ الْقَشْتَرِي (بِحَسَابِ مَا بَقِيَ لَهُ) يَ مَا يَبْقَى مِمَّا شَرَى
مِنْ نَسِهِ.

عَنْ التَّاجِي^(٣)، قَوْلُهُ هَذَا لَيْسَ قَبْلُ أَنْ يَسْتَوِي الْقَشْتَرِي إِخْرَجَ يَرِيدُ أَنْ
يَخْضَعَ فِي خُرُوجِهِ، فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَاهُ مَا سَاحَدَ وَ تَصَبَّهَ جَانِحَةً تَحْبِ

(١) سُرَّجَةُ تَوْحُّدٍ (٢٤٠)، وَالتَّوَحُّبُ (٢٤١)، وَالتَّوَحُّبُ (٢٤٢)

(٢) السُّنَنُ (٢٤١/٢)

(٣) السُّنَنُ (٢٤٢/٢)

قَبْلِ وَفَعِ فِي تَحْمِيهِمَا 'خَلْ'، حَرَمَهُ مَكْرُوهٌ وَلَا يَجُزُّ فِيهِ قَاطِعُهُ وَلَا
بُطْرَةٌ

لأجل أنه قلناه: علامة انفجار الملاحة أي قوون كن، أحد منهما لا م
لأجل أنه يلزم من الحفاظ معقود وعكسه، وقد جاء عمل بمعنى معقود
كذلك بمعنى معقود، وقد روي الشاركني والحاكم وبيهقي من حديث
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكائني
بالكائني^(١)، قال النخعي صحيح عن شرط مسلم، قال الحافظ: هو وهم،
ولأن ربه موسى بن عبيدة الرضائي لا موسى بن عقبة، وكان أحمد ليس في
هذا حديث بصح، لكن لإجماع على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين، اهـ
وقال الرضائي في نسخة أخرى^(٢) روي هذا من حديث ابن عمر
وحديث رافع بن خديج صحيح حديث ابن عمر رواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن
راشوبه والشارح في مسابغهم، وحديث رافع بن خديج رواه الطبراني في
معجمه، وذكر الرضائي روايتهما معصلاً، وفي التجميع: نكأني بالكائني
اسمه بآتيته من كلاً يدين إذا تأخر، وبعض الرواة لا يهتم الكائني تحصفاً
لأنه ليس بشيء^(٣) أما الشبهة من لظرفي فلا يجوز لإجماع. لا في الدين
ولا في لدمه؛ لأنه الدين بالدين لم يبيح الله، اهـ

فإن وقع في بيعهما هذا أي البيع الثاني (أجل لأنه مكروه) لأنه صير
إلى بيع الدين بالدين (ولا يعلل فيه ماغير ولا نظراً) يمنع من وكس طاء أي
تأخير، كرو هذا الكلام مأخذاً لما في
قائل الناجي^(٤) بر. أنه إن شرط في شيء من ذلك مما فيه حق لولية أو

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٧/٢)، والبارق في اسمه، (٢٦/٣)

(٢) انظر: صلب الرابة ٢١ - ٣٩ - ٢٠

(٣) في نسخة (١/٣٥)

(٤) استوفى (١/٢٢٢)

وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا بِصِفَةٍ مَقْلُومَةٍ، إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَيُفْضَرُ دَيْتُ الْبَائِعِ لِلْمُتَبَاعِ. وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ فِي حَالِهِ بَيْعِيَّةً وَلَا فِي غَنَمِ بَأْعِيَانَهَا.

ليس فيه حق تروية الناعير، فإنه غير جائز؛ لأن البائع لا يبر بالمقد، فساد إلى غشخ الدين في الذيرة، ويغفل التأجيل في التحين وهو يشع صحة العقد، اهـ

ثم ذكر المصنف استطراداً صياغة البيع بالتأجيل، فقال: (ولا يصلاح) البيع بالتأجيل (إلا بصفة معلومة) أي المبيع يمتد بعين الوصف المبيع واضحة، ويكون تسليم المبيع (إلى أجل مسمى) معين، (فيضمن ذلك) المبيع الموصوف بالصفات لمعينه (البائع) فاعمل بضمن (المعين) لكونه في ذمة البائع (ولا يسمى) المشتري (ذلك) المبيع (في حاله بعبته، ولا في غنم بأعبيانها) وهذا واضح؛ لأنه يحصل أن لا يتم ذلك الحائط أو يصيب جاتحة، وكذا في النعم المعينة، بل يجمع المبيع على البائع بالأخلاقي.

قال لباجي^(١): يريد أن الأجل والناعير لا يصلاح أن يصدق به بيع، إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى، ويكون لبيع مضموناً فيه الدفعة، وأما الممن فلا يصلاح فيه طرل الأجل؛ لأنه لا يعرف سلامته إليه، فيمكن تسليمه، أو لا تسلّم، فلا يمكن تسليمه، وما كان حاضراً ولا ييقن صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه، والفرق بينه وبين المسمى إليه في صحة العقد عليه، وإن لم يتوفر سلامته إلى أجل أن دمه المتعلقة بماله باقية بعده تنوب عنه في أدائه ما عليه، وليس كذلك المسمى المبيع، فإنه ليس لقواله بدل يوجب حابه، فالتزاع، اهـ

وقال ابن رشد^(٢): المبيعات على نوعين. مبيع حاضر مرئي، فلهذا لا خلاف في بيعه، ومبيع غائب أو متعلق الرقبة، فيها يختلف العلماء، لئلا قوم بيع الغائب لا يجوز بحال من الأحوال لا ما وجبت ولا ما لم يؤصفت، وهذا

(١) طائفة (٢٥٢/١)

(٢) هدية المجلد (١٥٥/٢).

وَمِنْ مَثَلٍ، عَنْ الرَّجُلِ يَسْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ حَقَاقَةً، فِيهِ بَوْنٌ
مِنَ الْمَخْرَجِ، مِنْ بَعْدِهِ وَالْكَفَيْسِ وَالْعَقْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَوْنِ
الْمَخْرَجِ

أَشْهُدُ قَوْلِي الشَّاهِدَ الْمَصْدُوقَ مِنْ حَيْثُ أَصْحَابُهُ، أَعْلَمُ أَنَّ بَوْنَ الْعَاقِبَةِ عَلَى لَفْظِ
لَا يَخُورُ وَقَالَ مَالِكٌ، «أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ جُوعٌ مِنْ بَوْنٍ عَلَى الْمَصْفَةِ إِذَا
كَانَتْ مَعَهُ مَاءٌ يَأْمَنُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ قَبْلَ الْفَرَسِ مَعَهُ

وَمِنْ أَمْرِ حَبِيبَةٍ يَجُوعُ بَيْعَ الْعَبَسِ لِعَائِبَةٍ مِنْ غَيْرِ مَعَهُ، تَوَلَّى بِهَا رَأْسَهَا
الْحَبَابَ، بِأَنَّ شَاءَ أَحَدَ الْبَيْعِ رَأْسَ شَاءَ رَأْسَهُ، وَكَذَلِكَ الْمَبِيعُ عَلَى الْمَصْفَةِ مِنْ شَرْطِ
عَدْلِهِمْ جِهَاقِ الرُّقِيَّةِ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى خَصْبَةٍ وَعَدَّ مَالًا بِأَنَّ جَاءَ عَلَى عَدْلِهِ مِمَّنْ
لَا يَرَى وَعَدَّ الْفَتَايَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا بِأَنَّ أَصْلًا فِي الْمَبِيعِ مَعْبُودٌ وَقَدْ قَبِلَ فِي
الْمَذْهَبِ يَجُوعُ مَعَ الْعَدَبِ مِنْ غَيْرِ مَعَهُ عَلَى شَرْطِ حَبِيقِ الْفَيْدِ، وَقَدْ دَلَّ بِ
«الْمَذْهَبِ»، وَابْتَدَأَ مِنْ الْبَوَابِ، وَطَالَ حَرْفُهَا لِأَصْحَابِ، أَمَّا

(وَسَلَّمَ) بَيْنَهُمَا الْمَحْبُودُ (مَالِكٌ) مِنَ الرَّجُلِ يَسْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْحَقَاقَةَ،
مَعْمُولٌ بِسَرِي (فِيهِ الْوَلَانِ) أَيُّ أَنْوَاعِ مَعْدَمَةِ دَمِ الْحَبْلِ بِهَذَا تَكْرَرُ أَمْسَهُ هَذَا
الْأَنْوَاعِ مَحْمُولُهُ بِبَوْنِهِ (مِنْ الْمَحْبُودِ) بَوْنٌ مِنْ أَجُودِ بَعْدِ مُتَعَمِّمِهِ، وَمِنْ
«الْمَجْمُوعِ» «مَحْبُودٌ» بَعْدَهُ، وَهُوَ دَمٌ مِنَ الْمَرْفُوفِ إِلَى تَسْوِاقِهِ عَرَبِ
الْمَرْفُوفِ، وَفِي الْحَدِيثِ^(١) هُوَ نَصْحٌ يَسْبَحُ مَرْفُوفٌ مَحْمُولٌ لَمْ يَصْرُحْ بِسَحْرِ وَلَا
مَسِيٍّ (وَالْكَفَيْسِ) دَمٌ أَخْرَجَ مِنَ الشَّرِّ، وَمَالٌ أَيْضًا مِنْ أَجُودِ أَجْزَاعِهِ وَمَا بَأْسِي
فِي تَعْرِيفِ الْمَرْفُوفِ شَبِيرٌ إِلَى أَنَّهُ أَجُودٌ مِنْ مَحْبُودِ

(وَالْحَقِيقُ) نَصْحُ الْغَيْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْفَتْحِ الْمَعْمُومَةِ، آخِرُهُ فَافٌ، أَمْرٌ
مِنْ الْقَتْرِ، وَمِنْ عَدْلٍ، أَيْنِ الْحَقِيقِ، وَغَدَلٌ مِنْ طَائِفَةِ الْعَدْلِ، بَيْنَ رَأْسِهِ قَائِمُهُ أَبُو
حَاسِمٍ، وَفِي «الْمَجْمُوعِ» عَدْلٌ أَيْنِ رَيْدٍ بِفَتْحٍ لَمْ يَرِ بَوْنٌ مِنَ الشَّرِّ بِدَوْنِ، وَجَدَادٌ
يَكْسَرُ عَيْنَ جَدِجٍ عَدْلٍ بِالْفَتْحِ الْحَقِيقُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْوَلَانِ الْقَتْرِ الْمَحْبُودِ

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢٤)، ومسلم (٢٠٤٧) بوجهين (٢٨٧١)، وأحمد (١٥٧١)

فَيَنْتَشِرُ بِهِ لَمْ يَخْفَ وَهُوَ تَعْلِيلٌ بِخَدَارِهِ مِنْ مَحَالَةٍ إِذْ قَالَ
 ذَلِكَ دَيْبٌ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ إِذْ صَحَّ ذَلِكَ، تَذَكَّرَ تَعْلِيلُهُ مِنْ
 أَعْيُنِهِ وَمَكِينِهِ بِسَبْعٍ حَمْسَةٍ عَشَرَ صَدَقَ وَاحِدٌ مَكَانَهَا مِمَّنْ يَخْلُو
 مِنَ الْخَبِيرِ وَكَيْفَ تَعْرِفَ عَسْرًا مَصْرُوعٌ فَإِنْ تَحَدَّثَ أَعْيُنًا بَنِي فِيهِ

(فَيْتَشِي) أَيْ أَيْتَحُ، فَكَيْفَ تَعْلِيلٌ حَلَامٌ، دَائِيٌّ، وَهُوَ صَحَّحَ

وَلَمْ يَحْصِدْ بَعْدَ مَعَ عَرَاوِفَ فَضُولٍ يَخْلُو لِمَنْ عَمِلَ، رَأَى حَتَّى
 تَكُنِي أَلْأَعْدَاءُ رَاجِعٌ أَيْ الْمَسْرُوعُ، مَعْنَى يَتَذَكَّرُ الْمَسْرُوعُ بِرَحْمَةِ الْمَسْرُوعِ
 حَتَّى يَصْلُحَ كَمَا هُوَ مَعْنَى الْخَبِيرِ لَا يَرَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَلَامًا، سَامِعٌ حَتَّى
 الْخَلَلَاتِ حَتَّى يَلْأَعْدَاءُ كَمَا مَعْنَى يَصْحَبُ بِهِ فِي كَلَامِ مَنْ رُشِدَ وَبَعْدَهُ، لَا
 يَسِيءُ عِنْدَ الْمَكِينَةِ كَمَا سَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ مِنَ الْفَرْدِ وَالْمَعْدِيَّةِ

(أَيْهَا) أَيْ مِنَ الْأَوْرَاقِ الْمَخْتَلِفَةِ (الْمَرْ لُحْلُفَةً) أَوْ (أَوَّاحِدَةً) أَوْ (الْمَخْلُفَاتِ)
 لَعْدِيدَةً (بَعْدَارَهُ مِنْ بَعْلَهُ) مِنْ حَبِّ نَافِ

(مَقَالٌ مَالَتْ ذَلِكَ لَا يَصْحَبُ) يَ لَا يَحُورُ (لَأَنَّهُ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ) يَ يَسْبِي
 سَبَبٌ مِنَ الْأَوْرَاقِ الْمَخْتَلِفَةِ (مَرْ لُحْلُفَةً) أَوْ (أَوَّاحِدَةً) أَوْ (الْمَخْلُفَاتِ)
 ذَلِكَ مَرْ، وَبَعْدَهُ أَيْ يَتَذَكَّرُ مَعْنَى (وَمَكِينَةٍ تَعْرِفَ حَمْسَةً عَشَرَ صَدَقَ) مَعْنَى
 (وَأَحَدٌ مَكَانَهَا مِمَّنْ يَخْلُو) مَعْنَى (وَمَكِينَةٍ تَعْرِفَ) مَعْنَى (وَمَكِينَةٍ تَعْرِفَ)
 مَعْنَى (أَعْيُنُهُ) أَوْ (أَعْيُنُهُ) جَمْعٌ فَهُوَ مَعْنَى (يَصْحَبُ بِهِ) فِي سَبْعٍ حَمْسَةٍ
 وَهُوَ أَيْتَحُ حَتَّى يَصْلُحَ عَلَى الْخَلَلَاتِ، فَالْأَعْدَاءُ، وَبَعْدَهُ وَهُوَ حَتَّى يَصْلُحَ
 الْعَرَاوِفَ، وَبَعْدَهُ الْأَوْرَاقِ يَسْرُ يَخْلُو لِمَنْ عَمِلَ، وَبَعْدَهُ مِنَ الْعَرَبِ،
 وَكَيْفَ تَعْرِفَ مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى
 فَيَتَوَدَّرُ أَيْ يَرُودُ (أَوْ لَمْ يَكُنْ) كَمَا فِي سَبْعٍ حَمْسَةٍ، وَبَعْدَهُ مَعْنَى مَعْنَى
 مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى

خمس عشر حبة وتكون ثم ثلث حبة اسرع من الحبس هذه
 اشترى العجوة بالكبس مدهلا ، ولت تتلقى بالسرير المرحل
 المرحل من المرحل في المرحل ، المرحل المرحل المرحل
 عشر حبة وجعل صرة حبس عشر حبة وجعل صرة الحبس
 خمس عشر حبة فأعطفى بالحبس عشر حبة على له حبس

في حبة هذا لا يصح

وبعد ان اتممت حبة صرة وتكون اسرع من الحبس (التي فيها) اني قد ما اضرة
 اصح (في حبة اسرع من الحبس فكأنه اشترى العجوة بالكبس مدهلا) وهو
 على له حبة

(قال مالك) في توصيف سمائه السبعة بسبع وثلاث في سمائه ثمر
 السبعة (انما ان يكون الرجل للرجل بين يديه) ان حبة (عبر حبة صرة) من
 الثمر (قد عبر سمائه السبعة من حبة) (التي فيها) حبة صرة
 عشر حبة (وجعل صرة الحبس عشر حبة) (وجعل صرة الحبس
 التي عشر حبة) (التي) (السبع الحبة) (التي) (التي) (التي) (التي)
 السبعة (يخبر الواحد في) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)
 حبة سمائه (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)

(قال مالك هذا لا يصح) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)
 السبعة (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)
 السبعة (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)
 السبعة (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)
 السبعة (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي) (التي)

والوجه الثاني أو مباح أسر. بأحد صورة المعجزة: يجب له بشركته، وماخذ بذلك كبير أو اشدق. أن يعلم بذلك ما منع فيه حل ذلك الكسب في شهر. وإذا كان ذلك بكونه يفرجح انحرافه والاحتياط حينئذ كل ما أسرى على ذلك، وهكذا حكمه ما يحرم به الكسب إذا خشيته فدايه.

ولذا استمع مما لا يحرم به الكسب كالحيوان والنبات، وإن أحسنه أخصه، وعندنا الاتفاق ثم بحر الاختيار فيه، وإن انقضت ثمانية وأحسان فلا بأس بالاختيار في ذلك، مثل أن يكون له بملك أحد هذين التوبيرين أينما شئت يزرعه رسو، ومرة الاختيار في شدة بيع أو لا يزرعه. ولا يجوز عند التسليم مرة واحدة أو لا شرط.

ولذا لم يثبت به بحر، أن يزرعه اختيار عدد من شجر أو نبات، ولا يجوز في عدد من ثوبه، والسبب على ما عرفت أن كل جملة صح العقد على واحد من غير صح العقد على واحد من غير معين. أصح فليس من ضرره وسواء كان معظم الجسم أو اشتراكه، بخلاف ما منع فيه لا يجوز أن يكون له الاختيار في المميز من الجسم.

فارق بينهما ما يفسد إلى مستشري، وإنما يفسد به بعد انقضاء، وما يفسد به مباح، فإنه لا يفسد به بعد، وإذا كان المباح حذر معصية التحريم يحل بغير ما يفسد إلى التمتع بغيره ما يفسد به اختيار كثير، فأبطل تلك البيع، وإذا كان مباح اختيار معظم الجسم، وحل الحرر من يفسد به، فلم يحل ذلك لأنه لم يتوهم عقد.

في الحرر ^١ لا يجوز بيع أحد عديمي كسبه من يفسد به على أن يفسد به بغيره، لأن من جبر بين سببين بعد مسأله لأنه قد مضى.

قلت: لو أن رجلاً أسرى من رجل حمير نوباً من عداً به مائة نوب على أن يبع الحمير ثوباً من الجدة؟ قال: إن كان الثوب في العدل موحاً واحداً موصوفاً طويلاً وعرضاً دقيقاً، وإن كان معصفاً أفضل من بعض مثل أن يكون مرزوقاً قليلاً أو مبروكة كبد، فلا بأس بذلك، وهذا قول مالك

قلت: لا تخلفه الثياب التي في البغلة، فكانت أهدى من الثياب التي في الحمير لو أختارها؟ قال: لا غير منه إلا أن يشترط صفات يطردها حمير نوب، فإن أيسر نقاس وكديك كل من يباع إذا كان كل ما يباع صفات واحداً على أن يباع فلا بأس بذلك، وهذا ما لا بد للناس في بيعه به إذا أطاقوا، من ثوب انضمام ولا حير في أو يشرى على أن يباع في سحر ولا حير ولا في حير، لأن ذلك يهدم بيع الطعام بالتمام منه فلا ياب كان وجب له غير نصف الذي أخذ من طعام فتروكه، وحد ١.٥ حد ١.٥ حد

والذي خلف ما يختار به حمير يكون إتيلاً أو بقر أو صدف فلا يجوز إلا أن يشترط ما يباع في كل صفات، فإذا انتفى فلا يحتفظ عند مالك، وهذا

روى ابن شد "أصح تصانيف على جوارح رجل من حلفاء، واستثناء حلال مهربان منه، فباعت على جوارح ثوباً رقيقاً على أنه لا يجوز أن يبيعه من حافظ له علة حلال، عرعت إلا غير المسري لها بعد البيع، وحلفوا في أن الرجل يبيع بحالته ويستثنى منه عدة محلات بعد البيع، فمن جمهور السكان اختلاف صفات التجميل، وروى عن مالك أن حلفاءه، وسع ابن القاسم قوله في محلاته وأجازه في استثناءه منهم، وكما اختلف عن مالك وإبراهيم في شراء محلات معلومة من حلفاء على أن يبيعها بعد مسري، فأجازه مالك، ومنعه ابن القاسم

وسئل مالك عن الرجل يشتري امرأة من صاحب المحائط
فيستشفه لذيهار، فإذا ذهب وطب ذلك حديثه، قال مالك
يحتاج صاحب الحديث

وكذلك اعلم من يشتري امرأة من حائط، أو من غيره
فصنع ذلك فعليه الأمان المدين ثم عظيم، لأن استئجاره فكيف من
حرف ملكه وسفله من أهل مدينته، فلو أنهم جازوا ذلك جميع دون
الثالث، ومخبره بعد فوزه، وحملوا النهر من كتاب على ثلث، وثبت
بيع يشتري بيع غنوه التي لا يعلم مبيع كلها جوازاً
منه ماء

عن الموقوف ما ع ثمة واشتري ما أو تصاعاً أو قد أو
أندرو ع صرة، ملكه لم يجره، روى ذلك عن سعد بن
النبس راجعاً والأوراعي وأبي ثور وأصحاب الرأي،
وقال أبو الحنفية روى به أخرى وهو قول من سبوا
عن الله ومالك، وإذا سعى بخلة أو صخرة بعينها خاز، ولا يعلم من ذلك
حلالاً النسيء موقوف، ولا يؤخذ إلى جهته النسيء من

. ع طبع من يشتري من شاة معنة صح، وإن سأل شاة غير معنة
ثم يبيع وهو قول أكثر أهل العلم مالك، يبيع، يبيع عنه
شاة بخلافه أو يبيع ثمره من ثقله، ويشتريه حلالاً، فأما

(وسئل مالك عن) هذه المسألة (الرجل يشتري
الوطب من صاحب المحائط) أي مالك البزاز (فيستشفه) أي يعصيه
تستشفى يبيع ذبوا يستشفى منه ولها (أما له) أي يشتري (إذا ذهب)
أي ذهب (وطب ذلك الحائط) بل سبعا حطب وطب لمي
 (قال مالك) أي له المندثرة المستوفى (صاحب المحائط)

ثم يأخذ ما بقي من دياره إن كان أحد يكثر دياره رطباً، أحد
ثلاث ديار، لدى بقي له من كان أحد يباع دياره رطباً
أحد أربع لدى بقي له أو بر صدي شهماً فأحد يد بقي له من
دياره عند صاحب لمناظر ما يدا له إن أحب أن يحد صرا، أو
يلفه سوى أصغر، أحدها يد فصل له فإن أحد صر و يلفه
أخرى فلا يد له حتى يسوي ديت له

مقول بعدد (ثم يأخذ) عشرة (أمة) أي من الفصح (ما بقي له من دياره)
ثم (ويحد بقوله) (أو كان) المشري (أحد)، واستوفى (الظلي دياره) حة
(رطباً) من له (رطباً) (أحد) من صدي حينئذ ثقت الديار مدي بقي له (أو كان)
- أي سبعة بي من صدي بر فاني - وهو لا وجه ولا وصح عدي
وعرب من له من سبع الهبة من بقط أحد ثقت الفقي بقي له (أو بعض
الأول، وهو حادة المسخ المصيرة أحد اثنتي عشرة والذي بقوله) (أو العطف
ولا وجه)

(وزن كان) سوري قد (أحد ثلاثة رابع دياره رطباً) مفعول أحد ثم
ذهب إلى (أحد) المشري حينئذ (ربع الذي بقي له) من دياره (أو يتراهي)
بينهما) أي نحو هبة استوفى عند بي بقط أحد يتراهيها (فأحد) الفمري
(أما بقي له من دياره عند صاحب لمناظر) وجه الشائع (ما يد له) أي ثقت بي
وهو مفعول (أحد)

ثم قد بعض أمته ما يدا له (أو أحد) المشري (أو يأخذ) حة
دياراً (فصراً) غير ملحوظة في (سبع المصيرة) والفتة أي الهبة (أو سلعة)
أخرى (سوى الصر) كأنه ما كان (أحد) جاداً لعموم من حب (أما فصل
له) أي موصوفه من بقي له (أو قد صر و سلعة أخرى فلا يدا له) أي فلا
نحو (سوري) أن يعاين الشائع حتى سوفي ذلك) سوي سوي (أو من

فيه لا أن تكتسب ثم سأل ما سلف فيه عند دفعه الذهب إلى صاحبه يقتضيه إما في الزايدة أو النقصان و يبدأ فيما اشترى من رخص فباعه منه عند دفعه الذهب إلى صاحبه لا يفتخ به يكون هو شئ من ذنب ما خير لا أحد من ذلك وعبر ما ذكره من ذلك أنه يقول لا تخف من رخص أسفب في راحتك بل لا

المذكور (يعني إلا أن يفتقر المصنف، كسر الهمزة) (ما سلف فيه) (معمول بغيره) (عند دفعه) أي عند دفعه (المشتري الذهب) (دنيا) (إلى صاحبه) أي المالك (و يبيع المصنف، وسعى لنا دفعه) (للمشتري الثمن) (في حقه) (ف شرطه) (بعض المبيع) (ولا يجوز بعض المبيع) (ولا يضره) (الاحتياط) (في ملكه) (وهكذا في ذلك) (إذا دفع بمساجر دنيا) (على الموعود، فلا بد أن ظهر المكي فلا بأس

سم وضح قوله بعض المصنف (بمعنى ما ذكره) (بقتضيه) (المشتري) (الذهب أو الزايدة أو النقصان) (في ذنبه المذكورة) (في الموعود) (سابقاً) (ومع في حقه) (الذات)

(أو دنيا) (المبيع) (أيما اشترى من الذهب)، وهذا هو معنى شراء الذهب (فباعت منه) أي بعد شراء دفعه (أي للمشتري) (الذهب) (دنيا) (إلى صاحبه) أي المالك (و يجوز لمراد بمبيع المبيع ما كذا قوله) (لا يصلح أن يكون في شيء من ذلك) (الذي ذكره) (المشتري) (بمعنى ما ذكره) (ولا أحل) (عقله) (بغير تأخير) (وهي سعة الموعود في هذا أحل، ولا تأخير

قال مالك وفسر ما ذكره من ذلك (بمعنى ما ذكره) (سأله المذكور) (بمعنى) (المراد) (من ذلك) (أن يقول مراد) (المشتري) (المراد) (بمعنى) (أي أعطاك دنيا) (أي) (أحسن ثلاثة) (المعينة) (وعلق لفظ دنيا على غير (أمر) (بمعنى) (وهو) (في الحد) (الذي) (الله) (أشبه

لا قدر بغير ما استكره أو ساجر، ولا فهو سلف في ديني يكون
ضابط على ما هو حتى ينفذه

يجوز ذلك لأن (لا هو) أي المتاجر (بغير ما استكره أو ساجر) لأنه أثر
التبعية إلى الأصل (ولا هو سلف) بشدته للام أي أعطى الله إلهي بين يكون
صاحباً على صاحبه أي المتاجر (بغير ما استكره أو ساجر) لأنه عقد بطريق
الكراء بغيره

والمعنى (١) حصص الله بالقدرة المتعددة، فله قال في
الهندية: "لا بأس أن يسجل لعدد في عدة أكثرها بعضها يربطها بعد
اليومين، ولا من العيب. فإن سعة لا غير فيه، ولا بأس في قول مالك أن
يكثرها به كلها بعد شهر أو شهرين ما لم ينفذ، وإن سعة لا يجوز، فوجه
رواية ابن عباس ما إذا لم ينفذ بكرة على فيه، يكون مرة واحدة، ومرة
سلفاً، ومنه أن المتجر أن المتجر ينفذ بكرة على لا ينفذ لا إلى أجل
يملك، وهذا معنى في المسألة، وإن عيب من القدر

وقد، (٢) فرق من ذلك البعض، إلخ، يريد أنه فرق بين ذلك فيما لا
يكثر فيه المتجر، والبعض، وذلك أنه من سعة دابة يربطها بعد مدة، أو عصف
يستحقه من مدة زمنية، فإنه يربط من المدة بعد عدم بعض فيه،
وأن سعة مع مائة الكراء عليه من سعة من العرف، وإن لم يملك إلى
استأجر لصاحب سعة، أو أكثر أنه ما هو قبض ينفذ الخدمة، وقد يجزئ ما نكث
استجاره بغيره من سعة، وقد ينفذ في الدار ذلك ما يمنع استجاره، فمعه من
موصى أو موث رباي، وما يوجب الرجوع على سعة بالأجر، أي أحدها
عوضاً من سعة، عدم انقضاء مدة، عدم انقضاء جميع مائة في بني هذا النوع

(١) (السنن) ١: ٢٥٥.

(٢) (١٠٢٦) ١٤٢١ هـ

من ۱۰ لک - دیکھو کہ میں نے یہ شعر یہ دیا ہے کہ یہ شعر
 بنا ہے میرا لا بظہر من سہا یہ شعر آیت لا یجوز دیکھو دیکھو
 قیامہ دیکھو کہ جہاں کہ حکم دے ایسا ہی ہوا ہے جس میں جہاں و
 جہاں ہے وہاں ہے یہ شعر ہے اس میں غرض ہے کہ

یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا

۱۰ لک - دیکھو کہ میں نے یہ شعر یہ دیا ہے کہ یہ شعر
 بنا ہے میرا لا بظہر من سہا یہ شعر آیت لا یجوز دیکھو دیکھو
 قیامہ دیکھو کہ جہاں کہ حکم دے ایسا ہی ہوا ہے جس میں جہاں و
 جہاں ہے وہاں ہے یہ شعر ہے اس میں غرض ہے کہ

یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا
 یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا یہ شعر ہے کہ لا بظہر من سہا

(۱۵) باب بیع الناکه

وإذا باع رجل امرأة أو كافر أو ثقیف بیع لکن المهر محرم
بمذنبه ولو باع قبل ما لم يلقه من مهره ذنبه، ولا ما جاز
المهر، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا
ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا

وإذا باع رجل امرأة أو كافر أو ثقیف بیع لکن المهر محرم
بمذنبه ولو باع قبل ما لم يلقه من مهره ذنبه، ولا ما جاز
المهر، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا
ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا

الثاني ما يترتب به حرمة، فبما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به
حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به
حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به

الثالث ما يترتب به حرمة، فبما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به
حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به
حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به حرمة، أو ما يترتب به

(۱۶) ما جاء في بيع الناکه

وكلامه: إذا باع رجل امرأة أو كافر أو ثقیف بیع لکن المهر محرم
بمذنبه ولو باع قبل ما لم يلقه من مهره ذنبه، ولا ما جاز
المهر، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا ما جاز أكثر من ذنبه، ولا

(۱) هو المهر، لا ما

(۲) المهر، (۷/۱۲)

(۳) شرح المهر، (۲/۱۶)

١٣٢٠/٢٩ - في ذلك الأمر المجمع عليه عليه السلام
 بما سأل من أئمة من بعدهم من أن لا يبيعوا
 بسببه ولا يبيعوا شيئا منها بفضله بغير
 منها بما سأل

الأمر قد خفي عليك، فحضر كسبح، فقلت: يا سيدي، قد سمعت
 قد خفي عنه المذكور في أئمة من بعدهم من أن لا يبيعوا

١٣٢٠/٢٩ - في ذلك الأمر المجمع عليه عليه السلام
 ثبأته من رتبته أو بسببه) يعني من أئمة أئمة من بعدهم من أن لا يبيعوا
 ببيعته (حتى يستوفيه) أي بفضله (أو بالثبوت أو الظاهر، أو بالثبوت
 ببيع سببه من فضله، أو الظاهر، أو بجمعهم، يعني مع ذلك إلا ما سأل من
 ضمان أبيه، وأما جميع أئمة من ذلك يوم القيامة

رأى من ذلك، ولا أرى فيه بيع من الضمان من ذلك
 (ولا يبيع شيئا منها) أي من ماله (بفضله) يعني من سببه (ولا
 يبيع ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته)
 (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته)
 (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته)

في ذلك الأمر المجمع عليه عليه السلام
 (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته)
 (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته) أي ببيعته (أو ببيعته)

وقد ذكره في من أئمة من بعدهم من أن لا يبيعوا

فاكهة يابسة تدخر وتؤكل فلا يباع بقضه بتخصيص، إلا بقاءه يبدل.
ومثلاً بيشي إذا كان من جنس واحد، وإن كان من مستعملين
مختلفين، فلا بأس بأن يباع منه تدخر بواجب بدل يبدل ولا يخلع
إلى آخره، وما كان منها مما لا يبيس ولا يذخر وما يؤكل وطناً.
كهيئة الطبخ، والقضاء، والحزير، تدخر ولا يخلع ..

(فاكهة يابسة) كالمشم مثل (تدخر وتؤكل) يابسة المعهود ليهما معاً فاكهة فلا
يباع بغيره بغيره إلا بقاء يبدل أي ما جره (ومثلاً بيشي) أي مساوياً (إذا كان)
الضمير إلى ما كان منها (من صنف واحد) لوجود علمي بها اعترض والقضاء
معاً، فإن جي^١ جعل حوتاً عنه بحريم التعامل السر والأحد، فلاكله
وقد تقدم ذكره مع ماله في ذلك من القولين الأخيرين أو العلة لاقتباس، وأن
العلم الأخير بالانقباض، وعلى حسب هذا يختلف أجوبته، وأجوبة أصحانها في
مخرج مسائل من النوع، اهـ

قلت ونقدم في الكلام على حلة الرب من كلام الباجي أن مدعب مائت
في الموهبة أن الحلة الانقباض والأضرار للأكل عائب، وإليه ذهب الباجي
ناصح، اهـ

(قول كتاب من صنفين مختلفين فلا بأس) أي بيجور، (بأن يباع منه قنطار
بواحد) والبركس (بأن يبدل) أي ما جره، رائد، يعونه (ولا يصح) بينهما (إلى
أجل) لوجود علمه من النساء، وهي لطعة فقط (وما كان منها) أي من المواك
(لا يبيس ولا يذخر) عادة (وإنما يؤكل) يابسة المعهود (ربط كهيئة الطبخ)
يكسر المرحمة وتضيق الطاء، والمراد الأصغر (والقضاء) بكسر القاف الحزير
(والخزير) بكسر الخاء المعجمة حرة راي، والمراد الأصغر (والأصح) بضم
الهمزة وشدة الحية^٢، وفي السح الهدى بزيادة الهمزة من الروا، وسيم فاكهة

(١) «المشمي» (١/٢٥٦).

(٢) حكاه في «الاستدكار» (١٩/١٨٠).

... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...

... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...

... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...

... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...
... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...

... و ان قریب من ... و ان قریب من ... و ان قریب من ...

أمر رسول الله ﷺ سعد بن أبي وقاص أن يبعث إليه من أصحابه من ذهب و
 فضة

المأخوذ عنه ابن عبد البر: كما في نسخة

أمر رسول الله ﷺ (المسلمين) الميسر، في كسدير، أنه يبعث سعد بن
 سعد (أخي) وسعد بن عباد البحر في ثلثي سعد بن سعد مات في عرفة
 الأخرى على جبل. هذه الفقه كذا في خبر، فبعث سعد آخر من
 معاذ، وقد قيل أنه سعد بن أبي وقاص، كذا في (المصنف) و(المجموع)

و ابن سعد بن أحمد السديري سعد بن مالك هكنا جاء في خبر
 الحديث، الآخر سعد بن عبيدة قال ولا يعلم في تصحاة سعد بن مالك
 إلا سعد بن أبي وقاص، وأما سعد السديري، والأخير، يروى عنها بن أبي
 وقاص بن سعد بن أبي سعيد

قال ثم رجعت منسوخاً ذكر يعقوب بن شيبة، وسعد بن عبد الله بن
 عبد بن حكيم قال لا يروى عن محمد لا يصح عن أبيه بن حجر بن عيسى عن
 أبيه سمعت أن كثير حلة سمعت جاب الصنعاني عن عبيدة قال في يوم
 حبيب فخرج رسول الله ﷺ على أنعام سعد بن أبي وقاص وسعد بن
 سعد، قال وهذا من صحيح مسلم، فسر كذا ثم لا يروى

البيوعه يجمع قاء كذا في (المصنف) عن سعيد (عن النعمان) ي
 مقام حمر (عن ذهب أو فضة) بيان لأبيه قال أبي يحيى "هو من ياب أو كالة
 هي أمة الله بالذهب وفضة ومن شرط صاحبها أن يتولى قصر العوض فيها
 من عقدها، فإن غلب هو انصرف، وغلب من يقصر أو يملكها، فإن لم يور

(١) م ٢٨٩، و(المصنف) ١٠١/٢٤ ١٥

(٢) م ٢٨٩، و(المصنف) ١٠١/٢٤ ١٥

(٣) م ٢٨٩، و(المصنف) ١٠١/٢٤ ١٥

بِاعَى ثَلَاثَ ثَلَاثٍ بِرَبْعَةٍ عَيْنًا، أَوْ كُلَّ رُبْعٍ ثَلَاثَةَ عَيْنٍ

حكى عن مالك لا يجوز شيء من ذلك، وهذا إذا علق الذي عند الحرف قبل أن يبيع لأخر، اهـ

(بِاعَى كُلِّ) بِالْإِصَافَةِ وَالْمَعْنَى (ثَلَاثَةَ أَرْبَعَةٍ عَيْنًا أَوْ كُلَّ أَرْبَعٍ ثَلَاثَةَ عَيْنًا) شَيْءٌ مِنَ الرُّبْعِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمُدَوَّنَةِ» يَ كُلَّ ثَلَاثَةٍ مِثَالِ مِثَالٍ مِنْ لَابِهِ بِأَرْبَعَةٍ صَاعِيرٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ السَّاحِبِ كَمَا سَأَلْتَنِي أَنَّ كَلَامَهُ أَنَّ الْحَرَادَ كُلَّ ثَلَاثَةِ ثَبَاتٍ مِثْرَةً دَلِيلٍ، أَوْ نَحْوِ ظَاهِرِ لَفْظِ أَنَّهُ بِفَضْلِ صَحَّتِهَا، وَبَعْدَ مَسَاعِدِهَا، وَبُؤْسِ هَذَا الظَّاهِرِ أَمَّا بَأَمَّا كُلَّ ثَلَاثَةٍ بِأَرْبَعَةٍ، وَبِذَلِكَ يَنْصَحِي حَوَارِ الثَّقَلَيْنِ دَلِيلٌ لَأَنْ مَا لَا يَجُوزُ انْتِفَادُ لَا يَجُوزُ بِيَعَهُ، بَلْ لَا يَجُوزُ انْتِفَادُهُ وَلَا تَمَكُّنُهُ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِبَيْعِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِتَلَاُفِ صَبْعِهَا فَتَصِي ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى هَيْئَةٍ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ هِيَ كِتَابُ الدُّرَاهِمِ مِنَ «الْمُدَوَّنَةِ»^(١) فِي إِرْجُلِ شُرَيْحٍ أَنَّهُ دَعَبٌ أَوْ دَعْبٌ وَثَقُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَيْعِهَا بِرُكْبٍ وَرَبْعٍ، فَيَجْعَلُ لِكُلِّ صَاعَةٍ قِسْمَهُ، وَفَلَتْ يَتَقَبَّضُ بِبَيْعِهَا، وَقَالَ هِيَ الصَّوَرُ مِنَ «الْمُدَوَّنَةِ»^(٢) كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ سِوَ بَيْعِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ كَالْأَبَرِ وَالْمَلَامَرِ وَالْمَجْدَرِ وَالْأَقْدَاحِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ كِرَامِيَةً يَبْعُهَا بِجَسَمِهَا مَتَاعًا أَوْ كِرَامِيَةً سَعْمَالًا، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ كِرَامِيَةً انْتِفَادًا وَفِي سَعْمَالِهَا فَلَا خِلَافَ فِي انْتِفَادِهَا فِي تَحْرِيمِهِ، وَهُوَ مَوْلُودُ الثَّقَلَيْنِ، اهـ

وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ^(٣) لَا يَرِيدُ دَعْبَهُ، لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ عِلْمًا فِي حَرَمِ سَعْدِ آتِيَةِ الْمَذْهَبِ وَالْقِسْمِ، وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ إِذَا عِنْدَ سَعْمَالٍ هِيَ

(١) (٦) (٢١)

(٢) (٦) (٢٢)

(٣) (٦) (٢٣)

بالاستعمال، وذكره بعض أصحابنا وجهاً في المنع، ولما أدبنا حرم استعماله مطلقاً حرم عنه استعماله كالملاهي

ودعا ثياب الحرير لبها صاح نساء وباح التجاره فيها، فحصل لغرض،
ولما حرم استعمالها، فهو قول أكثر من العلم، منهم من حمله ومالك، ومن
منه من قوله أنه قال لا بأس بالمسح من قدح فضة، عن الشافعي قول
إنه مكره غير محرم، اهـ

وفى لحافظ في الفتح^(١٦) من من المند الإجماع على تحريم سرب
في تبة ناهب والمعدة لا عن معلومة به، فرة أخذ اشارة به فكلمة أم، به
السهي، عن الشافعي في التلخيص، وليس هو ناهب في حرمة أو انتهى ليه
للثريه، ومن في الجديد على التحريم، ومن أصحابنا من قطع به، وهذا الثاني
به لتبوت الوعيد عليه بالدر عند التمدد، وقيل عن ناهب في حرمة تحريم
استعماله من الذهب والفضة، وإد خرم الاعتماد بغير استعمال أو

سم قال^(١٧) قد مرطبي في التحليل تحريم استعمال أواسي ذهب
وانصف في الأكل وشرب، وليس بهما ما في مناه مثل سكر وسائر وجوه
الاستعمالات، وهذا، ف، أنصهر

وحرمت طائفة سبب، فأباحته مطلقاً، ومنهم من قصر التحريم على
الأكل، لشرب، ومنهم من قصره على شرب، لأنه لم يقع على التزينة في لأش
واختلف في حله لمسح، فقبل يرجع ذلك إلى عباها، ويؤيد ذلك ما
في لحدثت هي لهم في مدته، وقس كونهما الإنسان ويقسم المتلفات، من

(١٦) المطح البخاري (١/١٠٠)

(١٧) أي الحفاظ في فتح بخاري (١/١٧)

• • • • •

أُتِيَ اسْمُهُمْ بِسُورَةِ النِّجْمِ الْآتِيَةِ مِنْهُمْ فَتَقَرَّرَ بِرُحْمَتِهِمْ بِإِذْنِ اللَّهِ
فَصَحَّحَهُمْ وَدَعَا لَهُمْ دُورَ سُبْحِيٍّ وَدَعَا لَهُمْ دُورَ سُبْحِيٍّ
الْآتِيَةِ عَلَيْهِ الْفَتْحُ فِي الرَّاحَةِ مِنْهُ.

وَدَعَا لَهُمُ الْبَحْرِيَّةَ تَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا تَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا
جَوَّالًا سَعْدًا لَدُنِّي مِنَ الْجَوَّالِ تَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا تَسْبِيحًا
وَتَسْبِيحًا تَسْبِيحًا لَدُنِّي مِنَ الْجَوَّالِ تَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا وَتَسْبِيحًا
عَلَى حَقِّهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ

وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا لَدُنِّي وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا لَدُنِّي
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا لَدُنِّي وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا
لَدُنِّي وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا لَدُنِّي وَتَسْبِيحًا لِي سَعْدًا لَدُنِّي

وَعَلَى حَقِّهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ

وَعَلَى حَقِّهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ

وَعَلَى حَقِّهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ
وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ وَتَسْبِيحًا لَرَأْفَتِهِ

لا فصل بينهما

مدرّ مثل (لا فصل بينهما)^(١) أي لا زيادة، وقد راد في حديث عليّ عند من
ماجه^(٢) صححه المحاكم عند قوله لا فصل بينهما، فمن قال لا حاجة
مدرّ فليذهب به، ومن كتب لا حاجة بذهب فليذهب به، لا حاجة
هنا، وفي حديث الأئمة زيادة، يستلزمها في السانعي قد السانعي^(٣) به يد ويصاحف
الساني وتعميم التماس في كل شيء، بحسبه

وبذلك تدبر بالتدبير، السانعي بالسانعي، علي وجهين، أحدهما ورثا،
والثاني عتدا، فلهذا القول فلا يجوز فيه إلا السانعي، ولا يجوز فيه زيادة على
وجه معروف، ولا بمسألة، ولا نحو^(٤) يكون مع أحدهما زيادة، من جهة
ولا من غير جهة، لأن الموصوف الآخر يفسد على التبع، وإنما هي معنى
قوي إلى تناقض في اللفظ

وحديث قوله ماثل في قوله ياتي في السكة، جديع إليهم فصحته ورثا،
ويجوز منهم ورثا، ويخطبهم اجرة عمل، فقال مرة، ويجوز أن يكون
جميعه، ويرثا، ابن المولى، ومع من كتب موسى بن دينار، وحكي، بن حبيب
عن جماعة من أصحاب عاتكة، وفيه، السانعي، أي بحسبه

وأما التعدد فإنه يجوز ذلك، ولا كان مضطرا^(٥)، أو من معنى
في الحديث، والتدبر على معنى المعروف، والفصل، وفيه حديث هو الفصل،
لأنهما لم يبق على القول، وبهذا، يوضح من ذلك تعدد الأجزاء، والأجزاء،
ولأن ذلك يكون معنى، وأما في قوله لا حاجة، فإذ عمل فيه على
العدد من جهة، زيادة على سبيل المعروف، ما لم يكن في ذلك وجه من
المكاييس، وجمعه، فصح منه،

(١) أخرجه مسلم في مسنده، ٦٥، ١٥٨٨٦، قال شيخنا الشيخ أبو بكر، والساني في
البرق ٧، ٢٧٨، قال شيخنا الشيخ أبو بكر،

(٢) أخرجه في مسنده، ٢٦٦،

(٣) قاله في مسنده، ١٥٩،

حدیث ۱۳۳۱ - ما بعد از حدیث ۱۳۳۰ در حدیث ۱۳۳۱
 من ذلک ما من ربه انما یصل فی ذلک من غنم یذبح
 عید الله من ربه انما یصل من ذلک علیه السلام
 واما حدیث ۱۳۳۲ - من ذلک ما من ربه انما یصل
 من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 حدیث ۱۳۳۳ -

انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام

انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام

انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام
 انما یصل من ذلک علیه السلام انما یصل من ذلک علیه السلام

هَذَا عَهْدُ بَيْنَا وَبَيْنَا وَعَهْدُنَا بَيْنَكُمْ

حرم معاقل في المصروب من القلوب والفضة المبرهنة دور انبر والمصوع
صبيحاً إلا شيء من معاوية بن أبي سفيان روي عنه من وجوده، وقد
أجمعوا على خلافه: فأما إجماعهم على ذلك عن الاستئذان به بعد روي
لهم معاوية مع أبي الدرداء، إذ باع معاوية سفينة لأكثر من دينار، يقال أن الربا
في المصوع وغير المصوع والمصروب وغير المصروب، ^١

قلت: وحديث بيع معاوية أخرجه إسحاق ^(١) بسنده إلى عطاء، قال: باع
معاوية سفينة من ذهب أو ورق بأكثر من دينار، فلما أبر الدرداء سمعت
رسول الله ﷺ يقول عن مثل هذا: لا مثلاً بمثل، ^٢ وهذا إسحاق في «الموطأ»
قريب (هذا عهد) ي وصيه (بيننا) ﷺ (إليها) أي الصحابة (وعهدنا إليكم)
وحديث مالك حقه، فكذلك أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ^(٣) برواية من
وعده عن مالك، والحاكم في «المستدرک» برواية بشر بن عمر عن مالك

ومكث أخرجه البيهقي ^(٤) بسند، إلى بشر بن عمر عن مالك، ثم و
وفي رواية سالم ووافقه دلائل على أن ابن عمر لم يسمع من النبي ﷺ في ذلك
شيئاً، ثم أخرج بسنده إلى الترمذي أنما لشافعي عن مالك بنده هذا عهد بيننا، ثم
قال ورواه الشافعي ^(٥) في رواية الترمذي عنه بطوله في نصه انصاع، ثم قال
الشافعي: هذا خطأ أصحها سفيان بن عيينة عن ورادان الرومي أنه سأل من
عمر، فقال: إني روي أنصح الحلي، ثم أجمعه واستقصى فيه قدر أجري و
عمل يدي، فقال: إني عمر الحب نالذهب لا فصل بينهما، هذا عهد من حبنا
إليها، وعهدنا إليكم، قال الشافعي يعني بمصاحبة هم من المحطات أخبرناه

(١) سنن إسماعيل (٧/٢٨٢)

(٢) ٦٩/٤

(٣) سنن الترمذي (٥/٢٧٩)

(٤) مسند الشافعي (٢/١٥٧)

144

این اسحق را باقی بر رویا و جو حقیقت پادشاهان ظاهر و باطنی و
فلسفی می دانند.

[illegible][illegible]

نقد طرح و تنظیم : مسعوده ایللی کی بغدادی - سالیبا - محمدی دلس
تصاویر حسن : حبیب بنو، فهد بنو، یاسین قلاسی، علیان احمد، امجد بنو، انجمن بنو

[illegible]

31. 4. 2003

فأله عن المصنف، فقال ما زاد فهو ربا فانكرت ذلك مولها، فقال ٧
أحدثت إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ، الحديث

وهي آخره قال ثابت ابن عمر - رضي الله عنه - بعد، فتهاهي، فمب ٨
ابن عمر - رضي الله عنه - رجع عن ثناء بعد ذلك.

وأخرج البخاري في صحيحه عن سالم عن عبد الله بن عمر بن أبي
سعيد خذله مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ فلقه عبد الله بن عمر، فقال
يا أبا سعيد! ما هذا الذي يحدث عن رسول الله ﷺ؟ فقال أبو سعيد: في
المصنف سمعت رسول الله ﷺ يقول: اتعجب بالضعف مثل بمنى والورق بامور
مثل بمنى

قال المحقق^(١) هكذا ساقه، وفيه اختصار وتقديم وتأخير، وقد أخرجه
الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب شيخ شيخ البخاري، وفيه يلغى أن أبا سعيد
خذه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ في المصنف.

فظهر بذلك معنى قوله: مثل ذلك أي مثل حديث عمر - رضي الله عنه -
وعوله فلقه عبد الله أي بعد أن كان سمع منهم الحديث، فأورد أن يستنبطه
فيه، وقد وقع لأبي سعيد مع أبي عمر قصة وهي هذه، وروعت له عنه مع
عاص قصة أخرى كما في البخاري

وأما قصته مع ابن عمر هذه، فأنعزدها بها البخاري من طريق مسلم،
وأخرجها مسلم من طريق ثابت عن نافع، والحفظ أن ابن عمر قال له جل من
بي بيت إن أبا سعيد البخاري يأمر هذا عن رسول الله ﷺ قال نافع فذهب
ابن عمر رأياً معه، والبيت حتى دخل على أبي سعيد، فقال، إن هذا أخيرني
أنت خير من رسول الله ﷺ يعني من يبع الورق بامور إلا مثلاً بمنى،

١٣٢٧/٣٣ - وَحَفَظَنِي عِدَّةٌ مَالِدٌ ۖ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ

أَبِي عَامِرٍ أَنَّهُ حَفَظَ مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ

الحديث. ولخصم من طريق أبي بصير في هذه القصة لأن عمر مع أبي سعيد
أد ابن عمر يهي عن ذلك بعد أن كان أحسن به لما حدثه أبو سعيد يهي
التي في . هـ

وهذان الحديثان أشبه إلهما يهي^(١) في كلامه به هار . وفي روايه
سائر ودفع دلالة على أن ابن عمر لم يسمع من النبي ﷺ في ذلك شيئاً . وقال
ابن الترمذي . وفي بعض أصحابنا عن صاحب "النسب" بأن ابن عمر لم
يسمع ذلك من النبي ﷺ . كما صرح به ابن عمر . رضي الله عنه . في بعض
الروايات . ولا يرد ذلك عليه . لأنه لم يتردد أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ .
بل لم عهد عليه سلام إلى عمر أو غيره . ثم سمعه ابن عمر منه . جاز له أن
يقوله عهد بيده . اهـ

٢٢٧ / ٣٣ - (مالك أنه بلغه عن جده . أي جد مالك وهو مالك بن أبي
عامر) قال أبو حنيفة تيمناً لميوطي في "سورة" ^(١) وحمله مسلم ^(٢) من طريق ابن
وهب عن معمر بن مكي عن أبيه عن سليمان بن يسار عن مالك بن أبي عامر
به قال . فيحتمل أن يكون الذي بلغه من وهب أو معمر من تكبر . هـ

قلت - أخرجه (الطحاوي) بسنده إلى مالك رضي الله عنه عن موسى لهم عن
مالك بن أبي عامر عن عثمان . رضي الله عنه .

(أن عثمان بن عفان) رضي الله عنه (أول) وفي "التجريد" ^(١) هذا المعنى

(١) (نظر المتن) (١٧٩/٥)

(٢) (ص ١٩)

(٣) في ٢٩ كتاب المساقاة ١٤ - باب الرأ . حديث ٧٨ .

(٤) (ص ٢٤٤)

عَدَالَةُ مُنْعَاهُ يَتَى مَا رَأَى بِهَيْسَ هَذَا سَأَسْ

« حكي ابن الترمذاني عن «السدي» لا أحب أبي جبر له مع أبي
الفرج، لا أبي جبر من أبي أسلم من عطف، وتسد معروفاً لا مع عاتق،
والعرق ذلك متروكة، اهـ

عَنْ «رَوْدِي»^(١)، وَالْإِسْنَادُ مُصَحِّحٌ وَلَمْ يَرِدْ مِنْ أَحَدٍ أَنَّهُ هُوَ مَر
الْأَوَادُ صَحِيحَةٌ. وَالْجَمْعُ مُمَكِّنٌ بِأَنَّهُ عَرَضٌ لَهُ ذَلِكَ مَعَ عَادَةِ أَبِي
الفرج، اهـ

(يقال له معاوية ما أرى جال هذا) سبع (يُسَلِّمُ) بما لأنه جال كهي على
المسؤول يدي له التعامل، وفيهم المصنفات، أو كان لا يرى ما المفضل كمن
عباس

فَأَبَى الْبَاهِي^(٢) مَا دَعَى إِلَيْهِ مُعَاوِيَةَ مِنْ بَيْعِ السَّعَابَةِ^(٣)، أَكْثَرُ مِنْ وَهْمِهَا
يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَى فِي ذَلِكَ مَرَادَهُ مِنْ عِبَادَةٍ مِنْ مَحْوَرِ الْإِثْمَانِ الْمُدَّاهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونُ لَا يَرَى ذَلِكَ، وَتَكُنْ جُزْءُ اسْتِغْنَاءٍ بَيْنَ الْمَصْرُوحِ مِنْهُ (عَبْرَةُ) لِحَقِّهِ
انْتِصَاحُهُ، وَهُوَ أَبِي الْفَرَجِ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ
عَلَيْهِ قَعْدَةٌ مِنْ حَبْرَةِ الْخَصَالِ فِي سَبَبِ وَاجْتِاحِ أَبِي الْإِسْمَاعِيلِ فِي السَّبَبِ
عَنْ مَرْدُكٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ مِنْ أَهْلِ الْجَهْدِ وَالْقَهْقَرِ، فَلَيْسَ لِأَبِي الْفَرَجِ صَرْفُهُ
عَنْ رَأْيِهِ، لَا بِدَلِيلٍ وَحِجَّةٍ، وَمَعْدُورِي أَسْ أَيْ مَلِكَةٌ قَبْلَ لَأْسِ هَذَا هَلْ لَكَ
فِي أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ مَا تَوَدُّ إِلَّا بِوَحْدِهِ؟ قَالُوا أَفَعَدَّ، بِهِ لَهَا

«لَوْ، مُعَاوِيَةَ» مَا أَرَى مِثْلَ هَذَا سَأَسْ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَى أَنَّ مَرْدُكاً
عَلَى أَحْبَابِ الْأَحَادِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَذَلِكَ لِمَا يَجُورُ عَلَى الرَّأْيِ مِنْ

(١) رَجُزُ الرُّوْدِي (٢٧٨)

(٢) «الْمُسْتَرْ» (١) (٢٧٦)

(٣) أَيْ سَعَابَةُ الْمَدِينَةِ

ثُمَّ قَدِمَ أَبُو بَرْزَاءُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَكَتَبَ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ: لَا تَبِيعْ ذَلِكَ، وَلَا مِثْلًا بِمِثْلٍ
وَرِثًا وَرِثًا.

١٣٢٩، ٣٥ - وَحَقَّقْتُ عَنْ ذَلِكَ عَنْ نَاجِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ: لَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

مُعَاوِيَةَ وَأَخُوهُ بِهَجْرِهِ وَالْمَدِينَةَ حِينَ لَمْ يَأْخُذْ بِمَا خَلَّ إِلَيْهِ مِنْ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ
وَيُظْهِرُ بِمَجْرُوعِ عَمِّ مُعَاوِيَةَ وَخِثَارِ نَعْمَةٍ أَوْ بِهَجْرِهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَلَمْ يَطْعَمْ.
وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَهْجَةِ الْمَكْرُوهَةِ

أَلَمْ يَرَى لَهُ بَيْعَ أَمْرِ النَّاسِ لَا يَخْشَوْنَ كِتَابَ بَنِي حَالَتِ مِنْ حَالَتِ عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ وَحِيدٍ أَصْلَ عِنْدَ الْعَمَةِ فِي مَجْلَدٍ مِنْ مَنَاسِقِ وَهَجْرِهِ وَيُطْعَمُ الْكَلَامُ
عَمَّهُ. وَنَدَى رَأْسَهُ عُرْوَةَ وَجَلًّا صَحَابًا فِي حَارَةِ نَعْمَةٍ وَأَلَّا لَا أَكَلُمَكَ
أَبَدًا، قَالَ أَبُو عُمَرَ^(١)

(ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الْفَرْدَاءُ) مِنْ نَشَامٍ (عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) بِالْمَدِينَةِ الْمَكْرُوهَةِ
(فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ) فِي لَعْنَةٍ عَلَى مَعْصِيَةِ رَفِيعٍ يَتَكَبَّرُ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ بِهَجْرِهِ
بِقِسْمِهِ فَكَتَبَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ (بِالنَّشَامِ) (لَا يَبِيعُ مِثْلَ ذَلِكَ) وَهِيَ
الْبَيْعَةُ الْمَكْرُوهَةُ أَنْ لَا يَبِيعَ بَدْلًا أَوْ يَهْجُرَ وَالْقِسْمُ (لَا مِثْلًا بِمِثْلٍ) بِهِيَ
(وَرِثًا وَرِثًا) بَنِي الْعَمَلِ

هَذَا الْبَاحِي^(٢) كَتَبَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى عَمِّهِ مَا يَحْتَجُّ عَلَى
الْإِمَامِ مِنْ حُكَايَاهُ بِالْحَقِّ وَالْإِثْبَاتِ بِهِمْ بِمَعْرَافَةِ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يَتَكَبَّرْ عُمَرَ عَلَى
مُعَاوِيَةَ مَا رَجَعَ بِهِ أَبُو الْفَرْدَاءُ لَمْ يَحْمِلْ مِنَ التَّأْوِيلِ^(٣) هـ.

١٣٢٩، ٣٥ - (سَالَتْ) عَنْ نَاجِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: لَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

(١) الشرح برؤس: (٢٣٢٩/٣٥)

(٢) انظر: (الآداب) (٢٣٢٩/٣٥)

(٣) (المنهاج) (١٣٢٩/٣٥)

وَلَا يَبَاعُ كَالْتَنِي بِنَاجِرٍ

٣٨/١٣٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ لَا رِبَا إِلَّا فِي ذَهَبٍ أَوْ فِي مِصْوَ أَوْ مَا يَكُنَّ أَوْ يُوَزَنُ، بِنَا يَزْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ

٣٩/١٣٣٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَطَعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مِنَ الْقَسَادِ فِي الْأَرْضِ

المحذوف: "للمرد من عدا ما يحل من السكر، وفيه دين لأي مصفة على التحليل بالكل (ولا يباع كالتني) بالهجرة أي ما حل (بناجر) أي حاصر من المروءات،

٣٨/١٣٣٢ - (مالك عن أبي الرمان) عبد الله بن دكن (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول لا ربا إلا في ذهب أو فضة) وفيها بيا إجماعاً، بربها وعينها مودة (أو ما يكال أو يوزن، أي ما يكون كيطاً أو دري) (صا يركن أو يشرب) قال: "يأجي" هذا يعني ما عند الربوا حله في المعلوم أي مطهر مكمل أو موزون، على هذا يشهد به غيره في المحضر الموزونة، والرواية البرقة المعجلة أيضاً

٣٩/١٣٣٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قطع الذهب والورق من القساد في الأرض) قال ياجي: "يؤكد قطع النسيب الصحاح والمراهم الصحاح من القساد في الأرض، وذلك على ضربين أحدهما أن يقطعها نسبها مقطعة، فإنه من بعده لأنه ينسب إلى إدخال العشر في الذهب والورق؛ لأنه إذا قطعت صغاراً أدخل فيها العشر؛ وتسمع الناس إساق النسيب منه في الجملة، وهي على كثير من الناس تسمية من غيره

والصوم الثاني فرضاً في تلك السنة حتى قد عدا بجمعها عدا
فمن عده ما عد ومن عدا حنة من كذا مطلق فستعصب ذلك. وهذا لا
محذور لأنه من العدا لا وجه ذلك أن العدا يأخذ منه إما بجمعه حتى به
رد، ولا فرق بين ما يجمع منه وبين ما لا يجمع في الجوع.

قد قال الشيخ أبو اسحق: يؤقت كتاب الصائير وأبوهم، وقال الله
سبحانه: (قُلْ يَسْمَعَتْ أَعْيُنُنَا لَهُ وَلَهُ عُتْقَانَا أَتُتْلَىٰ لَكَ عَلَاقٌ)
أثرها ما ذكرناه، فإن كسر بكسر الهمزة والميم والميم، وقال ابن
السبب: هو من العدا في درهم، ولذلك قطع عداً بين التمر وتمر من
عد تمر من فعل ذلك وودع غير ذلك لا جناية وعسر فلم يجب فيه
قطع كسائر ما يقر به انتهى.

وسرحم محمد في صوته على أثر جباب ما يكدر من قطع الدرهم
و... قال بعد ذكر الأمر في محمد... سمي قطع... واليد...
يعني... في التعليق... والندم... بعضهما...
سرحم... أحب... والندم... وفي عدة...
موقع... بل أكثر لسراية... في القاموس

وكأنه... من... من... من...
... حُرِّقُوا فِي الْحَرِّ بِحَارِهِمْ ثُمَّ دَسَّوْهُم فِي أُمْنِيٍّ فَتَلَافَوْهُمْ
الآية، كما ذكرنا في... من... من...
كسرهم... من... من...

١) ... ١٧

٢) ... ٣٦

٣) ... ٣٣

في ذلك، ولا بأس أن يفتري الزهراء (عليها السلام) في الذهب بالنقصان، ويصفه
بالذهب الحر، كما قال في خبر راجع إلى أبي بصير (عليه السلام) قال: ما من
المعدود من الذهب من يملكه إلا سمي لأحد من بني علي (عليه السلام) من
بنو آل أبي طالب، حتى يعلموا أن ذلك من آل أبي طالب، قالوا: لا
يأثم من ذهبه، ولا يفتري به، ولا يفتري به من يملكه من بني علي (عليه السلام).

والذهب الحر، هو الذي لا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني
علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام).

والذهب الحر، هو الذي لا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني
علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام)، ولا يملكه أحد من بني علي (عليه السلام).

قال مالك: ولا بأس أن يفتري الزهراء (عليها السلام) في الذهب بالنقصان، ويصفه
بالذهب الحر، كما قال في خبر راجع إلى أبي بصير (عليه السلام) قال: ما من
المعدود من الذهب من يملكه إلا سمي لأحد من بني علي (عليه السلام) من
بنو آل أبي طالب، حتى يعلموا أن ذلك من آل أبي طالب، قالوا: لا
يأثم من ذهبه، ولا يفتري به، ولا يفتري به من يملكه من بني علي (عليه السلام).

فَأَمَّا مَا كَانَ يَبْرُونَ مِنْ التَّنْبَرِ وَنَحْنِي فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ ذِيَبْ جِرَافًا،
وَيَمَّا يَبَاعَ ذَلِكَ جِرَافًا، كَهَيْسَةِ حَفْطَةِ وَالتَّنْبَرِ وَنَحْنِي مِنْ الْأَطْعِمَةِ
الَّتِي تَبَاعُ جِرَافًا، وَمِثْلَهَا يَكُنَّ، فَيَسَّ بِأَنْبِيَاءَ ذِيَبْ جِرَافًا، بَأْسُ

قال أبو حنيفة: "في حرم الحصول، يمرر من جهتي الكثير، لأحد، لأنه
يرقب في كثرة أسامة سهل الشراء بها، هكذا عنه الأيوبي وحيد الوهاب،
وعلقه ابن مسعود بكثرة تمر أمير، فيكثر تمر، وردّ يجوز بيع النخلي والذوق
وغيرهم جرافًا، انتهى

(وأما ما كان يبرون) أي ساع يبرون (من التنبر والنخلي) كما تقدم أعاده
بوصيحتي وبنيته، (فلا بأس بأن يباع ذلك جرافًا) ثم ذكر نظيره، صدر (وأيضا)
انتباع طلب أي سبر والنخلي (جراف) كهية الحفظة والتنبر وبحومه من الأطعمة
التي تباع جرافًا أي يبعها أحد حرًا (ومثلها) أي حال كونه من (يكال) أي
يباع مثله قليلًا وليس لمنايع ذلك، عذارة من الحفظة وحده (جرافًا) ليس
اسم ليس

قال صاحب المحقق: "حده أن يباع الدرهم ودينار جرافًا،
وأما هذا" "نذهب والمضد خلاف لهذه، جازر كسائر المكولات والحروريات
وأما حائر الثياب والبريق فلا يجوز جرافًا، ويكره في الحرارة"

وعند أبي حنيفة لا يضر أن يباع في النخيل ولا في غيره، إلا هي
التي هي مانعة في الأموال البرقية، انتهى

وهي النخلة الكبيرة^(١) لأن قد عده ببيع نصف جرافًا مع جهن

(١) شرح الزمخشري (٢٨/٢٨)

(٢) حكم من أكل من الظاهر بقائه مدد مع بكه لادن، كما هي المحررة في سراج
(٢٨/٢٨)

(٣) (٢٨/٢٨)

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

ان . به . بصرها ، لا علم في حلاله ، ولا حرج في حلاله .
 وحده . بها . حلال ك . لا . بصر في الامانة .

ب . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .

و . الحلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 الحلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .

و . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .

حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .
 حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال . حلال .

قال يزيد بن أسير مذهباً أو مذهباً ر حاشاه وفيه شيء
من تلك ذهب أو فضة يدور أو ذراهم دور من أسير من ذلك
وهو الذهب يدور، فإن تنظر إلى قيمه دور كسب قيمة ذلك
فإنه يقتضي جده من أن يحيط لا يحيط به ولا يحيط إلا به
حاشاه

والسنة عند سببه على قول من أن له لا يحيط بالفضل وقد
اختلف في هذا لأجل قول من ساسم واشبه ثم ذكر ساسم فويل
ومقتضى قول من ساسم ساسم ومقتضى قول من شبهه عدم سببه وقال
قال الشافعي سبب بالفضل لا بد ذلك فإن لم يكن بالفضل والذراهم لا
سبب بالفضل فإنه لا يحيط بها حرافة لأن سببه سببه بها أو ما هي
الذرة والجوف لا يصح أن يشبه في ثلثه بعدد وإنما يستعمله الفقير
لكل أو دور واحد

ألا يرى أن دور واحد من الجوف من ثلثه دور واحد غيرهما لا يصح
أن يشبه دور واحد من الذهب بالذهب أو بالفضة أو بالفضة بالفضة
والدور واحد من الذهب والذراهم تشبه بالفضل فإنه يحيط بها حرافة
فإن الدور واحد من الذهب الذي يشبه بالفضل انتهى ومقتضى قوله
الإناء ساسم في الجوف في ساسم ساسم

قال مالك من اشترى مصحلاً فحاشى ذهب أو بالفضة (أو) سببه
سببها أو حاشى وفي شيء من ذلك) ليدور ذهب أو فضة أي سببه
(ضاهية أو ذراهم) من أسير أي اشترىها بمرص من ذهب أو سببه أو ما
شترى من ذلك وبه ذهب مثلاً (بالمقير) أي اشترى بمرصها فإنه ينظر إلى
قيمتها أي قيمة السبب ذهب أو فإن كان ^{١١١} قيمة ذلك شيء بغير السبب

الثَّلاثِينَ، وَفِيهِ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ ثَلَاثٌ، فَدَيْتَ خَائِرَ لَا تَأْسُ بِهِ
إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدُ بَيْدٍ وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا خَيْرَ رَمَاهُ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ
بِأُورَى، يَمَّا فِيهِ أُورَى، نُظِرَ فِيهِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ ذَلِكَ ثَلَاثِينَ
وَبِيْعَهُ مَا فِيهِ مِنْ أُورَى اثْنَتَيْنِ فَدَيْتَ خَائِرَ لَا تَأْسُ بِهِ إِنْ كَانَ
ذَلِكَ يَدُ بَيْدٍ وَرَمَاهُ بِرَمَاهُ ذَلِكَ مِنْ رَمَاهُ رَمَاهُ

(الثلاثين) من قيمة المصروف (وقيمة ما فيه من الذهب ثلاث) يعني يكثر قيمته
انعمي نكت الكل (ثلاث) السبع (خائراً) يعني (لا تأس به إذا كان ذلك بدأ بيد)،
ووضع، وأكد عونه بدأ بيد بقوله (ولا يكون فيه خائراً) أي ساء.

ومن الزوائد: "صاحبه أنه يضر في الثلاث وغيره من قيمته بمحلى
مصرف، وكذا هو صاهر المواردة، وقال القاضي ظاهر بمذهب أن نظري
دنت بالورق (وما أسري من ذلك بالورق، مثلاً يعني حكم الذهب بالسيار،
وحكم الورق بالدرهم واحد، فذكر ولا حكم الذهب وهذا حكم عصه
معداً وصيحاً (مع أنه الورق) أي اعصه (نظر إلى قبضة) مصوغاً (أمر) كان
قيمة ذلك الثلاثين وبيعه ما فيه من الورق الثلاث فلذلك) أيضاً (جائز لا تأس به)
كما تقدم في مسألة الذهب

(إذا كان ذلك) السبع (ليداً بيد) ولا يكون فيه ساء، قال القاضي هذا
بضمي ساء، ومع دخول الساء في ذلك، فالمشهور من المذهب مع
رواه بن النحاس من حديث، خلافاً لقيمة في سجوده ذلك، انتهى.

(ولم يرد على ذلك) الحكم (من أمر الناس عندنا) بسنة السنو، وهذا
الذي يرد عليه سواه المسح المصروف، وسواء المسح الهندية في ذلك مختصر،
ليس فيه ذكر الورق، بل فيها (قيمة ما فيه من الذهب ثلث فلذلك جائز لا
تأس به) إذا كان ذلك يد، ولم يرد ذلك من أمر الناس عندنا

قَالَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ! هَذَا كَيْفَ دَانَ بِنَا مِنْ أَشْرَقِ مَصْرَعَةٍ أَوْ سَمَاءٍ أَوْ خَلْتَمَاءٍ، وَفِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ذَهَبٌ أَوْ نَصْفُ نَجَاشٍ مَا هُوَ حَبِي نَهْ، وَبِهِ يَجُوزُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ شُرُوحٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شُرُوحٌ مِنَ الْحَلِيِّ مَبْدَأُ نَبِيِ الشَّرِّهِ لِمُسْتَعْدَّاهُ وَالْجَاهِدِ، كَالسَّيْفِ، وَبِمَصْصِهِ، وَخَاتَمُ الْوَجَلِ يَكُونُ فِيهِ حَبِيَّةُ الْفَضَّةِ، وَحَبِي اسْمَاءُ يَكُونُ فِيهِ الْذَهَبُ أَوْ نَصْفُ، قَدْ لَا حِلَالَ لَهُ أَنَّهُ مَبَاحٌ اقْتِحَادٌ

وَالشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنْ الذَّهَبِ أَوْ الْفَضَّةِ ثَمَنٌ لِنَبِيهِ اْمُحَلِّي، وَبِمَا يَكُونُ الْمَوَارِثَةُ مِنَ الْحَلِيِّ بِمِثْلِهِ رَدٌّ مَا فِيهِ الْقَضَاءُ مِنَ الْمَدْيَبِ أَوْ الْمَوَارِثَةُ بَرْدٌ لِحَبِي وَحَبِيهِ الْمَدْيَبِ وَبِدْرَآئِهِ مَبْدَأُ لِبَعْضِ شُرُوحِ السَّرُوسِ، وَلَعَلَّ السَّرُوسَ مَبْدَأُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ دَنُ ثَلَاثَتِ وَقْتِهِ فِيهِ مِنْ الذَّهَبِ الثَّلَاثِينَ، فَهَذَا يَفْتَضِي اْعْبَادَ قِيَمَةِ الْحَلِيِّ دُونَ وَرَنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعُوداً فِي مَعَارِئِهِ، فَهَذَا، خِلَافَ مَا قَدْ مَنَعَهُ

وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ اْلأَعْيَادُ بِالْوَرْدِ، لِأَنَّ كُلَّ حَكْمٍ يَحْكُمُ فِي تَحْلِيلِ شَيْءٍ الذَّهَبَ وَنَحْوِهِ، إِذَا مَا يَحْكُمُ فِيهِ مَوْزَنٌ لِدُونِ قِيَمَتِهِ، كَالسَّائِرِ اْلأَعْيَادِ وَكَمِ اْلإِمْتِدَادِ إِذَا مَنَعَهُ كَانَ تَبَاحاً، وَإِذَا تَجَاوَزَهُ لَمْ يَكُنْ تَبَاحاً، لَمْ يَخْتَلَفْ مَصْحَابُهَا فِي أَهْلِ عَلَى هَذَا اَسْمَائِهِ فِي نَاقِصَاتٍ وَمَا دُونَهُ فِي حَكْمِ اَنْبَاحٍ، وَمَا رَأَى عَلَى ذَلِكَ فَيَسَّرُ نَبِيحَ

وَفِي الْعَبِيدِ مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبُ مِنْ مَالِكٍ عِيسَى أَهْلِي دَرَاهِمًا وَأَخَذَ نَصْفَهُ دَرَاهِمًا صَغِيرًا، فَدَكَ نَكَرَهُ، وَبِهِ نَجِيرُهُ، أَوْ، فَعَلَى هَذِهِ بَرُوْدُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اَنْبَاحُ نَصْفٍ، فَأَقُولُ، وَبِالْوَرْدِ عَلَى النَصْفِ يَخْرُجُ عَنْ حِدِّ اْلأَنْبَاحِ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قِيلَ مِنْ يَلْبَسُ إِثْمًا أَنْ لِيَصَدَّ فِي خَيْرِ اْلأَقْلِيلِ

وسرط الثالث ان يكون السبي مرتبطا بالسحلي (مطابقا في ابيه
مصرود، فلا يعد. حتى انه من المني وجيرة الا يحضره لاسته. وان كان
من الفلاند التي لا يحسد غير ظمها بندي فلاشده. فانظر من المذهب انه لا
يأثير به في الاياضا. وفي فاء ابو حبيب، وذكر المضاف فيه في كتاب دكا،
من الفلاسفة، وارباب المذاهب، في ابي الفلاسفة من ابي الفلاسفة (اصوح من
العجزة يصاحي من الكبي وصاح من حبيب، وسبي في بيع الصمام بالظفر
مع مد. وفي مد في بندي لين، فارجع بيها.

وفاء الصوموع في باع شيت فيه رثا بعضه ببعض، ومعها ر مع
احدهم من غير حبه كمد. وفيهم مد. وفيهم او عديس او طرهمير او
ماح شيتا محلي بجسر حبيب. وهذه بمسألة قصى مسألة فاد سجد، والمذهب
انه لا يجوز ذلك. نظر عليه احمد في مو صبح كتيبه.

وذكره قديما الاصحاب، فاء من ابي موسى في اسيف اسطلي
وسلطمة، وانراكب (مخللة بجسي م فيها لا يجوز بولا وحدا، وروپ
ع. في سانه من عدا ايه، والقاسم من محمد، وشربح، وابن مريه. وفي دار
الشافعي، وشحرو. في سورة، وفي احمد رواية حرو خلد على ايه بخير
شروط او يكون المبرد اكثر من ثلثي معه عير، او يكون مع كل واحد منها
من غير حبه.

وفاء حماد من في مطرد. أبو. في حرو. في كنه اذاك. لم
الشم من عدي مع عير، او فاء مع فاء واحد منها من عدي جنسه، ودار
الحسي: لا يأمن ببيع اسيف المحس. المصه نادر هم، وفي دار الشافعي
وسحبي، وشحج من جدر ذلك بان الممد بن امكن حبه على السبعة
يحمون على الممد.

وكان يرد عليه مسألة من عيّد له في النبي ﷺ فقلاده فيها ذهب وحرر
 انشاعها وحرر بسبعة دنانير ثم سبغها فقال النبي ﷺ: «لا حتى يسير بيعة»
 قال فرده حتى مر بيعة ما يراه «يو ثاره» وفي لفظ دواء مسلم قال فأمر
 رسول الله ﷺ بانه ذهب الذي في اللقاة، فسرعه وحده، ثم قال لهم
 وسواء الله ﷺ الذهب بالذهب ورن يورثه، انتهى

وله المولى^(١) في حديثه ان قلادة عبيد الله لا يجوز بيع ذهب مع غيره،
 حتى يذهب - مباح ان ذهب يورثه ذهب، ويبيع الاخر بما اراد، وكذا النخعة مع
 غيرها لا يباع بفضه، وكذا النخعة وسائر الثياب لا يباع من فضه، وسواء
 كان الذهب في الصورة المذكورة قليلا او كثيرا، وكذلك في الثياب، وهذه
 هي المسألة المشهورة في كتابنا في رخصه حاشا من عجزه فهو لا
 يجوز، وهو ملزم على عمر - رضي الله عنه - وابنه وجماعته من السلف، وهو
 ذهب انشاعه واحده، واسحاق، ومحمد بن عبد الحكم لما حكى

في أثر حيفة والثوري والحسن بن صالح يجوز بيع اكثر مما فيه من
 الذهب ولا يجوز بمسه ولا بغيره، قال مالك واصحابه: «لا يجوز بيع
 السدس» يعني بذهب غيره مما هو في معناه الذهب اذا كان دقا، غيره، وقد
 رده مالك في دونه

وي. حديث من أبي سليمان جاز بيعه بالذهب مضطرا، سواء كان معه مثله
 من الذهب او من غيره وهذا حديث مخالف لمصريح احمد بن حنبل، واحتج
 أصحاب الحديث بقلادة، وأجبت لخصه، ان الذهب كان لها اكثر من اثني
 عشر دينار، وله استرافه اثني عشر دينار، ولو لم يكن لا يجوز بيعه، وربما يجوز

(١) ابن ماجة، ر (١٤٢٥)، مسلم (١٥٩)

(٢) شرح المولى على صحيح مسلم (١٧ - ١٨)

(١٦) باب ما جاء في التصرف

المرجع ما عدا به حب كسر مما عدا، فيكون ما ردد من ذهب في مد
آخر.

و ما في التصرف^(١) بأنه إما يبيعه، لأنه كان في بيعه أمانة فلا يبيعه
المستوفى في يدهم فلا يصح له من الجوز أن يصعد لا يبيع حرم
المعدوني، فلهذا قد لا يصح في الجوز الأول وهو من رواية مسلم
وجزه لا يذهب من كان في اليد لا كان في اليد من اليد.

(١٧) ما جاء في التصرف

هذا، صاحب المصنف هو بيع الذهب بالفضة والعكس، ويشتري بذهب
الذهب، وهو مستوفى في الجوز، وفيه يسمى صرفا بغيره عن مذهب
الدين من حوزة التصرف قبل التضييق والحوادثي تصرف التصرف بغير
صرف ماله بالدين من المرفوعين غير أن في فعله بحوزة ذهب
من الآخر.

وفي المصنف^(٢) قوله هو "ع" كان كان، وهو من حوزة
من الذهب، شترى به حوزة في الدين في قوله "ع" إلى قوله "ع" حوزة
هو سائر ما يرد به، ولأنه لا يذهب منه إلا الزيادة لا يبيع بغيره،
والتصرف هو الزيادة به، في قوله يبيع، ومنه سميت الزيادة بالتصرف،
أنه.

ومعنى قوله لا يملك منه إلا الزيادة أي لا يملك بهذا العقد إلا
الزيادة يحصل فيها بغيره من حوزة، وقد سئل لا يبيع بغيره كما

(١) سائر الأجزاء (٢) ٥٥٦

١٣٣٤ / ١ - هفتتني بختی سن مائلیه. من نی شهاب، سخن

مدت نی آس نی انحصان الصری ١

یتبع بعیر من عاتلها من الطموم و سیرس، فلو لم یطلب براءة، والمعیر
خاصة فی بلد، کان فیة قائمة أصلاً، ولا یکون مشروءاً، کذا فی «المعامرة»

١٠ - لا ی^(١) بیع العین بطلعین منه جری - ومنه مرادیه، و«صرف» هو
بیع الذی یفصله یعی أو بالذکر أو بیع أخصمه بعلوس لحوله فی
«المدرسة» و«صرف» ذواصم ب«صرف» فطلو علی فذلک سم بصره، وما
المراطة، هو بیع الذهب بالذهب والفضة بالفضة و«د» بخرج الفلوس، و«د»
لوید إحدیه علی لعل بأنھا کانحی، بیره فی الحدّ ذر ب«د» أو ب«د» مثله
عدداً لا وزناً، لأن الثعلد فی الفلوس بصره الذود فی «بصر» اسمی

قلت: و«شهر» استعمال «صرف» من بیع العین بالعمین، سواء کان بصره
أو یحلال جسه و«د» حله فی «الهدایة» هو البیع إذا کان من واحد من
توضیه من حسن لأشاع

وهی «سر المجر»^(٢) هو بیع الثمر بالثمر، أي ما حق بتبذیه و«د»
المصرف - «د» بخری أو بعیر جسی کذهب بفضه، انتهى و«فی» فی
المرجع^(٣) «صرف» مع فذ مقد، انتهى

١٣٣٤ / ٢ - امطقت عن ابن شهاب (عمر مدنی بن أومر) یصح
اللهوة وسكون الراد آخره سین مهملاً (ابن المدنی) یصح المهمس والثلاثة
ابن عوف (النصری) یصح الذود وإسكان المهملة أبو سعید الحبسی مختلف فی
صحة، دار ابن عبد البر الأكثر علی «الناه» وقال ابن عذرة لا یجده کذا

(١) «کمار» ١٢ الموطأ (٢/٢٣٤)

(٢) (٥٥٢/٦)

(٣) (١٠٧/٦)

أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِمَالَةٍ دِينَارٍ. قَالَ لُدَعَائِي ظَلُوعًا مِنْ حَبِيدٍ لَهُ.
فَتَرَاوَضَا حَتَّى اضْطَرَفَ تَنَّى

في «التبني للمعدة»^(١)

وفي «التمني» ما يروي عن الجمهور، وقيل: إنه رأى أبا بكر رضي الله عنه - وروي عنه عليه السلام - ملاً، أسهم وروايته عن عمر - رضي الله عنه - أشهر.

قال الزرقاني^(٢) - له رؤية وأبوه صحابي، وقال أحمد بن صالح: إن لمالك صحبه، وقال ابن عبان: من وهم أن له صحبه بعد وهم مات معه ٥٩٢ هـ، في قول الجمهور، وقيل سنة ٩١ هـ. وهو ابن أربع وسبعين أنه التمس صرَفًا ببح الصاد واسكان الزاء أي من الدراهم، وفي رواية للبخاري أنه قال: من عنده صرف، فذا طلعة: أنا، ولمسلم من بصطوف الدراهم (بصفة دينار) كانت عنده يعني أراد بيع مائة دينار كلت مع بصوف الدراهم

(قال مالك: لُدَعَائِي ظَلُوعًا مِنْ حَبِيدٍ لَهُ) بضم الحين أحد العشرة المبشرة، وقال: عدي صرفه (فترادفنا) يسكن الضاد المعجمة أي بخاري الكلام في قدر الموضع بالريادة واستقصا: لأن كل واحد يروض صاحبه ويهل خلفه، وقيل: لمراوضة ههنا المواصفة بالسلعة، وهو قد يصف كل منها سمته لرفيقه، كذا في «الصح»^(٣)

وقال البخاري^(٤) مراوضة متبايعهما في صرفهم واحداً بعد واحد طلباً للريادة أو معرفة ما يستقر عليه المظاد (حتى اضطرف) طلعه (تني) أي أحد

(١) (٢٨٩/٣).

(٢) أنش الزرقاني: (٢٨١/٣).

(٣) فتح الباري: (٣٧٨/٤).

(٤) المطبوع: (٢٧١/٤).

واحد يذهب بعينه هو الله أوائل شيء كذا و كذا و كذا
المدح

في مدح أبي بصير و سراج و لأخي عيسى بن عمار و
أبو جابر

... في مدح سراج و سراج فقد كرهه مدحه من أخصب كفا
سالم في المدح كذا و كذا

و كذا في مدح سراج و سراج لأهل كجبه أبي جابر و كذا
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج

(وأحد مدحه الذهب) أي ماله ذهب كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج

... لا ... الأفعال في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج
... المدح و كذا في مدح سراج و كذا في مدح سراج

(١) في الأصل ...

... الكتاب ...

وعنده أن البر والتشيعر حسنان، كما ذكر به الجمهور، خلافاً لما لك، (الثالث) ومحصي غنى الحديث إذ حقوقه حسناً وحقاً، وعدم اختلاف في ذلك بين الجمهور.

و- الياحي^(١) أحد طلحة الذهب يُثقلها ليعبد حادتها، وفاً حتى يأتي غاريه يريد أن يغير ذلك إلى أن يأنه حارته، ويحتمل أن يريد به تأخير الدرهم خاصة، ويكثر هو الدعاير، ويحتمل أن يريد به إقرار الدرهم بعد ما تكفي حتى يأتي بحار، يتكافئ بها بعد، فسبح ذلك صبره، فإن والله لا تحاربه، يريد لا تحاربه، وبينكما عدد حتى يسجر ما بينكما من التقاض.

ثم أخرج لسان بلقون^(٢) الذهب بالنور وبألا هذه وهذه وحمل ذلك على أن يتقاضى فيه يجب أن يكون مع (الذهب والفضة) لا يتأخر بينهما، بل يشترط بينهما؛ لأن عدد كل واحد منهما يقضي الإنسان إلى ما يله من النعمان يفوقه هاهنا، ولعلك فهم منه عدد رضى الله عنه، وهو من أهل السداد تجعل النظام.

بأنا التمرق من الجمهور: فلا خلاف بين الثغها منهنه في أنه يلبس العقد، ظاهر الحديث بنفسه أن هاهنا، هاهنا، هاهنا، والنفذ لغريب أحدهما من الآخر، فعلى هذا لا يجوز أن يتأخر النقد من العقد، ومن صفة أن يكون معاً، أو يكون النقد متبعلاً بنماء العقد، أو في حكم المنصر بغيره منه مع كونهما في مجلس واحد.

ما إن فصل بينهما طول مجلس (مخرج من هر إلى أمر غيره، ومن المصروف إلى الآخر من غير الاشتغال بغيره، فإن ذلك غير جائز) خلاف لابي حنبله زاشاقي في قولهما إن ذلك حرام: والثقل على ما عوته الحديث.

(١) «المنقذ» (١/١٧١)

المذكور، ومن جهة التمسى أن هذا صرف واحد القبيص قد مر من قبل، فوجب أن لا يصح، كما مر قاطبا عن مجلسهما، انتهى
 (١) أسوري^(١) استدل أصحابه بذلك بهذا الحديث على أنه يشترط التقاضى غلب القبيص على لو أخره هو بعدد، وقبض في المجاز لا يصح عندهم، ومذهب صحة القبض في المجازين وإن أخر عن العدد، يوجب أو أياها أو أكثر من عدد، وبه قال أبو حنيفة (حرون)، وليس في هذا الحديث حجة لأصحابه، والله، انتهى

قال حافظ^(٢) استدل بهذا الحديث على إبطال التقاضى في مجلس من المعروف وهو قول أبي حنيفة وشافعي، وعلى مالك لا يجوز إلا عند الإجماع بالكلام، ولا يجوز عند من خشي يقبض في الصرف، سواء كانا في المجلس، أو نكرا، وحمل قول عمر لا يدار على الفور حتى يوشى الصيرفي القبيص، حتى يقوم إلى قفوا^(٣) فإنه ثم يمنع تصدوق لما جاز، انتهى

ومن أسوق^(٤) يقدح طرفا في الزمعه نحو أن يقول عكك دبرا يضرها معتدة درهم، فيكون الآخر قلب يعق لبيع، سواء كانت لدرهم والفتاوى عددها أو من يكون، أو بعضها من الآخر بأن يستقرضه غير ذلك، وهكذا قال أبو حنيفة والشافعي، وحكي عن مالك لا يجوز الصرف إلا أن يكون الفسار حاصرين، وعنه لا يجوز حتى يظهر إحداهما العتيق رتبين وعن وهو مثله، لأنه لا يبيح ولا يبيعوا عدلها بها بجره، وبه ذهب مذهبنا في المسحور نفسه، كما مر كانا حاضرين، وسجلت ياد به أن لا يبيع غافل

(١) شرح سروي عن صحيح مسلم (١/ ١٢٠)

(٢) فتح ري ١٢٠٨/٢

(٣) قوله للمزح المحرور من الحديث

(٤) التلميح ١٠٢/٦

«يُؤْتَى دُرَاهِمَ رَيْفٍ حَارٍ دُونَ سِتْفٍ مُسَرِّفٍ أَلْحَا» وَرَفَعَهُ يَرْفَعُ
 «وَأَحَدُ الْيَهُودِ» وَتَقَبَّلَ مِنْ كَرَمِهِ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ سَوَّلَ لَهُ يَخْرُجَ،
 قَالُوا: «يُعْطَى بِأَنْوَافٍ رُبَّ إِذَا هُوَ دُونَ» وَكَانَ عَمْرُو بْنُ سَهَابٍ
 قَرِيبَ اسْمِهِمْ «أَنْ يُلَاحِظَ بَيْنَهُ فَلَا يَسْطَرُ» وَهُوَ رَدَّ عَلَيْهِ دُرَاهِمَ
 مَرَّ حَتَّى بَعْدَ أَنْ يَخْلُوتَهُ، نَحْنُ سَبْرُهُ الْفَيْسُ أَوْ الْفَيْسُ، حَسْبُ مَا حُرِّقَ
 فَعَلَاكَ نُحْرَقُ دُونَ. وَاسْتَقْبَلَ الْفَيْسُ يَرْبِي أَوْلَادَ عَمْرِو بْنِ سَهَابٍ.
 أَوْ لَا تُبْعَثُ لَعْنَتُ

مِنْهَا دُرَاهِمُ رَائِلَةٌ يَ، دُونَ (أَوْلَادُ رَدَّ اسْتَقْبَلَ عَمْرُو بْنُ سَهَابٍ) دُونَ (وَرَدَّ إِلَيْهِ وَرَدَّ)
 أَوْ تَقَبَّلَ مِنْ كَرَمِهِ مِنْ ذَلِكَ (وَأَحَدُ الْيَهُودِ الْفَيْسُ) وَتَقَبَّلَ مِنْ كَرَمِهِ مِنْ ذَلِكَ (يَ)
 حَسْبُ مَا حُرِّقَ (أَنْ يُلَاحِظَ بَيْنَهُ فَلَا يَسْطَرُ) وَهُوَ رَدَّ عَلَيْهِ دُرَاهِمَ
 بِحَسْبُ تَهْمِهِ وَبَعْدَهُ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْفَيْسِ (وَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَهَابٍ)
 أَوْ يَ (وَقَالَ يَ) خَطَرًا أَلَى لَمْ يَخُفْ بَيْنَهُ فَلَا يَسْطَرُ) كَمَا يَنْبَغُ أَيْ
 دُونَ أَوْلَادِهِ دُونَ دُونَ، أَلَا تُبْعَثُ دُونَ، فَهِيَ وَجْهُ الْفَيْسِ

(وَقَالَ) أَلَا رَدَّ عَلَيْهِ دُرَاهِمًا مِنْ فَيْسٍ رَدَّ أَنْ يَخْلُوتَهُ كَأَنَّ دُونَ
 (مُسَرِّفٍ أَلْحَا) دُونَ (أَوْ الْفَيْسُ الْفَيْسُ) دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ
 الْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ وَالْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ وَالْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ وَالْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ
 وَحَسْبُ تَهْمِهِ الْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ وَالْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ وَالْفَيْسُ مِنْ كَرَمِهِ
 (فَعَلَاكَ نُحْرَقُ دُونَ) أَيْ سَبْرُهُ الْفَيْسُ

قَالَ الْفَيْسُ دُونَ (أَوْ الْفَيْسُ الْفَيْسُ) دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ
 دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ
 يَصْحَحُ لَعْنَتُ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ

أَوَّلًا رَدَّ عَمْرُو بْنُ سَهَابٍ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ دُونَ (يَ) حَسْبُ تَهْمِهِ

(١٨) باب المواقلة

١١/١٢٣٥ - حَقَّقْنِي بِمَنْ هُوَ مَالِكٌ، عَنْ يَرْبُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يُرِىُّهُنَّ الذَّهَبَ

يَنْبَغِي أَنْ يَرَدَّ كَثْرَ وَجْهٍ مَالِئٍ بِرَدِّ الرِّائِبِ، أَوْ يَكُونُ هَرَبَةً لَهُ، وَثَمَّ وجودُ السِّلَعِ، فَإِنَّ الْمُخْلَبَ ضَعُفَ فِيهِ، فَهَرَبَ قَالَ فِيهِ إِنَّهُ لَا يَرْضَى بِالْمُعَاوَاةِ مِنَ الصَّرْفِ، وَدَ طَلَبَ الْبَدَلِ ائْتَمَعَ الصَّرْفُ لِنَاسِ هَلْكَ الرِّبَوفِ، وَهَرَبَ فَإِنَّ بَهْرَ الصَّرْفِ، وَإِنْ دَخَلَ بِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَهُوَ دَخَلَ صَرْفَ مَنْ «الْفَرَّ اسْتَعْلَا» طَهَرَ بَعْضَ النَّاسِ رِبُونَ، فَدَخَلَ يَنْتَهِي فِيهِ لَفْظٌ، انْتَهَى.

(١٨) ب ج هـ في المواقلة

«دَخَلَ مِنْ الرِّجْلِ، قَالَ أَتَرَاهِي» أَمْ قَدْ تَوَلَّى دَرَكَهُ، وَهَذَا يَكُونُ الرِّجْلُ، وَهَرَبَ عَنْ رَجْعِ انْتَعَبَ طَلَبَ وَبَعْضُهُ بِالْقَطْعِ مَوْجُودٌ . . .

وَلَعَلَّهُ فِي رَدِّ السَّابِّ لِنَسَاطِ عَنْ لَا يَنْبَغِي أَنَّهُ قَالَ بَعِثَ النَّبِيَّ . ثُمَّ هَرَبَ وَبِهِ مَرَّ طَلَبُ، وَبَقِيَ انْتَعَبَ ب. هـ . وَثَمَّ انْتَعَبَ طَلَبُ هَرَبَ رَجْعَ الْقَطْعِ بِاللَّحْدِ . بَعْضُهُ بِالْقَطْعِ وَثَمَّ تُخْرِجُ بَسُوسَ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْقَوِّ بِأَثَرِهَا كَلَامِي، فَيَدْرِي أَنَّهَا لَا يَخَافُ أَوْ خَسَا بِمَنْعِهِ عَنْ لَا رَدًّا، لِأَنَّ الْعَدَّ فِي الْقَدَمِ مَمْلُوءَةٌ، وَكَانَ فِي الْعَمَى، وَكَانَ فِي الْحَرِّ لِمِثْلِ الْإِثَابِ مِنَ الْمَدُونَةِ لَا يَصِحُّ فَلَسَ يَمَسُّ لَا تَقْدَأُ وَلَا مَوْجِلًا، انْتَهَى.

١٢٣٥، ١١ - (مَالِكٌ هُوَ يَرْبُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ) طَبَقٌ وَمِنْهُ مَضْمُونُ (أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ) الْخَبِيرَ (الْمُطَالِ) أَيْ يَبْصُرُ مِنْ طَرَفِ (الْمُعَاوَاةِ)

(١) (١٥٥٠ هـ)

(٢) (شرح رد المحتار) (٣٠٤٤ هـ)

(٣) (كتاب كتاب سمي) (١٢٣٥ هـ)

بالذهب فينزع دهنه في كفه ليميز ويطرحه فاجنه التي يراجله
دهنه في كفه الذهب الأخرى يرد اعتدل بسا الميزان، احد
وأعطى

بالذهب) ثم بين صفة يده بقوله (فيخرج، يضم لئلا يبرأ من أبعث الله صيب
ما له (دهنه) مفعول برفع (في) إحدى (كفة الميزان) بكسر الكاف والضم لله،
وكان الرعي (الكف كف الإنسان، وهي د بها ظهر وبسط، وكفه ليميزان
تشبه بالكف في كفه ما يوزن بها (ويخرج صاعبه) الذي يدل منه الذهب وهو
(الذي يراطله دهنه في كفه الميزان الأخرى) صفة كفه (فإذا اعتدل لسان الميزان)
بشي ساوي للكفتن (أحد) ذهب الآخر (وأعطى) دهنه

قال الباجي " قوله يراطل يذهب بالذهب يريد مبادنه أحدهم بالآخر
وزن بور، وهي اسم طلبة وهو على صريين أحدهما غير مكور، ولا
حلاب عن الذهب في حواره، والثاني مكور فهو مخرج في المصنف عن
روايتين إحداهما أنه حاتق، وظلت منى على أن لداهم والدمائر بنعير
بالمنقذ، وعلى هذا ثمة أكثر سائل أصحاب في السراطة، فإن أقوالهم في ذلك
مختلف لا يتفق بغيره بور، والثانية أنه لا يجوز، وذلك مبني على أنه لا
يجوز بالمنقذ انتهى

ثم قال إن وردت إحدى الذهبين، ثم وزن بعد ذلك مذهب مثلك
الصحة، فإنه جائز، ذهب المساواة بينهما لأنه الذهب بالذهب مثلا بمثل،
وقد عرنا عن التجزأ بغيره قوله انتهى

وفي «المحلى» بعد ثر الباب وهو قول أبي حنيفة، في اقتح تقدير
إن ساع كفه ميزان من معه بكفة صها، فإنه يجوز، وإن كانت مجاراة لعدم
احتمال التفاضل، لكن في «البحر» عن «الصيرفة» أنه لا يجوز ما لم يعلم

قال مايت الأثر عند بيع الذهب بالذهب، والثوري
 والثوري، فوطئه أنه لا بأس بدبت أن يأخذ أحد عشر دينار
 بعشرة دينار بدأ يرد إن كان وزن ذهبي مائة عدي بعين. وإن
 فخاص بعدد والفرقة أتخذ في دين. حرك الدناير

و في حقه لأنه و ي، وأحله ابن الحاجب المصنف، انتهى

(قال مالك الأثر عندنا في بيع الذهب بالذهب والوزن بالوزن مطلقاً في
 بيع العيني حقه و (أنه لا بأس بذلك) بل يجوز وإن كان من يأخذ أحد
 عشر ديناراً حصة بعشرة دنانير لئلا يثبته (بداية) أي مباحراً، إذا كان وزن
 الذهب (أي أن أحد عشر ديناً ذهباً ديناراً) (صواباً) مثلاً يعني (عينا
 بعين وإن) وصحبه (المصنف) أو (محدد) كما في المسألة المذكورة، تسوي
 و لا عشر، بأحد عشر، فلا عبرة لعدد فيه بعد تساوي وزن. والفرقة أيضاً
 في ذلك بصره الثابت، يعني بغير وزنها، بل بوزن مطلق. وإن كان من
 أحد عشر ديناراً بعشرة مائة إذا كان وزنها مائة ديناراً

قال حكي ومحمد كما في ما ذكر في حقه ذهباً مذهب
 بالذهب مخصص بمقداره ونحوه، أي أنه سواء كانت كنية مجموع أو
 خرافة، فإنه لا بأس عند الموحدين بمحضه، وإن كان مائة أو ثمانية مائة
 ذلك أن لا بأس في الوزن والذهب إنما هو بالوزن، وإنما أصبح استعمال فيه
 بالعدد في بعض جهات المعرفة، مع عدم الوزن كما لا يراد في التوقيف،
 فإذا كان بعدد مائة أو مائة في التوقيف، وجب أن يصير الوزن مائة أو مائة
 عشرة

و في بر رشت "الجميع أنه لا بأس في الفرواق، أي الفرواق، أي الفرواق"

(١) - ١٢٣٥١ (٢٠٩)

(٢) - الفقه المصنف (١٢٣٥١)

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...
 في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

في كتاب فبري - على برهان - في ايمطون يدانك بعض
 من ايمطون و...

قَبُولُ دَهَبِهِ فِي الثَّرِيبِ يُبَيِّنُ طَرِيقَ مَعَ دَهَبِهِ وَلَوْلَا لَهْجُ دَهَبِهِ عَنْ دَهَبِ
صَاحِبِهِ لَمْ تَرَاهُ صَاحِبُهُ يَتَرَدَّدُ إِلَى دَهَبِ الْكُوفِيِّ فَاتَمَتِ

(حيون دهب) الجيد (في الثير) الرحيه (الذي طرح) وطون (مع دهب) الجيد (ولولا
فصل دهب وجوده (على ذهب صاحبه) وهو صاحب ادب الكوفي (الم براطله
صاحبه بغيره (فلذا) بردي (إلى ذهب الكوفية) ترداده (شرا أكثر من (الكوفية،
(قامت مع ذلك البيع، لاجل ذلك، أي لاجل دوران الفصل من لحاسي

لأن الباشي^(١) وهذا كما قال، إن من راطل ذهباً يذهب ويأخذ بدهبي
من جنس، فإن كان لم يذهب بمقدار لجيد من الرديء، لم يجر المراسمة، ولا
المباينة قلها، وإن عدم مقدار ذلك، لا يحل أن يكون أحد الذهبين من حسن
الذهب المعروفة، مساوية لها في الجودة وحق، أو لا يكون اجتماعاً مساوية
لها، فالظاهر من المذهب حواز ذلك، سوء كانت الذهب التي معها أفضل
أدنى، وهذا لا وجه له بسبب البرهنة، لأن مساواة إحدى لذهبي الذهب التي
في عودها نهي التهمة التي تلحق من جهة التضييق فمحدود، إلا أن يحمل
التضييق على وجه التدريفة والنهضة في ذلك، فيبعد أيضاً، وهكذا لم يكن
رداً أحد الذهبين من عش نحاسي فيها، وإنما هي الرداءة في عش الذهب.

فإن كانت مخشوشة نحاسي، لم يجر المراسلة بها، وأما إن كانت خبي
مساوية، فلا يجوز أن يكون الذهبان أفضل أو أدنى من بذهب المعروفة، أو
يكون إحدى الذهبين أفضل من المعروفة، والنتيجة أدنى منها، فإن كانت أفضل
أو أدنى، على ما تقدم

وإن كانت إحدىهما أفضل، والأخرى أدنى، فلا خلاف في المذهب
لا يجوز، ووجه ذلك، حرم من تضييق لذهب المعروفة على الذهبين ليس
بإسقاط أفضل منها، والأخرى أدنى منها، فيؤديه ذلك إلى التماثل في

(١) بصر المصنف (١٧٨/٤)

وَيَقْتَضِي سِرُّ دِيكَ حِمْلِي رَحْلِي . هـ . ب . بِشْتَاغِ نَلَايَةِ خُشْرُو مِنْ سَرِ
عَجْرُو بِصَاحِبِي وَنَدَّ مِنْ تَمَّ كَيْسِي لَيْسِي لَقَدْ هَذَا لَا يَصْلُحُ حِمْلِي
صَاحِبِي مِنْ كَيْسِي وَصَاحِبَا مِنْ حَشْبِي

قلت . هـ . دال . ويقابل العسبر من ذهبي الوسط العسبر من حمله
الاعلى . هكذا في نسخة «اللباية» الموحدة عندي . والظاهر عندي أن فيه
تحريراً من تسحيح ، والمقصود هي سباق الكلام . ويقابل معلوم من ذهبي
الاعلى خمسة وعشرون من ذلك الوسط . فلامن

قال . وم حكيم من منتخب بحضرة انهم انما هو جميع ذلك ليس على
عموده . انهم اذ هو ذلك عند اختلاف العيس . قال صاحب «جدي» . قال
ناح قصه بقصه . وها صاحب لا بحر . [لا مثلاً يميل . وقد اعلمنا في
المحور والاصح . يقول عليه الصلاة والسلام «الرجل بالذهب مثلاً . قال وروى
بوزيد بن ب . بمثل رواية الحديث . ودار عليه النصحة والسلام . احيه
- رويته سواه - احيه

(وبما مثل ذلك) أي مثال المثل به المأثورة بذكر الخضر في باب دكش
رحل أرك أن بشتاغ ثلاثة أصح . وهو سح . ثلاثة أصح . كلامه جمع
صاح (من ثمر عجرة) بالجد يال والعجوة بوح أحوه من سح . لكنه
أقوى من . يتكرر . على من الاحداث . فها . هي هذا اسمان . به التكرار
المتوسط (بصاحب) أي . معرض صاحب (ومدين من دهر كيسي) على . وروى رئيس
خرب من ظهر على موعاً من المحررة .

(فقبل له) هذا . الذي (لا يصلح) أي لا يجوز لعدم استساوا كلاً من
البسرين (فجعل) (ربيعاً للإباحة) (صاح من كيسي) . معهما . صاحها من حنص

١١) هكذا في الأصل لكن ب وحقت هذا . في بداية المجهود . وحقت في
الخط ٨١/٢١

فَهَذَا لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيُعْطَ بِسَاءٍ مِّنْ شَعِيرٍ مِّمَّا مِّنْ جَنْطِهِ
بِئْسَاءٍ، بَوْ كَانَ ذِيْبٌ يَصْدُقُ مُتَرَدِّدًا رَّبِّمَا أَعْتَدَ إِذْهُ لِعُضْلِ سَائِبِهِ
عَلَى الْبَيْعِ، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ. وَهُوَ مِثْلُ مَا وَصَفْنَا فِي الشَّرْ

فَالْمَالِكُ: فَكُلُّ شَيْءٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَالْوَرْدِ وَالسَّعْمِ كُنُوْا شَيْءٍ
لَّا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ لَا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ مَعَ الْبَيْعِ
الْحَبْلُ مِنَ الْمَرْغُوبِ بِهِ، الشَّيْءُ بِرَدِّهِ الْمُسْتَحْضَرُ، لِجَارِ بَيْعِ
وَلَيْسَ حِلُّ ذَلِكَ بِبَيْعٍ عِنْدَ مَنِ الْأَمْرُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ، إِنْ حُجِّلَ
ذَلِكَ مَعَ الْبَيْعِ الْمَرْغُوبِ بِهِ

مَعَ إِسْهَاءٍ بِالْحَقِّ اسْمُهُ (هَذَا لَا يَصْلُحُ) وَلَا يَجُوزُ (أَنَّهُ) أَيْ صَاحِبُ
الْبَيْعِ، لَمْ يَكُنْ لِيُعْطَ بِسَاءٍ مِّنْ شَعِيرٍ مِّمَّا مِّنْ جَنْطِهِ بِئْسَاءٍ، أَيْ كَانَ
ذَلِكَ الْعَصَافُ مِّنَ الشَّعِيرِ (مَعْرُوفًا) غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِحَقِّهِ اسْمُهُ (وَرَبِّمَا أَعْتَدَ) إِذْ كَانَ
(إِذَا عَضِلَ) تَحْتَطُّهُ (الْإِسْمُ عَلَى الْبَيْعِ) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (هَذَا لَا يَصْلُحُ) سَاءُ
لِلرَّبِّعَةِ (أَوْ هُوَ) أَيْ مِثْلُ، سَمَرٍ، وَمِثْلُ، لِحْطَةٍ (مِثْلُ مَا وَصَفْنَا) أَوَّلًا (مِنَ الشَّرْ
الرَّدِّ).

(فَالْمَالِكُ: ذَكَرَ فِي هَذِهِ مِثْلَهُ كَمَا لِلْمَالِكِ مِمَّا ذَكَرَ الْأَوَّلُ،
فَهَذَا (فَكُلُّ شَيْءٍ مِّنَ الذَّهَبِ وَالْوَرْدِ وَالسَّعْمِ كُنُوْا شَيْءٍ) الَّذِي
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ (أَنْ يَبَاعَ) وَفِي سَائِبِهِ (أَنْ يَبَاعَ) (لَا مِثْلًا بِمِثْلٍ) أَيْ
مِثْلًا، فَوَيْ الْكَيْلِ (أَوْ لَوْرْدٍ) أَيْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ (أَنْ يَجْعَلَ) سَاءُ الْمَرْغُوبِ
(مَعَ الْعَصَافِ الْحَبْلُ مِمَّا) الْمَرْغُوبِ بِهِ، الشَّيْءُ بِرَدِّهِ، فَهَذَا كَاتِبُهُ يَصْلُحُ
الْحَبْلُ (الشَّيْءُ) ثَابِتٌ وَعَلَى لِقَوْلِهِ يَجْعَلُ (الرَّدِّ) سَاءُ بَشْيَ - (الْمُسْتَحْضَرُ) سَاءُ
الْمَرْغُوبِ (الْجَارِ) رَحِيمٌ وَالرَّادِي أَيْ يَبَاعُ مِثْلُكَ (بَيْعٌ) بِمَعْنَى (وَلَيْسَ حِلُّ
ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْحَبْلِ (مَا يَبْعِي عَنْهُ) مَعْرُوفٌ بِسَمَرٍ (مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَا
يَصْلُحُ) سَاءُ لَيْ (إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ) أَيْ حَبْلٌ بِمَعْنَى (مَعَ الْعَصَافِ الْمَرْغُوبِ بِهِ)
طَرَفٌ مِثْلُهُ يَسْتَحِلُّ

«ایست برسد صاحبش چنانکه آن پدرش بداشت، تحصیل جوید ما بیع
تعملی می، بدو نیز عطاء رجاء، آن صاحبش رجاء و نه بیع
سبک و نه رجاء من اقل بدو بدست عطاء تحصیل نماید صاحب
علی رجاء، الا بیعی می، من ناهب و نورق و عطاء آن بدست
می، من رجاء عطاء، صاحب عطاء، بدو بدست
عطاء رجاء علی رجاء و لا بحر مع وقت سبک، الا رأس نه ادا
نار کد»

وب صاحبش است، اینها المواءم، انك (وایضا میرد صاحبش ذلك) وهو
خاتمه بمشروط و نه عطاء (الز پدرش بدست) لحظ اصل جوید ما بیع) ان
یسوی جوید (تعملی) معه اقصی، بدو، (الذی لم اعطه رجاء) ای عطاء
آن عطاء صاحبش، الا بحر بدست، و نه بیع، حک (الرجاء بدست) ای تم
یشت بیه بدست، اصد، موصیج نه، بحر عطاء (وایضا سبک حک من اصل)
الحید (الذی باخذ بیه احمد) ای مع الزویه (المصل سبک صاحبش) و می
تکس می حک (الذکور علی سبک) می می عطاء، می حک صاحبش

ویندم استی می هذا الأصل می آخر، حک اشرف می اسأله به عیو
(الا بیعی) کرد، ناکد (السی من الذهب والنورق والطلع) می عطاء، وایضا
اصحاب ه، اصیاء (ای بدست) سبک حجرة (شیء) ناهب بدست (من هذه
الصفة) و می عطاء بدست، این رد صاحب الطلوع، و ناهب، و ناهب
(الرجاء) ان بیع، ای (مقبوضه) بالاحد، عیبه علی حقه، حده مصلح ای
سبک عطاء، ای عیبه می ه، و عطاء اولاً و عطاء مع ان شتاً آخر
عطاء، عطاء، ای عطاء، (الا رأس نه) ای حک (اذا كان كذلك)
ای ادا کت بیع سبک، و عطاء النورق

نار صاحبش، ویند پیشتر علی کلیه، و می ای کر عطاء بدست
می المقید پیشتر، من مکر حکمه عطاء لا مکر، حکمه عطاء لا مکر، ام لا؟

(١٩١) باب الصبة وما يشبهها

فعلى الأول يصح، وعلى الثاني لا، وهذا إما يليق بمدح من منع منجلى
للمسافر بها إلى الخروج من دار أو غيره، كما ذكرنا وأحمد، وأما أبو حنيفة
والشافعي فهما يريان بإباحة الحج، فلا يظرون إلى هذا التفسير
قلت وقد عرفت فيما سبق مربياً أن لحنيفة أباحوا ذلك عند اختلاف
الجنس، لا عند تعدده، وهذه البروز التي ذكرها الإمام مالك ظاهرة في اتحاد
الجنس، فلا خلاف فيها للحنيفة.

(١٩٢) فقهه

بكر العين المجهولة، بيع أسلحه بتمني لأجل، ثم شرائه بأنقص مما
حالاً، كما في المحلى، وفي نسخة^(١) هو أن يبيع من رجل سلحته بتمني
معلوم في أجل مسخى، ثم يشتريه منه دأف من الشخص لأول. شُكِّتَ بها
عصم الشك، حب الميت، لأن للميت هو الدار المعاصر من لطفه انتهى
قال صاحب المحلى: دل الشافعي بحدوث ذلك مع الكرامة، ولما
الثالة النافذة لا يجوز، واستندوا لذلك بقصة أم ولد ردت من أرقم، فدفه
ذكرها، واختلاف لأئمة في هذه المسألة في أول كتاب للبيهقي في بيع
مربى، وتقدم أسوة للشافعية عن هذه المسألة في باب ما يكره من بيع
شم.

والمثل المجهول أيضاً ما قال الترمذي^(٢)، روى أحمد في الزهد، عن
عمر أني عهد زمان، وما يرى أحد منا به أحق بالدينار والدرهم من
خيه بمسلم، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا الناس بايعوا بينهم
وتبعوا أفتاب ليقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أترب الله بهم ملاء، فلا
يرفعه عنهم، حتى يرجعوا إليهم» صححه ابن قطان، انتهى.

(١) نظر فيل مسجود (١٥/١٢٦)

(٢) اسرح الترمذي (٣/٢٨٦)

والمرئوع منه أخرج أبو داود في "مناقبه" بلفظ "إذ ساعم بالعنة"،
 الحديث قال صاحب "المصطفى" ولم يذكر الإمام المصنف في الزيادة حديث
 العينة، ولكنه يستدل على عدم صحه حديث أبي يعن بطعام يبر القميص،
 فإن منه في أن كلا منهما استبراح، لا يبي في ضده، انتهى.

ثبت وهو كذلك على الظاهر، لأن في جميع نسخ النسخة كثر في
 أخرجه على هذه الأحاديث، بلفظ "عنه" وما يشبهها.

وما يشبهها

أي ما أشبهه في — أو آخره، به "ليس في ضمانه، ومن جملة
 بيع الطعام يبر القميص، وكذا بيع غير الطعام فيه.

بيع الطعام يبر أن يستوي

هكذا في جميع النسخ النسخة من حيث آخره، المراد منه، وبسبب هذه
 الجملة في النسخ "أخرية"^(١)، بل كثر فيه على "العنة وما يشبهها"، وتقدم
 في أول كتاب البيوع اختلاف العلماء في اشتراط بيع سبيع بتامع، حتى
 قال أبو رشيد^(٢) أن العلماء في اشتراط الفطر مائة أوقال، من دون عثمان
 أبي، أنه قال لا بأس ببيع كل شيء، فدل عليه قال أبو عبد الله هذا قول
 مردود^(٣)، وانحصر المجتعة على عدم

وأما بيع الطعام، فهي "المعني"^(٤)، قال أبو القاسم راجع أهل العلم

(١) مسر في ١٥٠ (٢٢٦٦) (٢٢٢) ١٢٢

(٢) مسر ١٠ - ١١ (٢٢٦٦) (٢٢٢) ١٢٢

(٣) طبقات المجتعة، ١٢٥/٢

(٤) طائفة، ١٢٥/١ (٢٢٦٦)

١٢/١٣٢٦ - هَذَا قَضِي بِحَسْبِ عَمْرِ قَابِثٍ، عَنْ نَاجِيعٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ دُرَيْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَسْبَحَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ

عَنْ أَرْضٍ أَوْ اشْتَرَى بِهَا مَالًا فَلَمْ يَبِعْهُ، حَتَّى يَشْرُوهُ، وَفَإِنَّ الْفُرُوقَ أُمُّ
مَذْهَبٍ مَعْدُودِ الْيَتَمِيِّ حِكْمَةُ الْفَارِسِيِّ وَالْقَاضِي، وَلَمْ يَحْكَمْهُ الْأَكْثَرُونَ، وَبَدَّوْا
الْإِجْمَاعَ عَلَى حُلَالِ بَيْعِ الطَّعَامِ عَلَى الْبَعْضِ، قَالُوا: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا مَوَدَّاهُ
فَبِهِ شَادَّ سِرُّوْكَ، أَنْتَهَى

وَالْأَمْرُ بِشَدِّدٍ أَمَّا بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَوْنٌ يُعْلَمُ مَحْذُومٌ عَلَى
مَنْعِ ذَلِكَ، إِلَّا مَا يُحْكَمُ عَنْ عَيْنَانِ اسْتُرِيَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُعْلَمُ عَلَى ذَلِكَ،
لِثَبُوتِ نَهْيِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَهَى

فَكُلُّهُ حَكْمٌ عَنِ ذَلِكَ لِإِجْمَاعٍ غَيْرِ وَاحِدٍ، وَفَقْدِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنَّ
الْإِسْلَامَ مَدِينَةٌ مُرُقٌ بَرٌّ، أَسْرَى مِنَ الطَّعَامِ مَكَالَةً وَمَعَارِفَةً، عَلَى الْحَدِيثِ فِي
«الْمَتَمِّ» قَوْلِي مَا كَانَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ بَيْنِ الْجَرَافِ وَبَيْنِ كَيْلِ الْجَارِ بَيْعِ
الْجَرَافِ بِلِ عَصَا، وَبِهِ هَلْ الْأَوْرَاقُ وَالسَّحَاقُ، أَنْهَى

وَقَالَ ابْنُ رَجَدٍ أَيْ الشَّرْطُ الْفَصْلُ فِيمَا بَيْعُ مِنَ الطَّعَامِ حَرَامًا، وَإِنْ مَالَكَا
وَحَصَلَ لَهُمَا وَاجِدُهُ، وَبِهِ يَجُوزُ ذَلِكَ بِوَحِيدَةٍ وَالتَّالِيَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرٍ
الْحَدِيثُ الْمَنْصُوعُ بِسُوءِ عَنِ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ، «نَهَى» وَحُكِمَ بِمُرُوعِي
دَوْنَهُ لِأَعْدَدِ تَوَافُقِ مَدِينَةِ فِي الْجُرُودِ، وَبِأَمْرِي تَنِي، مِنْ عِدَابِهِ فِي سِرِّطِ
الْفَصْلِ قَرِيبًا

١٢/١٣٣٦ - مَا كَانَ مِنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (أَنْ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَسْبَحَ أَيْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ مَجْرُومٌ بِلَا مَعْنَى،

(١) (أَدْبَاةُ الْمَصْنُوعِ ١٤/٢٦)

(٢) (الْمَنْعُ الْفَارِسِيَّةُ ٣٥١/١)

حتى يتسوية

أخرجه لمحدثي في ٢١ - كتاب البيوع، ٤٦ - باب بكم من البيع والمعمى ومسمى في ٢١ - كتاب البيوع، ٨ - باب بطلان بيع النسخ من القبض، حديث ٣٦

وفي رواية فلا يبيده، بالرفع على ما فيه (حتى يستويه) أي يصفه، قال الرقاسي^(١) وحي ما نكأ بالانبع من غير عمد المتأوص به أحد مهر أو صنعا فلا يجوز بيعه قبل قبضه، ولو نكأ فلا معاوضة فيه وصحة وسلف، جاز قبل قبضه، ولو نكأ بالبيع دفعه عوضا، كدفعه مهر أو عفا أو هبة ثواب أو إجازة أو صدقا حر دم، عيس ذلك قبل قبضه، وأما دفعه فمضا أو نصاء حر حرص بجزء، ودموم حرة ظاهرا، بشئ لربيه وغيره، وهو المشهور.

وفي أن جمع مفضل بالعينة أو تعدي غير مُثَلَّل قولاً، وبأن على الادل إدخال ثالث الحدك يجب ترجمة «عينة» على النسخ المصرية، وبأن عليه أيضاً ما في مسمى من طاروس، قلت لا بن عباس لم يبيعه عن قبضه^(٢) قال لا يراهي يساعون بالذهب ونظام مراحاً بالهجر وعدمه، في مؤخره، يعني أنهم يقتدرون بر دفع الذهب في كثر ما

وهان محمد في موطأ^(٣) بعد أن يبيعه حر وهذا صحيح، وكذلك كل شيء يبيع من حر أو غيره، فلا ينبغي أن يبيعه ظلي امرأة حتى يصفه، وكذلك قال عبد الله بن عباس، قال أما الذي ظهر عنه سواد فله بني فهو نظام أن يباع حتى يقبض، قال ابن عباس ولا أحب كل شيء، إلا مثل ذلك، بعد أن يبيعه تأخذ، لأشبه كنهيا مثل الصمام، لا يسمى أن يبيع لمشيء من أسرار، حتى يقبضه، وكذلك قول أبي حنيفة - رحمه الله - لا يبيعه من غير يد والمقار والأرضين مني لا تحوون أن تباع قبل أن

(١) شرح الرقاسي (٢٨٧/٣)

(٢) موطأ للإمام محمد مع التعليل للمصنف (١٩٩/٣)

٤٣/١٣٣٧ - وَحَفَظْنِي عَنْ مَا بَيْنَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَيْتَانَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَغْتِصِبَهُ».

شرحہ مسلم ج ٢١ - کتاب البيوع، ٨ - باب بخلان بیع التمتع قبل الغنم، حديث ٢١

تفسير، 'أما بخر فلا يبيع شيئاً من ذلك، حتى يشره، سهر
وحدث جی عباس الذي ذكره محمد، أخرجه البخاري^(١) في باب بيع
الطعام، قبل أن يفسره، وسط الحديث 'في قروح السب، فقال وفي هذا
أربعة أبواب، الباب الأول في سهر ما يخص به هذا الحكم من السباع
التي في سهر ما يخص به من وجوه الاستفادته الثالث في سهر ما يكون
قبضاً واستيفاءه الرابع في سهر ما يفسد قبل البيع ثامنه سهر الكلام
على هذه الأبواب الأربعة

٤٤/١٣٣٧ - (ما لك من عبد الله من دينار) فعندني مولى لس عبد (هو
عبد الله بن عمرو بن رسول الله ﷺ قال من أيتان طعام فلا يبيعه حتى يفتنيه)
للمبيعه كما تقدم، أو أن يتشاور عرضاً في ظهره يفسره، أو حربه غريب
أخماس، لا سيما من لشدة، فهو يبيع بيعه قبل قبضه، ساعه أهل لا يرون
بعضهم من بعض من غير ظهور، فلا يحصل تلك العرض، وفان محمد من
عبد سلام التصحيح عند أهل الحديث أن انتهى عنه بعدد، وقاهر الحديث
ظهر منه حتى انهوا ربوا كان أم لا، وعليه مالك وحمد وجده، ايجوز
عند عداه إذ لم ينع في الجمع ثم يكر لذكر الطعام فالد، وشعه امر حبيبه
إلا فيما لا يفتل تعدد سوره حتى يخرجه عاستى ما لا يفتل لتعد لا يفتيه
قد

(١) (٢١٣٤) فتح الباري (١، ٢٤٩)

(٢) «المستدر» (٢٧٩/٢)

[illegible][illegible]

في اسمعيل المسجدة^١ في سنة ١٠٠٠ هـ ، بجوار جامع مشران ، إلى غير
الطعم من عصر زورق النجدة من ذي الحاشية ، فاصفاً واداً ، على أن
كان اسمعيل كلاً من زورق النجدة ، بعد سنة قبل عصر زورق
سحور ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، واسمعي لا ، في شيء من النجدة ، وكان
أو غيره لأطلاق الأسماء ، وذهب إلى منبه أن يوصف إلى حرر سحور
المنصور من النجدة ، لأن اسمعيل من عصر النجدة ، لأن في النجدة .

THEY ARE ALL HERE

1949, 1950, 1951

(44) (75)

١٣٢٨/١٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رَجْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبِيعُ الْفُقَرَاءُ لَوْبَتِ
عَلَبٍ مِنْ يَافَرُثَ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْكَكٍ بَدِيٍّ اسْمُهُ فِيهِ يَسِي عَمَّانٍ مَرَّةً
فِي بَيْعَةٍ

أُخْرِجَهُ سِتْفٌ فِي ٢١ - كِتَابُ مَبْنُوتٍ، ٣ - بَابُ بَطَلَا - بَيْعُ الْمَسِيحِ فِي
تَعْمُرٍ حَسْبُ ٣٣

هو في نسخة زائد، وهو عيبه غير وارد، كذا في النسخة الأولى

١٣٢٨/١٤٤ (مالك عن ملقع عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا في زمن
رسول الله ﷺ مَنَاجٍ) في نسخة في (القدم فسفت علينا) رسول في نسخة (من يافرة)
ممنون يمت (بإسقاله) في بدل (طعام) من المكان الذي يشتبه فيه) حفظ محمد
أبيدي بزيادة (إلى مكان صول) في عيبه - والجاء من بعض النسخ (قبل أن
يبيع) في آخره في (أن يفتنه يحصل به) وشد قد خرج مخرج مناسب
في نسخة

نسخة وفي جزء نسخة في "تاريخ" قد قال بعد ذلك قال محمد
إلى أن يراد بهذا حصص التلاميذ من ذلك حتى يفسد. قال صاحب
"مناقب المصطفى" يعني لغير مخصوص به عدد من التلاميذ من مركز
المرء، في الأمكنة منها ما يفسد في ذلك، بل المقصود منه تحصيل بعض
الهدايا حتى لو جاز بيع هناك، يسارع الناس إلى البيع في القصر في ذلك
المكان انتهى

قال ابن أبي عمير: "محمداً ماله" - في نسخة أخرى قال وقد ورد ذلك

(١) شرح الترمذي (٣/ ٢٨٢)

(٢) ٣٦ - ٤٢

(٣) ٤٣٦ - ٤٣٧

مفسراً، كتب: «أخرجه مسلم في صحيحه» بطرق عديدة، وأبعد مختلفة،
مها من مائمه عن ابن عمر أنهم كانوا يصرخون على عهد رسول الله ﷺ إذا
اشربوا طعاماً جراً أن يبيحوه في مكانه، حتى يحولوه، وفي طريق عن مسلم
أن أباة نابه رابع الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا بضعهم جراً
يصرخون أي أن يبيحوه في مكانهم، وذلك حتى يؤذوه إلى رجالهم، قال ابن
شهاب: وحديثي عبد الله بن عبد الله بن عمر أن أباة كان يصرخ إذا ابتاع
جراً، يحمله إلى أهله.

قال النووي: «في الحديث جرح بيع الصغيرة جراً، وهو مذهب
الشافعي، قال الشافعي وصحابه: بيع الصغيرة من الحقة والنسر وعبدته جراً
صحيح، وليس بحرماً، وهل هو مكروه؟ قد قولنا للشافعي: صحيح، مكروه
كرهه شربه، ولا شيء ليس بمكروه، وفر عن مالك أنه لا جرح، إذا
كان يبيع الصغيرة جراً، فيمنعه فخره، انتهى.

ومعني: «من عن مالك في المودة قريباً، وفي عنه الأحاديث اشترط
المفسر سبع ما شرب جراً، وقد عرفت قريباً أن الإسم ما كان يرقى في
المشهور من الجرح، فأما: بيحه لمن ينفذ ويس انمكيل الموراء، فلم
يجز بينهما لي لفتي.

وأجاب عنه المالكية بوجوه، منها: ما قاله الشافعي أنه روى في
صحيحه من بالغ عن مالك، أنه كره لمن شرب طعام جراً أن يبيحه بنقرة
قل أو يبله، قال مالك: لأنه يعني أن ابن عمر كان يقول: فذكر أثر الشافعي،
ثم قال: قال مالك: تصبره أن يبيحه بالكثير، قال ابن القاسم: كان يسمي
جراً.

(١) صحيح مسلم (١١٦٦/٣٩) ١٤٩٧١.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ١٩٠).

١٣٣٩/٤٥ - وحققني عن مالك عن عمار بن رافع أن حكيم بن حزام سأل طعاماً، أمر به فحضر ثم سأل ثلثاً . . .

قلت: ولا يرد حرماً وإن وقع حرماً وفي كتاب أبي القاسم الجوهري ما هذا لحدث إمامي في لقيته، وهذا أيضاً بمثل، فيكون معناه من الله في عرفة غير سوق ذلك بعدد، فلا يبعد من يسهل في سم به الأسرى، الله

١٣٣٩/٤٤ (مالك عن رافع) موسى ابن عمر - في أنه عهده - (أر حكيم بن حزام) عهده مكتوبة، وفي من حويله به أنه من عهد بني العرش الأسدي ابن علي عليه السلام، اسم يوم النسخ، فيه ربح وسبعون سنة، ثم غلب ابن سدة مع وجمعه، أو بعدها (البايع طعاماً) (مر به) في الطعام (عمر من الخطاب) - يعني به عهده - (الثاني)

هذا حاجي - يعني أن يكون أمر به مثله غير عمل استخروه بدنه، فقد بهم به قبل نصبه، وفي القصة من رواية أشهب عن مالك بن عمرو عن عمر بن الخطاب أن راجح النبي صلى الله عليه وسلم لا رأى من عهد، فلا بأس ببيع قبل عهد، لأن راجح قبل نصبه، وكذلك طعام لبار، فعلى هذا تعامد عهد - رضي الله عنه - ما يبعد لأنه صار به - لا بأس، ولا يجوز له بعد من قبضه، وأم به، من تاتى - لأنه سم بصر إلى أن من باعه به مدونه

وبعداً - يكون أمر أهم به على عمل استخروه به، للقبول، ثم بعده منهم حكيم - باعه من نصبه، فعلى هذا ابتاعه جابر بن عبد الله مبيعاً

وبعد أن يكون أمر أهم به لعمل عهده، فلهذا به لاجه ثم باعه حكيم من قبضه - يعني هذا ابتاعه مبيعاً، وبيعته مبيعاً - وقد كان ابن حبيب في "وصفهم"، من كان من رضى للعصاة والكذابين أو اليهوديين

فَبَاعَ حَكِيمُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ لَيْلِي ذَلِكَ نَحْوَهُ. ثُمَّ احْتَدَّتْ فَرْقَةٌ عَلَيْهِ رَوَاهُ لَا تَبْعَ طَعَاماً أَنْتُمْ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ

وَأَصْحَابُ سَوَاءٍ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَبْعُ حَتَّى يَعْصِي، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ عِنْدَ مَنْ عَمِلَ ذَلِكَ جَوْزاً، أَيْ:

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبِينِ الْمَعْنِيَّةُ^(١) أَنَّ أُمَّ الْيَمَامِ قَوْلُهُ أَمْرٌ بِهِ، هِيَ بَشْرَاءُ عُمَرَ، وَطَعَامُهُ، يَتَّبِعُ قَوْلَهُ، فَكَانَ يَكُونُ مَعَهُ الْأَثَرُ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمَرَ الْأَنْصَارَ بِشُرَاءِ الطَّعَامِ، فَاشْتَرَوْهُ، وَاشْتَرَى مِنْ حَمَلَتِهِمْ حَكِيمٌ، ثُمَّ بَاعَهُ حَكِيمٌ قَبْلَ الْعَصْرِ

وَبَرَّجَ نَبِيَّهُمْ^(٢) عَنِ أَثَرِ أَبِي دَرْدَاءٍ الَّذِي يَحْتَرِجُهَا، وَالسُّلْطَانُ حَتَّى يَصْعَدَ^(٣)، وَأُخْرِجَ فِيهِ أَوَّلًا بِسَمْعِهِ إِلَى الرَّهْزِيِّ أَنَّ أَبِي عُمَرَ وَرِيدٌ مِنْ ثَابِتٍ كَانَا لَا يَبْرُ بَيْعَ لِرُؤُوسِ نِسَاءٍ، وَهِيَ شَعْبِيَّةٌ، فَهَلْ يَكُونُ بَرِيءاً مُبْعِ الرُّؤُوسِ وَهِيَ لَا يَبْعُهُ بَدَنِي اشْتَرَاهُ حَتَّى يَعْصِيَهُ، ثُمَّ قَالَ، وَهَذَا هُوَ يُعْرَضُ (إِنْ ثَبَاهُ اللَّهُ) بِمَا رَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

ثُمَّ أُخْرِجَ أَثَرُ أَهْلِ بَرَوَاقَةِ أَنَّهُمْ يَكْبِرُونَ عَنْ مَا لَيْسَ بِهِمْ، ثُمَّ قَدْ حَكِيمٌ كَانَتْ هَذِهِ اشْتَرَاهُ مِنْ صَدِيقِهِ، فَهَاهُنَا عَنْ نَبِيٍّ، حَتَّى يَسْمُرَ بِهِ، أَنْتَهَى

وَهُوَ مَزُونٌ بِحَمَلٍ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ، وَلَا يَلِي فِيهِ إِلَّا كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ، يَدُ حَمْرٍ، عَمَّا يَبْعُ نَصَبَكَ الْآخِي قَرِيباً

(بَاعَ حَكِيمٌ مِنْ حَرَامٍ) رَوَى اللَّهُ عَنْهُ (الطَّعَامُ) بِمَا كَرِهَ، أَعْلَى لِي يَسُوجِيهِ، وَيَعْصِيهِ (بَطِخَ ذَلِكَ) بِمَا حَرَّمَ بَيْعَ حَكِيمٍ (عَمْرٍو مِنَ الْحَطَرِ) مَوْتُهُ، أَيْ الْبَيْعَ (عَمِيدٌ) فِي عَمْرِ حَكِيمٍ (وَلَكِنْ) لَا يَبْعُ طَعَاماً لَيْسَ بِهِ، أَيْ شَرِيحُهُ (حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ) لَوْ الْبَاحِي^(٤)، يَرِيدُ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَدَّ بِهِ فَرَسَ بَنَاتِهِ،

(١) (١٠٠/٣٢)

(٢) «الرَّهْزِيُّ» (١٠٠/٤٥)

(٣) «الْمُسْنَدُ» (١٠٠/٢٨)

حدث مرزبان المحرمي يشعوبها يبرعونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها

(حدث مرزبان المحرمي) جمع حارس وهو المحافظ (يبرعونها) مكنها في السح الهلية أي يطلبون الصكوك، وفي السح ائتمره بها بنت يبرعونها (ويردونها من أيدي الناس) الذين شقروها (ويردونها إلى أهلها) لدير أخرج لهم، فإن لهاجي هذا يقتضي نفس بك ساعاب، فإن حمل على ظاهره من أنها كانت نرد إلى من أخرجت صكوك باسمه، هذا بعض ليعين، بيع من اشترى منهم، وبيع من اشترى من اشترى منهم، ولا خلاف أنه لا يلزم مسجد مع سلعهم قبل قبضه إلا يبيع مع انتاني على ما قلناه، فهي يبيع في قصة حكيم بن حزام

وتوهم مع ذلك أن البيع الأول، وهو بيع من خرج باسمه حاكم عند الشافعية والمذاهب، قال النووي^١ احتل الملبس في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها، يبيع من خرجت باسمه، فيبيع صاحبها ذلك لأنسان قبل، يقتضيه، والقول الذي ذهب، فمن صحتها أحد بظاهر قول أبي هريرة صحته، ومن أصحها تأويله ببيع يبرعها على أن اشترى من خرج له الصك معه ثالث بين أن يقضيه بشرى، فكان المبيع من البيع الثاني، لا من المبيع الأول، لأن الذي خرج له هذا كذلك ملكاً مستقراً وليس هو بمنشور، فلا يمنع منه قبل القبض، كما لا يمنع من ورثه قبل قبضه

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته وكذا يبرعونها، ثم يبيعها بشرى قبل قبضها، فهو من ذلك، قال وكذا ج، مفسراً في الموطأ أن صكوكاً خرجت فلبس في زمان مرزبان، وذكر حديث الثياب، قال، وهي السوفا ما هو أبي من هذا، ابن حكيم بن حزام ابيع طعاماً، أمر به عمر - رضي الله عنه - تفكر الحديث لما ذكره قبل

(١) شرح النووي من صحيح مسلم (٥/١٠/١٧١)

رَأَتْ خَبِيرَ بَابِ حَدِيثِ الْحَفِظِيِّ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي جُورِ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ وَتَسَادَ الثَّانِي، وَلَمَّا احْتَجَبَ شُرَاحُ الْمَالِكِيَةِ إِلَى تَأْوِيلِهِمَا، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي حَدِيثِ حَرَامٍ، وَتَقَدَّمَ حَرِيفًا فَكَانَ الْبَاحِي إِنْ ظَاهَرَ قَوْلُهُ «يُرَدُّهَا إِلَى أَهْلِهَا» بِغَضِّ الْبَيْعَتَيْنِ مَعًا

قَالَ الرَّوَّاقِيُّ^(١) حَتَّى نَهَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَسْخِ الْبَيْعَتَيْنِ مَعًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِنَّمَا يَصْخُ الْبَيْعُ الثَّانِي لَفُطَّ، لَقَالَ «يُرَدُّوْهَا إِلَى مَنْ ابْتَاعَهَا مِنْ أَهْلِهَا» دَلَّ عِيَانُ وَلَا حِجَّةَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَدَّ بِأَهْلِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ رَجُوعَهَا إِلَيْهِ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَنِ بَيْعِهِ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَا مَنِ كَتَبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَرُكَ مَنْ رَفَعَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ أَوْ مِنْ وَجْهِ لَهُ، اتَّهَمَ.

وَأَوَّلُهُ الْحَاجِي بِحَمْدِهِ عَلَى بَيْعِ الْمَوْبِلِ بِأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِهِنَّ، قَالَ: لَهَا عَلَى تَأْوِيلِ مَوْلِهِ «يُرَدُّوْهَا إِلَى أَهْلِهَا» إِلَى مَنْ خَرَجَتْ بِاسْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَدَّ بِأَهْلِهَا مَسْحُوقَ وَجُوعِهَا إِلَيْهِ، فَتَرَدُّ عَلَى هَذَا الثَّانِي إِلَى مَنْ ابْتَاعَهَا أَوَّلًا، فَتَنْهَى

وَتَرْجِمُ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِئِهِ»^(٢) «بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ نَهَ الْعَطَايَا أَوْ النَّهْيُ عَلَى الرَّجُلِ بِبَيْعِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ»، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ جَمِيلٍ يَمْلُؤُنَ الْآخِي تَرْبِيًّا، ثُمَّ قَالَ لَا يَصْغِي لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ لَهُ دِينَ أَوْ يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْقِبَهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَزٌ فَلَا يَدْرِي أَيْخَرُجُ أَمْ لَا يَخْرُجُ* وَهُوَ لَوْ أَنَّ أَبِي حَنِيفَةَ، اشتهر، وَاكْتَفَى بِحَبِّهِ «اسْمَحِلِي» عَلَى كَلَامِ السُّوَرِيِّ فِي «الْفَرْحِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافَ الْأَكْبَةِ فِي ذَلِكَ وَكَذَا سَكَتَ عَنْهُ شَيْخُنَا فِي «الْمُسَوِّي»، وَمَقْلُوبُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ كَلَامِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٌ عَدَمَ جَوَازِهِ عَيْنًا.

(١) «شرح الزُّوْغَرِيِّ» (٢/٧٨٨)

(٢) انظر «مَوْطِئًا مُحَمَّدٌ مَعَ اسْمَاقِ السُّجْدَا» (٣/٣٠٠)

١٣٤١ ١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَبْاعَ عَدُوًّا مِنْ رَجُلٍ آخَرٍ، فَدَفَعَ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ بِرَبْعَةِ أَمْشُورٍ.

وهي "المرء المصنوع" ^(١) بيع بربعة من مكثها المديون على عدو لا يصح، بسلام بيع مخطوط الألف، لا، من، أوقف فاقم معه، ولا كسب هناك ومما هو أنه يجوز مخطوط مع غيره من الألف، المخطوط، بسلام الجعشي، وتقدم في الألف، وأقوى، انصاف بطلان بيع المصنوعة، كما في الألف، بيع القنن، كما يجوز من المديون، وهي الألف، لا يجوز لأجنبي عن المخطوط، بغيره كمن تقدم، وعلى هذا لا يجوز لأجنبي عن المخطوط بالألف، انتهى.

قال أبو عبد الله ^(٢) "ألف" جمع براءة، وهي الألف، في مكثها بكتاب المديون على المصنوع على الألف، كالمطوع، أو على الألف، بقدر ما عليه، وشعب "ألف" لأنه سر جمع من فيها، وقوله "ألف" مخطوط الألف، بغيره "المصلحة والألف"، جمع مخطوط، بمعنى المصنوع المصنوع له من القنن، في فإنه يجوز بغيره، وهذا مخالف لما في "المصيرية"، فإن ذلكها من عن بيع المخطوط، فأجاب أنه لا يجوز.

وهو "المصيرية" هكذا سأل عن بيع المخطوط، قال لا يجوز، لأنه لا يجوز إلا أن يبيع أو يبيع المخطوط، لا وجه للألف، لأنه بيع، ليس عليه ولا وجه للآلف، لأنه هذا القدر من الكاهن ليس مضموناً بخلاف الأمر، لأن هذه التكاثر مشروطة، انتهى.

١٣٤١ ٢٧ - (مالك) أنه بلغه أن رجلاً أراد أن يبيع طعاماً من رجل آخر (إلى آخره) في سببه (فذهب به) في المصيري (الرجل) ببيع، بغيره بريد.

(١) (٢١) (٢٢)

(٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥)

سُئِلَ الْمُطْعَمُ إِلَى السُّوقِ فَجَعَلَ بَيْنَهُ انْقِطَاعٌ وَقِيلَ لَهُ مِنْ أَيْنَ
تَحْتَ بَأْتَيْتَ لَكَ؟ فَقَالَ الْبَيْعُ. أَسْقَى مَا يَشْرِي عِنْدَكَ؟ قَالُوا
عِنْدَ لَكَ بَأْتَيْتَ فَيَذْكُرُ ذَلِكَ لَهُ. قَالُوا عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ هُمَا بَيْعٌ لَا
يَبْتَاعُ بِهِ مَا يَشْرِي عِنْدَهُ. وَقَالَ الْبَيْعُ لَا يَبْتَاعُ مَا يَشْرِي عِنْدَكَ

يَبْتَاعُ الصَّاعَ الْمَذْكُورَ (إِلَى السُّوقِ) مَعْرُوفٌ بِمَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ انْقِطَاعٌ. هُمُ
الْمُطْعَمُ وَفِيهِ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ جَمِيعٌ عَلَى مَا صَطَّه أَبُو عَالِيٍّ (١). وَغَدَسَ
حَبْلُهُ مَا حَبَّ (الْمَعْنَى) جَمِيعٌ مَعْرُوفٌ (وَيَقُولُ لَهُ) أَيَّ شَيْءٍ تَشْتَرِي (أَيُّهَا) تَشْتَرِي
التَّجِبَةَ. أَيُّ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ (أَحَبُّ أَنْ يَبْتَاعَ) أَيَّ شَيْءٍ (تَشْتَرِي) (تَشْتَرِي) فَقَالَ (تَشْتَرِي)
السُّورِي الْأَوَّلُ (أَتَبَيَّنَ) بِمَعْنَى الْإِسْكَافِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ (٢)

قَالَ الْبَاجِي (٣) يَحْتَمِلُ أَنْ السُّورِي يُرِيدُ بِسَمْعِ وَصْفٍ لِلْمَشْتَرِي فَلَمْ يَأْخُذْ بِشَيْءٍ
أَعْنَدَهُ (وَأَيُّ طَعْمٍ مَا مِنْ أَيْنَ عِنْدَهُ) أَوْ قَالَ بِهِ فِي الْجَمْعِ مَا أَسْعَى مِنْكَ ضَمَامًا
فَأَعْنَدَ (بَيْعُ) أَعْنَدَ (وَعَلَى) فَتَبَيَّنَ أَنْ يَبْتَاعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ حَالِيًا. وَلَوْ عَلِمَ الْبَيْعُ أَنَّ
تَبَيَّنَ بِمَعْنَى لَيْسَ عِنْدَهُ لَا يَكُنْ عَيْنًا. كَمَا يَكُونُ حِينَ تَشْتَرِي ذَلِكَ أَيْهَا عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ هُمَا
بِشَيْءٍ تَشْتَرِيهِ عَنْهُمَا (فَذَكَرَ ذَلِكَ) أَيَّ مَا حَرَسَ سَهْمًا (لَهُ) فَقَالَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ هُمَا بَيْعٌ
بِشَيْءٍ (لَا يَبْتَاعُ) أَوْ لَا يَشْرِي (عِنْدَهُ) بَيْنَ هُمَا (أَيُّ مِنْ أَيْنَ) أَسْعَى (وَقَالَ لِلْبَاجِي لَا
يَبْتَاعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) (٤) (وَالْمَعْنَى) يَبْتَاعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ الرَّحْلُ مَا فَوَعَا. عِنْدَ أَصْحَابِ
السُّورِي (أَتَبَيَّنَ) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَدُوٍّ وَرَوَاهُ عَنْ حَكِيمٍ بْنِ
حَرَّاهُ

قَالَ الْمُطْعَمُ (٥) لَا يَبْتَاعُ مَا يَشْرِي عِنْدَهُ لَا يَبْتَاعُ مَا يَشْرِي عِنْدَهُ
وَيُسَلِّمُهَا. وَبِهِ وَاحِدَةٌ (وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ) وَلَا يَبْتَاعُ فِي مَحَلٍّ لَا فِي حَكْمٍ

١ - شرح الزرقاني ١/٣٦٦

٢ - سنن أبي داود ١/١٤٦

٣ - سنن أبي داود ١/١٤٦

إلى أحدهما فقال له سعيد: أترى أن يوفيه من ذلك الأرزاق أكثر
أعني؟ فقال لهم فيها من ذلك

«السنن» (١) أي مضمون عني من سنن (إلى أهل، معتق ببيع، رافع
محبذ ثم أريد وبيع طعام مضمون عني في ذلك الأمر

ومعناه له سعيد: أترى أن توفيه من تلك الأرزاق التي لمعت؟
«فقال لافل (مع) أو عيشهم من ذلك (فلهذا مع (عن ذلك) قال
الردي» (٢) وأدغم يحيى في «الموطأ» قال مالك: «ذلك يعني أي خولاً من
الأمير في ذلك حتى يشترط لبعض من ذلك طعام أو جعة لشيء أو
مستوفيه، فمع من ذلك ما يريه الذي يحد بها المهر، إلى المحدثين، وإن
قلت، لا يري»

رأى «يأخي» (٣) يريد المنازل به يساعها من؟ يعني سعي جرحه لهم
الضرب مع كل واحد من الناس سباً في طعام على بيت للشعب وهو سوي
أن يوليه من، وقد يحسن ويحير، أحدهم أنه يحسن من من هذه
الطعام، يأخذ نسيم له ذلك مع أحد، فهذا لا خلاف في صحة أنه
بيع المضمون قبل استيلائه، لأن هذين من عند الرعدي له المضمون مع الردي
بفقه، ثم يسووه المضمون من هو عند قبل أن يفضله هو

وسمي أن يريه من الطعام وهو يري أن يفضله ويوقعه إياه، ففي
«المدة» ويعبرها عن المضمون مع طعاماً له أو جرة عليه لا بعد
حر عقه، ولا يريه فيه أحد، لا بيع طعاماً سوي بفضله مع، وودي
«المدة» من ذلك ولذا تشبه عن «المجموعة» من مالك هو «لا
مهره أياه كما لو استري طعاماً سوي أو يفضله مع ما فيه

(١) «السنن» (١/٢) (٣)

(٢) «و» - «يريد» (٣/٤٩)

(٣) «السنن» (١/٢٤٨)

١٣٤٤/٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَعْلَبٍ بْنِ قُرَيْشٍ أَنَّهُ

سَأَلَ بَنِي نَجْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَزْمٍ . . .

أَتَصَدَّقَ، قَالَ: نَرَدُّهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى مَا عَنِ بَعْضِ أَهْلِ الْفَقْهِ، وَهُوَ أَنَّ
أَحْمَدَ رَاسِخًا، وَكَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُمْ ذَلِكَ

لأن من الهام، وكان التفسير ذلك أيضًا في المصحح، لا أنه مع بعض
القول لا يصح، وليس في التفسير ذلك؛ لأنه إذا حلف لشيء لم يمين لا ينقش
اليمين، وبدره قبحته، انتهى

باب وما يظهر في مسألة الباب ليست من باب التصرف في نفس
فقد مل من باب التصرف في نفس، كما سباني في كلامه بعد قريباً
أن قضاء أحد الصديقين بالآخر حاكم عند الأئمة لأربعة

لأن الموقوف، يجوز اقتضاء أحد الصديقين من الآخر ويكون صرفاً بغير
ودعه، في قول أكثر أهل العلم، ومع ما ابن حزم، وهو سلمه، وس
شبهة، لأن التقيض شرط، وقد يختلف

وسنن حديث ابن عمر المذكور في كلام صاحب المحلى، ثم قال
وقال كان بعض الذي في ذلك عز وجل، بعد توجه في أحمد، وقال الداعي
يحتسب وحسب، أحدهما المصحح، وهو قول مالك، ومسيور حولي اقتضاه
لأن في ذلك لا يصدق قبضه، فكان المصحح حراً في أحكامه والآخر
الجور، وهو قول أبي حنيفة لا، . . . في إمامة حرة المقبولة، كما
وفي بنعويق المزجل، والمصحح الجور، انتهى

١٣٤٤/٥٠ - (مالك عن كثير) يملك ضد قليل (ابن ترقى) يفتح الياء

واسكنوا الرأه وقال بذلك مهمل، مذي، سكن مصر، نقه من رواية البخاري
وأي داره وغيرهما، (ابن مالك) أبو بكر بن محمد بن عمرو (ابن حزم) يفتح الياء (ابن حزم

(١) نسخة ١٧٤٤/٥١

(٢) نظر في نسخة في "نقد في التهذيب" (٤٢٤/٨)

إلى أجل، تشرأ من غير يأبى لهي باع منه أن يحنطه قبل أن يحنط الذهب، ويحول، أي يشتري منه، أسر على عريجه أي باع منه الحنطة بالذهب التي له عليه هي ثم ثمن فلا بأس بذلك.

قد سألنا وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم، فلم يروا به بأساً.

أما الذي (إلى أجل) يشتري منه (ثمراً من غير بائعه) سئل يشتري، وغيره بالبيع، لأنه بائع الثمر الذي أراد البائع لأول شراءه (الذي باع منه) أي بده (الحنطة بالذهب) صفة لثمنه (قبل أن يحنط الذهب) طرف يشتري (ويحجب) بائع حنطة (التي تشتري منه الثمر) معقول يحول، وهو باع أسر (على عريجه) متصرف بحول (الذي باع منه الحنطة) صفة للمريم، وهو مسري الحنطة (بالذهب) التي له أي بائع السر (عليه) أي عن مسري الثمر، وهو بائع الحنطة أولاً وجب عليه حينئذ الدفء (أي لمن^(١) الثمر فلا بأس بذلك) البيع

(قال مالك وقد سألت عن ثمنه) الحكم، والراي الذي أحياه، (إمام مالك) غير واحد من أهل العلم فلم يروا بذلك بأساً من البايع^(٢) برحم المصنف ما يكره من بيع الطعام إلى أجل، ثم أدرج حد ذلك حديث من المصنف وغيره، وليس فيه كراهية بيع الطعام إلى أجل، وإنما فيه كراهية أحد المصنوع من ثمنه لما في ذلك من البس في بيع الطعام بالطعام

وإن بيعه بالثمن، فلا كراهية فيه ولكنه يحتمل ذلك وجيز، أحسنه على قولنا إن عتدي المتبعة إذا مع بينهما لأمرهما في صروه العقد الواحد المبرم، فإنه يجب بينهما، إذا باع حنطة يقرأهم إلى أجل، ثم أخذ بشئ

(١) كما في نسخة الشارح والردفتي، أما في نسخة الاستاذ كلز (٨/٢)، وطوبى، وب
ظنهما، غير الثمر.

(٢) المصنف (٢٨٩/٤)

(٢١) باب السلفة في الطعام

لمحنة سوا - فهو في صورة بيع المحض بالسر، أي، وذلك مصد، وهذا
 بيع الطعام إلى أحد عن - مع مكروه، والوجه الثاني أن يريد بذلك أن يبيع
 الطعام مستعملاً، منها ما يحوز، ومنها ما لا يحوز، وأن هذا مما لا يجوز،
 انتهى

قلت وظهر كلام لا مقام سالك أنه من ذلك، وكفه، لأنه أدخله
 في بيع الدرهم، وهذا أصح إذ شريه المبيع الشر من غير المشتري، وتقدم سابقاً
 أن يبيع الدرهم محرمة عند ذلك وأحمد، خلافاً لمحمية وسدسيه، ولذا قال
 محمد، كما تقدم في أول كتاب لا بأس بذلك

(٢١) السلفة في الطعام

قال صاحب «المحصر» سماً له المصحح، يقال سلف وسلف تسليمياً
 وبإطلاق، والاسم السلف محرراً، وهو عن وجهين، أحدهما القرض الذي
 لا ينفقه فيه بمعرض غير الأجر والشكر، والثاني (اسم)، وهو المراد هنا،
 وهو أن يعطي ما في حله إلى أجل معلوم يريد به في سمر الموجود، عند
 السلم، ويسمى سلفاً أسدس، أس الثمان، وسلفاً ثلثيه، أس الثمان، انتهى
 يعني يكون حقه من سلف الأتسار عن تقديم المموت، ولد سمي المصلو
 الأول بالسلف الصالح، كما في «الجميع»، وبه أيضاً أن السلف والسلم
 واحد، إلا أن السلف يكون مرصاً أيضاً

قال الأبي ' عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أنه كره تسميته سلفاً
 فإن وهو الإسلام لله، كأنه صمم بالاسم أن ينتهي في غير هذا، يعني أن
 لفظ السلم لما كان مربوب من لفظ الإسلام، والإسلام - سمر، والدين لله - كره
 اللفظ أن يستعمل في أمر ينتهي - وبذلك - والله أعلم - ثم يستعمل ما لك في

فإنَّ نحاة^١ اتفقوا على أنَّه ، على مشروعه عيحه إلا ما حكى عن امر
الصبي ، انتهى . ورواها المصنف عن الشيخ . وكثر ما عرفت أنَّه سلم . وروي عن
أبي عبد الله بن محمد بن محمد ، أنه كان يكره التسليم ، انتهى .

وبخلافه سوانظ مخصوصة عند الأئمة الأربعة ، ومقام الكلام أولاً على
شرائطه عند الأئمة ، لتكون على نصيره على اختلافهم في أحاديث الباب ، قال
المحقق^٢ : وجهه ذلك ، أن التسليم لا يصح إلا بشروط ست

لشروط الأول أن يكون التسليم فيه ، بما يصبط مانعاً من شيء يحصل
انتماء لغيره ، فالحق في تصحيحه في محبوب ، وانتماءه ، في باب ، والكاف ،
والجديد ، والخاص ، والآدمي ، والبالغ ، وكل حكيم ، أو مورو ، و
مرووع ، كما في المصنف .

قال بن رشد^٣ : فإجماع الجمهور على جوازها في كل ما يباح أو يورث
والجمهور على ما حاز في العروس أي يصبط مانعة ، عند ، وخلصوا من
ذلك شيء يصبط مما لا يصبط مانعة ، سوى

زني المهر مستقراً^٤ . يصح فيه أن يصبط صفة محبة ومعرفة قاهرة ،
كمكمل ومو . . .

في الميراث^٥ . وجهه التعيين من غير قياس في الميراث . عن بن أبي
أوقاف في نسخة والمفسر والفريقين ، وأجمع أهل العلم على أن التسليم

(١) مجمع البحري (١/٢٣٨)

(٢) المصنف (٦/٣٨٥)

(٣) مجمع البحري (٢/٢٠١)

(٤) في إيراد الميراث (٢/٢٧٩)

(٥) في إيراد الميراث (١/٣٨١ وما بعده)

في القدم جازية، فله من انفسه و حصر على جو، في ثنائه ولا يصح
 منع لا بضبط بالصفة كمنعهم من التبريد والياقوت و بعض واشباله، و
 اثباتها بحملها اختلافاً متبايناً بالصفة ولكن و حصر بشوهر و زيادة بضمها،
 و قد قول الشافعي واصحاب الراي.

و حكي من سئل صحة السلم فيه، انما اشهره منها شمساً معدوم
 واختموه في السلم في نحره و هيء من كثر معمول بالدار وكنه اختصوا في
 الحيوان و هيء من لا يكاد ولا يورد ولا يروح، كتمشاق و اسيفي و غيرها
 والرووس والاطرب و لجدود و قد في الحشم و غيره، كما يسطه معروف
 و غيره.

فان اسحق لا خلاف ان لا بضبط بضمها، بل لا يجوز السلم
 فيه وفي «التعبي» فان اس حرم لا يجوز السلم، لا في كل مركب و
 سورب فقط ولا يجوز في مروج ولا حدود ولا شيء غير ما ذكر في بعض
 كانه قصير السلم على ما ذكر في الحديث، انتهى

وقال الأبي^(١) ان عبا من ليس من شرط السلم ان يكون انفسه اليه
 يملك، خلافاً لبعض لسان ولا ان يكون من لا يقطع من يدي لسان،
 خلافاً لما طي ذلك ولا ان يكون موجود من حين يمتد من الاجل، خلافاً
 لابي حنيفة، ولا ان يذكر موضع الضبط، لأنه ان لم بشرط وقوع العبد
 موضع القبض، ولا ان يكون رأس المال غير جراف، بل يصح ان يكون جزء
 من بعض اجزاء فيه، بخلاف أبي حنيفة في صحة ان يكون رأس المال جزءاً

(١) الحاشية (٤٣/٤٤)

(٢) احمد، المروء (٥٩٩)

(٣) اكمال إكمال السلم، (١/٣٠٣)

في كل شيء، ولا أن يكون فكذلك في الأصل يصح أنه لا أن لا يكون
 لمصلحة فيه جبراً خلافاً لما في أصله في الأصل لأن الجواهر هذه لا
 يمتنع لها هذه، لا أن لا يكون المسلم فيه جبراً ولا من الأحكام
 كالموت عدل في نفسه في أصله في ذلك لا في الجواهر
 والأحكام مما لا يمتنع بانفسه انتهى

الشرط الثاني، ما قال المؤلف: "أن يمتنع بحدوث الشيء بحدوث الشيء
 بها ظاهرة، فإن المسلم فيه موزع في المدة، فلا بد من كونه موزعاً بالوقت،
 كشيء ولا وصف على سبيل من على آخره، ويستتبع فيها
 فاعلم عليها ثلاثة وصف: الجنس، والوقت، ونحوه والرداء، هذه لا بد
 منها في كل مسلم فيه، وأما من أجل العلم خلافه في شرائطه، وقد يقول
 أنه حقيقه وذلك راجعاً، انفسه الثاني، ما عد هذه كالأجزاء مما يختلف
 النفس باختلافه، وذكره شرح في المصنف هذه (إمامه) وسأفني

وهذا في حقيقه، كتحقيق ذكر الثلاثة، لأب نفساً من ما واصل من
 القصد، وما أنه يبنى من الأوصاف الفوق والحدود، لا يمتنع النفس
 لأجلها، ولا بعد، منفسه كل الصفات، لأن ذلك يتصور، وقد شق الحد
 فيها إلى من يتصور نسبه، مسلم فيه، بد بعد وجوده المسلم فيه عند المحل
 تلك الصفات كنه، يجب الاكتفاء بالأوصاف ظاهرة، هي بحدوث النفس
 ظاهراً

والشرط الثالث معرفة مقدار المسلم فيه، بأن يكون، ما كان مكيفاً،
 وبأن يكون له كنه موزون، وبأنه إذا كان محدوداً، ولا يعلم في غير معرفة
 لمقدار سلفه، ويجب أن يتصور مكيفاً معقوداً، أي أنه، وذلك لأنه

معلوم لم يصح؛ لأنه يؤول منه فيتعذر معرفة قدر القسم منه. وهذا غير لا
يصح له الحد

قال ابن المنذر: أحصح كل من يحفظ منه من أهل العلم على أن القسم
في العلم لا يجوز تغييره لا يعلم غيره، ولا في ثوب مدح فلان: لأن سمع
لو سمع أو مات فلان، ظل القسم منهم الثوري، والشافعي، وأبو حنيفة
وأصحابه. وأبو ثور، ولا بد من تقدير المدح بالرفع بغير خلاف عليه

قال ابن المنذر: أحصح كل من يحفظ منه من أهل العلم، على أن القسم
حائز في الثبوت بغير معلوم، وما من السكيل والمبورن والمندرج، معلوم
غيره معدود، وغيره، لا يعمود برهان، أحدهما لا يبين كثيراً، كالجور
والبيض وسجدهما، قسم فيه عدا، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وابن
التميمي مسلم فيه، وهو كلاء ولا يجوز عدلاً، لا بد من بيان، وب
الثناء - س

وسمع الثاني من ينفوت، كزمان والخيار، معه وجهان أحدهما
بملم عدا، ويصطف به صغير والكبر، وفيه لا يسميه فيه إلا رؤساء. وهذا
قال أبو حنيفة والشافعي، وفي رواية لأحمد لا يجوز قسم في غير القسم،
عد لا يكد ولا يورد، ولا يورج كالتوفد، وغيره، كل في «المصنف»^(١)

قال ابن أبي^(٢) لما كان من الممكن لعمق الكبر، والمورون، ولو
والمعدود بالعدد، وما ينفذ بالرفع، كالثبوت، بعدد الكبر، والبيض لا ينفذ
يورد ولا كلاء، فلا يسميه فيه إلا بعدد، حتى دلت ابن حبيب، وأبو الثوري
والصوري، حروي بن نقاسم من باب مدح عدلاً، وقال بن النقاسم، لا بد

(١) انظر المصنف (١/١١١)

(٢) المصنف (١/٢٩٦)

الكيل فيها معروفاً، فلا بأس بذلك، وقال ابن حبيب: يسلم فيها عدداً أو كلاً، ولا يسلم به ورماً وكذا لا يجوز اختلاف له قول مالك وبين القاسم وابن حبيب، كاختلافهم في الرقابة انتهى

وفي «الدر المنثور»^(١) يصح السلم في عادي متقارب، كجوز وميسر ولسر، يبي عدداً، ولا يصح في عدد متعاقب، كطبخ ورشاد عدداً بلا ميسر، يبي بلا حجاب، فهو مجرد لعدد، كطول وقطع، وما جاز عدداً جاز كلاً وورماً انتهى. وعند بعض في الشروط كونه معلوم الفطر يكيل أو رز أو عذو أو تمر أو مسحة أو شح، انتهى

والشروط الأربع أن يكون مؤجلاً بأجل معلوم، وبه مصرح.

الأول: بشرط نسيئة يسلم كونه مؤجلاً، ولا يصح السلم الحال جزم بذلك أحمد، كما حكاه عنه لمروري وبه قال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي، وقيل الشافعي وأبو ثور وابن المنذر يجوز السلم حالاً، كذا في «المصنف»

القاسم: أنه لا بد من كون الأجل معلوماً، ولا يعلم في اشتراط العلم في الحصة اختلاف، فأما كميته، فإنه يحتاج أن يعلمه برمان يمينه لا يختلف، ولا يصح أن يزجله بالحصاة والحصاة وما أشبهه، وكذلك قال من عيسى وأبو حنيفة والشافعي وسنن المنذر، وعن أحمد رواية أخرى أنه قال: أرحم أن لا يكون به بأس، وبه قال مالك وأبو ثور، وعن ابن عمر أنه كان يمشي إلى المقطاء، وبه قال ابن أبي نعيم، كذا في «المصنف»^(٢)، وقيل البهي^(٣) يجوز السلم إلى المصداً، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، انتهى.

(١) (٢٣٩/٢)

(٢) «المصنف» (١٠٣/٦)

(٣) «المصنف» (٢٩٨/١)

الثالث أنهم سمعوا في حد الأجل: قال ابن حزم: "الأجل ساعة فما فوقها، وعند بعض أصحابها لا يكون أقل من نصف يوم، وعند بعضهم لا يكون أقل من ثلاثة أيام، وقالت المالكية يكره أقل من يومين، وقال الشافعي خمسة عشر يوماً، كما في "المبسوط".

والموافق^(١) من شرط لأجل أن يكون مدة لها وقع في الثمن، كشهرا وما قاربه، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: لو قدره بنصف يوم جاز، وقدره بعضهم بثلاثة أيام، وهو قول لأوراعي، وهذا أطرون، إنما عسر أن جعل، لأن المسم فيه معلوم في الأصل، لتكون النسيئة، بما تبت رخصه في حق سمالي، فلا - من الأجل، يحصل ويسم ويحلف بأقل مدة ينصروا تحصيله بها، انتهى.

وفي "الروحي مبرج"^(٢) يسم أن يكون الأجل به وقع في الثمن مدة، كشهرا، فلا يصح - لأ، ولا إلى أحد مجهول، كالحمد - وفجند - ولا إلى أحد قريب، كيوم ومهرو - إلا أن يسم في شيء بأحد منه كل يوم أحد - مضمومة، كخمر ومهرو من كل ما يصح النسيئة فيه، إذا ابتاعه دعيه إلى ذلك، انتهى.

فإن أتى في^(٣) شرط الرابع أن يكون مؤجلاً، وقدره صاحب مالك أن النسيئة لا يجوز إلا في مؤجل، ورأى أبو حنيفة ومالك يجوز أن يسم إلى يومين أو ثلاثة، قال الشافعي أبو محمد: واختلف أصحاب في

(١) "مبداء الفاروق" (٥/٢٨٨)

(٢) "النسيئة" (١/٢١٤)

(٣) (٢/١١٤)

(٤) "النسيئة" (١/٢٨٧)

تخرج ذلك على المذهب، فمهم من ذلك أن ذلك روي في جوار المسلم للمحال، ومهم من ذلك أن الأجل شرط في المسلم قولاً واحداً، وإذا اختلف الرواية عنه في مقدار الأجل، وإذا ثبت ذلك، فالمعيب على غيرهم صريحاً يفتى سائر مسلم، وعصية يفتى بغيره.

أما الأول، فاختلاف فيه أصحاحات في مقدار أجل المسلم، فقال ابن القاسم في «البدونة» لا يجوز إلا إلى الأجل الذي نختلف فيه الأسوي أحد عشر يوماً والعشرين يوماً، وقال ابن عبد الحكم لا بأس باليوم أو أحد، وروى ابن وهب عن عائشة بن أبي يحيى وقتلته، وروى أنصاري أبو محمد عنه روايتاً، إحداهما أنه يجوز إلى أي أجل كان من بعد، والثاني لا يجوز إلا بقى الأجل الذي نختلف فيه مثله الأسوي، وأما ما يقتضيه عليه سبب، فإنه يسمى من ذكر لأجل، فإن محمد بن يحيى ذلك، وإن كان حالاً، وهذا يجوز في أحد القولين لأن طلع بثلث المساء أجل، وإنما أراد به أنه يجوز، إن لم يذكر الأجل، وخصني ابن الموارث عن ذلك فيس أسلم في طعام حال يؤجل بالربيع مسورة يومين أو أكثر أنه جائز، ووجه ذلك ما احتجوا به من اختلاف الأموي ما بين ١٠٠، الملقاة كاختلافها.

وكان يذهب^(١) الشرط أساساً لا يؤجل المسلم فيه إلا حين معلوم للمعاقدية، فله نصف شهر، ولا حد لأكثره إلا أن يشترط به يفتى المسلم فيه بعد غير عدد محمد علي ساعة كرسى أو شهر، فلا يشرط نصف شهر، بخلاف ما إذا كانت المعسكة من يومين، انتهى.

وفي «الترغيب»^(٢) أجل لأجل في المسلم شهر، نه نفس. قال ابن

(١) «الشرح الكبير» (٢٠٥/٣)

(٢) «الترغيب» (٣٤٣/٥)

عائده قبل وفاته و ما قبل اذا و يجب يوم من شرط في ذلك
 ان يكون من سنة و ان يكون من شهر رمضان و ان يكون من سنة
 و ان يكون من شهر رمضان و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة

الشرط في ذلك ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة

و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة

و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة
 و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة و ان يكون من سنة

«في ما إذا جحدنا»^(١٢١)، كونه موجودة، من التمسك من قبل المحل شرط، وبهذا لا حل لموت التمسك إليه لا يموت من التمسك، يعني صاحب التمسك، وإذا لم يمسك فيه من تركه حالاً، لبطال الأجر بموجب التمسك لا التمسك، وإذا شرط وأن وجوده، بدون إيمانه على تسليمه بموت، تظهر

الشرط السادس، أن يقصر، أو لحد من محله أو التمسك، لأن عرفاً لما ذلك ظهر، فلهذا، وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك، يجوز أن يتأخر قبضه يومين وثلاثة وأكثر، ما لم يكن شرطاً، كذا في «معي».

والذي أحق^(١٢٢) : شرط، ما ليس له كقولهم لحد أو من، حكم التمسك، وعقد في مجلس التمسك، وليس شرط من صحة التمسك، ويجوز أن يتأخر قبضه يومين بالتمسك لا لحد من قبض التمسك.

والذي سارده^(١٢٣) يجوز تأخيره بعد العقد ثلاثاً من الأجر، ولو بشرط لحقه الأجر، من ما عرفت الشيء، بعظم حكمه، وهذا لا يلزم من إتمام التمسك قبضه، وإنما شرط قبضه، من الأجر فلا يجوز، من هذه التمسك، لأن غير التمسك، «تأخيره»، يجب أن يلزم بالمطلوع، من غير التمسك، ولا يجوز تأخيره له، ثلاث، قال الشافعي، حصل ما في التمسك من الأجر، وتأخيره عن الثلاث بشرط بعد التمسك، كان لتأخير كثير من الأجر لا يكون، وإذا كان تأخيره لا يرد، فعلاً، في «المدينة» ثلاث، فساد التمسك بعده، سهل

الشرط السابع، كقول التمسك فيه وحياً على التمسك، ذكره أكثرهم في الشروط، وهو صحيح عليه، ومع ذلك لم يذكره بعضهم اكتفاء بعد التمسك، أو

(١٢١) أخرجه في «المعتمد» (٢/٤٤٦).

(١٢٢) أخرجه في «المعتمد» (٢/٤٤٠).

(١٢٣) أخرجه في «المعتمد» (٢/٤٤٠).

١٥. $\frac{1}{2} \times 2 = 1$ جيب
١٦. $\frac{1}{2} \times 2 = 1$ جيب

وہو کہ لاہور کے انتظامی جرائد - جہ سے یہ تصدیق ہوتی ہے کہ
 یہ کام سب سے پہلے ہوا۔ اور یہی ہجرت کا منصوبہ ہے۔ مگر یہی
 ٹھکانہ ہے۔ اور یہی ہجرت کا منصوبہ ہے۔

[illegible][illegible]

المعنى: إن الله تعالى قد علم ما في قلوبكم من السرور والفرح بقدوم نبيه صلى الله عليه وسلم، فليكن ذلك السرور والفرح من عند الله تعالى، وليكن ذلك السرور والفرح من عند الله تعالى، وليكن ذلك السرور والفرح من عند الله تعالى.

Q Y 3 1 1

⁷⁰ { $\frac{1}{2}$, $\frac{1}{2}$ } = $\frac{1}{2}$ = $\frac{1}{2}$ = $\frac{1}{2}$.

۳۵ "بهره از ارض" (۱۳۹۰: ۳۵)

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

شرطه خرب أحدهما معرفة صفة الشيء المميز، ولا خلاف في اشتراط معرفة صفة، إذ كان في الجملة لأنه أحد عوضي السلم، فإذا لم يكن معاً اشترط معرفة صفة كالسلم فيه، أما إذا كان الشيء معاً، فلان أبو الخطاب لا يدر من معرفة وصفه، وهذا قول مالك وبني حنيفة، لأنه عند لا يثبت إتمامه في الحديث، ولا يلزم انفصاحه، فوجب معرفة رأس المصنوع فيه ليبرد بدله، وظاهر كلام الحنفي أنه لا يشترط لأنه لم يذكره في الشرائع، وهو عبد قولي الشافعي لأنه عوض مشاهد، فم يحس في معرفة قدره، نسي لأغراض انتهى

وفي سرر المختيار^(١) رسالته قال: وأما الذي لا ينفك القصد بمقتضى كما في مكيل ومصريون ومعدود من متفاوت، وأكبر ولا رة، كما في مدوع، لا سيما لا يحصل المسلم فيه، فصالح إلى درجته، قال ابن عاصم قوله اكتفاء، فلو قال أصعب إليك هذه الدرهم في ثمن، ولم يدر وزن الدرهم، لا يفسخ عنده، ويصح عيدها، وأجمعوا على أن رأس المال إما أن يكون مثلاً جدير مطلوب، بالإشارة، انتهى

الفاصح يعين مكان الإبقاء، قال الموفق الشرط الذي استعمل فيه حنيفة، قال الشافعي ليس بشرط، رحكاه ابن المنذر عن أحمد ومحاق وطائفة من أهل الحديث، وفيه قال أبو يوسف ومحمد، وهو عبد قولي الشافعي لأنه لم يذكره إلا في الأحكام، وذلك الثوري، وفيه ذكر مكان الإبقاء، وهو المورث الشافعي، قال لأوراعي هو مكره لا يقبل يجب مطلوبه، ولا يعلم موضعه حينئذ

وهذا أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي إن كان حقه مائة ووجب

(١) آخر الدرر مختارة {٢١٢/٥}

في الآخر، لأن السهم من سرقة اللأ والجيل، وبحر في مع بيع لغيره من
عقبها سحر، يعني كون لا يجوز سلاتم معقبها في بحر، فذلك من أبي
موسى لا يجوز، بل يكون، بل قال السهم إلا قيد أو رما، وقال القاضي
وهو ظاهر كلام حيد هب

وعلى هذا لا يجوز أن يكون المسلم فيه ثمة وهو ذاك أبي حنيفة،
لأنها لا سم في الدنة إلا ثمة، ولا يكون ثمة، وقال القاضي أبو جهم
يجوز نسلم في ثمة لهم، بل يابره، وهو مذهب مالك والشافعي، لأنه ثبت
في أنظمة حذافا، فثبت سلمه انتهى

وفي القدر المحتار لا يجوز السهم في قدرهم والذباب، لأنها
تتبار، خلافا لمالك، قال ابن عابدين، لكن إذا كان من ثمار دواهم أو
ذئبر أيضا كان يعمد، بل لا يعمد، انتهى ما، وقد سئلوا في سلب
سوط السهم خلافا كبيرا، منهم من اختصر وعرض في بعض، ومنهم من نكرو
جدا في تثديد، وقد ذكرنا كفاية له الأ

وسر هب، إلى قولهم بمحتمة في ذنب، قد، عياض، كما حكاه
الأي، إن شربته من لا يصح إلا بها خصة، أن يكون مضمونا مسا نسطه
الضرة لأجل معلوم، بل قد، وأن يكون رأس المال معجلا، بسطه الأبر هب
السرور، ونقدم في رب البحث ما قال المؤلف، إن يسلم لا يصح إلا يتروك
به، ثم عدم مفعلا، وهي المذكورة في كلامنا إلى السادس

وهكذا فإن صاحبي إلى يسلم ستة شرود، لأول بل يكون معلقا
بالأمة أو أبي بل يكون موصوفا، فقامت التمدد، ابراع التاجيل،
الحامس وجوبه عند الأجل، السادس أن يكون من الأكل، فكانه وهو

المعروف في الكل. لا أنه ذكر كونه موعوداً بالثبته، ولم يذكر شرط معروف الأثر كونه من بسيط بالصفات

وكان صاحب "رواسي"^١ إلى يصبح يشروط سبعة، راقدة حتى مشروط السبع، الأول: مصطلح سدائه، الثاني: ذكر الحس والسرع، ونوصف، ثالث: التمدد، رابع: الأجل العاقل، وجوده في المحل، خامس: عدم التمدد، ثامناً: معلوماً غيره بوصفه من التمرق، السابع: أن يسهل له، فلا يصح في عين، كذا وشجر

وقال صاحب "تمحلي" يصبح سبعة شروط: جسم معلوم غير، وسرع معلوم كسبية، وسعة معلوم كجيد وروني، ومقدار معلوم، وأجل معلوم، ومعرفة مقدار رأس المال

ورد أبو حنيفة وسامعي شرطاً سادساً وهو سميته مكان أصلية، إذا كان بحسبه مؤنة، ويحوز عليه، ولو لم يذكر مكانه يعني عبد أحمد، وسامعي وأبي ثناء، وفيه شك ما لب، إذا وقضه في مكان السلم، وسرط سليم رأس قدر في لمحل عند أبي حنيفة والثاقبي خلافًا لما ذكر، مهي

قال ما حكى من سنده مالك لم يخصص في مكان له، سادس ما تقدم في بار الشرط الرابع من كلام لما تكتب

وقال الشافعي^٢ شروط سبعة ودية، عني شروط السبع، الأول: لمصر رأس المال أو تأخره ثلاثاً، الثاني: لا يكون رأس المال والمصلحة فيه طه من حو سسر في ثر، ولا قليل، ولا شين في أكثر منه، كتوب في ثوبين، ولا أجود منه، ولا عكس، الثالث: لا يجب بمعلوم، رابع: تضبط بقادة من

(١) روي عن الترمذي (١٣٢/٢)

(٢) شرح الكشي (١٩١/٣)

المأصوب سفر معلوم إلى أجل مسمى

وعبره الموصوفة، دل أبي حنيفة^(١) بتسمي أن يكون المسمى فيه موصوف، لأنه
الشيء يكون مسمى الموصوف، ويكون مسمى الموصوف، كما يفرضه هذا يحتاج إلى
وصف لأنه لا يجوز أن يشرط إلا مشعاعاً، فلا يصح أن يشرط فيه
الموصوف، وأما المسمى فلا بد أن يكون موصوفاً، وهو موصوف لأنه لا يصح أن
يعرف إلا بالصفة، لأنه لا يجوز أن يكون موصوفاً، وإنما يكون موصوفاً بالصفة
وهذا لا خلاف فيه انتهى

وتقدم في بيان شروط المصائب في المسمى في الجاهل لا يجوز (بشر معلوم)
يعني بتسمي موصوف، بالخصوص، وهو مؤدي ما تقدم في بيان الشروط الشرط
الغالب معناه مقدار المسمى فيه، وهو جماعي، لا خلاف فيه لا حد من
الغالب، وإلى أجل مسمى، هو الشرط الرابع المتقدم في الشروط

وله عرف أن لأنه اشتراط فالر باسئراط اشتاين، خلافاً للمصنف، إذ
أباح المسمى العائد وقد وله الشرط في بيان ما أتت في مؤجل فيمكن فيه
مستمراً لا يلزم منه سراط المصنف، بل يجوز سراطاً، وإن شاء موصوف مع
العرف عجزاً الخالفاً

وهذا الموصوف^(٢) وقد قوله بخلاف من سلف في سوط، فالمصنف في ثين
معلوم أو غير معلوم إلى أجل معلوم^(٣) في الأجل رتبة مسمى الجاهل
ولأنه رتبة المسمى في الشرط علم وحسب منه مديراً، فكيف لا يصح أن
انتهى لكل واحد، فكذلك الأجل، ولأن المسمى في رتبة المسمى، ولا
يحصل رتبة لا بالأجل، فإذا انتهى الآخر سمي الآخر، ولأن المصنف يعرفه

(١) حنيفة (٢٩٠، ٢٩١)

(٢) حنيفة (٢٩٢، ٢٩٣)

(٣) أخرجه البيهقي (٣١١، ٣١٢)، وسنن (٣١٠، ٣١١)، وأبو داود (٢١٩، ٢٢٠)

قال مالك (المراد من قسم سلف في مقام سطر محدود
أي اجل مسمى) جعل الأجل قسمين، أحدهما سطر عند البائع وهو
مما ابتاع منه رقيقه لا يبيع له رقيقا منه بعد رقيقه أو رقيقه
أو سطر أي دفعه له عليه . . .

أي المجهول أو المسمى في حقه حديثه لا يبيع له رقيقا من رقيقه
في ثلث أسبوعين، أم لا وعليه هذا يكف عن دفعه السطر من رقيقه حديث
عنه سطر . يعني فإن وجود حديثه أمر هذه الموضع، كما لا يخفى، انتهى
وعلى هذا فينبغي أن يفتاح يفتح في حديثه، ويحصل الأجل حقيقته
أجله أسبوعين أو حديثه أسبوعين^(١) أو قال: إن حديثه حديثه سطر
في حقه أسبوعين، بسبب في موقوفه من حقه سطر من محل الأجل
سقط

والله أعلم بالصواب في الحديث^(٢) حيث ذكر في حديث من قسم السطر
لا يفتوا في سطره من قبله صلاحه فيه صرح أن لا يكون أسبوعين
موجود من حقه سطر، وقد يجوز الأجل، سطر، رقيقه أو رقيقه
الفتوح ووجوده منه قبل دفعه، كما لم يفتوا في حقه

(قال مالك (المراد من قسم سلف في مقام سطر معلوم) سطر
سقطه، وأما في حديثه سطر أسبوعين أو أسبوعين من رقيقه (أي
أجل مسمى) كما في حديثه من قبله حديثه (أي محل الأجل) في حقه
أجله أسبوعين أو قسم بعد البائع) أي من أسبوعين عند البائع أي أسبوعين إليه
أو قال: مالك، في حديثه أسبوعين (أي ما ابتاع منه) بار رقيقه ويمنع له (أو قاله)
في إرادته (أو لا يبيع له) أي لا يبيع له أسبوعين (أو يأخذ منه) من
أسبوعين (أو لا يبيع له) أي لا يبيع له أسبوعين (أو يبيع له أسبوعين)

(١) نظر في حديثه (٢) (٣) (٤)

(٥) حديثه أسبوعين (٦) (٧) (٨)

١٠ - لا يسري ما نكح به من نسوة حتى ينقضه الله تعالى في
 أحدها. فيه منسوخ ما في قوله في قوله ثم سألته عن نكاحه بعد
 أبيه أنه لم ينعى بعد ذلك من نكاحه
 في قوله

١١ - قال في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في

١٢ - قال في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في

١٣ - قال في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في
 قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في

في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في قوله "ثم سألته عن نكاحه بعد أبيه" في

وله بهي سوب به يثا عن بيع الطعام قبل ان يسوي

قدور، حبيب من يده المتسري فدان لبابه بسبي واسترك

باقيتي ندي دفنت بيت فدان

واسر في حبه م حبه ، اووجه حبه ، لا كذا مع الأبر مبطه .

توقد فهي رسول الله ﷺ في الأصحاب ، حبه ذاهن مع الطعام قبل أن

يستوه ، فإذا حبه م حبه في (والله كنت مع امر مسلم به ، حبل في

المسيح حبه ، وفي السحبي ، وفي حبه ندي عن م حبه أنه قال ، ما

اصبت في شيء ، فلا حبه لا رأس مالك أو الذي اسلمت يودي أجود

عن الحطري ، فوجدنا حبه في شيء ، ولا حبه م حبه ، وهو هو

أي حبة وثاني

في (أي) حبه ، وإن بدلا انكلم م حبه أنه م حبه م حبه م حبه

م حبه م حبه م حبه م حبه ، لا حبه لا حبه ، رأس

مالك ، في السحاح ، لا حبه مع المسلم م حبه ولا الأصحاب

حبه ، اسهر م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه

حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه

حلهاء ، وقد هو اسر يثا م بيع الطعام قبل حبه ، م حبه م حبه

لأنه م حبه م حبه م حبه ، ولا حبه م حبه ، ولا حبه م حبه

وانبويه فلا حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه

وانبويه اسهر

قل، مالك م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه

الهمه ، سكر م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه م حبه

ذلك لا يفسخ، وإن العلم بهن عنه، وذلك أنه لما حل بطله
لمشتري حتى أصبح، أمر عنه منه، على أن يبيعه فكانت بيع
القدم إلى أعلى، فإن ن يستوفى

فإن ماتت راساً ذلك، ن لمشتري حين حل الأجل
وكره بعضهم أحداً به دينار إلى أجل وليس له أن يبيعه
الفرقة ما لم يرد فيه المبلغ ولو اشتريه بعد وقعت فيه زيادة
بشيء من أجله وبيعه يرد فيه حقه على صاحبه أو على
مبيع له أحفظ، وفي ذلك ليس زيادة وله نص الإله
فعلا ذلك شعاً

ذلك لا يفسخ) أي لا يجوز (وأهل العلم بهن عنه وذلك) أي وجه عدم
الحرر (أنه لما حل القدم لمشتري) أي حال وقت ذلك (أي البائع أمر)
المسري (منه) أي عن مبيع (حقه على شرط (أن يبيعه) نافع (فكان ذلك)
أي (منه) أي البائع (بيع القدم إلى أجل) من لمشتري أكثر أو يستوفي
القدم في بيعه هذا القدم براحته في ذلك نافع من ماله

(قال مالك ومفسر ذلك) الحديث (ووصيحه) أي المشتري حين حل
الأجل) أي حال وقت ذلك (منه) أي القدم (وكره) أي لا يبيعه (أو يبيعه)
القدم، فحاله (أحد به دينار) وهو من سلم (إلى أجل) وهو الأجل لدى
بمحل البائع (وليس ذلك بالإقالة) حقيقته (وإنما) يكون (الإقالة ما لم يرد
فيه) أي في الإقالة والبائع ولا المشتري) أي راحته

(بأن وقعت فيه) أي في الإقالة (الزيادة بمسئته) أي بخير (إلى أجل أو)
وعد (زيادة بشيء) حر من أذاعه وغيرها (يزيدها) أي المشتري
المبيع (على صاحبه أو على الآخر) أي (أو) ونحو (أداة) (بشيء) بفتح
أصبعهما من مبيع أحدهما أنما (أو) على الإقالة (فإن ذلك ليس بالإقالة)
حقيقته (وإنما نصير الإقالة) فعلاً ذلك بعد ما كان بدون ماله

وَلَمَّا أُزْجِصَ فِي الْإِقَالَةِ، وَالشَّرَكِ، رِثْوَةً، مَا نَحْنُ نَذْخِرُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ بِهَادَةٍ، أَوْ نَقْصَانٍ، أَوْ عِلَّةٍ مِنْ دَخَلِ ذَلِكَ، بِهَادَةٍ زَنْقَانٍ، أَوْ نَقْطَةٍ، صَارَ بَيْنَهُمَا يَحِلُّهُمَا بِحِلِّ الْبَيْعِ وَيُحَرِّمُهُمَا بِحَرْمِ الْبَيْعِ.

قال العمري^(١) أما الإقالة في البيع في معانها: لأنها مسح قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عهد من أهل العلم على أن الإقالة في جميع ما أسلم فيه جائزاً لأن الإقالة مسح للعهد، ورفع له من أصله، وبسبب بيعاً انتهى

(ولمَّا أُزْجِصَ) يضاف للمجهول (في) الإقالة وهي المسألة التي نحن فيها (والشركة، والتولية) وهي المسألة التي تقدمت في كلام العمري أن مالكاً أباح التولية والشركة في المسلم فيه قبل مبعض (ما لم يدخل في شيء) وفي المسح المصيرية شيئاً (من ذلك) المذكور أي الإقالة والتولية والشركة (الريادة) فاعلى يدخل (أو النقضان أو النقطة) أي الباقي والإمهال (لأن دخل ذلك) أي دخل فيه (زيادة أو نقصان أو نقطة صارت) ذلك (بهما) مستأنفاً (يحلله) أي يحل هذا البيع المستأنف (ما يحل البيع ويحرمه ما يحرّم البيع) يعني يشرط له شروط البيع من الإباحة والتحريم

هذا الرامي^(٢) الإقالة هي مطعّم بشرطه سائياً، ساقط مالك وإني حينئذٍ والشامي ومشهور قول مالك حوار لتولية والشركة، ومعيبة لشافعي وأبو حنيفة، ولما كانت قول صحيح بشركة، ونفق المقفّع على جواز التولية لأنها معروفة بالإقالة، ولقولهم^(٣) من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى ينفق إلا أن يشرك فيه أو يولي أو يقبله، روى أبو داود وغيره، انتهى

فمن لم أجده في أبي داود، رواه سليمان بن يحيى^(٤) روى عبد الرزاق في

(١) المصنف ٦/٢١٧

(٢) شرح الراملي ١/٢٤٢

(٣) غريب الحديث ١/٣٩١

قد سألنا من سأل في حمله ما يجزئ، فلا بأس أن يأخذ

محمداً

مفيد: "خبر" معبر عن معه من يجره إلى حيث عن معه من الماء . . .
 إلى يجره لا بأس به من يجره من ربه
 من انبياء مستخدم بالعبارة من الماء فلا بأس . . .
 بضمه ويستوفيه لا بأس به أو يجره انتهى
 في "درآينه وصفا" ع

وبالأمور ما الشكر ولا سحر لأجله . . .
 وبهذا لا أكثر أهل العلم وحكي عن مالك والتوبة . . .
 عن أبي بكر لا بأس به من يجره من يجره . . .
 وأما من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .

فمن هذا الموقر من التوبة لا بأس به ذكره
 من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .

فإن سأل من سأل من يجره من يجره . . .
 من يجره من يجره من يجره . . .

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما

٥٢/١٢٤٦ - حدثني يحيى بن عيسى عن مالك، أنه سَمِعَهُ أَنَّهُ سَلَّمَ ابْنُ بَسْرٍ قَالَ: جِئْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ مَنَظَرٍ فَقَالَ: لِمَ جِئْتَ أَهْلَكَ؟

قَالَ: إِنِّي بَدَأْتُ بِمِزْجٍ لَمْ يَلَمْزْهُ قَوْمٌ، لَأَنَّهُ الْقَدِيدُ يُؤْكَلُ عَلَى مَا وَصَفَهُ، وَقَدْ فَازَ بَعْضُ أَهْلِكَ، فَإِنَّ السَّوْجَ مِزْجٌ وَقَدْ فَازَ، وَدَعَا لِي بَعْضُ بِلْمِهِ بِبَوْلِهِ، لِأَنَّهُمَا جَسْرٌ وَاحِدٌ تَضُمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الرُّكْنِ، فَأَتَيْتُ الرِّبَاةَ فِي الْحَقَّةِ مَعَ نَعَاقِ السَّوْجِ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ، لِأَنَّهُمَا يَصْنَعُ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْآخَرُ، فَإِذَا هُوَ عَلَيْهِ قُوَّةٌ عَلَيْهِ الْعَرَضُ يَسْمَلِي بِهِ، فَلَمْ يَدْرِمَا بِبَوْلِهِ كَمَا نُوِّقَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ بَعْدَهُ، وَهَذَا مَلْعَبٌ سَائِعِي، أَعِ

(٢٣) باب طعام بالطعام لا فضل بينهما

يَحْتَمِلُ بَيْعَ طَعَامٍ بِالطَّعَامِ إِذَا كَانَ مِنْ حَسَنٍ وَاحِدٍ يَبْعَثُ بِهِ يَكُونُ مَسَامِيحًا بَيْنَهُمَا، لَا يَحْجُزُ التَّخَاضُلُ سَهْمًا، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ جَنَسَيْنِ، كَالْحَنَظَةِ مَعَ النَّمْرِ فَيَحْجُزُ بِفَضْلِ أَحَدِهِمَا كَمَا سَأَلْتَنِي فِي آيَاتِ

٥٢/١٢٤٦ - (مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ مِنْ) كَمَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي الْمِصْرِيَّةِ بَلَعْتُ، فَإِذَا بَدَأَ دَعَا (أَسْلِمَانُ بْنُ بَسْرٍ) أَحَدُ الْمُفْقَهَاتِ السَّبْعَةِ (قَالَ أَنِّي) يَفْتَحُ الْقَاءَ وَكَسَرَ مَوْنَ أَيْ مَعَدَّ وَتَعَدَّ (هَلْفٌ) بِمَنْحَبِي (حَمَلٌ سَعْدٌ) بِنِ أَبِي وَقَاصٍ (الصَّحَابِيُّ السُّبُورُ) مَقَالَةٌ سَعْدٌ (الْقَلَامُ) خَبْرٌ مِنْ حَقِيقَةِ أَهْلِكَ (أَيِ) مِنْ - سِلَاقَةٍ جِيئَتْ كَمَا هُوَ الصَّامِرُ، وَانْتَهَى إِلَى الْخَلَامِ مَجَازٌ

وَعَبَّاهُ أَيْ حَيٌّ^١ حَسْبَمَا أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَمْرُ الْخَلَامِ إِذَا كَانَ قَوْلُهُمْ مِنْ عِنْدِ سَعْدٍ مِنْ أَبِي وَقَاصٍ، إِذَا لَانَّهُمْ وَمِنْ لَهُ^٢ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ

(١) الْمُسْتَلْقَى (٢) أَيْ

سُئِلَ عَنْهُ

فِي الْإِجْلَاءِ^١ سَعَةً^٢ ، طَرَفِي^٣ مِنْهُ لَا يَدْرِي^٤ ، قَالَ: الْحَارِبُ بِنِيعِيَّةٍ حُرٍّ
أَبِي خَالِدٍ ، ثُمَّ بَاتِي فِي أَيْنِ حَقْبَةٍ فِي مَسْجِدٍ ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ^٥ ، فَيُؤْتَى الْكُفْرُ
وَلَا فِي مَسْجِدِهِ ، وَرَوَاهُ الْحَافِدُ بَنَانٌ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَعْدَ ذَلِكَ
وَحْدَهُ أَوْ تَرْتَبِي مَسْجِدُ^٦ قَالَ: بَرْدَانِي^٧ ، وَهُوَ أَهْلُ الْحَارِبِ وَمَسْجِدُ^٨ وَيَا
عَنْهُ ، وَه

قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ سَبِيلِ الْإِسْلَامِ هَذَا الْحَدِيثُ^٩ ، وَابْنُ الْبَرِّ
كَرَاهَ رَوَاهُ حَتَّى رَوَاهُ عَنْهُ وَاسْتَرْكَرَ^{١٠} بِنِيعِيَّةٍ ، وَرَوَاهُ عَصْبِي وَشَاعِبُ
عَدَاوَةَ عَنْ مَعْشَرٍ ، وَهُوَ يَتَّبِعُ رَوَاهُ عَنْ^{١١} ، وَهُوَ مَعْشَرٌ بِنِيعِيَّةٍ
الْمَدِينِيِّ^{١٢} ، وَرَوَاهُ أَصْلَحُ تَابِعٍ حَكَمَهُ وَهَاجِرُ الْهَجْرِيِّينَ ، وَكَانَ فِي حَالِهِ
الْحَبَشِيُّ كَثُفًا ، وَاسْتَعْمَلَ^{١٣} ابْنُ بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ أَبِي أَسْمَاءَ^{١٤} وَتَوَفَّى فِي حِلَاةٍ عَسَاكِيَّةٍ ،
وَعَنْ^{١٥} بَلَدِي حَرْفًا طَرَفِي^{١٦} قُرَيْشِي^{١٧} ، فَيُؤْتَى^{١٨} الْحَافِدُ^{١٩}

قَدْ قَرَأَ بِهِ الْقَاسِمُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثَ بَرْدَانِي ، فَإِنَّ الْقَاسِمَ يُؤْتَى عَنِ
الصَّحِيحِ سَنَةَ ١٠٦ هـ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» ، وَابْنُ سَبِيحٍ سَنَةَ كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ»^{٢٠}
فَيَكُونُ مَرْدُودًا سَنَةَ ١٢٦ هـ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، عَلَى الْأَقْوَالِ ، حَرْفٌ ، هُوَ خَالِدٌ وَهُوَ
مَعْشَرٌ فِي حِلَاةٍ عَسَاكِيَّةٍ ، ثُمَّ يَذْكُرُهُ^{٢١} ، وَرَوَاهُ سَنَةَ ١٤٠ هـ كَذَا ، يَدْرِي^{٢٢} أَنَّ ذَلِكَ
مَعْشَرٌ حَرْفٌ ، وَهُوَ جَدُّ حَرْفٍ سَعَةً^{٢٣} أَوْ حَرْفٍ بِنِيعِيَّةٍ ، وَهُوَ سَابِقِي مِنْ كَلَامِهِ
أَدْلَى عَنِ^{٢٤} ، وَذَكَرَ الْمَوْفَى^{٢٥} فِي سَبِيلِ الْأَسْطُفَاءِ الْقَاسِمَ^{٢٦} يَهْدِي^{٢٧} حَقِيقَتِ
(مَنْعَ ظَنِّهِ) فِي بَلَدٍ أَيْدِي دَوْقٍ عَنْ مَسْجِدٍ وَهَبَ الْخَرِيسَ^{٢٨} فِي بَلَدٍ الْفَتَا^{٢٩} بِالْحَقِيقَةِ
سَرَاهُ

(١) وَه

(٢) حَتَّى رَوَاهُ عَنْهُ

(٣) (٢) وَه

قال مالك وهو الأثر عند

أقال مالك ، مع لأمر المرمح عطفاً باسمه ، ذك ذلك كنية
لا حياء ما ذكر مر ، لأن في ان فيه الحقة والشعر سواء سواء لا فاضل
منهما ، على ما تقدم في آيات ما بكره من بين الصرا ، ان عرفت ، ذلك
ومن مع أي البر والشعر جس واحد

باب مرداني^(١) وهذا قال أكثر شافعيين أيضاً ، فم يرد ذلك ما
حسن يسمع عليه بعض من الظاهر وفي حيد ، يقول : هذا أقبح من مالك ،
أنه ، يربط له قفصاً حذاءها من سير ، فله يذهب عنها ، ويقبل على ربة
الر

في الأخير ، ر ، حكا ، ابن ، عن السوي (عنه) عن عبد بن عبد
الرح ، له حلف ماضي من مكة ليحضر مائتاً في سبانه فيألفه ولا يرد
اد حلفه على غلة نظر ، هو من الممور ، لأنه ، ما حلف على أن ، نه مع
ولقد فعل ، اه

ر فيجي^(٢) ، ولولا مع وسلب ، إلا بأحد لا ، ففهمي لهي
عن الفضل بن الحنفية ، فيسره ، لا تُنبت لها في ذلك محالاً من انصافه
الما ، في عن عباده بن الصامت حديثاً مروي عنه ، وجس بدناك مع ما يستعمل
من شاربيل ، اه

باب ما قال ن حديث حماد بن ثابت مشكلاً ، فإن حديث عبادة
أخرجه الجماعة غير صحيح ، فهو من ر ، نه مع .

باب ابن رند في ، فيألفه^(٣) وفي بعض طرق حديث عبادة (سواء) لير

(١) شرح مرداني ٢/٢٤٣

(٢) (المبني) ١/٣١٥

(٣) أي به يستعمله ٢/١٢٥

عن مابث الأثر المتخمس عليه عذرا، أن لا يباع بغيره
بالحفظ ولا يشر بالشر رد بحفظه بآثبات ولا يشر بالشر
ولا المتخمس بالشر ولا شيء من الطعام كنه، إلا يدا بيد
دعا، سب من ذلك، الأصل لم يمتنع وكان حرما ولا شيء
من الأدم كنه، إلا يدا بيد

بالمعنى كيف شئت ذلك عند البراءة، وروى عن الثوري، وصحة هذه الرواية
الرواية، امر فثبت وروى أيضا من بلال والحقوقي وأبو هريرة عند مسلم
وعنه عند غيره، وروى أيضا، وروى عنه عليه السلام النبوة مشغل حد

عن مابث الأثر المتخمس عليه عذرا أن لا يباع بغيره ولا يشر
بالحفظ ولا الحفظ بالشر مع اختلاف حسن (ولا التمر بالشر) - من النسخ
المصرحة به ذلك - لا المتخمس بالشر، وليس هذا هو كنهه (ولا
شيء من الطعام كنه إلا يدا بيد) أو ما ذكره، وقد ذكره في بعض
الأمثلة لاختلاف الحسن (فإن دخل طينا) أي في شيء (غير طين) المذكور من
الأمثلة (ولا يجل ما رعى فاعل دخل ولم يمتنع) أي لا يجوز، والله بمؤنه
توكلت حراما حرمة ثبت فيها، (ولا) يباع شيء من الأدم بالشر جميع الأدم
أكلها، أي جميع أروع الأدم (إلا يدا بيد)

و "أثر" وهذا كما قال به لا يباع مضموم مطعوم من حمله أو
غير حمله لا يدا بيد، والأصل لم يمتنع عند مطعوم، عند حره المشرق
لم يمتنع

والرواية "ولا يمتنع من حرمة ربا نفسه قد حارس وشهد امر
عليه ويعتق استعت، فأخبرنا بسببها مع اختلاف، وهو يعطى شئها
بالقوة عند، وهو وعليهم وقد أعتد الاختراع بعد ذلك على جميع، *

(١) المتخمس: ٥

(٢) شرح الزرعي، ٢٤٢/٣

قَالَ مَالِكٌ لَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَدَمِ إِذَا كَانَ مِنْ صَنْبٍ وَجَدَّ، أَوْ بَدِيٍّ وَلَا يُبَاعُ مَدٌّ حَنْطَلٌ بِمَدِّي حَنْطَلٍ وَلَا مَدٌّ نَعْرٍ بِمَدِّي نَعْرٍ وَلَا مَدٌّ رَيْبٍ بِمَدِّي رَيْبٍ وَلَا مَا أَشْبَهَ دَيْبٍ مِنَ الْحَبُوبِ وَالْأَدَمِ كُنْهًا إِذَا كَانَ مِنْ صَنْبٍ وَاجِدٍ وَنَ كَانِ يَدَا يَدٍ إِثْمًا دَيْبٌ بِمَشْرِقَةِ الْوَرِقِ مَأْثُورَةٍ وَالدَّهَبُ بِاللَّحْظِ لَا بِوَجْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ وَلَا يَحِلُّ إِلَّا مِثْلًا حَنْطَلٌ بِمَدٍّ مَدٍّ قَالُ مَالِكٌ وَهُوَ اخْتَلَفَ مَا يَكُنُّ أَوْ يُوَدُّ

قلت وتقدم الكلام على علي ربا نتفصل والنساء في محله، فكل ما وجد فيه عبد أحد من لأمه علة ربا ينظر أو النساء يحرم ذلك.

(قال مالك. ولا يباع شيء من الطعام بجميع أنواعه، والأدَمُ) جمع إدام، لأنَّ الأدَمَ أبعث من البعدهم فإنه كان من صنف واحد) لأن شرط حرمة البعدهم كونه الدلس من حس وخذ (الثنان بواحد) نائب فاعل لا يبيع، ثم ذكر بعض أشبه فقال (ولا يبيع مد حنطة بمدي حنطة) مثيرة جد (ولا يبيع مد نعْر، بمدي نعْر، ولا مد ريب بمدي ريب، ولا ما أشبه ذلك) المذكور (من الحبوب) الآخر (الأدَمَ كُنْهًا) إذا كان من صنف واحد، وإذا كان وصفه (يدًا يَدًا) مناعه في حرمة ربا الفضل (إثْمًا دَيْبًا) أي بيع الحبوب والأدَمَ المذكورة في حرمة با الفضل (مَشْرِقَةُ) بيع الورق مَأْثُورَةٍ وبيع (الدَّهَبُ بِاللَّحْظِ) لا يعمل في شيء من ذلك أي الورق والدَّهَبُ (الْفَضْلُ) أي الزيادة

وبر ط فكدت في الحبوب المذكورة (ولا يحل) البيع (فيهما) لا مثلاً (يمثل) أي مائوماً (وبد يبد) أي متاعه، فكذلك في لأشبه المذكورة قال البجلي وهذا كما قال إن ما كان شيئاً واحداً من طعام يربد به الحبوب الواحد، فيه لا يجوز به التفاضل، هو فب وهذا، وسمع لوحقان هذه ربا النص به

(قال مالك وإذا اختلف) حسن (ما يَكُنُّ أَوْ يُوَدُّ) يبد المحمول بهما

منه (أو كان أو ...) لا ... لا ... فلا بأس ، بوجهه بهه أنت ،
 واحد يد يد ، ولا يأتي أن يوجد شيء من غير بضاعتين من حيلة
 وصح من غير بضاعتين من ... (من) من حيلة بضاعتين من ...
 فإذا ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ...
 أكثر من ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ...
 ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ... (من) ...

منه (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...

... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...

... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...
 ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...

... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ... (أو بشرط) ...

ولا يأْسُ بَصْرُهُ الحَصْلَةَ بِقُتَيْرِهِ لَسْمَرٍ يَدَا مِوٍ وَدَيْتُ أَنَّهُ لَا يَأْسُ
أَنْ يَشْرِي الْحَصْلَةَ بِسَمَرٍ جَرَأَقًا

قال مالكٌ وكل ما اختلف من الطعام وادُم فإنَّه خيلافٌ .
فلا يأْسُ أَنَّهُ يَشْرِي بَعْضَهُ بِبَعْضٍ حَرَامًا يَدَا مِوٍ وَدَيْتُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ
فَلا خَيْرَ فِيهِ وَأَنَّ امْرِئًا تَنَفَّسَ جَرَأَقًا كَثِيرًا بَعْضُ دَيْتٍ بِاللَّهْبِ
وَالْأُورِيِّ جَرَأَقًا

قال مالكٌ ودَيْتُ أَنَّهُ يَسْرِي تَجَنُّعَهُ بِالْأُورِيِّ . . .

لم يجر . قال ابن المنذر : جمع أهل النعم على أ . دَيْتُ غير جائز إذا كان من
صنف واحد ، ودَيْتُ بما روي مسلم عن جابر قال : جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْعِ
الْبَصِيرَةِ مِنَ السَّمَرِ لَا يَنْعَمُ بِكَيْفِهَا بِتَكْوِيلِ بَعْضِهِ مِنْ أَتَمِّهِ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : دَيْتُ بِمَا يَبْرُونَ إِلَى تَعَامٍ . حَدِيثٌ ذَلِيلٌ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا ذَا
نَعْمَةٍ وَلَا إِشْمَازٍ بَرَطٌ وَالْجَوَلُ بِهِ تُطْفَأُ فَتَمَّعَ كَتَقَبَعَهُ بِمُحْضَلٍ .

ولا يأْسُ بَصْرَةَ الْحَصْلَةِ بِبَصِيرَةِ الثَّمَرِ (أي يبيع إحداهما بالأخرى لا اختلاف
الجنس بينهما) أي يشرى المصحرا لعنه ليطعمه عند إلامه مالك . ولا يبيعه
أحد عند احتجابه (وثبت) أي وحده بجواز (أنه لا يأْسُ) أي يجوز (أن يشرى
الحصلة بالثمر جرأقا) ، مثبت النعم ، يكرر أقصا (أي بالنعمتين لعدم اشتراط
امسرة بينهما)

قال مالكٌ وكل ما اختلف (من الطعام والادم) جميع إتمام الجوار
أي ظهر (اختلافه) فصح يسر حرار عند إتمام مظهره فلا ، أي يشرى ، وبهذه
فلا يأْسُ أَنْ يَشْرِي بَعْضَهُ بِبَعْضٍ جَرَأَقًا يَدَا مِوٍ (أي سُرَطٌ حَاجِجَةٌ أَيْزٍ دَحَلَهُ
لِلْأَجَلِ وَصَدَرَ الْمَعْنَى) (فلا خير فيه) بل يحد م (لأننا انشروه ذلك) أي
مختصص الجسم (جرأقا) بعضها ببعض (ككثيره بعض ذلك باللهب والأورق
جرأقا) منه جائز ولا باب

(قال مالكٌ وثبت) أي مثال (أن يشرى الحَصْلَةَ) (بالأورق) أي

حرفاء ، انفسهم يذهب حرفاء فيقذ حلال لا بأس به

نفسه (جبر) وان كان (البحر) مثلا يذهب حرفاء ثم لا بأس (حلال) ، ثم
يعونه الا بأس به قال نسيم^(١) بحدود بيع الله ، لا بأس مع جهل الاتباع
والشك في طهره ، وبهذا حال ان حصة والسامعي ، ولا بأس به فحلالا ومن
فيه قول ابن عمر - رضي الله عنه - كنا نشتري بضعهم من تركيا شرافا ،
فجاتا ردمه ، فله يظل في بيعة حتى يشبه من سكره ، فنزل عليه ، والله مطرو
رله به مخرج ، لا بأس به وحياته الله

قال نسيم^(٢) لا بأس به وحياته بيع بغيره من بضعه واليه
، غيرهما حرف صحيح وليس حرام ، ومن هو مكروه فحلالا لبيعه
أصحها مكروه ، ثم قد يربح ، لا بأس به ، فانما البيع بغيره
أعراهم حرفاء بن

وقال الراسي بحدود حرفاء في كل مكيل ، ومورب ، أو محدود
أعرض في معة ، أو معة ولا حاشه ، وأما في بيع حبل ولا مورب ولا
محدود منه ، أعرض في عينة كحبل أو قبة ، فرب ، فلا بأس به الحرف
أن أحاده يحتاج لمن سره بالكسر ، الله

وقال المدائني^(٣) لا بأس من الأتسار والعمد في صحة بيعها حرفاء ،
وقال مالك لا بأس به ، لأن لها خطراً ولا بأس به ، وعلوها ،
فإنه الشا ، لا بأس به ، لأنه مداوم ، لا بأس به ، فلهذا ، فلهذا
مورب منهم ان شاهدهم ، لم يصدق ، وكذا في باب كسرها ورأي
أخرائهم الله

(١) نسيم بن

(٢) نسيم بن

(٣) نسيم بن

در صفت و من صبر تسره طعام، و قد عیم کینها، مع دها
جراہ، و کم التمری کینها، یوں دیت لا یصح

۱۰) از آنجمله سوره سجده که در آن یکبار نام خداوند تعالی ذکر شده است.

[illegible]

كان الموصي من عريف طمع من سمعه خبره، يصر عليه حمد في
ما ذبح وكبره عطاء وانس من ربي وجاهد، ويكسر، وبه فان ما لك
واسحق وود نقد عن خاوس، فان ما لك لم يور عن معلم بهور من
فذلك، اعر حمد ان مداهمك ودهم انما لك، فان ما لك من معلم ربي عن ابيه
انه ما لك من امر عن بيع الطعام ثم لا، وقد عرف كنهه، وعلم له ان ما لك
بهذا، اذا باع الطعام ولم يعلم الميسري، فان اخطأ بدهه، فان حمد
طبعه سبكه، ولكن لا ينبغي ان عرف كنهه، ولا فان يحد، فان باعه فهو جازر
عليه وقد اتى، ثم من امر حبيبه وبها هي بذلك وما لانه اذا جاء تبيع
مع جهنما بمقداره، فمع اعلم من احدنا اولي

في قوله الأول: ما رزق الأولي: أي ما رزق الأول من بني آدم، قال: من عرف مبعثي
فلا يده جرافاً حتى يبيته^{١١}، وأنه يمسى الحريم، وأما "الاجتماع" فبني

فَإِنْ أَحَبَّ الْمُسْتَرِي أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ عَلَى الْبَائِعِ، رَدَّهُ بِمَا كَمَتْهُ
كَتْلُهُ، وَغَيْرَهُ رَدُّكَ كُلِّ مَا عَسِمَ الْبَائِعُ كَيْلَهُ وَوَعَدَهُ مِنَ الطَّعَامِ
وَبِغَيْرِهِ، ثُمَّ بَاعَهُ جَرَاهُ. وَلَوْ بَعَثَ بِلَيْسَ بِمُسْتَرِي ذَلِكَ لَمْ يَحْسَبْ بَيْتَهُ
أَحَبَّ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ. وَنَحْوُ بَرَلِ أَقْبَلُ أَعْلَمُ يَهُودِي عَنْ
ذَلِكَ

قوله مالك، ولأن يظهر أن البائع لا يعدل إلى البيع حرره مع حمله على
الكل، إلا لتعريف المستري، وهو ليس بظاهره، وقد الجاء في ردوا بيع
أخبره فيها لا يقدونها بالكتلات حتى يحتاجوا إلى ذلك، وما ورد في
أروايف في بيع الحراف، كما تقدم عن من عمر ليس في واحد منها أنهم
يسألون عن بيع حل يعلم مقدارها أم لا

وهو أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام الذي اشتراه (أي البائع) معطى
مورد لوقته بما في حمله (كتمه) صبر فاعل في البيع، صبر المعدل
إلى المستري (كتمه، وقوله) شكك في جميع البيع المصرية وهي يهتبه ملكه
غيره، والظاهر أنه تحريف، وانصوب الأول وهو شدد لرد أي من البائع
المستري على ما تقدم من كلام المؤلف أن يظهر من الاختصار عندهم التعميم.

(وذلك كل ما علم) أي كذا شيء علم البائع كَيْلَهُ وودعه وعنده من
الطعام وغيره، ثم باعه جراً ولم يعلم بضم أوله أي لم يحسب المشتري ذلك
أي مقدار (فإن المشتري إن أحب أن يرد ذلك) أصبح (أي البائع رده) وإن
أحب أن يرد مع يردته (ولم يزل أهل العلم يهود عن ذلك) به عن بيع
الحراف مع علم بالمقدار.

قال الحاجي (١) إن بيع الحرف بزيادة وهو أحسن، يكون البيع
بتأني فيه حراً وهو ذكره، والذي أن لا يعلم له إيمان أو أحدها يندد

قَالَ مَالِكٌ وَلَا خَيْرَ فِي الْخَيْرِ، فَرَضَ نَفْرَسَيْنِ

بمعرفته مقداره، وإنما إن يكون من خثرة بحيث يحصى أمره وصلحه على التحقيق.

فإن علم ذلك خرج عن التجرد، وصار معلوماً، فيجب أن يكال و يوزن، ولا يوزن، وهذا بمعرفة دون الآخر، وعقد سبيع على ذلك، وقد حلت العبرة ولا يجوز هذا البيع، فإن بعد البيع عن هذا، فإن ابن حبيب روى عن مالك أنه قال يفسخ.

وإن الموقوف^(١) فإن ما علم كنهه غيره، قصده كلام أحمد في رواية محمد بن الحكم أن بيع صحيح لازم، هو قول مالك، لشاعبي لأن سبيع معصوم لهما، ولا تخبر من ائلهما، فأبى ما لو علم كنهه أو جهلاه، ولم يثبت ما روي من النهي عنه، وثبت كراهه أحمد كراهه غيره، لا اختلاف العلماء فيه، ولأن اسموا ذهب في العلم والجهل أحمد من التدبير، وقال الشافعي وأصحابه هذا بمعرفة العيش والتفليس، إن علم به المشرى فلا خيار له لأنه دخل عن نصيره، فهو كما لو اشترى مضافة يعلم نصريتها، وإن لم يعلم أن البائع كان عالماً بذلك، فله الخيار في تصح والإشهاد، وهذا قول مالك لأنه غش وفرار من المانع، يصح العقد معه، ويثبت للمشرى الخيار، وتذهب قوم من أصحاب إلى أن البيع باطل لأنه منهي عنه، والنهي ينظمي المساءة، اهـ.

(قال مالك ولا خير) أي لا يجوز (في الخير) أي في بيعه (نفرس) أي قطعه واحده منه (نفرسين) منها، وفي الصحيح^(٢) فرصة كسنة جمع فرس، الرغيب، والنفر من جمع النفر، وفي المختار التصحيح، فرصة من لجر، وجمع فرصة فرس كصبره وصبر، وقال المعجل، فرصة النجزة كنعوض

(١) الشافعي (٤/١٠٤)

(٢) الصحيح بطار الأنوار (١/٢٥٠)

قال ثابت لا يصلح منه رُبْدٌ وقد لم يمتدِّي رُبْدٌ .

عندي قوله - رحمه الله - حيث قال ومحمد يقول قد عبر حراً تعاريداً، سهم يكون اقصر منه غائباً، وكفيل به لا لا يعقل، وجعل مصححون التصحيح على قول أبي يوسف وأبو أيوب أن قوله محمد أحسن، اهـ

(قال مالك لا يصلح) أي لا يجوز (أمد رُبْد) بضم الراء ويسكون الموحدة مع من حياه أثمر كذا في الأصل، يصح عثلي بفتح، والتصحيح أنه رُبْد بفتح، وا لمحمد^(١) وبه بالنظم، وكرواني رُبْد بفتح

(وبه الر ع)^(٢) أمد رِبْد الماء قال يعمر: **الْحُلَّةُ الرُّبْدُ قَدْ قُفُّ حُلَّةٌ** وبه والربد اشتق منه لثباته إياه في القوم، اهـ وبه أجد في اللغة أن رِبْد بفتح من أثمر (أمد لبز) بفتح، بوجهه في جميع نسخ النسخة، وهو بصواب عثلي، وفي نسخة الهندية بضمه بعد اللام، وبه صاحب المنحصر بكسر اللام ويسكون التحية ثوبان يبر ما حلاً لمحوه وبه بفتح، وبه في نسخة تكرهه فيها. اهـ

ونظير عثلي أن السارح حبل القطر على أنواع، وأما له من له من به في كلام الأمام مالك، ونظير عثلي د رهم - عثلك حسنة السم لها أن صفة من محووة معروفة بعد حله من قبله، فلهذا ثبت فيها شهرتها (عثلي رمد) شبه الماء.

قال باح^(٣) وقد كان أن ثلثي الرمد من يعمر فيه النقص، لأن كل واحد منهما غائب، ولأن السرى يندفع وهو سها، فلا يجوز بذلك بيع عثلي رمد بفتح ريبد وفتح لبز، لأنه لا يعلم بمدني رمد، مع ما في

(١) والموسم المنحصر (٣٦٣)

(٢) مفرد دار الفاء، وهو ١٢٧٧

(٣) المنحصر، (١/ ٦٦)

الذين من يريد، ويريد اندي معه، ولجهل مالكاوي قيدا بحري فيه لربا يسع
صحة العقد، فكيف وقد تبيّر فصل مدي يريد على ما هي اسس من يريد، وما
معه من يريد، ويحرم أيضاً من وجه آخر، وهو أن ما بحري له لربا لا يجوز
بيعه بأعنه اندي فيه معه، فلا يجوز بيع يريد بالثلثين. ^(١)

وفي الشرح الكبير ^(٢) لا بأس بزيادة لا يجوز بيع اثنين بالريد ولا بالتسعين
ولا اثنين من مائة كالف ^(٣) والمحجوب، وسواء كان فيه من غيره أو لا، لأنه
مستخرج من أصل، فلم يجر بيعه بأصله الذي فيه منه، كاستمسم بالخيرج،
وهذا مذهب المالكي، وهو أحمد أنه يجوز بيع اثنين بالريد، ^(٤) كان الريد
انفراد أكثر من ريد الذي في الثلث، وهذا يقتضي جواز سده به عقد صلا ومنع
جوازه مضافاً

فإن لفظة هذه الرواية لا تحرم من المذهب، لأن الشيباني
دخلها الربا ثم يجر بيع أحدهما بالآخر، ومنه من غير حسمه كمد مجزوء
والصحيح أن هذه الرواية دلت على جواز البيع في مسألة مد مجزوء، وقونها
مختلفة لربا بسم لا يسع كونها رواية كذا الرواية، ^(٥)

وفي المذهب ^(٦) لا يجوز بيع لربون بالربيت والسهم بالخيرج، حتى
يكون الرب والسهم أكثر من في الربون والسهم، فيكون بدين معتلة،
والزيادة محبة، لأن عند ذلك يجرى من الرباء، وهذا لأن ما به لو كان أكثر
أو ساءل له، وتجرى ويمنع الثمن أو تجرى وجه فصل، وبه لم يعلم مقلدو
ما فيه لا يجوز لاحتمال الرباء وانطه فيه كالحقيقة، والجور بذهب، والثلثين
سبعة، واعتب بعضهم، واكتفى بذهب على هذا لا حشاه ^(٧)

(١) (٢١٧، ٢٢)

(٢) ألفا كشاف، أول الفصل

(٣) (١٩٧/٥١، طبع باكستان)

وهو الذي وصفت من سفر الذي باع صاعين من كيبس،
وصدء من حشمت، ثلاثة أصوع من عجوة، حين كان يصاد فيه إلى
صاعين من كيبس ثلاثة أصوع من العجوة لا يضلح فيحصل ذلك
ليحير بعد وإنما حصل صاحب القيل ليس مع دونه بياضه فحصل
ربطه على يد صاحبه في التحل معه نفس

قال مالك واليعقوب بالحظفة صدء بمن لا بأس به، وذلك
لأنه حصل القيل

وهو أي مع الربط بالسر (مثل الذي وصف) أي ذكرنا مفصلاً في باب
البركة (ص) مسألة (النصر الذي باع صاعين من كيبس) كرسر (وصياها من
حشمت) محرره (ثلاثة أصوع) جميع صاع (من عجوة حين كان) أحدهما
(الصاحبه) من صاعين من كيبس ثلاثة أصوع من العجوة لا يضلح) أي لا يجوز
لربط صدء إذا كانت السح دء تمد في قدر دء يحصل ذلك يعني يصاد
صدء من حشمت مع الكيبس (ليحير بعده) المنصهر بعدة وهو مع صدء من
كيبس ثلاثة من العجوة، فأنشأ صاع الحشمة حيناً للحوار فلا يصدء صدء
لصدء

(لأنما حصل صاحب السر) فاعلم حصل ما يصاد فيه في المنصهره، سحبه
في يده كد سحر، وهكذا فيما سياتي من موصوف (الليل) فمفرد حصل
(مع ربه) إذا حصل صدء ليس ربه لربه (الباحد نفس ربه) أي ربه به يعني ربه
صاحبه (نفسه) به صدء ربه، حين أدخل معه، أي مع يده (الليل) مفرد معلق
وعلم أحذاف العباء في مسألة صدء عجوة في آخر صدء العجوة

قال مالك واليعقوب بالحظفة) أي يبيع خدمه بالآخ (مثلاً بمن) أي
ممن دء (لا يأتي به) فإنه يذ (أو ذلك) أي سب شجر (أنه) أي صاحب
أنه في أعطس القليل) أي سم يجملي معه لصدء ربه عن الحشمة فربط
أخر (صدء) أي نفس السح، وذلك إذا حصل القيل، ومصادف الحور بعد

حاشية بالحظفة مثلاً مثلاً

بالحالة هي ثم يكرر فيها مع الدقيق شيء آخر (قاعدة) أي ليعبر (بالحظفة مثلاً
بمثل) فهو حال

هو صاحب "المعالي" لأن دقيق عن الحظفة، عُرفت أحراراً، فأشبه
بيع حصة صغيره جداً بكبيرة جداً، ربه دار أحمد في أظهر قوله وقال أبو
حيفة لا يجوز بيع الحصة بالدق، ولو متساوياً لأن الاعتبار فيه التكيل،
وهو غير مسموع بينهما لكسار الدقيق، وتخلخل أكبر، وهو لون الشافعي،
ورواية لأحمد، اهـ

وقال ابن شد^(٢١) بيع الدقيق بالحظفة مثلاً بمثل، لأشهر عن مالك
جوازها، وهو قول مالك في "الموطأ"، وروى عنه أنه لا يجوز، وهو حال
الشافعي رضي الله عنه، وأبو إسحاق بن سنان، أصحاب مالك، وقال بعض
أصحاب مالك ليس هو بخلاف من قوله، وإنما زعمه الجمع إذا كان
المتبوع بكيل، لأن المقام إذا صار دقيقاً حثف عنه، ورواية الجواز إذا كان
الاختيار بدون، اهـ

وقال المزني^(٢٢) لا يجوز بيع الحصة شيء من داره، وهو ثلاثة
أقسام أحدها سويق فلا يجوز بيعه بالحصة، وهذا حال الشافعي، وعكس
في مالك وفي ثور جواز تلك متماثلاً ومتداخلاً، وبأنه بيع بحصة ببعض
أجزائها متداخلاً، فلم يجر كبيع مكوّن^(٢٣) حثف بمكوّن دقيق، ولا سبيل إلى
التعاقب، لأن ما أخذ من حصة دون الأخر، فأشبهت بمعية

(١١) في ١١٠٠ (١٠/٢٠) قال أبو حنيفة وشافعي وأصحابهما لا يجوز بيع الدقيق
بالحظفة، لا متماثلاً ولا متداخلاً

(١٢) سنن أبي يعقوب (١٣٧/٢)

(٢٣) في ١٠٠ (١٠/٢٠)

(٢٤) المتكثرة مكان فهم يختلف مقدارها باختلاف اصطلاح الناس عليه أي البلاد

٥٦/١٣٥١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَشَعَهُ أَنَّهُ مُعْتَمَدٌ نَسِ

مَجْرِي كَان يَقُولُ، لَا تَبْهَوَا الْحَبَّ فِي سَبِيهِ حَتَّى يَتَضَى

قَالَ مَالِكٌ، مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا يَبْتَغِي مَعْنُومًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى

فَلَمْ يَحُلِ الْأَجَلَ، فَإِنْ بَدَى عَلَيْهِ انْتِفَاعٌ

٥٦/ ٢٥٠ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَشَعَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ يَقُولُ لَا تَبْهَوَا

الْحَبَّ فِي سَبِيهِ) السَّبِيهِ جَمْعُهَا مَسَابِلٌ، هِيَ مَا هِيَ الزَّرْعُ قَالَ عَالِي (فَسَبَّحَ

مُسَابِلٌ لِي كَيْ سُبَّحَتْ بِلَاغَةُ حَبْلُهُ) (حَتَّى يَبْطَأَ) أَيْ يَشْتَدَّ حَبُّهُ وَلَوْ «النَّصْبُ» عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ ﷺ «يَهَيَّ عَنْ بَيْعِ الْخَطْلِ حَتَّى يَرَوْهُ» وَهِيَ - بِلَ

حَتَّى يَبْطَأَ وَيَأْمَسَ لِلْعَصَةِ يَهَيَّ لِبَايَعٍ وَالْمَشْرِىَ هِيَ حَبَابُ «الْمَحْمِي» وَهِيَ

قَالَ مَالِكٌ «أَوْ حَصَّةٌ وَأُحْمَدُ، وَالشَّامِيُّ فِي لَفْظِهِ إِنَّهُ يَحْوِي سَبْعَ أَلْفٍ فِي

سَبْعَةِ مِائَاتٍ لِأَشْفَادٍ، وَمَالِ الشَّامِيِّ فِي الْمَعْنَى لَا يَصْحَبُ «لَا مَعْنَى» لَيْسَ لَا

مَعْنَى، أَوْ

قَالَ الْمُؤَصِّفُ ^(٢١) «دَدْ شَدَّ حَتَّى الزَّرْعُ جَارَ بَعْدَهُ مَعَالَفًا، وَيَشْرَطُ النَّمِيَّةَ،

فَقَرَّبَهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ «حَتَّى يَرَوْهُ» فَجَعَلَ ذَلِكَ قَدْرَهُ لِمَسْحِ عَنْ بَيْعِهِ، فَيَدُلُّ

عَلَى لُجْوَارِ بَعْدِهِ وَهِيَ رُوبَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَسُودَ، وَعَنْ

بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ^(٢٢)، وَلَا يَدُلُّ شَدُّ حَبِّهِ عَلَى مَصْلَاحَةِ، فَهَذَا كَانِسَرُهُ إِذَا

بَدَأَ مَصْلَاحَتَهُ، أَوْ

وَذَلِكَ مِمَّا يَصْنَعُ حَرُثُ ﷺ، وَأَجْدَرُ بَيْعِ النَّمْرِ نَأْوُدَ الطَّيِّبِ - رَحِمَ بَعْدَهُ فِي

الْبَرِّحِ حَتَّى يَتَمَّ طَعْمُهُ لِأَنَّ «أَوْ» وَذِكْرُ «فَلَا أَوْ» أَوْ أَوْ أَلَا طَعْمًا، وَ«أَوْ» لَا يَزُكِّلُ

عَالِي لَا بَعْدَ الطَّيِّبِ.

(قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِسَمَرٍ مَعْنُومٍ) مَعْنُومٍ (إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) مَثَلًا

(إِلَى سَمَرٍ) (طَعَامًا حُلِّ الْأَجَلِ) وَهِيَ أَيْشَبَرُ (قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ) أَيْ وَحِبِّ عَمِهِ

(٢١) - عَمْرٍو، (١/٢٥٩)

(٢٢) - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَشْرِىَ» (٢/٢٢٧)

لصاحبو ليس عبي طعام فبقي لطعام الذي كان عليّ من أجل،
فَقُولُ صاحب طعام، هذا لا يضرّح لأنّه قد بقي رسول الله ﷺ
عن بيع طعام حتى يشتري فبقول أقدي عليه الطعام يبريه
فبقي طعام إلى أجل حتى أميكه فهذا لا يضرّح لأنّه إنما
يُعطي طعامه ثم يردّه إلىّ فبقيت الدفء الذي أعطاه من يدي كان
لّه عليه.

فداه الله م وهو المانع (المصلحة) أي المشتري، وبوحيح مثاه اشري وقد من
عمرو طعاما من شهره فلما كان رلت الأداة قال عمرو لريد (ليس عبي
طعام) أردب إيت (فبقي الطعام الذي) يجب (الك علي) أي يجب عليّ أذلّه
(إليك إلى أجل) أي أقدي تحه بعد شهر مثلاً (وقول صاحب الطعام) وهو ريد
المشري الأول (هنا) البيع الثاني (لا يضرّح) أي لا يحرر. لأنّه قد بقي
رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يسولي أي حتى يقير هذا طعام الذي
أشراه (يقول) من حيثته (الذي عليه الطعام) وهو الثاني الأول عمرو (لغيره)
أي للمشري الأول (فبقي) نصبة الأمر (طعاماً) آخر من عندك (إلى أجل)
أي أقدي لئنه بعد شهر مثلاً (حتى أميكه) يعني بقول عمرو يريد في مثلاً
المذكور بيع من يدي طعاماً آخر أصلي - سفلت الذي يجب عليّ

كان مانب، (هنا) المنة أيضاً (لا يضرّح) أي لا يجوز (لأنّه) دليل معمم
الجوار (إسما يعطيه طعاماً) أي يعطي ريد عمراً طعاماً (ثم يردّه إليه) أي يرد
عمرو هذا الطعام إلى ريد في الداء حين زيد كان على عمرو (يعبر) أي يزول
الأمر إلى أن يذهب الذي أعطاه، أي أعطى عمرو لريد في نفس هذا الطعام
الأخر وعد الكلام اسم يصير، وجبره توبه (ثم الطعام الذي كان لّه) أي
ثريد (عليه) أي من عمرو، يعني يؤد الأمر إلى أن الثمن يدي أعطى عمرو
في هذا البيع الثاني، هو حقيقة ثمن الطعام الذي كان واجباً على عمرو في
البيع السابق.

«يصبر الطعام الذي عده مَحَلًّا فيه يسهما ويكون دلتا، ذا
هلالا، بيع بعدم قتل ابن بسوسى

(ويصبر الطعام الذي دعه في السبع المصرية منه الذي عطاءه في
أعطى في عمره في السبع السبع، ثم استرجع منه في ربه (محلا) في حيلة
الطعام (كما يسهما) في السبع اساق (ويكون دلتا) بقدر الطريق المذكور (ذا
هلالا) طرف لدته يكون وغيره، قوله (بيع الطعام قبل أن يسوسى) يعني لم
يخرج بهاء حبه عن النبي عن بيع الطعام قبل دسبها، لأنه في الأمر (في
البيع) صحابه التواجد على عمرو قبل الاستساق لأن هذا الطعام الذي
باعه به استرجع عن عمرو في دسه، فصا به بعدم ذلكم، كنه م دعه
ولم حتى في الأمر أن به أحد الأمر غير دعه، يعرض طعامه الذي كان
واحدا على عمرو

وقال مدحي: "وعد كما قال ابن سيار في حله طعام من سبه
بعد حل الإجماع قال: "سري ملك طعاماً أصعب من سبائك فانه لا يجر، أو
يسبه ما السبائك مثل، اس ما السبائك ولا أهل دسه ولا كثر، لأنه دخله
فسمح دس في دس، لأنه كان له فيه طعام يريد فسحه في غير السبائك، ولا
باع به به سحر بأكثر من السبائك، لأنه دخله به، لأنه دخله بهم طعمه من
استعدته

ولا بأس في مثل، اس ما السبائك لأنه يرون في الإجماع، وقد جاور
في عدم سبائك، وإذا كان يصح المرحل من دسه لم يجر أن يباع به طعام
تفصيه سحر موحل، لأنه يوم في مسح دس في سحر، ويعبر أن يدعه منه
بذلك لأنه يرون إلى بيع طعمه القرض قبل استعدته، وذلك حشره ٥

ذلك والسبي المذكور في نه م لعدم ما: سبي عسقي على عدم حوار

أَنْ يُحِيلَ عَرِيضَةَ طَعَامٍ أَدْعَاهُ فَإِنْ دَلَّتْ لَا يَصْدُقُ، وَذَلِكَ بِبَيْعِ مَعْدَمٍ
فَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَوْفَى فَإِنْ سَأَلَ مَعْدَمًا مَلْفًا حَذْلًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحِيلَ بِهِ
عَرِيضَةً إِلَّا أَنْ دَلَّتْ لَيْسَ بِبَيْعٍ

(أَنْ يُحِيلَ عَرِيضَةً) أَيِ الْبَيْعِ فِيهِ (طَعَامٍ) مَعْلُومٍ بِحَسَبِ (الْعَرِيضَةِ) أَيِ بَيْعِ عَمْرٍ
مَعْدَمٍ، طَعَامٍ مِنْ بَكْرٍ (إِلَّا أَنْ دَلَّتْ) أَيْ: وَالْحَالَةَ (لَا يَصْدُقُ) أَيِ لَا يَحْجُوزُ

(أَوْ دَلَّتْ) أَيِ وَحْدِهِ عَمْدُ الْبَيْعِ فِي هَذَا (بَيْعِ الطَّعَامِ) فَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَوْفَى (لَا
يَصْدُقُ) بِبَيْعِ طَعَامِهِ الشَّيْءَ عَلَى بَكْرٍ بَدَلَهُ مِنْ سَبْعَةِ الصَّامِ عَلَى بَكْرٍ (لَيْسَ كَنْ
الطَّعَامِ) أَيِ تَمَرٍ عَلَى بَكْرٍ (مَلْفًا) وَهَذَا (حَذْلًا) مَحْذُولًا جَانِ أَدْرَاهُ (فَلَا بَأْسَ)
أَيِ يَحْجُوزُ أَنْ يُحِيلَ بِهِ) فِي بَيْعِهِ لِمَعْدَمٍ (عَرِيضَةً) أَيِ مَوْزُونٍ (إِلَّا أَنْ دَلَّتْ)
الطَّعَامُ لَمْ يَكُنْ عَلَى بَكْرٍ (لَيْسَ بِبَيْعٍ) عَلَى عَرَضٍ عَمْدُ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ (٢٢٢) وَهَذَا كَمَا قَالَ إِبْنُ مَسْرُورٍ فِي عِلَالِهِ مِنْ عَمْدٍ مِنْ
أَنْ يَحْجُوزَ عَلَى عَرَضٍ مِنْ مَعْدَمٍ مِنْ بَيْعٍ لَمْ يَحْجُوزَ بِبَيْعِهِ أَنْ لَا
الْمَعْدَمُ مَوْزُونًا فِي طَعَامِهِ، حَذْلًا تَوَقُّفًا اسْتِيعَا، وَيَسْتَبِاحُ الْحَوَالَةَ بِعَصْرِ بَيْنَ
الْمَعْدَمِ، لَمْ يَكُنْ مَعْدَمًا، وَبِغَيْرِهِ فِي عَمْدٍ مِنْ طَعَامِهِ، ذَلِكَ غَيْرُ
مَعْدَمٍ

وَمِنْ كَمَا أَخَذَ الطَّلَبِيُّ مِنْ فَرَسٍ لِحَدَثٍ ذَلِكَ، يَحْجُوزُ أَنْ يُحِيلَ بِهِ لَمْ يَكُنْ
طَعَامٍ مِنْ عَرَضٍ عَلَى مَنْ يَلْتَمِسُ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ، وَتَحِيلُ مَنْ يَلْتَمِسُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ
عَلَى مَنْ يَلْتَمِسُ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ فَرَسٍ، وَلَا يَحْجُوزُ (أَحَدُهُمَا) فَالْحَالَتَيْنِ أَنْ يَبِيعَ
أَحَدُهُمَا بِهِ فَيَكُنْ يَسْتَوْفَى، وَهَذَا الْبَيْعُ يَصْلُحُ بِبَيْعِ ذَاكَ مِنَ الْمَعْدَمِ ثُمَّ
الْمَحْدَلُ عَلَيْهِ (أَنْ يَسْتَوْفَى) الْعَمْدُ، وَذَلِكَ عَرَضٌ عَلَى

وَمِنْ كَمَا أَخَذَ (٢٢٣) بِذَلِكَ رَحِمَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ طَعَامٍ مِنْ فَرَسٍ، ثُمَّ يَحْجُوزُ

يستوعبه و لا كذا من شركة او بنية او ...
 ...
 ...

١٣٥١/٥٧ - (قال مالك) روى يسيه ذلك، يا رسول الله يبيعه
 من عن بيع سرامة وأرحص في بيع العربا بخرصها من انتم
 وإنما نرى بين ذلك أن يبيع بخرصه يبيع على وجه يمكنه

قال مالك^(١) كل فريضة شرع منه أن يباع فهو حرام بغير خلاف، قال
 ابن المنذر جمعوا على أن النسب شرط على التمسك بزيادة أو نقصان
 فاستلزم من ذلك أن أحد الزيادة على ذلك رياء، ولا فرق بين الزيادة في الفدية
 أو النقص من أن يخرجه مكره بعد بيعها أو نقلا لمصلحة حر منه، فإن
 أقرضه مصلح من غير شروط فعليه، خبر عنه في العدة أو بعدد أو دونه
 بضماعه

روى في الحجاب^(٢) إن عبد حر من أو زوجه يبيع له أو غيره غير
 موطن بغير ربي، وروى عن أبي بن كعب أن عبد ربي ربي عبد أنه
 يأخذ من فريضة، ولا يأخذ مضافاً له، أو أحد فصلان فريضة حر مضافاً،
 وروى أن يبيعه الاستملاك بغير فريضة مضافاً منه، وكان غيركم منكم
 ضاعاً، انتهى عنه

١٣٥١/٥٧ - (قال مالك) بغيره لزيادة المذكور، فقال ابن المنذر (ومما
 يشبه ذلك) المذكور أن الزيادة في البيع موقوف بخلاف الزيادة في المعروف (أن
 رسول الله ﷺ يبيع من يبيع الفريضة، كما يبيع مملوك ربي من جماعتي
 (وأرحص في بيع العربا) جمع خبره (بخرصها) مسح الثمن وكسفه (من النحر)
 متعلق بخرصها، وتقدم بذلك أيضاً

روى في سنن المجاهدين من سنن أبي قلابة (أن من يبيع العربا
 وسع أنه (أن يبيع العربا يبيع على وجه يمكنه) التمسك بخلاف النحر.

(١) سنن أبي داود، ١/١٢٦

(٢) انظر المحقق، ١/١٢٦

والشجرة وَنَّ يَبِيعُ الْعَرَابَ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، لَا مَكَاةَ فِيهِ
 قَالَ مَالِكٌ وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَشْرِيَ رَجُلٌ طَعَامًا بِرَبْعٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ
 كَيْسَرٍ مِنْ دَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ يَعْطَى مِنْكَ طَعَامًا بِسِ أَجَلٍ وَلَا بِأَسَرٍ أَنْ
 يَتَّبِعَ لِرَجُلٍ طَعَامًا بِكَسَرٍ مِنْ دَرَاهِمٍ بِسِ أَجَلٍ ثُمَّ يَعْطَى دَرَاهِمًا
 وَيَأْخُذُ بِهَا يَمِي لَهُ مِنْ دَرَاهِمِهِ

وكاتبه غلبه في الكيس، والله سبحانه والتمرد على وجه المعايير في الكيس.
 فإن استباح يفسد كل واحد منهما أن يعطى لأخر في الكيس والربح
 (والشجرة) فإن المقصود في الشجرة يكون الربح من المعايير (نوال بيع العربا)
 يكون (على وجه المعروف) والإحسان من المعري على المعري عليه، لا مكاسة
 فيه) أي لا معاملة فيه على آخر وهذا واضح، ونقدم قريباً من الباجي أن
 المقصود على ثلاثة أنواع صد انه مكية. ونعترف في المعروف ما لا يصغر في
 المكاسة

(قال مالك: ولا يبيع) أي لا يجوز أن يشري رجل من رجل آخر
 طعاماً برّيع درهم (أو مثلك) درهم (أو كسرة) كسر الكاف وسكون سين أي
 قطعة (من درهم) وفي النسخ المصرية أو كسر من درهم أي إما أجل ما
 يؤدي ثمن بعد شهر مثلاً (على) شرط (أن يعطى بذلك) القدر (طعاماً) معقول
 يعطى (إلى أجل) أي بعد شهر في مثالا وذلك وصح لأنه يبيع طعام بطعام
 سببه، لأنه إذا شرط أن يعطى طعاماً بعد شهر لا حرة الدرهم المذكور فصار
 في الحقيقة بيع الطعام بالطعام

(ولا بأس) أي يجوز أن يبيع أي يشري (الرجل طعاماً بكسر) أي
 مقطعة (من درهم) ربع أو ثلث أو غير ذلك (إلى أجل) أي يؤدي ثمن بعد
 أجل أي شهر مثلاً.

(ثم) إذا جاء الأجل (يعطى) المشتري (أدرياً) كاملاً (ويأخذ) المشتري
 من الباقي (بما بقي له) أي بمشتري (من درهمه) بعد وضع الثمن المذكور

مَنْكَ بَسْعَرٌ كَيْ يَوْمَ، قَهْدٌ لَا يَحْنُ لِأَنَّهُ حَرٌّ، بَعْلٌ قَرَّةٌ وَكُنْزٌ مَدَّةٌ
وَلَيْسَ بِمَحْتَرَكٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ

و. مَائِدَةٌ وَمَرْبَعٌ طَعَامٌ جَرَّاءٌ وَلَمْ يَحْنُ مِنْهُ

مَنْكَ، سَمِعَهُ (بَسْعَرٌ كُلُّ يَوْمٍ) فِي عَالِي السَّعْرِ بَدِي يَكُونُ لِلْمَلْعَةِ فِي السَّوْقِ يَوْمَ
الْأَدَاءِ، قَهْدٌ لَا يَحْنُ وَلَا يَجُوزُ، (لَأَنَّهُ حَرٌّ) وَحَرٌّ لِحَرِّهِ أَنَّهُ يَهْلُكُ السَّعْرُ
(مَرَّةً) وَيَكُونُ حَرًّا لِحَرِّهِ لَوْ لَمْ يَحْرَقْ عَلَى سَعْرِ سَعْلُومٍ سَعْرٌ مَتَعَيْنٌ

و. مَائِدَةٌ وَمَرْبَعٌ طَعَامٌ جَرَّاءٌ وَلَمْ يَحْنُ مِنْهُ
وَحْدٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثَرِ حِينَ يَحْنُ لَهُ أَنَّهُ يَضَعُ عِنْدَ مَرْحَلَةٍ
وَحْدَةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً
أَوْ جَدًا أَحَدًا ابْنُ بَيْهَقَةَ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ حَالُهُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَضَعُ
أَحَدَهُ فِي مَعْتَدٍ كَذَا (كَذَا مِنْ السَّعْرِ) أَوْ كَذَا (كَذَا مِنْ السَّعْرِ) أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَضَعُ
مَعَهُ فِي سَعْرِ مَا يَضَعُ مَعَهُ فَرْدٌ مَاءً وَشَرَكٌ ذَاتُ حَالٍ يَأْخُذُ مَعَهُ شَاءَ مَا
يُوقَفُ بِهِ وَبِذَا مَا قَهْدٌ حَرٌّ، وَلِثَلَاثٍ أَقْرَبُ عِنْدَهُ فِي سَعْرِ مَعْنِيهِ أَوْ غَيْرِ
مَعْنِيهِ عَلَى مَا يَأْخُذُ بِهِ فِي سَعْرِ سَعْرِ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ يَبِيعُهَا لَوْ ذَلِكَ
غَيْرُ ذَلِكَ لَأَنَّهُ مَا عَدَدَ عِنْدَهُ مِنَ السَّعْرِ سَعْرًا وَذَلِكَ مِنَ السَّعْرِ الَّذِي يَحْنُ
عِنْدَهُ اسْمٌ، فَتَنْبِيْهُ

وَلَوْ أَنَّ السَّعْرَ كَانَ مِنَ السَّعْرِ وَحْدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً
ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَرْحَلَةً حَرًّا بَعْدَ مَا شَاءَ حَرًّا فَحَالًا
وَلَوْ أَنَّ السَّعْرَ كَانَ مِنَ السَّعْرِ وَحْدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً
شَاءَ حَرًّا فَحَالًا لِأَنَّهُ يَكُونُ مَرْحَلَةً حَرًّا بَعْدَ مَا شَاءَ حَرًّا فَحَالًا
الْأَدَاءُ الْحَرِّ

(قَالَ مَائِدَةٌ وَمَرْبَعٌ طَعَامٌ جَرَّاءٌ) أَيَّ سَحْبِينَ أَوَّلُهُ يَحْنُ مِنْهُ، فِي مَرْ

فهرس الموضوعات

المهرس

المهرس

١. كتب لغوي والولاء

- ١١ - حر العبد لولاء، زاء اعني
- ١٢ - ...
- ١٣ - ...
- ١٤ - ...
- ١٥ - ...
- ١٦ - ...
- ١٧ - ...
- ١٨ - ...
- ١٩ - ...
- ٢٠ - ...
- ٢١ - ...
- ٢٢ - ...
- ٢٣ - ...
- ٢٤ - ...
- ٢٥ - ...
- ٢٦ - ...
- ٢٧ - ...
- ٢٨ - ...
- ٢٩ - ...
- ٣٠ - ...
- ٣١ - ...
- ٣٢ - ...
- ٣٣ - ...
- ٣٤ - ...
- ٣٥ - ...
- ٣٦ - ...
- ٣٧ - ...
- ٣٨ - ...
- ٣٩ - ...
- ٤٠ - ...
- ٤١ - ...
- ٤٢ - ...
- ٤٣ - ...
- ٤٤ - ...
- ٤٥ - ...
- ٤٦ - ...
- ٤٧ - ...
- ٤٨ - ...
- ٤٩ - ...
- ٥٠ - ...
- ٥١ - ...
- ٥٢ - ...
- ٥٣ - ...
- ٥٤ - ...
- ٥٥ - ...
- ٥٦ - ...
- ٥٧ - ...
- ٥٨ - ...
- ٥٩ - ...
- ٦٠ - ...
- ٦١ - ...
- ٦٢ - ...
- ٦٣ - ...
- ٦٤ - ...
- ٦٥ - ...
- ٦٦ - ...
- ٦٧ - ...
- ٦٨ - ...
- ٦٩ - ...
- ٧٠ - ...
- ٧١ - ...
- ٧٢ - ...
- ٧٣ - ...
- ٧٤ - ...
- ٧٥ - ...
- ٧٦ - ...
- ٧٧ - ...
- ٧٨ - ...
- ٧٩ - ...
- ٨٠ - ...
- ٨١ - ...
- ٨٢ - ...
- ٨٣ - ...
- ٨٤ - ...
- ٨٥ - ...
- ٨٦ - ...
- ٨٧ - ...
- ٨٨ - ...
- ٨٩ - ...
- ٩٠ - ...
- ٩١ - ...
- ٩٢ - ...
- ٩٣ - ...
- ٩٤ - ...
- ٩٥ - ...
- ٩٦ - ...
- ٩٧ - ...
- ٩٨ - ...
- ٩٩ - ...
- ١٠٠ - ...

٢. كتب الحكماء

- ١٠١ - ...
- ١٠٢ - ...
- ١٠٣ - ...
- ١٠٤ - ...
- ١٠٥ - ...
- ١٠٦ - ...
- ١٠٧ - ...
- ١٠٨ - ...
- ١٠٩ - ...
- ١١٠ - ...
- ١١١ - ...
- ١١٢ - ...
- ١١٣ - ...
- ١١٤ - ...
- ١١٥ - ...
- ١١٦ - ...
- ١١٧ - ...
- ١١٨ - ...
- ١١٩ - ...
- ١٢٠ - ...
- ١٢١ - ...
- ١٢٢ - ...
- ١٢٣ - ...
- ١٢٤ - ...
- ١٢٥ - ...
- ١٢٦ - ...
- ١٢٧ - ...
- ١٢٨ - ...
- ١٢٩ - ...
- ١٣٠ - ...
- ١٣١ - ...
- ١٣٢ - ...
- ١٣٣ - ...
- ١٣٤ - ...
- ١٣٥ - ...
- ١٣٦ - ...
- ١٣٧ - ...
- ١٣٨ - ...
- ١٣٩ - ...
- ١٤٠ - ...
- ١٤١ - ...
- ١٤٢ - ...
- ١٤٣ - ...
- ١٤٤ - ...
- ١٤٥ - ...
- ١٤٦ - ...
- ١٤٧ - ...
- ١٤٨ - ...
- ١٤٩ - ...
- ١٥٠ - ...
- ١٥١ - ...
- ١٥٢ - ...
- ١٥٣ - ...
- ١٥٤ - ...
- ١٥٥ - ...
- ١٥٦ - ...
- ١٥٧ - ...
- ١٥٨ - ...
- ١٥٩ - ...
- ١٦٠ - ...
- ١٦١ - ...
- ١٦٢ - ...
- ١٦٣ - ...
- ١٦٤ - ...
- ١٦٥ - ...
- ١٦٦ - ...
- ١٦٧ - ...
- ١٦٨ - ...
- ١٦٩ - ...
- ١٧٠ - ...
- ١٧١ - ...
- ١٧٢ - ...
- ١٧٣ - ...
- ١٧٤ - ...
- ١٧٥ - ...
- ١٧٦ - ...
- ١٧٧ - ...
- ١٧٨ - ...
- ١٧٩ - ...
- ١٨٠ - ...
- ١٨١ - ...
- ١٨٢ - ...
- ١٨٣ - ...
- ١٨٤ - ...
- ١٨٥ - ...
- ١٨٦ - ...
- ١٨٧ - ...
- ١٨٨ - ...
- ١٨٩ - ...
- ١٩٠ - ...
- ١٩١ - ...
- ١٩٢ - ...
- ١٩٣ - ...
- ١٩٤ - ...
- ١٩٥ - ...
- ١٩٦ - ...
- ١٩٧ - ...
- ١٩٨ - ...
- ١٩٩ - ...
- ٢٠٠ - ...

- ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الموضوع	الصفحة
من شرط ان لا ينام ولا يروح	١٦٠
١٠ - ولله العذاب إذا أعتى	١٦٤
المكاتب يجر عيدهم ولا يؤخذ سيدهم	١٦٥
المكاتب يكتب به معنى فلا يكون	١٦٥
في المكاتب بين رجلين ترك أحدهما الكفاية	١٦٨
لا يصح ان يذهب بوث اليه	١٧١
المكاتب المستر - ما اعتى أحدهم بنيه به غير المكاتب	١٧٢
١١ - ما لا يجر من على المكاتب	١٧٦
إذا كرسوا عهد لا يجر أحدهم حتى يتألف	١٧٦
ذلك لا يجر ولا يبرأ	١٧٩
يجوز تشييد ان يجر التالي والمصير مهم	١٨٠
١٢ - جامع ما جاء في من المكاتب	١٨١
ما مات المكاتب بغير أم وأه - ووجه	١٨١
في المكاتب بغير عهد أو يصدق ولم يده	١٨٢
١٣ - الوصية في المكاتب	١٨٥
تشهد إذا غلب مكاتبه عدد الخوف هل يعتب في شئ	١٨٦
في الرجل يكاتب عبده عند الموت	١٨٩
في الرجل يكاتب ويأسي وعا - من خدم بغيره بما يصير	١٩٠
في الرجل يبيع نفسه عن مكاتب في اله	١٩٥
إذا وصى بغيره بغير الوصية	١٩٧
إذا وصى من ولد بغيره أو بغيره	١٩٨
إذا أوصى بغيره بغير المكاتب وأوصى بغيره الآخر	٢٠٠
في مكاتب - عهد له في القرض وأم	٢٠٢
في رجل أوصى بغيره بغيره	٢٠٤

٢١ - كتاب الطبري

كتاب الطبري ونحوه	٢٠٤
-------------------	-----

- ٣ - الميراث في الرقيق
- ٣٢١ عهدة الثلاث، والأمة
- ٣٢٢ البيع بالتراخي من كل حيب
- ٣٢٣ ٤ - الميراث في الرقيق
- ٣٢٤ بيع ابن عمر - رضي الله عنه - عهدة له بالبراءة ونقصاء عثمان
- ٣٢٥ إذا اشترى جارية، فحملت، أو عهدة فاعنته وحدها عهدة
- ٣٢٦ إذا اشترى عبداً مملوكاً، وعهدة عهده آخر عند المشتري
- ٣٢٧ اشترى عبداً، فظهر فيه عيب ثم مات الميراث
- ٣٢٨ من رذ وثبته لعيب. وقد جازعها بكرة كانت أم شيئاً
- ٣٢٩ من يبيع عهدة أو حيواناً بالبراءة
- ٣٣٠ في الجارية تبيع بالتجارية، ثم يوجد في إحداها عيب
- ٣٣١ الميراثية يبيع بعين التجارية عند العدل للاستبراء
- ٣٣٢ في الرجل يرد الميراث المصعب، وقد استغله
- ٣٣٣ إذا كان الميراث وجد الجميع يرد الجميع كل
- ٣٣٤ ٥ - ما يملك بالولادة إذا بيعت، ولا شرط لها
- ٣٣٥ التمتع بجارية لها شرط لأحد
- ٣٣٦ من وطئ بجارية لها شرط لأحد فحملت
- ٣٣٧ الجميع العامد هل يملكه القهر؟
- ٣٣٨ اختلافهم في جواز البيع بشرط
- ٣٣٩ ٦ - النبي أن يباع لرجل وليدة ذات زوج
- ٣٤٠ كذا الوليدة ذات زوج يبيع فيها فترة البيع
- ٣٤١ ٧ - ما جاء في ثمر المال يبيع أصله
- ٣٤٢ من يبيع محلاً قد ارث، فاشترى فبائع إلا أن يشترط البيع
- ٣٤٣ ٨ - النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
- ٣٤٤ المراد يبدو الصلاح، وأنواع البيع باعتبارها
- ٣٤٥ البيع بشرط التنبؤ وعدمها

الصفحة	المراجع
٢٩٦	تبرع منه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه أو لغيره
٢٩٩	أما من لم يسمع له أو لم يسمع له بأحد من أهله
٣٠١	فإن من لا يسمع له أو لم يسمع له بأحد من أهله
٤٠٤	بيع الخبز والتمر والتمر والتمر والتمر
٤٠٨	٩ - ما جاء في بيع التمرة وما جاء في
٤١٥	التمرة أو جوز أو غيره
٤٢٧	تخص من التمرة أو غيره أو غيره
٤٢٩	١٠ - المتابعة في بيع التمرة
	فيما أبيع التمرة مع التمرة أو غيره
٤٣١	تبعات التمرة مع التمرة أو غيره
٤٣٧	التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٤٢	عمر بن عبد العزيز أو غيره
٤٤٣	١١ - ما جاء في بيع التمرة
٤٤٤	١٢ - ما جاء في بيع التمرة
٤٤٥	عمر بن عبد العزيز أو غيره
٤٤٦	تبرع التمرة مع التمرة أو غيره
٤٤٧	التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٤٨	١٣ - ما جاء في التمرة والمتابعة
٤٤٩	مع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٥٠	بيع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٥١	١٤ - ما جاء في بيع التمرة
٤٥٢	بيع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٥٣	١٥ - ما جاء في بيع التمرة
٤٥٤	بيع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٥٥	١٦ - ما جاء في بيع التمرة
٤٥٦	بيع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره
٤٥٧	١٧ - ما جاء في بيع التمرة
٤٥٨	بيع التمرة أو غيره مع التمرة أو غيره

الموضوع	الصفحة
في الرجل يشترى الخنثى فيه أنواع النمر فيشترى نمر الفخية	٥١٥
في الرجل يملك خبر من الخمر فيشترى الكيس وغيرها	٥١٦
في الرجل يشترى أخته على أنه يختار بينها أو يمتطي صبي	٥١٧
في الرجل يملك صبي الخنثى يشترى به الرطب فينقص	٥١٨
في الرجل يملك كرمه الخنثى أو الفلام أو المسكر	٥١٩
اختلافهم في مدة الإجارة هل تقطع أن يشرى العقد	٥٢٠
١٤ - ما جاء في بيع الفاكهة	٥٢١
أنواع ثمرات يجوز بيعها لمقتضى ولا يجوز	٥٢٢
١٥ - بيع الذهب والورق صفاً وشرافاً	٥٢٣
أمر علي السلام السعدون أن يبعوا فيه من الصاعين ثمانية عشر ألفاً	٥٢٤
في ضمان يستعمل قدر العماره فيها ابن عمر	٥٢٥
بيع متقية السقاء ونحوه أي الدوداء فيه	٥٢٦
أمر عمر - رضي الله عنه - في الصوف وإن استغرق أن يبيع فيه	٥٢٧
قال ابن المسيب: قطع المذبح والذوق من الفساد	٥٢٨
يجوز بيع النمر الذهب والنقطة جرداً لا الديار والخرق	٥٢٩
من اشترى سبب محلي ومسته قد حجروا	٥٣٠
١٦ - ما جاء في الصرف	٥٣١
النصر مائة من أوس صرفاً فقال طلحة حتى يأتي حارثي	٥٣٢
هل يشترط الفسخ في الصرف فوراً أم إلى المجهز	٥٣٣
في الصرف تراهم يستبدون فوجد فيها ديفاً	٥٣٤
١٧ - ما جاء في المرافعة	٥٣٥
المعير في المرافعة الزون وإن اختلف العدد	٥٣٦
الاختلافان في المرافعة بالنقص والمزيد	٥٣٧
١٨ - العبة ومعاها	٥٣٨
بيع الطعام قبل أن يستوفي	٥٣٩
اختلافهم في بيع النعمه جرداً	٥٤٠
حكم بيع طعاماً أمر به عمر رضي الله عنه فردد عمر	٥٤١

المقدمة	الموضوع
٥٨٩	طعام انصكوك عرج للنفس هي رمان مروان
٥٩٥	من اشهر مرقا من الذوق او الادم فلا يبعه الخ
٥٩٩	٢٠ - ما يكره من بيع الطعام في اجل
٦٠٠	من باع طعاما إلى اخر ، فيشترى يشتهه الخ
٦٠١	٢١ - السلفة في الطعام
٦٠٦	اختلافهم في شرائط الطعام
٦٢٠	لا بأس من التسلم ما لم يكن في بيع ثم بينه بيع
٦١٦	الافاقه في التسلم
٦٢٩	من سلب في بيع من حفظ ، فأخط عليه
٦٣٢	٢٢ - بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما
٦٣٩	صيرة السلف بصيرة الحجة
٦٣٩	بيع الطعام بغيره وقد علم كيانا
٦٤٧	قد ردت وقد لم يرد في بيع
٦٥١	بيع الحصة بغيره من وجهها
٦٥٢	٢٣ - جامع بيع الطعام
٦٥٢	من ربح في بيع الطعام من انصكوك وانعطى بغيره طعام
٦٥٥	بيع النعم في مثيله
٦٦٥	من اشترى طعاما إلى اخر ، طعاما إلى الأجل ذاك الثاني : يجرى إلى أجل واحد
٦٥٨	كأن فوجئ طعام على غيره ، فأخذه على غيره
٦٦٠	الشركة والخبرة في الاقضية في الطعام قبل الفحص
٦٦٤	كل فرض شرط به القرابة حرره
٦٦٥	من احدث طعاما ببيع درهم إلى أهل الخ
٦٦٦	يقع المتشبه في هذا البيع دونهما ويشترى بغيره
٦٦٨	لا يجوز الامتناع إلا في ثلاث فوجئ شرائط
٦٧٠	فهرس الكتاب